



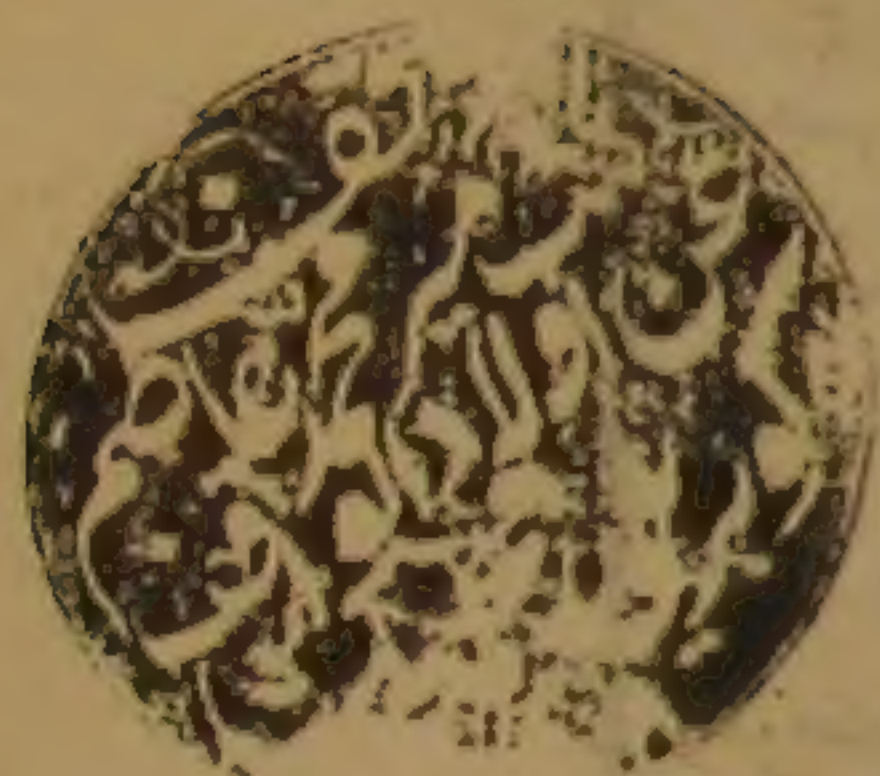


3/5

BY

Handwritten text on a palm leaf, likely in Tamil script. The text is inscribed in a single line across the length of the leaf. The characters are dark and appear to be carved or etched into the surface of the dried leaf. The script is cursive and fluid, characteristic of traditional Tamil handwriting. The leaf itself is light brown and shows signs of aging and wear.

[Faint, mostly illegible handwritten text in Arabic script, organized into several horizontal lines within a rectangular border.]



٢١٥



بسم الله الرحمن الرحيم

قال المصن المقالة الثانية في القضايا واحكامها الخ اي في بيان القضايا وبيان احكامها فيعم تعريفاتها وتقسيماتها ومباحثها والمراد من الاحكام الاحوال الثابتة للقضايا من العكس المستوي وعكس النقيض وغيرهما * اعلم ان الاساليب المألوفة في ترتيب اجزاء العلوم ان القوم يفرقون انواع موضوع العلم ويميزون كل واحد من الانواع من الآخر باختصاص البحث به ويفصلون بعنوان الفصول او الفنون او المقالات او نحوها فمع يكون كل نوع بالنسبة الى الآخر جهة وحدة البحث كما كان لكل علم جهة وحدة فيقدمون قبل الشروع الى البحث جهة وحدة تعريفها وموضوعها وغاية كما في العلوم بعينها ليحصل الامتياز بين الفصول والابواب فاذا تم هذا (قوله المقالة الثانية الخ) فيه اشارة الى جهة وحدة البحث وهي ان موضوع البحث هو القضية واما تعريفها وتقسيمها فنقبل المبادئ فلا حاجة الى اشارتهما * فعلى هذا التاليف ان يقال المقالة الثانية في احوال القضية لكن اتى بصيغة الجمع وذكر احكامها بالاستقلال تبيينها على ان انواع القضية وتعريفاتها وتعريفات احكامها مقصودة افادتها في هذه المقالة لكثرةها وكثرة الاختلاف فيها مع افادة المسئلة وجهة الوحدة فعلى هذا يقدر لفظ البيان المضاف العام للتعريف والتقسيم والبحث فيوافق الظرف المظروف لان عنوان المقالة ونحوها على سبيل العرف او على العلمية عبارة عن الالفاظ المخصوصة منها الى المقالة التالية من حيث دلالتها على الماتى المخصوصة وهي ههنا تعريفات القضايا وتقسيماتها

وتعريفات

وتعريفات الاحكام واثباتها على القضية وانواعها * فلا وجه للتفسير بقوله اي الموضوعات الذكرية في هذه المقالة انواع القضايا واحوال القضية اذ الموضوع الذكرى هو الوصف العنوانى لا القضايا مع ان القضية موضوع حقيقة في نفس الامر في المسئلة الميمنة في هذه المقالة ولا وجه ايضا للتفسير بقوله في تعريفات القضايا واقسامها وفي بيان احكامها اذ مع التكلف في التقديرات لا يوجب شئ تخصيص البيان الى الاحكام ولا قرينة الى هذه المحذوفات لا يخفى على الطبع السليم ركائزها فلا يرد ما قيل انه لا يحسن التقابل بين القضايا واحكامها لان معنى قوله في القضايا انها موضوعات حقيقة لهذه المباحث ولا يصح ذلك المبنى في قوله واحكامها اذ احوال القضية ليست موضوعات حقيقة في شئ من المباحث فالمراد اما ما سيق عليه الاحوال وهو بعض القضايا فيلزم مقابلة الخاص بالعام واما نفسها فالمراد انها موضوعات ذكرية فيلزم ان لا يكون قوله واحكامها على نهج قوله في القضايا فتأمل (قال لما فرغ عن مباحث القول الشارح الخ) او اراد هذه القضية عادة مألوفا للشارحين في وقت الانتقال من بحث الى بحث تبيينها الى انتهاء بحث وابتداء بحث آخر بينهما مناسبة في الجملة وتنشيطا للطلبة وتجديدا لسميهم بحصول بحث واستحصال بحث آخر ولما كان للمنطق طرفان موصل الى انتصوير وموصل الى التصديق فلكل منهما مباد قريبة او بعيدة جعل مباحث المنطق طائفتين يعنون احدهما بمباحث القول الشارح لكونه مناطا ومقصودا بالذات فيراد بها المسائل المتعلقة به سواء تعلق نفسه او بمبادئه قريبا او بعيدا وثانيهما بمباحث الحجج كذلك وقد يراد بمباحث المسائل المتعلقة بنفسهما فمع يحتمل ان يراد هنا عن مباحثها المعنى الاول فيكون هذا الفراغ من الطائفة الواحدة الى الطائفة الاخرى وهذا مناسب للعرف والتميز التام بين التصورات والتصديقات كما لا يخفى فمع قوله ولما توقف اه بيان للترتيب الواقع في الطائفة الثانية واما جعل الطائفة الاولى مقالة واحدة والثانية مقالتين فنقبل التقنين اذ يناسب جعلها مقالتين للامتنان بين المبادئ والمقاصد ويناسب جعلها مقالة واحدة لكونها عبارة عن طائفة واحدة من العلم ويحتمل ان يراد عنها مسائل قول الشارح المتعلقة بنفسه المذكورة في الفصل الرابع وكذا مسائل الحجج المتعلقة بنفسها فالخامس

لما فرغ عن مسائل القول الش قد حان الشروع في مباحث الحجة ذنشا
السؤال بانه لم يشرع الى المباحث فاجاب عنه بقوله ولما توقف الخ وانما
لم يقل لما فرغ عن المقالة الاولى لان اصل الفراغ والانتقال يكون في البحث
دون دواله (قال ولما توقف معرفتها الخ) هذا بيان لوجه تقديم مدلولات
المقالة الثانية على وجه مخصوص ببيان ان معرفة القضايا بصيغة الجمع
واحكامها اذا كانت موقوفة عليها فهناك امور ثلاثة مرتبة معرفة اصل
القضية وانواعها كالحلية والشرطية واحكامها ومعرفة اصل القضية
مقدمة على انواعها لكونها مقسما لها وانواعها مقدمة على احكامها
لكونها موضوعات لها فلا بد من تقديمها على هذا الوجه بعبارة مرتبة
دالة عليها وهي المقالة الثانية المرتبة على الوجه المخصوص على ما اخذناه
المص لتسكن الامتياز بين المبادئ والمقاصد اولافادة اصل الحق او غير
ذلك والتوصيف بالثانية بملاحظة المقالة الاولى اذ الثانوية ما يكون
مستوقفا بالغير ذاتا او زمانا او غيرها واما بملاحظة الثالثة فيكون سابقا اليها
ايضا لكن لا يكون هذا مدلولاً للثانية بل يفهم من الخارج فتح يتم الملازمة
ويعطف قوله ورثها على الجزاء فلا وجه لعطفه على الشرط والجزاء
او حمل الواو على الاستئناف فتأمل * فان قيل ان توقف الحجة ليس على
جميع القضايا المذكورة في المقالة الاولى كـ القضية الطبيعية والمهملة
والجزئية بل تأويل وادخال في تحت القضايا المعبرة في العلوم والانتاجات
قلت ان القضايا الغير المعبرة لا بد من بيانها لمزيد تحقيق القضايا المهمة
في العلوم على ان اثبات المطالب واثباتها يتوقف على معرفة صحة المادة
وصورته ومعرفة فسادهما لئلا يتقرب ويختصم عن المراحم كما في
المجادلة والالزام * السيد كما ان للقول الشارح مباديا يتوقف معرفته عليها
يعني ان الحجة ومبادئها كالقول الشارح ومبادئه في توقف معرفته
على مبادئه لان الحجة يتركب من القضايا كما يتركب القول الش من الكليات
الخمس والكل موقوف على الجزء وكذا معرفة الكل موقوفة على معرفة
الجزء معرفة الكل مباحث الحجة ومعرفة الجزء مباحث القضايا كما كان
معرفة القول الش مباحثه ومعرفة الكليات الخمس مباحثها فيثبت
وجه التوقف في قوله ولما توقف الخ فعلى هذا الضمير في قوله قدس سره
عليها وفي تقديمها وفي مباحث الكليات الخ راجعة الى معرفة

المبادئ وفي قوله لتركب المعرفة منها الى نفس الكليات الخمس لا الى
مباحثها اذ لا يكون جزء وكذا في قوله وهي مباحث القضايا راجع
الى معرفة المبادئ فتأمل ولا تلغى الى كلام بعض الفضلاء اعتمادا
على شانه * ويتوقف معرفتها على معرفة تلك المبادئ وجه التوقف
على مباحث القضايا باعتبار التعريف والتقسيم ظاهر واما باعتبار
المسئلة فان الدليل قد يقوم على المط ابتداء بان يساق النظر فيه الى ماهو
المط بعينه كما في بعض القياس المستقيم وقد يقوم على ابطال نقيضه
وبلزم منه صدقه قطعا كما في قياس الخلف وقد يقوم على تحقيق امر
هو ملزوم لصدق المط لكونه عكسا له فليزم صدقه ايضا كما في رد الاشكال
الى الاول بحيث يحتاج الى عكس النتيجة فيتوقف على العكس والتناقض
الذين من احوال القضايا (قال اما المقدمة ففي تعريف الخ) قد علم
ان هذه المقدمة بالنسبة الى الفصول الثلاثة الاول لبيان اقسام الحلية
والثاني لبيان اقسام الشرطية والثالث لبيان احكام القضايا من العكس
والنقيض فالمقدمة ما يجب تقديمه على المقاصد فقدم الفصل الثالث
تعريف القضية ومقدمة الثاني والاول الذين لبيان الاقسام الثانوية
الاقسام الاولوية لتوقف المسئلة على معرفة الموضوع وتوقف الاقسام
الثانوية على معرفة الاقسام الاولى لكونها مقسما للثانوية * وتحقيق
ان التقسيمات اولية او ثانوية لتحصيل تعاريف موضوعات المسائل
في الفصل الثالث لانها انواع القضايا ومرجعها الى معرفة القضية
مفهوما وذاتا فلذا وجب تقديم التعريف ومعرفة الحلية والشرطية
على الفصول الثلاثة * لا يقال فيجب تقديم معرفة الاحكام على فصله
اذ يبحث عنها في الفصل الثالث كما يبحث عن الحلية في الفصل الاول
والشرطية في الفصل الثاني لانا نقول عرفت الاحكام في صدر البحث
كالعكس والنقيض وعكسه بخلافها فلا حاجة الى تقديم معرفتها
كما احتاجت معرفتهما في المقدمة * السيد اما المقدمة ففي تعريف
القضية يعني ان المقدمة تعريف القضية وتقسيمها الى الاقسام
الاولية ويحتمل ان يكون الاقسام معطوفا على القضية فيكون المقدمة
تعريفات القضية واقسامها فعلى الثاني ظ وجوب تقديمها واما على
الاول فلان القضية لكونها موضوعا للمسئلة في الفصل الثالث لا بد

من تقديم تعريفها واما تقسيمها فيظن انه من تمتة تعريفها اذ ينكشف
القضية به انكشافا تاما ويتعين به الاقسام الاصلية التي وقعت موضوعات
في المسائل واريديسان احوالها حاصله ان القضية لها مفهوم وما صدقت
عليها فاذا عرفت بالمفهوم سبب التعريف وبالذات بسبب التقسيم
ينكشف انكشافا تاما فلماذا عدل التعريف والتقسيم الى الاقسام
الاولية من المقدمة على ان المراد من الموضوع في المسئلة ليس المفهوم
فقط بل المفهوم والذات اذ المسئلة تفيد احوال ذات الموضوع
باختصارها بالمفهوم (قال اي الحاصلة بحسب القسمة الخ) اي بواسطة
بين المقسم والاقسام بان لا يكون بين المقسم وبين القيد المقسم قيد مقسم
اخص من المقسم واعلم من القيد المقسم الاول وفائدة التفسير دفع
احتمال كون الاولية بمعنى البديهية بناء على كون التقسيم من المبادئ
التصديقية (قال فان القضية تنقسم الخ) هذا بيان لفائدة التقييد بالاولية
وباعت تقييده حاصل بيانه ان للقضية اقساما اولية واقساما ثانوية
والاقسام مطلقا شامل عليهما فلا بد من التقييد بالاولية ليحترز
عن الثانوية فلما بين ان الاقسام الاولية هي الجملة والشرطية
وان الاقسام الثانوية الضرورية واللاضرورية واللزومية والاتفاقية
لزم ان لا يكون الاقسام الثانوية من المقدمة اذ لا تكون مما يجب تقديمه
مع انها لم تذكر فيها في نفس الامر ففرع عليه قوله فالغرض من وضع
المقدمة الخ واما ذكر السالبة والموجبة والمتصلة والمنفصلة في المقدمة
مع دلالة العنوان على اختصاصها بالاقسام الاولية فلا بأس فيه اذ كل
ما ذكر في المقدمة لا يجب ان يكون منها لجواز ان يكون على وجه
الاستطراد ويجوز ان يكون اصل المقدمة هذين الامرين على ما يقتضيه
العنوان والمذكورات الباقية من مبادئها * قبل الوجه ان يقال اراد
بالاقسام الاولية ما يكون قساماتها بالنظر الى ذاتها لا باعتبار امر خارج عن
حقيقتها فالجملة والشرطية والمتصلة والمنفصلة من الاقسام الاولية لكونها
باعتبار الحكم المنقسم الى الجملي والشرطي والاتصالي والانفصالي الذي
هو جزء القضية بخلاف الموجبة والسالبة واللزومية والاتفاقية فانها
باعتبار صفات الحكم وبخلاف الكلية الجزئية والضرورية واللاضرورية
فانها باعتبار صفات الموضوع والمحمول انتهى * فيه بحث لانه مخالف

لما قاله الش فيما سأتى مع انه اريد بالاولية ما لا يكون بواسطة والاتصال
والانفصال بواسطة الشرطية واوريد بالاولية ما كان بالنظر الى ذاتها
لزم دخول اقسام القضية باعتبار موضوعها كالطبيعية والشخصية
ونحوهما في الاقسام الاولية (قال بل اقسام ثانية الخ) اي لنسبة في اول
المرتبة سواء كانت في الثانية او في الثالثة او في ما بعدها كالمقولات الثانية
(قال فالقضية قول يصح ان يقال لقائله الخ) اعلم ان تحقيق القضية
انك اذا قلت زيد قائم مثلا وقد ادركت معناها فهنا لفظ وهو القضية
الملفوظة ومدرك مركب من الطرفين والنسبة مع وقوعها وادراك متعلق به
فذهب الامام الرازي ومن تبعه الى ان التصديق الذي ينقسم العلم اليه
والى التصور بمجموع الادراكات المتعلقة بالمدركات وذهب الاوائل الى انه
ادراك الوقوع واللاوقوع على ما هو المشهور والقضية المعقولة تطلق
على ذلك المدرك المركب اما اول فلانها عبارة عما يفهم من القضية
الملفوظة ومدلولها المتبادر منها الى الاذهان هو ذلك المدرك واما ثانيا
فلانهم يقولون علمت هذه القضية او المسئلة وادركتها وفهمتها ولا يعنون
العلم بتلك الادراكات بل بالمدركات واما ثانيا فلوصفهم اياها بالمعقولة فان قلت
المدرك لا يوصف بالصدق والكذب والقضية توصف بهما قلت ان اريد
بهما التحقق وعدمه فهما وصفان له وان فسر المطابقة نفس الامر وعدمها
جاز وصفه بهما على معنى ان المدرك من حيث هو مدرك اما مطابق له من حيث
نفسه او لا والحكم الذي جعل جزء للقضية هو وقوع النسبة او لا وقوعها
لا ادراكها فعلى هذا الصدق والكذب في الحقيقة صفة الخبر يوصف به
قائله بحال متعلقة على معنى انه صادق خبره فالاولى ان يقال ما يحتمل الصدق
والكذب لكن عدل المص الى تعريف بحال قائله الاحتراز عن توجه لزوم
الدور لاشتمال تعريف الصدق والكذب على الخبر كما هو المشهور فيه ما فيه
فتأمل * قيل لو قال القضية قول قائله صادق او كاذب لكان اخصر انتهى
يمكن ان يجاب عنه بان قيد يصح لافادة التعميم من القوة والفعل والخراج
قول المخنون والتأني اذ في العرف ليس من القضية الصادقة او الكاذبة
لان كلا منهما ملحق بالحسن الظهور كما نص عليه صاحب التلخيص فتأمل
* السيد يعني ان القضية يطلق بارة هذه الاصلاقات اشتركا او غيره باعتبار
المعنى الاصطلاحي والقضاء والقضية لغة الحكم * والثاني اولى اي كون

القضية حقيقة في المعقول ومجازا في الملفوظ لان غرض المنطق
في المعقول والتفعل بتحقيق باعتبار الغرض فاللفظ القضية او لا تطلق
على المعقول ثم الاستعمال في الملفوظ بعلاقة الدالية والمدلولية على انه
اذا كان اللفظ دارا بين الاشتراك والحقيقة والمجاز والحمل على الثاني اولى لان
المجاز اكثر استعمالا من المشترك بشهادة الاستقرار حتى بالغ ابن جني وحكم
بان اكثر الالفاظ الواقعة في المحاورات مجاز والحمل على اكثر اولى ولا استعمال
اللفظ مع القرينة في المعنى المجازي وبدونها في المعنى الموضوع له فلا يبقى
معطلا بخلاف المشترك * وكذلك لفظ المقول في الاشتراك والحقيقة
والمجاز فان كان المقول تعريف القضية المعقولة كما هو اللفظ يحمل على المعقول
وان كان تعريف القضية الملفوظة يحمل على الملفوظ وعلى الاول يرد بصحة
الصدق والكذب تجوز العقل لهما في نفس ذلك القول وعلى الثاني
تجوز لهما في مدلوله لكن اللفظ ان القول لترادفه المركب حقيقة في الملفوظ
ومجاز في المعقول على عكس القضية وقد علم انه ليس في القضية والقول
تقلا من الملفوظ الى المعقول اذ لا بد في النقل من هجر المقول عنه وهنا
ليس كذلك * فالقول الملفوظ جنس للقضية بناء على كونه تعريف
القضية حدا اسميا على ما مر تفزيه * ثم القضية المعقولة هذا الرد لمن
لمن قال ان التصديق مرادف للقضية المعقولة فزعم ان القضايا والمسائل
والقوانين والمقدمات كلها عبارة عن العلوم لا المعلومات وحاصل
الرد ان التصديق يطلق على احد قسمي العلم وهما التصور والتصديق
وعلى العلوم اي المصدق به ولا اعني به متعلقه بالذات لانه وقوع النسبة
اولا وقوعها بل ما يتركب منه ومن غيره وهو القضية ومن ههنا قال الامام
ان التصديق بالمعنى الاول هو المجموع المركب من التصورات والحكم
فالمرادف للقضية هو التصديق بالمعنى الثاني لا بالمعنى الاول فالقضايا
والمسائل هي المعلومات المركبة من المحكوم عليه وبه والحكم بمعنى الوقوع
من حيث حصولها في الذهن والعلم المتعلق بها هو التصديق * فهذه
المعلومات من حيث انها حاصلة حصول المدركات في الذهن بوجود ظلي
لا يوجب ان تصاف الذهن بها ووجود العلوم وجود اصلي يتصف الذهن
بها فلا يرد انه يلزم اتحاد التصديق والقضية اذ لا فرق بين العلم والمعلوم
ههنا من قال بحصول الاشياء انفسها في الذهن الا باعتبار القياس بالذهن

وعدم القيام به على ما تقرر في محله كذا * قبل لان العلم التصديقي لا يتعلق
الا بها يعني ان المصدق به بمعنى ما يتعلق به التصديقي والقضية كذلك
لان العلم سواء كان عبارة عن ادراك واحد وهو ادراك الوقوع او عن
ادراكات امور ثلثة وادراك الوقوع والا وقوع يتعلق بها فيطلق عليها
التصديق بمناسبة التعليق (قال وقوله يصح ان يقال الخ) بناء على كون
التعريف حدا اسميا وفصله المركب بناء على جواز التعبير عنه بالمفرد
وتفزيه كتميز الفصل الذي هو من قسم المفرد ومثله كثير في التعريفات
المركبة من اجزاء متعددة يكون المركب في مقام الجنس وكذا في مقام
الفصل مع انه يعبر بالجنس والفصل للذين من اقسام المفرد فلا حاجة
الى التشبيه والتأويل في مثل هذا المقام الصدق والكذب من صفات الحكم
في الحقيقة والاقوال الناقصة والانسانيات طلبا او غير طلب لا حكم فيها
ولا صدق ولا كذب فيها اذ ثبتت شئ لشيء فرع اثبات الميث له فيخرج
كلها بهذا فرجع هذه الصحة ان يجوز العقل الصدق والكذب بالنظر
الى مفهوم القول مع قطع النظر عما هو في الواقع فلهذا يقال القضية
لاشتمالها على النسبة الخبرية التي هي حكاية عن امر واقعي محتمل الصدق
والكذب فان شأن الحكاية ان يتصف بالمطابقة وعدمها بخلاف النسبة
الانسانية والتصورات فانها ليست حكاية عن امر واقعي ولا يجرى فيها
الصدق والكذب (قال لانها اما ان ينحل بطرفيها الخ) اي بلا نسبة
طرفيها وهذا القيد لدفع احتمال ان يكون النحل اليه احد الطرفين والنسبة
لان الانحلال عبارة عن بطلان القضية التي لها اجزاء ثلثة والبطالان
محتمل ان يكون بانتفاء احد الاجزاء بلا تعيين * وفيه اشعار بان الاعتبار
في الانحلال الطرفين اللذان هما محكوم عليه وبه بدون ملاحظة قبورها
قبل المراد ينحل بالانحلال طرفيها والانحلال في الحقيقة صفة الطرفين
لان الانحلال بطلان الجزء الصوري وباطال الجزء الصوري للقضية
ينحل الطرفان لان الجزء الصوري للقضية رابطتهما لا رابطة للقضية
ففيه باذراجه على ان الانحلال الذي وصف به القضية في الحقيقة وصف
الطرفين انتهى * وفيه بحث لان النحل غير النحل اليه والطرفان عين
المفردين فالانحلال صفة القضية لا للطرفين وما قيل فيه تنبيه على ان
هذا التقسيم الى الجمالية والشرطية باعتبار الطرفين ولها تقسيم آخر باعتبار

تفاوت النسبتين بان يقال القضية ان حكم فيها بثبوت شيء لشيء اوسلبه
 عنه فعملية والا فشرطية فليس بشيء اذ الفرق بين التقسيمين وسببهما
 الانحلال وعدمه يعني الثبوت ولا مدخل ولا اشعار لقيد الطرفين في الفرق
 بينهما وبيان سببهما فتأمل * السيد القضية لابد فيها عن الحكم لانه لما
 عرف القضية ومير المعقولة والملفوظة الدالة عليها وبين معنى الانحلال
 بان يحذف الادوات الدالة على ارتباط احدهما بالآخر * قصد الفاضل
 المحشي تحقيقه فحاصله لما اخذ الصدق والكذب في التعريف لابد فيها من حكم
 حتى يتحققا والحكم لكونه نسبة يستدعي متشبين وهما المحكوم عليه
 والمحكوم به اللذان بمنزلة المادة لكون القضية معهما بالقوة والحكم
 بمنزلة الصورة لكونها معه بالفعل ولا بد من دوال الامور الثلاثة في القضية
 والملفوظة والانحلال يظهر فيها فيكون معنى الانحلال بطلان صورتها
 وانفكاك اجزائها المادية بحذف ادوات الدالة على الحكم الذي يرتبط به
 طرفاها ومعنى الانحلال اللغوي تفريق اجزاء المركب المجموع من حيث
 هو وبازالة الجزء الصوري ومن هذا يعلم انحلال القضية المعقولة بقطع
 التفاوت الذهن عن الحكم العقلي الرابطي لاجزاء القضية المعقولة وهذا
 ظاهر على مذهب من انكر النسبة الثبوتية غير الوقوع واللاوقوع واما
 عند من اثبتها فلا تعرض لها لان مدار التفرقة والقسمة الى الجملة والشرطية
 يحصل بهذا القدر مع ان هذه النسبة باقية في كليهما بعد الانحلال (قال ومعنى
 انحلالها ان يحذف الادوات الخ) هذا ظاهر في القضية الثلاثية واما في القضية
 الثنائية فمحقق ان للقضية اجزاء ثلاثة فاللفظ اذا اريد ان يحاذي به ما في الضمير
 يجب ان يتضمن ثلث دلالات على المعنى الذي للموضوع والاخرى على
 المعنى الذي للمحمول واثباته على العلاقة والارتباط فرما يحذف الرابطة
 فيها اتكاء على شعور الذهن بمعناها وهذا كالملفوظ بناء على هذا يحكم
 بحذف الادوات على الاطلاق فعلى هذا لا يخفى شيء من القضايا عن معنى
 الرابطة سواء ذكرت او حذفت اوضح معناها اللفظ الدال على المحمول
 على ما قيل في الكلمات كزيد ضرب وضرب زيد لانه يدل بالتضمن على
 معنى وهو النسبة على فاعل ما وهي الرابطة واما الدال على النسبة رابطة
 في لغة العرب فالحرركات والهيئة التركيبية فلا يخفى منها القضايا فلا يتجه ما قيل
 من انه لا يصدق في التعريف على انحلال قضية محمولها فعل نحو قام زيد

فانه ليس فيها اداة دالة على ارتباط بل المحمول فيها يرتبط بنفسه (قال
 ان حكم فيها بان احدهما هو الآخر الخ) هذا ظاهر في الجملة الاسمية واما
 في الجملة الفعلية فبشكل مثل قال زيد ولم يقل زيد اذ ليس الحكم فيها
 باثبات الاتحاد ونفيه بل باثبات القيام ونفيه * اجاب الفاضل المحشي بان
 معنى قولنا قال زيد ولم يقل زيد زيد قائل وليس زيد قائل فعلى هذا يكون
 معنى التعريفين يثبت احدهما والاخر او ينفي اعم من ان يكون حقيقة
 او مالا ولا شك ان المثالين المذكورين مآل معناهما الحقيقي اثبات الاتحاد
 ونفيه * فلا وجه لما قيل على هذا الجواب فيه نظر لان الوجدان الصادق
 يشهد بان التصديق في امثاله يتعلق بثبوت الوصف وقيامه بالفاعل لا باتحاد
 شيء مع شيء فلا يصدق تعريف الموجبة على هذه الصفة وقس عليه
 السالبة انتهى * فان قيل ان كان التعريف اعم من الحقيقة والمآل يدخل
 السوالب الجملة في تعريف الموجبة والموجبات الجملة في تعريف السالبة
 اذ السالبة الجملة في قوة موجبة سالبة المحمول والموجبة الجملة في قوة
 سالبة معدولة المحمول * قلت المتبادر من كون مآله الاتحاد ومحصله ان يكون
 راجعا اليه مع بقاء حقيقة الطرفين على حالهما ومن البين ان حقيقة
 الطرفين في قولنا قال زيد وزيد قائل واحدة وكذا الكلام في قولنا لم يقل
 زيد وليس قائل بخلاف السوالب الجملة مع الموجبة فان حقيقة
 الطرفين في قولنا زيد ليس بانسان زيد وانسان وفي قولنا زيد لا انسان
 زيد ولا انسان بينهما بون بعيد وكذا الكلام في قولنا زيد انسان وزيد
 ليس بلا انسان فلا اشكال * السيد كلمة ليس لرفع النسبة الغرض من هذا
 بيان كون ليس هو مما يدل على الارتباط لان ظاهره يرفع الربط وحاصله
 ان كلمة ليس يرفع مدخوله هو النسبة الاليجائية المدولة بلفظ هو واما
 نفسها لكونها من الادوات او من الكلمة فدالة على ارتباط معناه النسبي الى
 ما قبله وما بعده لاقتضاء المتشبين فيكون المجموع رابطا للمحكوم به
 بالمحكوم عليه (قال فانه اذا حذفت ادوات الاتصال الخ) يفهم من هذا
 ان كون النهار موجودا قضية بعد الانحلال يحذف اداة الشرط واما
 قبله فلا قضية نظر لانها في قوله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 جملة خبرية متيدة بالشرط على ما قاله اهل العربية فكيف لا يحتمل الصدق
 والكذب قلت اطلاق القضية والجملة الخبرية عليها في حارة وقوعها

جزاء لبس على سبيل الحقيقة بل على سبيل المجاز تشبيهها بقولنا النهار موجود الذي لم يقع جزء للشرط لانه انما يكون قضية اذا اعتد الحكم فيها فاما جزء للشرط لا يعتبر فيه الحكم اذ لبس معنى قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الا تعليق كون النهار موجودا على كون الشمس طالعة والحق في الجواب ان يقال معنى قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود عند المنطقي الحكم بالملازمة بين كون الشمس طالعة وكون النهار موجودا واما عند غيرهم فمعناه الحكم بالوجود على النهار مقيدا بثبوت طلوع الشمس فلا يكون التالى قضية عند المنطقي وان كان عند غيرهم (قال بقى الشمس طالعة والنهار موجود الخ) بناء على ان كانت وقديكون في المنفصلة من الروابط الزمانية فيحذف الاداة للاتصال والانفصال فيحذف فذكر حذف الاداة دونها لكونها مناط الانحلال او على ان الروابط مأخوذ في جانب المحمول فعنى كانت الشمس طالعة ومعنى الشمس طالعة واجد فلذا اكتفى بالثاني وكذا في المنفصلة كما سيجي تفصيله (قال فان قلت قولنا الحيوان الناطق الخ) منشأ هذا السؤال حل المفرد في تعريف الجملة على ما يقابل المركب فح لا يكون تعريفها جامعاً لمثل هذه القضايا وتعريف الشرطية مانعاً لمثلها * وحاصل الجواب حل المفرد فيه على ما يعم من الفعل والقوة وهو ما يمكن ان يعبر عنه بالمفرد مع بقاء صورة القضية من غير ان يتغير معناها وطرفا القضية الشرطية لا يمكن ان يعبر عنهما بالمفرد مع بقاء صورة الشرطية لان معناه لبس الاحكام بين الشئين بالتوافق بينهما في الصدق او بالتباين فلا شك ان ذلك انما يتصور في شئين يكون في كل منهما نسبة شئ الى شئ ويعبر كذلك لامن حيث انه امر واحد لم يلاحظ فيه النسبة حتى يمكن ان يعبر عنهما بالمفرد (قال فانتقض التعريفات الخ) اي تعريف الشرطية غير مطرد لدخول هذه القضايا وتعريف الجملة غير مانع لخروجها * قدم فساد الشرطية لان مرجع عدم صدق الموجبة الكلية ومرجع فساد الجملة عدم صدق عكسها والاصل كما كان مقدما على العكس ينبغي تقديم بيان فساد على بيان فساد العكس * وقيل للزنى في بيان الفساد اذ فساد الاول التعريف بالاعم وفساد الثاني التعريف بالاخص والثاني اشد فسادا من الاول (قال المراد اما المفرد بالفعل او المفرد بالقوة الخ) يعنى ان المفرد في التعريف في مقام

هذا الترتيد الى ان انحلت بطرفيها الى المفردين بالفعل او الى المفردين بالقوة * وحاصله ان المفرد عام من الفعل والقوة لان كلمة اول الترتيد وللشك وللشك في الارادة اذ لا يخفى فسادها في مقام الجواب * وما قيل كلمة او للتعميم كما في قوله تعالى * كونوا حجارة او حديد يا أيها الذين آمنوا فليس بشئ اذ كلمة ولبست للتعميم الا اذا استعملت في النفي خبرا كان او انشاء واذا وقعت في موضع الاباحه وههنا لم يتصور هذان المعنيان والاية لبست من قيل ما نحن فيه فتأمل (قال وهو الذي يمكن الخ) لما كان المراد من المفرد بالفعل ما يعبر عنه بالمفرد بالفعل يكون معنى المفرد بالقوة هذا يعنى يكون المعبر به واحدا في التعبيرين التعبير عن المركب والتعبير عن المفرد لا يعنى ان المركب يحذف جزءه فيبقى مفردا * السيد فتعريف الشرطية غير مطرد الغرض اننا ان الطردنا ظر الى الشرطية والعكس الى الجملة ودفع توهم العكس بناء على ايهام ما سبق من تقديم الجملة على الشرطية (قال واقلها ان هذا ذلك الخ) وفي بعض النسخ ان يقال هذا ذلك فضمير اقلها ان رجع الى التعريفات بملاحظة جمعية اللفاظ فلا محذور وان رجع الى الالفاظ فبراد بالقول بمعنى الحاصل بالمصدر وفي اصل النسخة الظاهر ترك كلمة ان سواء قمت او كسرت لعمدة الحمل ومعنى الاقل اسهل حصولا واهون مؤنة لان الاطراف المركبة في الامثلة المذكورة يمكن ان يعبر عنها بالفاظ مفردة موضوعة بازائها بخصوصها وبالفاظ مفردة موضوعة لا بخصوصها بل بوضع عام يستعمل في كل افراد العام حقيقة كالالفاظ المذكورة والتعبير بالاشياء اسهل حصولا واهون مؤنة لعمومه وشموله ولعدم الاحتياج الى تتبع الالفاظ المخصوصة الموضوعية بازائها كما لا يخفى (قال فلا يقال فيها هذه الخ) حقق الشيخ وحاصل تحقيقه ان جزء الشرطية نسبة اعتبر تلك النسبة وموضوعها ومحمولها تفصيلا واما اذا جعل التأليف الايجابي والسلبي اي التأليف الذي ذكر فيه النسبة الايجابي او السلبي امرا واحدا او حل عليه شئ واحد فذلك لبس بشرطية اذ ليس لو حظ تفصيل النسبة بل وحدته فالتأليف الايجابي والسلبي اذا اعتبر تفصيله فهو جزء الشرطية وان اعتبر وحدته فهو لبس بجزئها وعلامة التفصيل والاجمال الدلالة عليه بمفردا وعنده فالمراد

بالقضية التي هي جزء الشرطية التأليف الايجابي أو السلبي من حيث
يعتبر تفصيله لا وحده فتح يكون التعبير بقوله هذه القضية تلك القضية
باعتبار الوحدة فلا يكون شرطية والتعبير بقوله ان تحقق هذه القضية الخ
باعتبار التفصيل فيكون شرطية فقد علم ان التعبير عنهما مجموع قوله
ان تحقق هذه القضية الخ لا قوله هذه القضية على ما فهم حتى يتجده غير
عن قولنا الشمس طالعة بمفرد وهو قولنا هذه القضية (قال بقي ههنا
شيء آخر الخ) هذا اعتراض على الجواب بتعميم المفرد من الفعل والقوة
بانه لو كان المراد هذا كان مراداً ايضاً في تعريف الشرطية والاندخال
الاقسام ولو كان مراداً ايضاً دخلت الشرطية برمتها تحت الحملية
لان اطراف الشرطية بعد الانحلال يمكن ان يعبر عنها بالفاظ مفردة
اذ مانع التعبير الاتصال والانفصال الموجبان لتفصيل النسبة الايجابي
والسلبي واذا زال المانع جاز التعبير بالفاظ مفردة موجبة للاجمال كما يمكن
لتعبير من القضية التي هي طرف الحملية اذ لا فرق بين القضية التي هي
طرف الشرطية وبين القضية التي هي طرف الحملية بعد الانحلال يمكن
ان يجاب عنه بأن نعم الانحلال من الفعل والقوة مع ابقاء المفرد على ظاهره
فتح يكون امكان التعبير بالفاظ مفردة عن اطراف حال القضية حملية
او شرطية قبل الانحلال والامثلة المذكورة حال كونها قضية حملية يمكن
ان يعبر عن الطرفين بهذه اللفاظ ثم ينحل بالفعل الى مفردين ولا يمكن
هذا في الشرطية ولعل هذا وجه القول بالاول والاولى دون الصواب
(قال والاول الخ) قال العلامة التفاتاً الى معنى بالمفرد بالقوة ما يمكن التعبير عنه
بلفظ مفرد حال كونه جزء من تلك القضية وهذا افادة حكمها فدخل الامثلة
المذكورة في تعريف الحملية لانها ينحل الى شيئين يمكن ان يعبر عنهما بلفظين
مفردين حال كونهما محكوماً عليه ومحكوماً به وهذا بخلاف الشرطية فانها
لا يصح فيها ان هذا ذاك والتعبير عن طرفيها بالمفرد والتالي لا يصح
عند افادة الحكم بالزوم والعناد فهي لا ينحل بطرفيها الى شيئين يمكن التعبير
عنهما بلفظين مفردين عند قصد افادة الحكم الذي في الشرطية وح لا يرد
شيء من النقوض ولا اعتراض الشارح انتهى * وفيه بحث لان المفردين
كما نلاحظ اليهما فيلزم ان يكون بعد الانحلال فكيف يكون الجزء مفرداً
حال كونه جزء على انه لا حاجة الى قيد الانحلال فلعل هذا وجه الاولوية

كما يؤيده قول الفياض المحشى ههنا فتأمل (قال ويقال المحكوم عليه وبه
في القضية الخ) فتح لا يقال ان خصص المفرد بالفعل ينقض التعريفان
يمثل هذه الامثلة وان نعم من الفعل والقوة دخلت الشرطية تحت
الحملية لان هذا الكون في حالة القضية قبل الانحلال لا بعد الانحلال
فلا يمكن التعبير في الشرطية بالمفردين بخلاف الحملية كما عرفت (قال سميت
حملية الخ) ولم يقل حملية اشارة الى كونه مفهوماً اصطلاحياً وتعريفياً اسماً
لاحقيقاً (قال قبل صوابه ان يقال الخ) وجه الصوابية ان في التقسيم الاول
وقع الشرطية في طرف النفي فتعم الى ما لا يكون طرفاً فاضيتين او طرف الواحد
قضية محكوماً عليه اوبه فيرد مثل قولنا زيد ابوقائم واما في هذا التقسيم
وقع الحملية في طرف النفي فتعم الى ما لا يكون طرفاً قضية سواء كان طرفاً
مفردين او احدهما مفرداً محكوماً عليه اوبه فلا يرد مثل هذا النقض الصواب
مقابل الخطأ قد يستعملان في التصديقات بمعنى الصدق والكذب
وقد يستعملان في التصورات بمعنى ذكر ما ينبغي وترك ما لا ينبغي
وبالعكس كما في مختصر ابن الحاجب وشرحه حيث عبر فيهما عن خلل
مادة التعريف بالخطأ وسمى به فقسم الخطأ الى اقسام كثيرة وحل
النقض هنا على ما في التصديقات وتضدى الى التأويل بانه باعتبار
الحكم اللازم للتعريف وفيه تكلف كما لا يخفى (قال لئلا يرد عليه الخ) اي على
تعريف الشرطية المستفاد من التقسيم * علم ان ترتيب المفرد له على الفعل
يدل عليه على وجود الفعل وتقيضه على عدمه وهما المطلقون هذا
التقسيم صواباً دون التقسيم الاول اذ يرد على التقسيم الاول هذا النقض
دون الثاني وهذا منطوق قوله لئلا يرد الى آخره * وكذلك النقض بمادة
واحدة في تعريف واحد مستفاد من التقسيم كاف في افساد التعريف
او التقسيم فلا يلزم التعرض الى تعداد المفاسد ولا يطعن الناقض بعدم
التعرض لها ولو كانت لازماً لمادة نقضه اذ من قبيل تعيين الطريق
* فلا وجه لما قيل ان يقال لانه يرد عليهما بضمير التثنية فتأمل (قال وهو
ليس بصواب الخ) هذا اما على طريق المعارضة باقامة الدليل على فساد
بمواد يكون حملية مع كون اطرافها قضية في الظاهر وباستلزام التقسيم
فساداً مخصوصاً واما منع على دليل الصوابية بانه لا يستلزم الخلو
عن مادة واحدة الصوابية فلا يتم الكبرى (قال اما ولا فلورود بعض النقوض

المذكورة الخ) يعني يورد النقض بهذه المواد ان حمل القضية المأخوذة في تقسيم الشرطية على ظاهرها كما وردت على التقسيم الاول بناء على الظن وان حمل القضية ههنا على ما ليس بمفرد ولا في قوة المفرد وهو ما يمكن ان يعبر عنه بالمفرد والطرفان في صور النقض في قوة المفرد فيندفع النقوض وكذلك ان حمل في التقسيم الاول المفرد على المعنى الاعم فيندفع هذه النقوض فاوجه الصوابية مع انه ان حمل القضية في تعريف الشرطية على هذا يراد الوجه الثاني فلهذا قال اما اولاً واما ثانياً فليست اهل (قال واما ثانياً فلان انحلال القضية الخ) يعني ان اريد بالقضيتين قضيتان بالقوة فلا شك ان طرفي الشرطية قضيتان بالقوة حالة التركيب فلا حاجة الى ذكر التحليل مع انه ح رد النقوض المذكورة وان اريد قضيتان بالفعل فكما ان طرفيها ليسا قضيتين بالفعل عند التركيب كذلك ليسا قضيتين بالفعل عند التحليل اذ عند حذف الادوات الموجبة للربط ما لم يتحقق الحكم في طرفي الشرطية لم يصرف قضية ولان التحليل الى مائه التركيب فلا يكون الى قضيتين (قال والشرطية لا تتركب من الخ) لان التركيب لما كان معناه ضم جزء الى جزء ليحصل منه شيء مغاير لكل واحد منها فالتحليل ليس الا اعتبار تلك الاشياء بعينها منفردة بعضها عن بعض فلما كان حصول قولنا ان كانت الشمس طالعة فالتحليل وجود من تركيب قولنا الشمس طالعة بقولنا النهار موجود فتحليله انما يكون اليها بعينها وهما ليسا بقضيتين لان حرف الشرط اخرجهما عن ان يكونا محتملين للصدق والكذب * ولا يلتفت الى ما يقال ان انحلال القضية الى مائه تركيبها ممنوع فانه انما يكون كذلك لو لم يكن انحلالها بحذف بعض مائه تركيبها كما في المركبات العنصرية فان انحلالها ليس بفناء شيء من العناصر الاربعة التي منها تركيبها بل بزوال الاجتماع واما اذا كان بحذف بعض مائه تركيبها فلا والامر كذلك ولم هذا لا يحل الى ان كانت الشمس طالعة والى فالتحليل موجود * لانا نقول المراد من قوله انحلال القضية الى مائه تركيبها ان الانحلال لا يكون الا الى ما يكون من اجزاء المركب اي لا يكون الى شيء لا يوجد في المركب سواء حذف شيء من اجزاء المركب عند التحليل او لم يحذف * السيد وهو قولنا زيد عالم بضافه زيد ليس بعالم الغرض تعيين النقض من النقوض المذكورة وهو ان يكون الطرفان من الجملة

قضيتين بصورة * السيد لان المركب انما يحل الى اجزائه الموجودة ان لم يكن الجزء متفياً بسبب الانحلال والاجزاء المحل اليها هي الاجزاء المادية واما الاجزاء الصورية ولو كانت موجودة الا انها تنفي بالانحلال وحاصل هذا القول اثبات مقدمة دليل في الشرح حاصل الدليل ان التعريف المستفاد من التقسيم يقتضي ان يدخل الشرطية تحت الجملة لان الشرطية ح لانحل الا الى مائه التركيب ومائه تركيب الشرطية ليس قضية فينتج ان الشرطية تحل الى ما ليس بقضية فتح تدخل تحت الجملة والمقدمات نظرية اثبت بعضها الش وبعضها المحشى رحمه الله (قال فان ادوات الشرط والعناد) الشرط بمعنى التحوي فلا يشمل ادواته الى ادوات العناد فاحتاج الى ذكر العناد يعني ان الادوات لا تباط نسبة الى نسبة اخرى تفصيل افح يتبقى احتمال الصدق والكذب اللذين هما لازم القضية ومن انتفاء اللازم يلزم انتفاء الملزوم وهو القضية (قال فان ادوات الشرط والعناد الخ) ان معنى اخرجت كتابة عن عدم اجتماع الادوات مع الحكم في الاطراف اذ لا يلزم ان يكون كل طرف قضية او قد تدخلت الادوات جزواً من صدور الادوات والطرف معاً وخصص في التبيين بقوله لا يرى بما كان الطرف قضية او لا ثم دخل الادوات فخرج عن كونها قضية اشارة الى منشاء توهم كون الطرف قضية ويمكن ان يقال اخرجت عن الصلاحية بكونها قضية حال وجود الادوات فتأمل * السيد ثم ان اطراف الشرطية حاصله بان تحقيق كلام الش ان اطراف الشرطية حالة كونها قضية مرتبطة بعضها ببعض بادوات الشرط ولا شيء من القضية التي اعتبر فيها الحكم ايها او انتزاعاً مرتبطة بغيره فلا يكون اطراف القضية الشرطية قضية وما اعتبر فيه ذلك لا يرتبط بغيره ضرورة اذ باعتبار الحكم يطمئن النفس ولا تقدر على الالتفات بارتباطه شيء آخر لا امتناع التوجه على الشيئين قصداً اولياً لم يتصور ربطه بشيء آخر يعني لا يقدر العقل على ارتباطه بشيء آخر نفياً ولا اثباتاً واما عدم اقتدار النفس فلا يستلزم عدم انصافه بشيء من النفي والاثبات في نفس الامر حتى يلزم ارتضاع النقيضين على ماوهم * فالحال يتجرد القضية عن الحكم لم يكن يعني ان القضية التي تجعل جزء القضية الشرطية يتجرد اولاً عن الحكم ثم تجعل جزءاً منها بدخول الادوات فتح الاجزاء الموجودة فيها خالية عن الحكم فالانحلال يكون الى الاجزاء

الحسابة عن الحكم واما اذا ضم الى الاجزاء المتحلة الحكم فصار قضية
فلا يكون تحليلها الى الاجزاء فقط لا يقال ان الشرطية ملحوظة باعتبار
تعليق النسبة الى نسبة اخرى فكيف يتصور التجريد لانا نقول ان الحكم
المجرد هو الحكم الحملي لا الوقوع والا وقوع الذين يوزد عليهما الايجاب
والسلب والمعتبر في اطراف القضية الشرطية وقوع النسبة اولا ووقوعها
* فقد وجد الحكم في الاطراف اي الوقوع والا وقوع من حيث حصوله
في الذهن على وجه الازعان * فلا يرد ان وجود الحكم لا ينافي العلم
بكونه لا ان القضية قد تكون كاذبة كذا قيل * وان اردت تفصيلا يتضح
هذا تحقيق التقسيم الاول المطابق لما ذكره الشيخ وتفصيله وتوجيه
التقسيم الذي ادعى القائل صوابه بآدنى عناية قال الشيخ في الشفاء انقول
الجازم يحكم فيه نسبة معنى الى معنى اما بايجاب او سلب وذلك المعنى اما ان يكون
فيه هذه النسبة او لا يكون فان كان وكان النظر فيه لامن حيث انه واحد
وجله بل من حيث يعتبر تفصيله فهو شرطى وان لم يكن كذلك فهو حملي
سواء كان التركيب بين معينين لا تركيب فيهما اصلا كقولنا زيد حيوان
او كان فيهما تركيب لا صدق فيه ولا كذب ويمكن ان يقوم بدله مفرد كقولنا
زيد حيوان ناطق مائت او كان فيهما تركيب فيه صدق وكذب لكن اخذ
من حيث هو جلة يمكن ان يدل عليها لفظ مفرد واعتبرت وحدته
لا تفصيله كقولنا الانسان ماس قضية انتهى فصل هذا الكلام الفاضل
المحشى باوضح تفصيل لا بد من اخذه وحفظه * لنلم يوجيد في شئ
من طرفيها نسبة بمعنى باعتبار اللفظ المذكور في الطرف كالانسان
والحيوان واما كون معنى اللفظ المذكور مكيافا او غيره فلا دخل له
في وجود النسبة وعدمه * بان تكون نسبة تقييدية اي ماعدا النسبة التامة
سواء كانت توصيفية او اضافية او امتزاجية او نسبة المشتقات الى فاعلها
التي لا تعدبها جلة في الحقيقة * فتكون ايضا جلية لانه جعل التأليف
اندي ذكر فيه النسبة الايجابية او السلبية امر او احدا يحمل عليه شئ
واحد فيعد طرفاها مفردا فيكون جلية بخلاف ما لم يجعل امر او احدا
بل يعتبر النسبة وطرفاها وهما الموضوع والمحمول تفصيلا ولا يصح
الدلالة عليها بلفظ المفرد فتح يكون القضية شرطية لاقتضاء ملاحظة
النسبة تفصيلا ملاحظة الطرفين تفصيلا فلا يمكن الحكم بالاتحاد

* فتكون القضية شرطية يفهم منه القضية الشرطية بلا حفظ النسبة
التامة بين طرفيها تفصيلا سواء كانت النسبة التامة خبرية او انشائية
فتدخل فيها الشرطية التي جزاءها انشائية بلا تأويل كقولنا ان جاءك
زيد فاكرمه فلهذا عند العربية الشرطية اذا كان الجزاء فيها خبرية
فهى خبرية وان كان انشائية فهى انشائية بخلاف المنطقي فتأمل * فان
المشتمل على النسبة التقييدية مطلقا سواء كانت ملحوظة اجالا او تفصيلا
بقريئة المقابلة ولان الغرض بيان صحة وضع المفرد موضعه والنسبة
التقييدية او غير ذلك كما مر انفا غير التامة لا تكون فيها اسناد اصلي
فلا تكون مقصودا بالذات وتكون الى معرفة المنسبين فتح يصح وضع
المفرد موضعه سواء كانت ملحوظة اجالا او تفصيلا بخلاف النسبة
التامة اذ يكون فيها اسنادا صلي فيكون مقصودا بالذات فلا يصح وضع
المفرد موضع ما يدل على النسبة التامة التي قصد الدلالة عليها تفصيلا
لان دلالة المفرد اجالية * لان دلالة اجالية اي دلالة المفرد كما يدل
على هذا قوله اذ لا يمكن فتأمل * اذ لا يمكن ان يستفاد من المفردات معنى
من المفرد الذي وقع طرقا في القضية اذ لو استفيد هذا المعنى على التفصيل
فيطمئن النفس والذهن ولا يمكن ان يلتفت الى شئ اخر حتى يكون
محكوما عليه او به اذ لا يمكن الالتفات الى شئين قصدا وبالذات واما
اذ لم يكن طرفا للقضية فيمكن الاستفادة * فلا وجه لما قيل انه يمكن
ان يوضع مفرد بناء مفهومات متعددة مرتبة فيفهم منه تلك الامور مفصلة
مرتبة بناء على ان الدلالة تابع للوضع لا للجواب بانه قدس سره نفي الامكان
الوقوعي لا الذاتي * فان شئت قلت في تقسيم القضية هذا بيان للتقسيم
الاول حيث حذف لفظ الانحلال وعم المفرد من الفعل والقوة * وان شئت
قلت توجيه التقسيم الصواب عند قائله بآدنى عناية بارادة القضية بالقوة
القريبة من الفعل * اراد ان كل واحد من طرفيها قضية القضية بالقوة
اعم من ان تكون حقيقة او تأويل لا يدخل فيه الشرطية التي جزئها انشائي
كقولنا ان جاءك زيد فاكرمه لانه مأول بانه يقال في حقه اكرمه ويمكن
ان يقال ان مثل هذا الشرطية خارجة عن المقسم اذ القضية مرادفة
للخبر فتأمل * فيكون قضية بالقوة القريبة من الفعل يعني ان القضية
بالقوة قسمان قريبة من الفعل وبعيدة منه والمأخوذة في الشرطية قريبة

من الفعل لكونها ملحوظة تفصيلا بخلاف المحوظ اجسالا لانها بعيدة
 فتح يصح هذا التقسيم بقيد الانحلال مع عدم ورود بعض النقوض اولا
 ولاننا لان الانحلال في الشرطية الى القضية بالقوة القريبة من الفعل
 وفي مادة النقص الى القضية بالقوة البعيدة وكذلك ليس المراد بالقضيتين
 القضية بالفعل حتى يقال الشرطية لا تهمل الى القضيتين لان ما يتركب
 منه ليس قضية بالفعل * واعلم ان الشرطية لم توجد في شيء من طرفيها
 الحكم هذيان التجوز في الفن بالقول بان الشرطية مركبة من قضيتين
 والشرطية قد تكون صادقة مع كذب طرفيها والصدق والكذب عارضان
 للحكم الذي هو وقوع النسبة اولا وقوعها من حيث حصولها في الذهن
 وحاصله ان هذا الحكم ليس موجودا فيها حقيقة بل فرضا بحيث يكون
 في صورة الحكم كما في قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما
 في المنفصلة فبقي على قاعدة ان القضية المنفصلة الحقيقية مشتملة على اربع
 متصلات وكل من المنفصلة المانعة الجمع والمانعة الخلو مشتملة على متصلتين فتح
 يظهر فيها فرض الحكم فقد علم ان فرض الحكم عبارة عن تقديره في المقدم مع
 تعليق وقوع النسبة الثانية عليه فطرفا الشرطية مشتملان على تفصيل
 النسبة بين بين وعلى وقوع النسبة ولا وقوعها وتصوير المحكوم عليه وبه
 بالاتصال والانفصال فان المحكوم عليه وبه في طرفي الشرطية عند التحقيق
 هو ذات الحكم لكن في المتصلة يعتبر ذات الحكم في الطرف مع تقديره
 في طرفي وتعليقه في طرف آخر بخلاف المنفصلة فانه ليس في شيء من طرفيها
 تقدير الحكم ولا تعاليقه بل الحكم بالمافاة بينهما وانما سميت شرطية والشرط
 هو التقدير والتعليق باعتبار استلزام المنفصلة المتصلة (قال نعم ربما يقال
 في الفن الخ) هذا بيان منشأ التوهم لتأييد التقسيم المذكور من اطلاقات
 القوم على الاطراف قضية وحاصله ان الاطلاقات قد تكون حقيقة وقد
 تكون مجازا وهما مجازا لخالفته التحقيق على تقدير كونه حقيقة فاذا كان
 مجازا لا يؤيد التقسيم ولو حمل في التعريف على المجاز لورد النقص ايضا
 بالحلية قبل هذا التجوز انما يلحق فيما ليس احد طرفيه انشاء لانه غير قابل
 لان يثبت فيه الحكم اصلا لانه ليس قضية بالقوة واجيب ان هذه قضية
 متصلة وتعرف المنفصلة يقتضي ان يكون كل من طرفيها بحيث يمكن تقدير
 النسبة في فلا يصح الانشاء ان يكون طرفاها فلا بد من تأويله بالخبرية (قال

والا فهم ليسا قضيتين الخ) اما عند التركيب فلما عرفت من ان احتمال
 الصدق والكذب من لازم كونهما قضيتين وهو متف من انتفاء اللازم
 ينتفي المزوم ولان الحكم جزء القضية وهو متف في طرفي الشرطية واما
 عند التحليل فلما عرفت ايضا ان التحليل الى مأمته التركيب ومأمته التركيب
 ليس قضية والحكم الفرضي يزول بزوال الادوات (قال المص والشرطية
 الخ) اني بالظاهر مقام الضمير تنبيه على التغاير في الجملة اذ في الاول يراد بها
 الماهية وفي الثاني يراد بها الذات واما اعاءة الشيء معرفة تفيد العينية فقاعدة
 معدول عنها عند ظهور القرينة الدالة على خلافه وانما سميت شرطية
 لانها مشتملة على اشتراط ثبوت التالي بثبوت المقدم صريحا في المتصلة
 ومستلزمة لاشتراط ثبوت التالي بانتفاء المقدم او انتفاء بثبوتها او كليهما
 في المنفصلة كما سيظهر انشاء الله تعالى (قال الشرطية متصلة ومنفصلة
 الخ) اعلم ان قسمة القضية قد يكون حقيقة وهي القسمة الى امور متباينة
 لا يتصادقان اصلا في نفس الامر كقسمة الحيوان الى الانسان وغيره وقد
 يكون اعتبارية وهي القسمة الى امور متغايرة بحسب المفهوم وان تصادقت
 كقسمة الانسان الى الضاحك والناطق فعلى هذا قسمة القضية الى المتصلة
 والمنفصلة اعتبارية لان الموجبة المتصلة وسالبةها مع الموجبة المنفصلة
 وسالبةها يتصادقان ويتغايران بحسب المفهوم فتأمل (قال فالمتصلة هي
 التي حكم فيها بصدق قضية الخ) فان قيل انه يمكن ان يتركب من
 كاذبتين او من كاذبة وصادقة ولا يكون الحكم فيها بصدق قضية
 عند صدق قضية اخرى قلت الاصل في القضية الصدق والحكم
 يفرض الصدق عند فرض صدق الاخر سواء كان صادقا في نفس
 الامر اولا وهذا القدر لا يوجب كونهما صادقتين ضرورة ان صدق قضية
 على تقدير صدق قضية اخرى لا يستلزم ان يكون هي او التقدير
 صادقة في نفس الامر فاقول ان يقول ان تعريف المتصلة لا يخ عن الخلل لان
 الحكم في القضية اما بالدوام او بالفعل فان كان بالدوام يكون صدق
 القضية دائما كنفس الحكم كقولنا كل انسان حيوان كما ان الحكم بالحيوانية
 على الانسان دائم وكذلك صدق هذا الحكم ايضا دائما واذا كان
 بالفعل كقولنا زيد ضاحك بالفعل لا يكون نفس الحكم دائما بل يكون
 بالفعل لكن صدقها يكون دائما لان الضحك اذا ثبت على زيد في وقت ما

صدق زيد ضاحك في وقت ما دنا وان المقدم اذا كان قضية دائمة سواء كان المراد منه نفس الحكم او صدقه وانتالي صدق المطلقة لانفسها صدق المتصلة الكلية المركبة منهما كقولنا كلما كان الله عالما او كلما صدق الله عالم صدق زيد ضاحك في وقت ما واما اذا كانت المقدم نفس الدائمة او صدقها وانتالي نفس المتصلة لا صدقها لا يصدق المتصلة المركبة منهما كقولنا كلما كان الله عالما او كلما صدق الله عالم فكان زيد ضاحكا واذا تقرر هاتان المقدمتان علم ان تعريف المتصلة بهذا ايسر يجامع لان تلك القضية متصلة ولا يصدق تعريفها عليها والا لم يبق بين القضيتين فرق فالحق اعتبار الاتصال والانفصال بين القضيتين لا بين صدقهما (قال وان حكم فيها بسلب صدق قضية الخ) اشر الى ان لا صدقها ليس على سبيل العدول والاخرجت السوالب كلها من التعريف فيكون قوله بصدق قضية او لا صدقها مشيرا الى قضية في موقع التالي وقوله على تقدير قضية اخرى مشيرا الى قضية في موقع المقدم وهاتان القضيتان المشار اليهما اعم من ان تكونا موجبتين او سالبتين فيشمل التعريف على الشرطية الموجبة السالبة ان الطرفين والموجبتان الطرفين كقولنا ان كان الانسان متجها كان ضاحكا وان لم يكن الانسان متجها لم يكن ضاحكا ويكون القضية المشار اليها في موقع التالي بتقدير صدقها على كل تقدير لا بتقدير سلب صدقها كما يظهر من عبارة الشارح * اعلم ان من هذا التعريف يستفاد ان الحكم في التالي والمقدم قيد الحكم بمنزلة الخصال والنظرف وهذا مخالف لقواعد المنطق فان الحكم على مقتضى تلك القواعد بالارتباط بين المقدم والتالي وحقيقته السند السند قدس سره للقطع بصدق الشرطية مع كذب التالي في الواقع كما في قوله تعالى * لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا * ولو كان الخبر هو التالي لم يتصور صدقها مع كذبه ضرورة استلزام انتفاء المطلق انتفاء المقيد فان بعض الاجلة انقييد بالشرط يفيد ان ثبوت التالي على تقدير ثبوت المقدم ولا يلزم من انتفاء ثبوت التالي بحسب نفس الامر انتفاؤه على التقدير نظيره انك اذا قلت زيد قائم في ظني لم يكذب بانتفاء قيام زيد في الواقع بل بانتفائه في ظني فقط وما ذكرتم من استلزام انتفاء المطلق انتفاء المقيد مسلم لكن لان المطلق ههنا منتف في الواقع بل المنتفي في الواقع هو قيام زيد في نفس الامر وليس ذلك مطلقا بالنسبة الى قيام زيد في الظن فان

المطلق بالنسبة اليه انما هو قيام زيد مأخوذا بحسب يمكن تقييده بحسب نفس الامر والظن واغيرهما وذلك متحقق في الواقع في ضمن تحقق المقيد فيه اعني قيام زيد في ظني فان قيامه في ظني متحقق في الواقع فيتحقق قيامه مطلقا في ضمنه وبمثل ذلك ينحل ما يخل من انه قد يصدق المقيد على الشيء مع كذب المطلق عليه كقولك زيد معدوم الظن مع كذب قولك زيد معدوم فان المطلق ههنا هو المعدوم الاعم من ان يكون نفسه او نظيره وهو صادق عليه قطعا والكاذب عليه هو المعدوم بنفسه وهو ليس مطلقا بل متبعا لما في ذلك المقيد الصادق فان ذلك فانه نفس السيد والمتصلة الموجبة هي التي يحكم فيها اشار الى ان كلمة او في تعريف المتصلة المطلقة لا تقسم لا للتعميم ولا للتشكيك والا لم يصدق على فرد من افراد المتصلة والى ان في تعريف المص محذورات عديدة دفع الشارح بعضها كما قررنا وبقى بعضها ودفعها لفاضل المحشى حيث زاد في التعريف قيد الاتصال بعلاقة لزومه على توفيق الصدقين وان كان تكلفا وجعل الصدق بمعنى التحقق وهو الثبوت في نفس الامر وحذف قيد على تقدير ثم بين اقسام المتصلة فيندفع المحذورات الباقية فيقيد الاتصال بالتحقق يندفع الاعتراض على جمعه بان المتصلة اذا كانت مقدمة لها نفس الدائمة او صدقها وتاليا نفس المطلقة لا صدقها كقولنا كلما كان الله عالما او كلما صدق الله عالم كان زيد ضاحكا يخرج من التعريف مع انها من افراد المعرفة اذ لو لم يخرج لزم ان تكون صادقة مع انه ليس كذلك كما عرفت فاذا حكم في المتصلة باتصال تحقق ما يطابق نسبتها بتحقيق ما يطابق نسبة اخرى في نفس الامر يشمل على مثل هذه القضية والمتصلة التي اطرافها كواذب وعلى الزومية والاتفاقية والمطلقة وبحذف قيد على تقدير يندفع توهم الاختصاص باللزومية وكون الحكم في التالي والمقدم قيده على مذهب اهل العمريية اذ عند تحقيقه قدس سره الحكم بالاتصال بين المقدم والتالي باتصال تحقق قضية لتحقيق قضية اخرى المراد من هذا الاتصال ما كان مدلوله على سبيل المطابقة كالابقاع والانتزاع المدلولين في الجملة وكذا الانفصال فلا يندفع ضد كل واحد منهما بان يقال ينصل تحقق الشمس طالعة بتحقيق النهار موجود وكذا ينافي العدد زوج بان العدد فرد ولا بالمتصلة اذا استلزم المتصلة ولا بالمتصلة اذا استلزم المتفصلة

على ان المقسم معتبر في الاقسام فتأمل فان اكتفى بمطلق هذا الاتصال
هذا الاطلاق والتقييد يحتمل ان يكون باعتبار المعنى او باعتبار اللفظ (قال
والمنفصلة هي التي يحكم فيها الخ) هذا تعريف للمنفصلة الحقيقة والظاهر
ان يعرف بالمنفصلة المطلقة ثم يقسم لكن لظهور التعريف للمطلق
لم يتعرض له واراد بالتنافي الايجابي بقريضة المقابلة والا لا يمكن تعميمه من
الايجابي والسلبى تحكم الجملى الاعم من الإيقاع والانتزاع فقيد فقط في عبارة
المص يحتمل ان يتعلق بالصدق والكذب او بالحكم وايا ما كان يكون
المحصر اى في الصدق دون الكذب او الحكم بالتنافي في الصدق دون
الحكم بالتنافي في الكذب وعلى كلا التقديرين لا يتعرض الى الحكم بالتنافي
في الكذب او في الصدق ولا بعدمهما وعدم الحكم بالشئ لا يقتضى الحكم
بعدمه فعلى هذا يتصور اكل واحد من مانعة الجمع ومانعة الخلو معنيان
بينهما تبان مفهومهما وعموم وخبروص مطلق ذاتا احدهما ان مانعة
الجمع هي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين في الصدق مع عدم
التنافي في الكذب وغايتها هي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين
في الصدق فقط سواء وجد التنافي في الكذب اولا وكذا مانعة الخلو
لكن لما لم يصح التقابل بين الاقسام باعتبار المعنى الاعم خص الشارح
بالمعنى الاخص حيث فسر بما يدل عليه فتأمل (قال لا تصدقان
ولكنهما قد تكذبان الخ) فيه اشارة الى تعريف المانعة الجمع والخلو بالمعنى
الاخص * قيل ح يخرج عن تعريف المنفصلة مانعة الجمع ومانعة الخلو
بمعنى اخر ويتوجه ايضا انه ان اراد بقوله لا يصدقان ولكنهما قد تكذبان
صدقهما بالفعل وكذبهما باللفظ لا يشمل على العنادية فانه ليس فيها
الحكم بكذبهما بالفعل بل يكفي امكان الكذب وان اراد امكان الكذب
لا يشمل على الاتفاقية لانه لا يكفي فيها امكان الكذب بل لابد من الحكم
بكذبهما معا في الواقع وهكذا في مانعة الخلو انتهى * فيه بحث اما ولا فلان
تعريف المنفصلة هي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين ومانعة الجمع
ومانعة الخلو بتعريفهما بمعنى الاعم يحكم فيها بالتنافي واو في طرف واحد
فتدخلان في التعريف واما خروجهما عن التقسيم فليس بمفتر لانهما
باعتبار الحكم في الطرف الواحد تدخلان فيهما بالمعنى الاخص وباعتبار
عدم الحكم في الطرف الاخر فان كان في نفس الامر تناف فيه فبدخل

في الحقيقة في نفس الامر والا فيدخل في نفسها فلا تخرجان من الاقسام
الثلاثة * واما ثانيا فلان المراد بقوله لا يصدقان ولكنهما قد يكذبان
صدقهما وكذبهما مطلقا سواء كان بالفعل او بالقوة ولا يلزم من ذكر
المطلق ارادة المقيد لجواز الارادة على الاطلاق فتأمل (قال لا يقال
السوالب الجملية الخ) منشأ هذا السؤال ان هذه الاسامي من الصفات
الدالة على ذات موصوف بالحدث وهذا المعنى يتحقق في الموجبات دون
السوالب لانها يرفع فيها هذه الصفات التي هي مبدأ اطلاق هذه الاسامي
فلا تكون جملة ومنفصلة ومنفصلة بمعنى ذات ثبت له الحدث لا بمعنى
الاصطلاحى كما يدل عليه الجواب وقوله لانها ثابت الخ فيكون حاصل
السؤال الابرار على الاطلاق لاعلى التعاريف كما ظن (قال لانها ثابت
فيها الجملى الخ) الضمير راجع الى الجملة والمنفصلة والمنفصلة وكلمة موصولة
عبارة عن هذه الثلاثة لانها راجع الى السوالب لكونه مصادرة على المط
* وما قيل ان الحمل بمعنى ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة وبمعنى
النسبة الحكمية فيتحقق في السوالب فيصح اطلاق الجملة بمعنى المنسوب الى
الحمل فليس بشئ لان الكلام في الاطلاق بحسب المعنى اللغوى لا الاصطلاحى
على ان ما ذكره لا يطرده في المنفصلة والمنفصلة كذا قيل (قال لا نقول
ليس اجزاء هذه الخ) هذا بيان منشأ غلط السائل حاصله ان الجملة
ولاختيها معنى لغويا ومعنى اصطلاحيا وذوات يعرض لها المعاني
وتصدق وبسبب هذا العوض والصدق يصح اطلاق اسامي هذه
المعاني عليها وظن السائل ان المعاني لا يعرض على السوالب فكيف
يصح الاطلاق فاجاب بان الاطلاق على السوالب والموجبات باعتبار
المعنى الاصطلاحى الذي يصدق ويعرض على تلك الذوات فيصح
الاطلاق لا باعتبار المعنى اللغوى حتى لا يصح ثم ارخى العنان بان المناسبة
الصحيحة للنقل وان قويت في الموجبات لكن يكفي في وجه النقل اذنى المناسبة
وهي موجودة في السوالب لمشايتها بالموجبات في الاطراف فهذا القدر
يكفى فيه يعنى ان المناسبة بين المعنى اللغوى الجملة ولاختيها وبين المعنى
الاصطلاحى لها ثابت باعتبار رجوع ما صدق عليها فنقل عنه اليه
* فلا وجه لمن توهم انهم اطلقوا اولا على الموجبات لوجود المناسبة
ثم نقلوها الى السوالب للمشابهة المذكورة اذ ليس المنقول عنه ولا المنقول اليه

هو الذات بل المعنى فلا التفات على مثل هذا التوهم على انه لازم ترك
المنقول عنه فيلزم ان لا يطلق على الموجبات (قال اما في الموجبات
فلتحقق معنى الحمل الخ) يعني ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة
وهي التحقق الامور الثلاثة فيها سواء بالجزئية او بالوصفية ففي المعنى
اللغوي باعتبار الوصفية للذات وفي المعنى الاصطلاحي باعتبار الجزئية
* فلا يرد ان معنى المتصلة والمنفصلة ما ثبت لها الاتصال والانفصال
وفي المعنى الاصطلاحي ليس كذلك لان فيه الاتصال والانفصال جزء
القضية * السيد لان مفهوم العملية اصطلاحاً فمعنى تحقق الحمل
والانفصال والاتصال باعتبار الذات لا المفهوم * بل تقول اطلاق
الشرطية والمفهوم الاصطلاحي لهما القضية التي انبست طرفاها
مفردتين بالفعل ولا بالقوة وهذا يصدق على المتصلة والمنفصلة ومعنى
الشرطية لغة ما نسب الى الشرط وهو تعليق شيء بشيء وهذا لا يصدق
على المنفصلة بمنظورها ولو صدق بمستلزمها * وقد يتوهم من قوله
وليس اجزاء منشأ التوهم تخصيص السوال بالذكر وجوابه ان التخصيص
بأن ذكر لبناء السوال عليه لا اجرائها على الموجبات بحسب مفهوم اللغة
كما يظهر من قوله ومفهوماً لها الاصطلاحية الخ * وليس كذلك لان النقل
الى المفهوم يكون باعتبار جميع افرادها لا ببعضها لاجزاء المعنى الاول
ولان في اجرائها باعتبار المعنى اللغوي تأملاً فأملاً * فلا يظهر ان يقال
ليس وجه الاظهرية موافقة لقوله ومفهوماً لها الاصطلاحية * السيد
قد يتوهم من هذه العبارة منشأ التوهم ان المناسبة لما تحققت في الموجبات
وبمشابهة السوال بها تحققت فيها يقتضي ان ينقل اولا الى الموجبات
ثم الى السوال لان اثبات الشيء بسبب المشابهة بشيء يقتضي ان يكون
المشبه اولى واقدم في اثبات هذا الشيء لكن عبر بالتوهم لان المنقول اليه
ليس الافراد بل المفهوم واما التفصيل في الشرح فليان وجود المناسبة
في المفهوم باعتبار جميع الافراد ولو كان في بعضها قويا واما ما يانه في السوال
مع الاستغناء عنه فمبنى على الارخاء يعني لا حاجة فيها اليها ولو مست الحاجة
لوجدت (قال لا يقال المقدمة كانت الخ) لما قال المص اولا ان المقدمة
في تعريف القضية واقسامها الاولى اي الحاصلة بحسب القسمة الاولى
ثم قسم القضية الى الحملية والشرطية ثم الشرطية الى المتصلة والمنفصلة

رد عليه ان البيان ليس موافقا للاجبال فالجواب اما ان يحمل بيان المتصلة
والمتصلة على الاستطراد بناء على ان عنوان البحث لتصریح المقصود
فيه ولا ينافي ذكر غيره فيه لمناسبة كافي العلوم كلها وما بعد من القصور ما لم
يذكر في البيان ما يذكر في العنوان او يذكر في البيان ويعد من المقاصد
ما لم يذكر في العنوان او بان يحمل بينهما من الاقسام الاولى بان يراد
من الشرطية غير الحملية فالقضية اما حملية او غير حملية وغير الحملية
اما متصلة او منفصلة كما يقال الحيوان اما ناطق او غير ناطق وغير الناطق
اما صاهل او غير صاهل فالصاهل لا يخرج عن ان يكون من الاقسام
الاولية للحيوان لان غير الناطق ليس ماهية محصلة حتى يكون تقسيم
الحيوان الى الصاهل وغيره بواسطة تقسيمه اليها كما يظهر من كلام
الاشارات حيث قال واصناف التركيب الخبري ثلثة وهذا يدل على
ان الحملية والمتصلة والمنفصلة لاقسام الاولى كذا حقق لكن لم يتعرض
الش الى هذا الشق لعدم مساعدة عبارة المص ان فسر اولا القضية
ثم قسم بالنفي والاثبات ثم قسم الشرطية فلا وجه لارتكاب التاويلات
البعيدة * السيد والاقسام الاولى هي الحملية والشرطية اشار الى ما
يذكر في بيان المقدمة من الامور الاستطرادية سواء كانت امثلة او اقساما
والامور الاستطرادية لا بد لها من المناسبة للمقاصد والالكان لغوا
لا طائل تحته فامثلة الحملية لا تضابطها اذ الكلمات تثبت وتوضح
بجزئياتها المعلومة والموضحة وامثلة الشرطيات كذلك وذكر اقسام
الشرطية واقسام اقسامها لكونها حقايق مختلفة لا يتحصل مفهوم
المقسم اليها وهذه المناسبة استطراد الاقسام فلا يتحصل مفهومها
الا بها لان المقسم لا يوجد الا بوجود الاقسام والا يحسب والسلب
من الصفات العارضة لهما فلماذا قال فيه انما يضبط دون يتحصل
واعلم ان القسام القضية الجضر اما عقلي مراد بين النفي والاثبات
بجزء العقل بلا حجة مفهومه بالانحصار واما الاستقراء فهو لا يكون
كذلك فيستند انحصاره الى التبع والاستقراء سواء كان في الجزئيات
كان انحصار الدلالة اللفظية في الثلث او الاجزاء كما انحصار الجسم المركب
في اجزائه من العناصر فانحصار القضية الى الحملية والشرطية عقلي لانه
مراد بين النفي والاثبات ويجزم العقل بانحصارها اليها بى تعريف وتقسيم

كان من المذكورات اذ كان جاصل التقسيم القضية طرفاها اما ان يكونا مفردين بالفعل او بالقوة اولا الاول الجملة والثاني الشرطية ولا واسطة عقلا بناء على ان المقسم هو القضية المشتملة على نسبة تامة خبرية وطرفاها لا يبح اما ان يكونا مفردين او مركبين او مختلفين والمركب اما بنسبة تامة او بغيرها والمركب بنسبة تامة اما ملحوظ نسبة تفصيلا او اجمالا كلاهما داخل في شق الجملة سوى ما كان طرفاها مركبين بنسبة تامة ملحوظة تفصيلا وما كان اخذ طرفيها مركبة بنسبة تامة ملحوظة تفصيلا فالاولى داخله في شق الشرطية والثانية لو كانت قضية في نفس الامر لدخلت ايضا في الشرطية واذا لم تكن قضية فخارجة عن المقسم فلا يكون مانعة المحصر العقلي فلا يرد ما قبل من انه يتجه عليه ان القضية لا تنحصر عقلا فيما يكون طرفاها مفردين بالفعل او بالقوة وفيما يكون طرفاها قضيتين بالقوة القريبة من الفعل بل يجوز ان يختلف طرفاها ولم يدل دليل على نفي هذا التقسيم والمنتع بالوجدان الحكم بالاتحاد من غير اجمال النسبة في الطرفين والحكم بالاتصال والانفصال بين ما بالسا قضيتين بالقوة القريبة من الفعل ولم ينحصر الحكم فيهما عقلا فالحكم بالمحصر في هذه القسمة ايضا الاستقراء بل لا بد ان يكون نسبة غير الحمل لان معنى الحمل اتحاد الموضوع والمحمول في الخارج والقضيتان لا يتحدان في الخارج فلذا قيل ان علمت في علمت زيدا قائما قضية بالفعل والنسبة الملحوظة بين علمت وبين زيدا قائما نسبة تامة خبرية وابست بحملية لان احد طرفيها ليس بمفرد لا بالفعل ولا بالقوة وايضا لا يكون شرطية لان الشرطية لا يكون شي من طرفيها قضية بالفعل ولا شك ان احد طرفيها قضية فيثبت الواسطة فيندفع اولا ان تعلق الفعل الى المفعول ليس نسبة تامة خبرية وثانيا ان علمت قضية حملية لانه بمعنى انا عالم زيدا قائما بتأويل قيام زيدا ولذا يصح دخول ان المفتوحة عليهما فتأمل* اذ لو يوجد في العلوم ومتعارف اللفظة لعل انما اعتبروا هاتين النسبتين اي الاتصال والانفصال ولم يعتبروا نسبة اخرى لكونهما معلومتين باحكامهما مضبوطتين بخلاف النسب الاخرى ومن هذا يعلم ان المحصر الاستقرائي بالنسبة الى العرف والا فيمكن ان يعتبر الانعكاس بين قضيتين فان ذلك نسبة اخرى وكذا المساواة بينهما وغيرها من النسب (قال لما قسم القضية الى الجملة الخ) كلمة لما ظرف للجواب بمعنى الوقت

الموسع للشرط فيكون الشروع في طرفه الا ان فيصح العبارة بلا كلفة وان كان مساويا له لا يكون الشروع فيه بل بعده فيصح ايضا وذهبت بعض النحاة الى اسمية يجوز لما اكرمتي امس اكرمتك اليوم لانها اذا قدرت ظرفا كان عاملا للجواب والواقع في اليوم لا يكون في امس واجيب بان هذا مثل قوله تعالى * ان كنت قلته فقد علمته * والشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت اني كنت قلته وكذا المعنى لما ثبت اليوم اكرمتك امس اكرمتك وهنا المعنى ان ثبت التقسيم الا ان شرع الخ والسببية بين الشرط والجزاء بحسب العرف او مبنى على التزام البيان مع ارتفاع المانع فلا يحتاج لتصحيح العبارة الى تكلفات بعيدة على ان هذا الورود في مثل هذا المقام وان تعرض له في العقليات ليس على ما ينبغي لكننا نتصدى لدفع الفساد (قال وانما قدمها على الشرطيات الخ) لما كانت الجملة متقدمة على الشرطية طبعها استحققت التقدم وضعا وجه بساطتها اقل اجزاء اذ ينتهي اقل الشرطية تركيبا بالتحليل الى قضيتين حيلتين فتكون كالجزء والبساطة قد تكون حقيقيا بمعنى ان لا جزء له وقد تكون اضافيا بمعنى ان يكون اقل جزء وهنا المراد الثاني والمضاف اليها الشرطية ومن بيان احد المضافين يستغنى عن الآخر ولذا لم يتعرض الى بيان تركيب الشرطية مع انه اخذ في الكبرى * السيد فان الجملة وان كانت مركبة الغرض من هذا اثبات البساطة مع انه يصرح بتركيبها من امور ثلثة وقد يكون بعض الجملة ازيد اجزاء من الشرطية كما لا يخفى فاثبتها باثبات الجزئية لكونها معينا في التقديم ومستلزما للبساطة لكن لما لم يكن جزء في الحقيقة بتمامها لم يكتف باثبات الجزئية في التقديم واستدل عليه ببساطتها ولان معنى ان الجملة بجميع اجزائها لان وقوع النسبة اولا وقوعها الذي هو جزء القضية الجملة ليس جزء للشرطية والمراد من الجزء ما يتركب منه وتحلل اليه كما مر في الانحلال فلا يرد ما قبل ان جميع اجزاء الجملة بعض اجزائها فان الوقوع ايضا جزء لها الا انه ليس على وجه كان جزء للجملة لانه في الشرطية مفروض لامد عن كافي الجملة ولا مدخل للاوصاف في كثرة الاجزاء وقلتها انتهى لان الحكم الفرضي في الشرطية ليس من الجزء الذي يتحل اليه والابق بعد الانحلال بل هو من مستنبعات ادوات الشرط فتأمل فكانها بتمامها جزء منها لانها لما كانت باكثر اجزائها جزء فتعد عرفا كالجزء

بتامها فيستحق تقديم مباحثها على مباحثها وأشار بلفظ الاستحقاق
 الى ان الدليل المستوفى في مثل هذا المقام من قبيل المبرجات (قال فالحملة
 انما يلتزم من اجزاء الخ) انما عبر بالالتيام اشارة الى انها مركبات
 الخارجية واجزائها كاجزائها لان طرفيها يشبهان المادة من حيث ان
 القضية معها بالقوة كما ان مادة السرير كذلك والحكم بينهما يشبه الصورة
 لانها تحصل معه بالفعل كصورة السرير والحكم جزء ضروري والطرفان
 جزآن ماديان لكن الحكم ادخل في الاعتبار واغوى الاجزاء فانه الموجب
 والسالب والتصادق والكاذب وبه مناط احكامها ولو ازمها (قال ويسمى
 موضوعا الخ) معطوف على مقدر اى يسمى محكوما عليه وموضوعا
 ما تميل للناني ويفهم وجه التسمية الاول ليحكم عليه اى ليسب عليه
 شئ ايجابا او سلبا فيشمل المبتدأ والفاعل فيتحد المسمى بالذات بالمفهوم
 وكذا الحال في قوله والمحكوم به الخ (قال وكان من حق الموضوع الخ) يعنى
 اذا اريد ان يفيد ما في الضمير في جميع اللغات يحاذى باللفظ في اراء الموضوع
 والحمول اذ لا طريق سواء على الافادة لكن في محاذاة النسبة الحكمية
 اختلف فيها اللغاة * فقال الش من حقها ان يعبر عنها بلفظ كادل على
 الموضوع والحمول لانها في كونها جزءا من كليهما فينبغي ان يكون في التعبير
 من كليهما وان امكن بتعبير آخر فاللفظ الدال عليها يسمى رابطة بمناسبة
 الدالية والمدلولية وحكمها حكم الادوات في كونها دالة على معنى غير
 مستقل بالمفهومية لكونها نسبة بين المعنيين فيحتاج الى المنسبين * فلا يرد
 ما قيل فيه بحث لان حقها ان يبدل عليه دال سواء لفظا او هيئة تركيبية
 او حركة بل كونها هيئة قائمة بالدال على المحكوم عليه وبه احق مناسبة
 بينه وبين مدلوله اذ مدلوله حالة قائمة بالمحكوم عليه والمحكوم به انتهى
 * على انه يمكن ان يراد من اللفظ اعم من ان يكون ملفوظا اصلا وتبعيا
 فتح يدخل الحركة والهيئة التركيبية في اللفظ لانها وان لم يلفظا اصلا
 لكنهما ملفوظان تبعيا بالمتحرك وذى الهيئة الا ترى اذا لفظ بهيئة مخصوصة
 وحركة مخصوصة اسمع اللفظ ويفهم المعنى المتعلق بالموضوع وان لم يبدل
 تلك الحركة والهيئة فلا يسمع الحالة الاولى فيبدل المعنى المفهوم
 الاول والمالم يكن ملفوظا لم يسمع ولم يوجب التغير والتبدل * السيد هذا
 يتناول المبتدأ والفاعل ايضا هذا دفع لتوهم الاختصاص بالمبتدأ

بناء على تعريف الحملة الموجبة فيما سبق بانه حكم فيها بان احدهما
 هو الآخر فالحمل عبارة عن هذا الحكم فلا يجزى في الفعل بالنسبة
 الى الفاعل فاحتاج قدس سره الى هذا التاويل وتأمل (قال فان قلت
 المراد بالنسبة الحكمية الخ) حاصل هذا اما منع لحصر اجزاء الحملة
 على ثلثة او معارضة باثبات اربعة اجزاء لهما لان المقادير من كلام المص
 حصر اجزاء القضية الملفوظة الى ثلثة بمعونة اجزاء المقولة كما يؤيده
 تقسيمها الى ثلثة والثبات والمص من المتأخرين اثنان بلان اجزاء
 القضية اربعة واما القائلون بالثلثة فلا يرد عليهم شئ فيجوز ان اجزاء
 القضية اربعة فان كان من حق احد النسبتين التعبير باللفظ يكون
 من حق الاخرى كذلك اذ لا تفاوت بينهما في الجزئية فيلزم ان يكون
 الاجزاء اربعة معقولة ولفوظة فلا وجه للحصر الى اثنان وحاصل الجواب
 ان مراد المص من النسبة الوقوع واللا وقوع وهذه تحتاج الى التعبير
 باللفظ كون المحمول مر بوقت الموضوع واما النسبة بين دلائل احتياجها
 الى التعبير باللفظ الاخر لكونها مفهوما بهذا اللفظ الدال على الوقوع
 واللا وقوع فيتم حصر الاجزاء الى اثنان (قال اما النسبة التي هي مورد الايجاب
 والسلب الخ) وهي التي ما ثبتها المتأخرون وتسمى بالنسبة بين بين والمراد
 بكونها مورد الايجاب والسلب كونها موصوفة بالوقوع واللا وقوع
 وتردان عليها وهي في الحقيقة عبارة عن اتحاد المحمول مع الموضوع
 واما مذهب القدماء فلا نسبة في القضية سوى الوقوع واللا وقوع وهما
 صفتان للمحمول بمعنى اتحاد مع الموضوع فيكون اجزاء القضية عند
 المتقدمين ثلاثة وعند المتأخرين اربعة * لكن الحق مع القدماء لانه
 اذا راجعت الى الوجدان علمت انه ليس في القضية بعد تصور الطرفين
 الادراك نسبة واحدة وهي نسبة المحمول الى الموضوع بمعنى اتحاد مع
 او عدم اتحاد معه على وجه الاذعان * قيل ان الجزء الثالث هو ثبوت المحمول
 للموضوع لكنه يتعلق به علما ان تصوري من حيث انها نسبة بينهما
 وعلم تصديقي باعتبار مطابقة للنسبة التي بينهما في النفس الامر وعدم
 مطابقة اياها * فيه بحث اذ المطابقة وعدم المطابقة صفة خارجة
 عن القضية على مذهبيهم ومدار الصدق والكذب بل الحق العلم واحد
 والمعلوم واحد وهو العلم التصديقي * السيد هي المحكوم عليه وبه النسبة

بينهما هذا تحقيق مذهب المتأخرين علما ومعلوما ومن هذا يعلم ان التصور
المتعلق بالوقوع واللا وقوع عين التصديق لانه يتعلق التصور على الوقوع
واللا وقوع اولاً ثم يدعى فيكون تصديقاً كما ظن (قال فكان قوله بهما يرتبط
المحمول الخ) وجه الاشارة ان النسبة لها مدخل في الارتباط اذا الوقوع
صفة لها والصفة والموصوف معا رابطة كما يدل عليه دليله فتفسد
قوله بهما يفيد الحصر فيكون المراد بالارتباط الارتباط بالذات حتى يصح
الحصر وما به الارتباط بالذات هو الوقوع واللا وقوع والارتباط في الوقوع ط
وفي اللا وقوع لان نفي الوقوع رابط عقلاً بمعنى ان النفي الوقوع من النسبة
الواقعة بينهما كقولنا زيد لا كاتب بمعنى زيد نفي عنه الكتابة (قال فالجزآن
يتأديان بعارة واحدة الخ) لان الوقوع واللا وقوع يؤديان بالمطابقة
والنسبة بين بين بالالتزام لان مورد الشيء لازم وجوده بوجود الوجود
والتأدية ليس على البديل بل في اطلاق واحد كالانسيان الدال على
الحوان الناطق وعلى قابل العلم باطلاق واحد فلا يلزم الجميع بين الحقيقة
والمجاز (قال ثم الرابطة اذا الخ) اي الرابطة عند المنطق هو معطوف
على قوله ويسمى رابطة عطوف بكلمة ثم لتراخيها في الرتبة حيث
يتعلق البحث بوصف الرابطة وقد علم ان الاداة ما لا تصلح لان يخبره
وحده وهو مقابل للاسم والكلمة * فان قلت الدلالة على النسبة الحكمية
لا تنفي في كون الرابطة اداة بل لابد مع ذلك من عدم الدلالة على زمان
بصيغته ووزانه مع ان الرابطة الزمانية يدل على زمان بكذا لان المفرد الذي
لا يدل على زمان بصيغته ووزانه ان دل على معنى تام اي يصح ان يخبره
وحده عن شيء فهو الاسم والا فهو الاداة * قلت ان مدار الاداة عدم
الصلاحية لان يخبره سواء دلت بصيغتها على الزمان اولا فيكون الافعال
الناقصة من الادوات غاية ما في الباب ان اصطلاحهم لا يطابق اصطلاح
النحاة كما مر في بحث الادوات على انه يقال لان ان الرابطة الزمانية كان
يدل على الزمان لان كان التي يسمى رابطة عندهم مثلاً غيرت عن معناه
الاصلي وهو كون الشيء شيئاً لم يذكر بعد في الزمان الماضي الى نفس النسبة
الحكمية من غير اعتبار الزمان فيها كما ان هو اذا استعمل رابطة لا يكون
معناه الانفس النسبة الحكمية وان كان في الاصل موضوعاً لغائب تقديم
ذكره لفظاً وحكما والا لم يكن لفظاً هو ايضا اداة لدالتها على معنى تام

ولذلك قال لكنها قد تكون في قالب الكلمة اي الفعل وقد تكون في قالب
الاسم ولم يقل قد تكون كلمة وقد تكون اسماً * السيد دلالة واضحة مطردة
وان كانت التزامية قيد بالوضوح والاطراد تنبها على استثناء هذه النسبة
عن التعبير بلفظ آخر بدون ذلك اللفظ الدال على الوقوع واشارة الى ان
اللفظ الدال على الطرفين وان دل على النسبة الحكمية لكن ليست الدلالة
واضحة ولا مطردة * اعلم ان النسبة بين بين وهي عبارة عن اتحاد المحمول
مع الموضوع لازمة خارجة عن وقوع النسبة اولا وقوعها لانه عبارة عن
مطابقة تلك النسبة لما في نفس الامر وعدمها فيكون النسبتان غير ان لكن
الوقوع المضاف الى تلك النسبة صفة قائمة بها لا يمكن تعقله بدونها فح
يكون وقوع النسبة مضمون ان النسبة واقعة وانما يعبر في ادراكه بادراك
ان النسبة واقعة لكن هذه القضية ليست جزءاً للقضية بل مضمونها وهو
الامر الاجالي ويتعلق الاذعان بذلك الامر الاجالي والالزام قضية في
قضية وادراك في ادراك ومن هذا قد علم ان دلالة اللفظ الدال على الوقوع
واللا وقوع على النسبة بين بين بطريق الالتزام على الاطراد والوضوح
فلهذا انحصر اجزاء القضية الملفوظة عند الفريقين الى الثلاثة والاختلاف
في اجزاء القضية المعقولة * السيد يعني ان النسبة التي بها يرتبط المحكوم به
بالمحكوم عليه الغرض بيان توصيف النسبة بالرابطة لان النسبة قد يلاحظ
بنفسها وقد يلاحظ بانها حادثة بين المتشبهين وآلة لتعرف خالها بما لا اعتبار
لاول يستقل بالمفهومية وبصلح لان يحكم عليه وبه وبالاختلاف الثاني
غير مستقل بها ولا يصلح لان يحكم عليه وبه كما في الحروف والمراد من
النسبة ههنا هو المعنى الثاني فلا يرد انه لو كان توقف مفهوم اللفظ على
شيء موجبا لكون اللفظ اداة لكان جميع الاسماء الدالة على النسب
والاضافات اداة لان مدارات هذه الاسماء قد لوحظت بنفسها فلا تكون
آلة لتعرف حال المتشبهين وبهذا المعنى تكون اسماء فيكون المراد بالتوقف
من حيث كونهما آلة لتعرف حال المتشبهين فيتم الدليل فلا ينفق * وقد
يتأقش في ذلك بان لفظه هو في زيد هو عالم يدل على زيد هذا اشارة الى
ما قاله العلامة التفازاني من ان لفظه هو في قولنا زيد هو عالم ضمير مائد
الى زيد عبارة عنه وهو عند اهل العربية مبتداء ولا دلالة على النسبة اصلاً
وان اريد ما يسمونه ضمير الفصل والعماد فهو لا يكون في مثل زيد هو عالم

وعلى تقدير ان يكون فهو انما يفيد الحصر وانما كيدوا التحقيق ان ما بعده
خير لانعت ولادلالة على النسبة اصلا والذي يفهم منه الربط في اللغة
العربية هو الحركة الاعرابية بل حركة الرفع تقديرا وتحقيقا لا غير لاننا اذا
قلنا زيد عالم على سبيل التعداد لا حركة اعرابية لم يفهم منه الربط والاسناد
واذا قلنا زيد عالم بالرفع فهم تلك منه قال رابطته هي الحركة الاعرابية
واجاب ذلك العلامة بالتحقيق والتفحص وحاصل جوابه انه منقول اهل
المنطق حيث لم يجدوا لفظا دالا على تلك الرابطة باول الوضع العربي
نقلوا كلمة هو على هذا المعنى لانهم استعملوا لفظة هو موضوعة في لغة
العرب للربط. وغير الفاضل المحشى بالمناقشة اشارة الى دفعه بانه لا حاجة
الى النقل ولا الى الاستعارة كما اختارها ذلك العلامة في تهذيب المنطق اذ جعله
بعض ائمة النحو ايضا حرفا فان الرضى نقله عن بعض البصريين واختاره
حيث وجهه بانه افاد دفع الالتباس وهذا معنى في غيره وهو معنى الحرف
والخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة اعني صيغة الضمير المرفوع
سكن بقى فيه تصرف واحد كما كان في حال الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى
ومجموعا مذكرا ومؤنثا وغير ذلك لعدم عرافتها في الحرفية ومثله كاف
الخطاب في هذا التصرف لمجرد عن معنى الاسمية ودخل في الحرفية هذا
فعلى هذا يكتفى لاهل المنطق والحكمة في استعمال لفظة هو في الرابطة بلا
نقل ولا استعارة هذا القدر من الوجدان في اللغة العربية على ان المنطقيين
يصرحون بان الرابطة لفظة هو وهي ونظائرهما كما نقل عن الشيخ فلا
يكون علامات الاعراب رابطة عندهم بل دالة على الفاعلية والمفعولية
وغيرهما كما هو عند اهل العربية وانفهام معنى الرابطة عند حذفها من
تلك العلامات بطريق الالتزام لان تلك العلامات تدل على المعاني المعنوية
التي لا يكون بدون الرابطة * هي حركة الرفع لانها دالة على الارتباط
والاستناد ان اريد بالدلالة الدلالة المطابقة فلا تم لانه دال على المعاني
المعنوية وان اريد بالالتزام فيسلم لكن لانم الكبرى اذ لا بد في اللفظة الرابطة
الدلالة بالمطابقة كما في الالفاظ الدالة على الاطراف على انه ان كان الرفع
اعم من اللفظي والتقديرى والحقى يكون القضايا الجملية كلها ثلاثية وان
خص باللفظى يكون مثل هذا هو سبويه من كون الطرفين مبنيين مع
ضمير الفصل ثنائية وكلاهما خلاف ظاهر كلام المنطقةيين * وقد نقض

ههنا ايضا معنى كما مر ان معنى الاداة ما لا يصلح لان يجزئه وهو مقابل لما يصلح له
وما يصلح له منقسم الى الكلمة والاسم فكيف ما دل على الزمان مقابل الاداة
فكيف يكون كان الدال على الزمان اداة لجوابه ما ذكرنا آنفا فتذكر
ويمكن ان يقول وجه المناقشة لزوم كون الرابطة مدلوله بالتضمن مع انه
مدلوله بالمطابقة (قال ككان في قولنا زيد كان قائما الخ) اشارة الى ان
رابطة الزمانية هي الافعال الناقصة لا الكلمة الحقيقية وان تضمنت معناها
فالقضية التي محمولها كلمات خالية عن الرابطة مطلقا خارجة عن المقسم
ولا تسمى ثنائية ولا ثلاثية اذ المنقسم اليها هو القضية المستتلة على الرابطة
لفظا او تقديرا ويمكن عند الكلمة الحقيقية رابطة على ما قيل من ان الكلمة
تدل بالتضمن على النسبة الى فاعل ما هي معنى الرابطة فقد ضمنت الكلمات
ايضا معنى الرابطة فيكون القضية التي محمولها كلمة مستتلة على الرابطة
نحو ضرب زيد داخله في الثنائية او الثلاثية كما هو الظاهر فتدبر قيل يرد
على كون كان رابطة بانه او كان رابطة لانعكس قولنا كل شيخ كان شابا
لى قولنا بعض الشاب كان شيخا مع ان هذا العكس كاذب مع صدق
لاصل بل الصادق في العكس بعض الكائن شابا في الزمان الماضي فهو
شيخ وهذا يقتضى ان يكون كان داخل في المحمول اجيب بانه لا يلزم في
العكس ان يشارك الاصل في الزمان ولا يدل على ذلك دليل بل يجوز ان
يختلفان في الجهة فيكون عكس كل شيخ كان شابا بعض الشاب يكون
شيخا هذا فيه بحث لان العكس عبارة عن جعل الموضوع محمولا وبالعكس
ولا تغير في الرابطة * بل الجواب ما قررنا آنفا من ان كلمة كان غيرت عن
معناه الاصلى الى نفس النسبة الحكمية من غير اعتبار الزمان فيها (قال
والقضية الجملية باعتبار الرابطة الخ) اى بالنظر الى الرابطة دون الاطراف
والثنائية والثلاثية متفرعتان عليها لا دخل فيهما للاطراف سواء جذفا
او ذكرنا وسواء كانا بالفاظ متعددة او واحدة فيكون مثل زيد في جواب من
قام ثنائية ومثل زيد قائم جملة اسمية ايضا ثنائية وهكذا تسميها باعتبار
الموضوع والمحمول والجهة ينظر الى ما هو باعتباره دون غيره لكن لا يلزم
من عدم الاعتبار اعتبارا لعدم قتأمل (قالا لثلاثة معان الخ) وهي
الموضوع والمحمول والنسبة قيد بها لاحتمال كون الالفاظ اربعة فصاعدا
ككون الاطراف والرابطة مركبة مثل لبس هو وقد يكون ونحوهما مع ان

زيادة الالفاظ فيها لا يخل الثابتة والثلاثية (قال وان حذف الخ) اي
ان لم تذكر بسبب شعور الذهن كانت ثابتة هذا يدل على ان هذا التقسيم
للقضية المملوطة كما ذكرنا السيد قيل وجه الضبط مثل القائل قال الش
في شرح المطالع واللغات في استعمالها مختلفة والاقسام عند التفصيل
تسعة لان استعمال الرابطين معا او الزمانية بدون غيرها او غير زمانية
بدونها مفروض في المواد الثلاث وعدم العثور على بعض الامثلة لا يضر
بالغرض انتهى والظاهر ان القائل هو العلامة التفتازاني حيث قال
والتفصيل فيه بحسب القسمة العقلية ان استعمال الرابطين معا او الزمانية
فقط او غير الزمانية فقط اما واجب او جائز او ممتنع يصير تسعة الوجوب
والامتناع والجواز هذه الثلاثة بحسب الاستعمال وفيه بعد لا يخفى وجه
البعدية ان قيد في بعض اللغات لبيان الاختلاف الواقع في الاستعمال في بعض
اللغات الذي يمكن احاطته حتى يصح تقييد وقد حذف الذي في صورة المدعى
والا لزم التقييد بالجهول والتفصيل بحسب القسمة العقلية غير مفيد للمق
(قال فان لغة العرب الخ) الرابطة اعم من الزمانية وغير الزمانية في الاستعمال
والحذف (قال على ما نقله الشيخ الخ) احال هذا اليه لعدم علماء بخلاف الاول
والثالث (قال ولغة العجم الخ) المراد بها لغة الفارسية بقريته الامثلة وبالدلالة
لمقابلة باليونان وقد يراد بها ما عدا العرب لكن ليس هنا مرادا والالم يجزم
بالحكم الاتية اذ لم يمكن احاطة ما عدا العرب حتى يدعى بكيفية وشانها
* السيد نقض ذلك بمثل قوائهم ان في مثل هذه العبارة يكفى اهلها
عن ذكر الاداة في المعطوف والمعنى زيد منجم است قال العلامة انما يصح
فيما اذا لم يكن المحمول كلمة كقولنا زيدا مد وآيد ولقد تفحصنا ووجدنا
المحمول الكلمة فيما بلغنا من اللغات مستغنيا عن الرابطة على تفسير
القوم دالا بنفسه على النسبة (قال هذا تقسيم ثان الخ) هذا بيان
تقسيمات الجملة المطلقة باعتبار الاجزاء فيجوز الاقسام باسرها
في الشرطية لاشتراكها في الاسباب ويمتاز الاقسام المختصة بالطرفين
ببعض الاحوال المختصة لهما فلا يضر في مثلها ككون الاقسام اعم
من القسم كنقسم الحيوان الى الابيض والاسود فاذا اردت التقسيم
الحقيقي في التقسيم الثاني مثلا يجعل القضية المطلقة مقسما بان يقال
القضية اما ان يوقع فيها النسبة الجملة او ينزع فالاولى موجبة والثانية

سالية فالتقسيمان شاملان للجملة والشرطية اذ النسبة الجملة اعم من الجملي
والاتصال والانفصال وكذلك النسبة بين اعم من ثبوت امر
لامر وثبوت امر عند امر وثبوت النسبة بين الامر بنفسه عليه التقسيمين
الباقين وأشار الى مر موزات المص حيث ذكر التقسيم ووصف بالثاني
وذكر اسباب التقسيمات بعنوان الاعتبار متعلقا بالتقسيمات دون الاوصاف
وهي باعتبار الذكر لا بالمرتبة اذ لا تفاوت للاجزاء بالنسبة الى الجملة
باعتبار المرتبة بل المعقولات متقدمة على الملفوظات لكونها مقصودا
بالاصالة فتأمل (قال التي هي مدلول الرابطة الخ) هذا الوصف مأخوذ
من قوله هذه ومقصود هنا وهي الوقوع واللاوقوع اذ هي تفاوت في الموجبة
والسالية لا النسبة بين اذ لا تفاوت لهما فيهما (قل ان كانت نسبة بينهما
يصح ان الخ) ان المراد من النسبة هو الوقوع الذي هو عبارة عن مطابقة
تحماد المحمول مع الموضوع في نفس الامر على مذهب المتأخرين فذلك
النسبة تحصل اولا في ذهن القائل ثم يصح ان يقال ان الموضوع محمول
سواء طابق ما في الذهن الى الخارج في نفس الامر او لا يصح لهذا القائل
هذا القول فيشمل التعريف للقضايا الكاذبة فلا يرد الاعتراض الا في
هذا التوجيه بحمل الصحة على ما في نفس الامر لا بحمله على الاعم منه
كما في الحاشية واما تلك النسبة اذا اخذت من حيث هي بقطع النظر
عن حصولها في ذهن القائل فتختص بالمطابقة في نفس الامر وبسببها
يصح هذا القول من قائل ما فتح يختص بالقضية الصادقة فيرد الاعتراض
الا في فتأمل (قال وهذا لا يشمل القضايا الكاذبة الخ) لعدم الصحة فيها
ان يقال الموضوع محمول او الموضوع ليس بمحمول والمشار اليه بهذا
كل من التعريفين المستفادين من التقسيم وبفسادهما لا يتم التقسيم ايضا
وهذا الاعتراض على جميع التعريفين * وقيل يمكن ابراده على منعها
بحيث يصدق تعريف الموجبة على مثل الانسان ليس بحيوان وتعريف
السالية على مثل الحيوان حجر فلا يتم التعريفان طردا ولا عكسا ولا وجه
للقصر باحدهما * وفيه بحث لان النسبة في مثل الحيوان حجر اما ان تلاحظ
قبل التركيب وقبل حالة القضية واما ان تلاحظ بعد التركيب وحالة
القضية في الصورة الاولى النسبة اللا وقوع التي هي مدلوله ليس هو
فان عبر عن هذه بالفاظ الدالة عليهما يكون قضية صادقة وسالية

وفي الصورة الثانية النسبة المدلولة للرابطة التي هي لفظ هو الوقوع
فكيف يصدق تعريف النسبة على تلك القضية الكاذبة مع ان التقسيم
والتعريف والاعتراض مبني على الصورة الثانية وهكذا في المادة الاولى
فالحق ما جفله الشئ * السند قيل عليه انما لا يشملها اذا حل الصحة مراد
القائل ان الصحة المأخوذة في التعريف مطلق يجري على اطلاقه فيشأول
على ما هو في نفس الامر اوفي زعم القائل اوفي الظن من التعبير فيشأولها قطعاً
سواء كان الكواذب عالماً قائلها بكذبها اولا * فلا يرد على هذا القائل
ان الكواذب التي يعلم القائل كذبها ويتعمد الكذب فلا يصح بزعم القائل
ايضاً ان الموضوع محمول ا وليس بمحمول * قال العلامة انتقازاني
فالنسبة التي يفهم من قولنا الانسان حجر هي التي بها يصح ان يقال
الموضوع محمول حيث يصح وان لم يصح ههنا خصوصية المادة
وكذا في قولنا الانسان ليس بحجر في هذا في غاية الرضوح وبه يتدفع اعتراض
الشئ انتهى * قبل لما منع ان يمنع اتحاد النسبة في الكاذبة والصادقة
لم لا يجوز ان يكون للطرفين مدخل في ذلك * وانا اقول ان الصحة اثر
تابع للنسبة في القضية فان كانت النسبة ثابتة في نفس الامر اوفي الزعم
اوفي الظن او غير ذلك تبع الصحة لها في تلك الظروف وان جرد الظن
عن جميع الظروف فلو حظ النسبة من حيث هي وحمل الصحة
على المطلق اذ مدلول الفعل هو الحدث المطلق لا بشرط شئ فلا يبقى
مجرد في التعريف اصلاً ولا في التقسيم فتأمل حق التسأمل * وافتت بم
ان المتبادر من عبارة المص يعني ان للتعريف محذوراً بحسب المعنى لعدم
جمعه فاورده الشئ وصوب طريق آخر للتقسيم والتعريف ووجه هذا
القائل اصل التعريف يحتمل بعض اجزائه على العموم فاوارد الفاضل
المجنى ردها القائل بانه بالتعميم وان خلاص عن الفساد المعنوي ولا يخلص
عن الفساد اللفظي اذح يشمل التعريف على لفظ يراد به غير المعنى المتبادر
مع عدم دليل وقريئة على تعيين المعنى المراد (قال فالصواب ان يقال الخ)
بين تقسيم القضية بطريقتين تغنا واردة للطريق السالم من الفساد
فيكون الحكم في التعريفين بمعنى الوقوع والا وقوع والبناء متعلق له
على طريق التفسير ولا فرق بين التعريفين الا بالتغييرات والقائمة
بينان طرق متعددة هذا ويحتمل ان يكون في الاول الوقوع والا وقوع

وفي الثاني التصديق فيعلم التقسيم بوزود التصديق على الوقوع
واللا وقوع ولا بأس فيه (قال هذا تقسيم ثالث الخ) خلاصة هذا التقسيم
ان المحكوم عليه في القضية اما جزئي معين اولا الثاني اما ان يكون ميثماً
جزئياً اي كون الحكم على بعض افراد او كليته اي كون الحكم على كل
افراد اولا لا يكون ميثماً جزئياً ولا كليته صارت اربعة اقسام الاول
ما موضوعها جزئي معين نحو زيد انسان وتسمى شخصية والثاني ما ليس
موضوعها جزئياً معيناً وبين جزئيتها نحو بعض الانسان وتسمى جزئية
محصورة الثالث ما ليس موضوعها جزئياً معيناً وبين كليته نحو كل
جوهر متخير وتسمى كلية محصورة الرابع ما ليس موضوعها جزئياً
معيناً ولم يبين لجزئيتها ولا كليته نحو الانسان في خسر وتسمى مهيمنة
والتحقق فيها الجزئية لانها متعققة سواء كانت جزئية او كلية اذا جزئية
لا يعتبر فيها عدم الكلية بل ان لا يتعرض لها فلذلك اهملت ولا يذكر
فيها البعض للاستغناء عنه (قال ولما كان هذا التقسيم باعتبار الخ)
هذا بيان وجه تسمية هذه القضايا باعتبار نسبتها الى موضوعاتها دون
الى سائر اجزائها وجه الملاحظة ان كان الموضوع جزئياً حقيقياً سميت
مخصوصة خصوص موضوعها وان كان كلياً فان اهمل بيان كلية
فراده سميت مهيمنة لاهمال حال موضوعها وان ذكر فيها السور سميت
محصورة ومسورة لخصر افراد موضوعها ولكونه سوراً * واعلم ان وجوه
التسمية ظاهرة في القضايا المعقولة واما في المفروضة فلا * فالوجه
ان يقال ان هذا من قبيل التسمية للمطلق باسم خاص لوجود مناسبة
في بعض ذلك المطلق فيكون هذا الاسم موضوعاً في الاصطلاح لذلك
المطلق * او ان يقال من قبيل تسمية اندال باسم المدلول بحجاز او حقيقة
مشهورة (قال وان كان كلياً الخ) بمعنى ما لا يمنع نفس تصويره عن وقوع
الشركة ولعل هذا الكلي مفهوم وبه لا يتعدد ويسمى عنوان الموضوع
او افراد وبها يتعدد ويسمى ذات الموضوع فلهذا اختلف في الحكم بانه
اما على عنوان الموضوع بشرط السراية الى الافراد او على ذات
الموضوع يكون عنوان الموضوع من آنا للملاحظة الافراد فسمي تحفة
ان شاء الله تعالى (قال واللفظ الدال عليها الخ) اي على كلية الافراد
سواء دخل على الموضوع او المحمول وعلى متعلقها بحيث يفيد بيان

مقدار الموضوع وتسمية هذا اللفظ بالسور بمناسبة المشابهة بين المنقول اليه
والمقول عنه والجامع بينهما الاخاطة والاختصار (قال كذلك اللفظ
الذال الخ) الاختصار والاختاطة في السور الكلية ظ واما في البعض ومثله
لاخاطته ذات الموضوع المقصود كقولنا بعض الحيوان انسان فان لفظ
بعض يحفظ ما صدق عليه الحيوان ما صدق عليه الانسان على انه يكفي
وجود المناسبة في البعض (قال واما انها منورة فلا شتم لها الخ) ان وجه
التسمية من قبيل المراجعات لا المصححات فلا يلزم الاطراد ووجود وجه
التسمية في القضية المنحرفة نحو زيد بعض الانسان لا يصح اطلاق المسورة
عليها (قال اما على كل الافراد او على بعضها الخ) هذا مبنى على مذهب
من قال ان الحكم على الافراد حال كونها معلومة بالوجه الكلي بمعنى
ان الامر الكلي حاصل في النفس على وجه يصلح آله للتطبيق على الجزئيات
فذلك الامر معلوم ومحكوم عليه بالذات وافراده معلومة ومحكوم عليها
بالعرض للقطع بانه ليس في النفس الا امر واحد هو ذلك الوجه الا انه
لوحظ على وجه يصلح الانطباق على الافراد ولذلك يتعدى منه الحكم اليها
بمعنى انه لو لوحظ تلك الافراد وجد ذلك الامر منطبقا عليها فيعرف
احكامها ح بالفعل هذا مذهب المتأخرين واما عند المتقدمين فالحكم مطلقا
على نفس الطبيعة والتفاوت بين المحصورة والمهملية وبين الطبيعة
ان الحقيقة في الاولين مأخوذة على وجه يتعدى الحكم عليهما ويسرى
منها الى الافراد ولا شعورية وفي الثالثة الحكم عليها لا يتجاوز عنها
الى الافراد اصلا فليس الحكم في المهملية والمحصورة على الفرد اصلا
الا بالعرض بمعنى ان الحكم على شيء يتعدى منه ذلك الحكم الى الفرد
ويتطبق عليه كيف لا والمحكوم عليه بالحقيقة ليس الا الامر الحاصل
في النفس وهو الطبيعة دون الافراد (قال وسورها كل الخ) اي كل واحد
واحد يعني بمعنى **كل** الافراد الذي يحيط بافراد ماد دخل عليه
لا باجزائه وما يفيد هذا المعنى من الالفاظ الغامضة وغيرها فيعد
من السور الكلية (قال لا الكل المجموع الخ) ان لفظة كل اذا اضيفت
الى النكرة فهو لعموم افرادها واذا اضيفت الى المعرفة فلمعموم اجزائها
فيصنع كل رجل يشبه هذا الرغيف بخلاف كل الرجال ويصح كل الرجال
يحمل هذا الخبر بخلاف كل رجل فيكون مآل الكل المجموع جزئيا

حقيقة ما لمعه عن وقوع الشراكة فيه فيكون مثل كل الرجال يحمل هذا
الخبر قضية شخصية فلا يتصور الكلية في الموضوع حتى يكون سورا
محيطا لافراد الموضوع ويصح الحكم عليها وما قيل ان القضية المصدرة
بكل المجموع قضية مهملية وكلمة كل عنوان الموضوع فان قلت ينهدم ح
قاعدة المهملية في قوة الجزئية لانه لا يحسن دخول بعض على الكل المجموع
لانه لا تعدد لافراده قلت انهدام هذه القاعدة لم ينحى من قبل كون قضية
موضوعها الكل المجموع مهملية بل هو مفهوم بكون الموضوع المفهوم
التخصص في فرد كواجب الوجود والتقديم والازلي والشمس الى غير ذلك
فليس بشيء لانه اذا وهن الاساس ينهدم بالاشارة اذ بنى اولا على كون
القضية مهملية وليس كذلك وعدم حسن دخول بعض الافرادى بل عدم
جوازه لعدم كلية الموضوع لا لاجل انه لا تعدد لافراده مع كونها مهملية
اذ لو كانت مهملية **كان** الحكم فيها على الافراد فلا بد فيها من عنوان
الموضوع والافراد ولو ذهبتا وان انحصر مفهوم الموضوع لفرد كامل
فيحسن دخول البعض فلا ينهدم القاعدة المذكورة (قال اي بعض افراد
الحيوان الخ) كلمة بعض قد يراد به بعض جزئيات مدخله وقد يراد به
بعض اجزاء مدخله اشارة بالتفسير الى ان ما يهدد من السور باعتبار المعنى
الاول خارج عن القضية لبيان الكمية فقط واما باعتبار الثاني فلا يعبد
من السور ولا يكون خارجا عنها ولا مهيئا للكمية بل يكون عنوان الموضوع
كلية لعدم منعه عن وقوع الشراكة كقولنا بعض الزنجى اسود فيكون
القضية مهملية ولا فرق بين المعنيين في الارادة بكل واحد منهما عن لفظ
البعض ولا وضعا ولا استعمالا الا بقريضة دالة على تعيينه ويمكن ان يحكم
بغلبة الاستعمال في المعنى الاول في عرف المنطقي (كان والفرق بين الاسوار
الثلاثة الخ) سبب بيان الفرق ان هذه الاسوار مدلولاتها السلب الجزئي مع
ان وضع التركيب فيها يقتضى التفاوت في المعنى اذ الاولان يحتمل ان يكونا
لسلب الكل او لسلب الجزئ والثالث ان يكون لسلب او لايجاب الجزئ
اما الاولان فلان ليس كل كما كان رفع الايجاب الكلي ايضا هو العام للسلب
الكلبي والجزئي كذلك ليس بعض قبيذ كرسب الجزئي كما بين وقديذ كرسب
لسلب الكلي اذا جعل حرف السلب فيه رافعا الموجبة الجزئية واما الثالث
فلان لبعض لما وضع اولا وحرف السلب اذا توسط يقتضى رفع ما تأخر

عنه عما قبله وهو البعض هنا فلا يكون اسلبا عنه وقديذ كر للايجاب
اذا جعل السلب جزء مفهوم المحمول فاحتاج الى بيان الفرق وتعيين المعنى
المقصود فتأمل فيه (قال ان لبس كل دال على رفع الايجاب الخ) يعنى ان
لبس كل اذا دخل على القضية الموجبة يحتمل سلبه باعتبارين الاول
بالقياس الى القضية فيكون رفع الايجاب الكلى والثانى بالقياس الى المحمول
فيكون للسلب الكلى هذا معنى باعتبار وضعه التركيبى وفى كلتا صورتين
يلزم السلب الجزئى فاصطلحوا المجموع فى السلب الجزئى قبل فاعلى هذا
لا يكون السالبة الجزئية تقيضا للموجبة الكلية لان تقيض الشئ رفعه
فتقيض قولنا كل ج ب لبس كل ج ب والسلب الجزئى لازم منه ولازم
التقيض لا يكون تقيضا والا لتعدد التقيض وهو مح واجب بانه لما كان
السلب الجزئى لازماله مساويا نزل منزلته كما هو دأبهم فى سائر القضايا (قال
وعلى السلب الجزئى بالالتزام الخ) قد عرفت ان الغرض من هذا بيان الفرق
بين الاسوار بعد تحقق استعمالها فى السالبة الجزئية لبيان سبب الاستعمال
فيها فلا وجه لما قيل من انه يتجه عليه ان لبس هو فى قولنا لبس الانسان
هو القائم يدل على رفع النسبة عن الانسان العارى عن السور بالمطابقة
وعلى السلب الجزئى بالالتزام لانه اذا رفع نسبة القائم عن الانسان فاما ان
يرفع عن كل واحد واحد وهو السلب الكلى او يرفع عن بعض دون بعض
وعلى التقديرين يلزم ثبوت السلب الجزئى فليزمن ان يكون لبس هو سور
السلب الجزئى كما ان لبس كل كذلك يعين ما ذكر فيه ويكون القضية
المهملة السالبة مسورة بل يلزم ان يكون المهملة مطلقا مسورة والرابطة
سورا فان قولنا الانسان هو حيوان يدل فيه كلمة هو على ثبوت الحيوان
للانسان فاما ان يثبت لكل فهو موجبة كلية او البعض فقط وعلى
التقديرين الايجاب الجزئى لازم انتهى على انالانم هذين اللزومين لان
الرابطة وسلب الرابطة تفيد ثبوت المحمول للموضوع فقط او تنفيه ولا تفيد
كيفية الموضوع حتى يتردد بين الكل والبعض فليزمن البعض لجواز ان يراد
ماهية الموضوع من حيث هى واما ان اريد الكمية بخصوص المقام
وبقرينة اخرى فلبس من مدلولها مطابقة ولا التزاما (قال هو رفع
الايجاب الكلى الخ) وهو المعنى الاعم من السلب الكلى والسلب الجزئى
ويانه ان التقي هنا مسلط على النسبة المفيدة بالعموم الذى هو مدلول لفظ

كل لان اداة السلب داخلة الى الكل والرابطة فتح ان سلطنا على القيد
والمقيد معا يكون سلبا كليا وان سلط على القيد مع ثبوت المقيد يكون سلبا
عن البعض واثباتا للبعض وهذا الثانى وان كان راجحا فى المقام الخطائية
امكن لا يرجح فى مقام البرهانية لما فاته المقصود من البرهان وهو العلم
بقينا فلا يتعين الاول والثانى بل يطلق منهما محتملا لهما وهو رفع الايجاب
الكلى واذا ترك على اطلاقه يفيد الظن فى كلا الطرفين ولا يقع فى البرهان
فلذا اريد به لازم المطلق وهو السلب الجزئى لتحقيقه فى كلا الطرفين
فيكون مداولا لقطعاً ولو التزاما (قال فلانه اذا ارتفع الايجاب الخ) دليل
على كون السلب الجزئى مداولا للزاميا يعنى بيان كونه لازما ذهنيا وهو
للزوم البين بالمعنى الاخص ولا يتوهم ان اثباته بالدليل يتناقى كونه يتناقى لان
المثبت به ينسب للزوم لانفس الزوم اذ ما ل الدليل اذا تعقل ارتفاع
الايجاب الكلى لا يخفى من هذين الامرين واما ما كان يتحقق فى التعقل السلب
الجزئى فيكون من ضروريات مفهوم لبس كل ولا يكون معنى الزوم البين
الا هذا * وخلاصته ان لبس كل معناه المطابقى رفع الايجاب الكلى ومن
لازم ذلك المعنى احد الامرين والسلب الجزئى لازم احد الامرين فيكون
لازما ذهنيا فلا وجه لما قيل ان عدم تحقق رفع الايجاب الكلى بدون
احدهما وعدم تحقق التقديرين بدون السلب الجزئى انما يدل على اللزوم
الخارجى وبمجرد ذلك لا يثبت كون دلالة لبس كل عليه بالالتزام (قال
من ضروريات مفهوم الخ) اى من بديهيات مفهومه سواء كانت بالجزئية
او باللزوم قوله ومن لوازمه اى من ضرورياته الخارجية لاجزاء
ويشير الى شروط الدلالة الالتزامية من كون المدلول الانترامى خارجا
لازما يتنا هذا يتفرع من الاول ويتفرع عليه قوله فيكون دلالة بالالتزام
(قال لا يقال مفهوم لبس الخ) هذا معارضة على كون لبس كل دالا على
السلب الجزئى بالالتزام بناء على عدم التفرقة بين السلب الجزئى وبين
السلب عن البعض والثبوت عن البعض بسبب التعبير عنه بالسلب الجزئى
او بسبب المقارنة حتى يتوهم تساويهما ولذا حكم باعمية رفع الايجاب الكلى
فلا يضر حكمه فى مقام الجواب باشتراك السلب الجزئى بين السلب الكلى
والسلب عن البعض والثبوت عن البعض اذ مقام الجواب غير مقام السؤال
فلا وجه لما قيل من ان عموم رفع الايجاب الكلى منهما عموم من حيث

الصدق فلا ينافي ما سيجي من انه مشترك (قال لان العام لا دلالة له على
الخاص الخ) اذ المدلول اما معني مطابق واما جزؤه واما لازمه فلا يكون
الخاص شيئا منها اذ لو كان الاول لزم تساوي الخاص للعام ولو كان الثاني
لزم اما التساوي او كون الخاص عاما والعام خاصا ولو كان الثالث لزم
ان لا يوجد العام بدون الخاص واللوازم كلها متفية واما ثبوت دلالة العام
لخاص في بعض المادة فلا يكون باعتبار العموم والخصوص بل بوجود
علة اخرى من عمل الدلالة كالعلية مثلا بالنسبة الى دلالة المعاول على العلة
مع عمومها عنهما (قال والسلب الجزئي هو السلب عن البعض الخ) يعني
يؤخذ السلب عن البعض بعمومه وقطع النظر عن البعض الآخر ايجابا
وسلبا فيكون اعم من القسمين ومساويا لرفع الايجاب الكلي بحسب الصدق
اذ يصح ان يقال السلب الكلي سلب عن البعض والسلب عن البعض
والثبوت عن البعض سلب عن البعض وكذا رفع الايجاب الكلي اعم منهما
بحسب الصدق ولو كان اعم منهما ايضا بحسب التحقق فلا وجه لما قيل
من ان رفع الايجاب الكلي لا يصدق على السلب الكلي اعم ولا على السلب
عن البعض مع الايجاب للبعض حتى يكون اعم من السلب عن البعض
والايجاب للبعض بحسب الصدق بل هو اعم منه بحسب التحقق فلا يلازم
ما سياتي انه مشترك بين ذلك (قال فهو مشترك الخ) هذا سند للمنع لقوله
مفهوم ليس كل اعم من السلب فرع على تنويره وهو قوله والسلب الجزئي
هو السلب عن البعض الخ قوله بل اعم من السلب عن البعض الخ يبين
منشأ الغلط قوله لازم خبر بعد خبر فيه اشارة الى كونه خارجا لا مشترك
ذاتي (قال واذا انحصر العام الخ) هذا تحرير للدليل المسوق على اثبات
كون ليس كل دالا على السلب الجزئي بالالتزام بعد دفع المعارضة عليه
حاصل تحريره ان مفهوم ليس كل عام منحصر على قسمين اللذين كل واحد
منهما ملزم للسلب الجزئي فيكون السلب الجزئي لازما لمفهومه فيكون دلالة
عليه التزاما (قال وبعبارة اخرى ليس كل يلزمه الخ) معطوف على قوله
واذا انحصرو بيان وجه آخر للزوم السلب الجزئي للليس كل حاصله انه من
تحقق مفهوم ليس كل يلزم صدق السلب عن البعض والا يصدق نقيضه
وهو الايجاب الكلي وهو خلاف المفروض والفرق بين الوجهين ان في الاول
ثبت للزوم بواسطة لاقسام وفي الثاني بلا واسطة لكن التعبير بعبارة اخرى

يقضي اتحادهما في المال اذ تحقق المفهوم لا بد ان يكون في ضمن قسم من قسميه
(قال واما ان ليس بعض وبعض ليس الخ) هذا اذا اعتبر سلبهما بالقياس
الى المحمول فمحتمل ان يكون المحمول مسلوبا عن بعض افراد الموضوع فيظهر
كونهما للسلب الجزئي واما اذا اعتبر بالقياس الى القضية فدلالة ليس بعض
على السلب الجزئي منظور فيه لان مفهومه الصريح رفع الايجاب الجزئي
وهو اعم من السلب الجزئي كما كان مفهوم ليس كل رفع الايجاب الكلي
مثلا اذا قلنا ليس بعض ج ب يمكن ان يرفع بحرف السلب تلك الموجبة
الجزئية فيكون سلبا كليا ويمكن ان يرفع المحمول عن بعض ج فيكون
سلبا جزئيا بخلاف ما اذا قلنا بعض ج ليس ب لانا وضعنا اول بعض ج ومن
شان حرف السلب اذ توسط ان يرفع ما تأخر عنه عما تقدم عليه وهو
البعض ههنا فلا يكون سلبا الا عنه فلا وجه لما قيل في كون ليس
بعض رفع الايجاب الجزئي نظر اذ لو كان كذا لكان نقيضه لان رفع
الشيء نقيضه فأمل (قال يكون مفهومه الصريح سلب الانسان الخ)
فيه اشارة الى كون السلب بالقياس الى المحمول وجه كون هذا مفهوما
صريحا لان لفظ بعض وكل ونحوهما البيان كية افراد الموضوع ولا مدخل لهما
في الموضوعية فيكون مدلول لهما او منظور فهما هذا المعنى واما التصرف
في محل اضافة البعض على الاستغراق ونحوه ووجدان احتمال آخر
فليس شيء اذ يحتمل ان يكون نفسه موضوعا لامدخولها مع انه
قلما استعماله في مثل هذا الاحتمال في الفن وان احتمل باعتبار العربية
وعلى هذا مبنى تعليقه بقوله لا يصرح بالبعض وادخال حرف السلب عليه
* فلا يتجد ما قيل نعم يتجه على قوله لا يصرح الخ انه لا يستلزم كون مفهومه
الصريح سلب الانسان عن بعض الحيوان لوجود ذلك في الاضافة
الاستغرافية وفي قولنا ليس بعض من الحيوان بانسان مع ان الاول
صريح في رفع الايجاب الكلي والثاني في سلب الكلي لكون بعض نكرة
في سياق النفي (قال واما انهما يدلان على رفع الايجاب الكلي الخ) فلاهما
اذا كانا بمعنى المذكور يكونان نقيضا الموجبة الكلية وثبوت احد النقيضين
يستلزم رفع النقيض الآخر وهو رفع الايجاب الكلي (قال هذا هو
الفرق الخ) اي كون السلب الجزئي مدولا مطابقياً ورفع الايجاب الكلي
مدولا التزاميا لهذين السورين وعكسه لسور ليس كل * اعلم ان هذه

الاسوار امتيازت باعتبار الالفاظ واتحدت باعتبار المعنى المستعمل في الفن وهو السلب الجزئي فلا يحتاج الى بيان الفرق بهذين الاعتبارين لكن لما لم يظهر معناها باعتبار معاني اوضاع التركيب اذهى تدل على السلب الجزئي وعلى رفع الايجاب الكلي مطلقا فلم يتميز باعتبار هذه المدلولات فاحتاج الى بيان التفرقة فتصدي الى بيانها فافتضى بيان دلالة السورين الاخيرين على رفع الايجاب الكلي * قيل انما ذكر كون ليس كل رفع الايجاب الكلي يظهر ان ليس للسلب الجزئي مدلول بالمطابقة ويظهر كون السلب الجزئي مدلول بالالتزام فافائدة احتمال مؤنة اثبات ان الرفع الكلي لازم ليس بعض ولا مدخل له في كونه سور اجزئيا ولا في كونه دالا على السلب الجزئي بالمطابقة * قلت فائدته التنبيه على وجه كون السلب الجزئي تقيضا للايجاب الكلي وهوانه ملزوم لتقيضه وهم يضعون ملزوم التقيض موضعه انتهى فتأمل (قال واما الفرق بين الاخيرين الخ) قد عرفت مما قررنا آتفا من الفرق بجهة اخرى وهو امكان كون ليس بعض سلبا كليا بخلاف بعض ليس وحاصل فرق الش ان ليس بعض يحتمل ان يكون سلبا كليا دون بعض ليس لان لفظ بعض فيه كالتكرار في عدم النعين وفي وقوعه في سياق النفي وكما يفيد التكرار عموما في سياق النفي كذلك يفيد ذلك البعض عموما فيكون سلبا كليا بخلاف البعض في بعض ليس لانه وان كان غير متعين كالتكرار لكنه ليس مثله في الوقوع في خبر النفي مع ان مدار العموم الوقوع في الخبر (قال فاشبه التكرار في سياق النفي الخ) عبر بالمشابهة دون التكرار لان لفظ بعض ونحوه مما يدل على شيء يحتاج في حصوله وتعلقه الى شيء آخر يستعمل بالاضافة او ما يفيد معنى الاضافة حتى يتم المفهوم واهذا يستعمل لفظ البعض مضافا او بالتأويل العوض عن المضاف اليه فيكون معرفة كثيرا واما اذا استعمل تكملة كقولنا ليس بعض من الانسان وليس بعض انسان فلا يضر المقتضى لثبوته على الجمل اكل وجه على تقدير كونه تكملة * واما القول بان لفظ بعض كالمثل والغير في الابهام فلا يفيد الاضافة معرفة فضعيف (قال فكما ان التكرار في سياق النفي الخ) التكرار الوقعة في موضع ورد فيه النفي بان ينسحب عليها حكم النفي فيلزمها العموم ضرورة ان انتفاء فرد مبهم لا يكون الا بانتفاء جميع الافراد وقد قصد بالتكرار الواحد بضعة الواحد

فيرجع النفي الى الوصف فلا تعم مثل ما في الدار رجل بل رجلان اما اذا كانت مع من ظاهرة او مقيدة كما في مامن رجل اولاً رجل في الدار فهو للعموم قطعاً فيكون امادة العموم مقيدة لا على اطلاقه على انه في ما يمكن العموم فهكذا كل القواعد المسوقة في العلوم * فلا يرد ان كل انسان تكملة مع انه لا يفيد كونه في سياق النفي في قوله ليس كل انسان عموماً الا امكان للعموم في لفظ كل في مثل هذا القول (قال الا انه ليس واقعا في سياق النفي الخ) اي لم ينسحب اليه النفي بل ثبت له سلب المحمول كما يقال سلب العموم وعموم السلب وفرق بينهما وكذا بعض السلب وسلب البعض فلا وجه لما قيل ان المأخذ الى البعض في حكمه من حيث المعنى بلا شائبة تفرق فينبغي ان يفيد كونه في سياق النفي العموم المستفاد من ليس بعض انتهى على انه في صورة عود الضمير يكون ما في سياق النفي هو المعرفة فلا يدخل تحت قاعدة مذكورة ولو كان الراجع عين المرجع في المعنى واما كون الضمير تكملة عند تكملة المرجع فضعيف غير معتبر * السيد هذا كلام ظاهر في اي بيان الفرق بين الاخيرين على هذا الوجه مبني على اللفظ * واما التحقيق في الفرق ان ليس بعض قيد كذا للسلب الكلي وقيد كذا للسلب الجزئي بخلاف بعض ليس لانه اذا جعل حرف السلب فيه رافعا للموجبة الجزئية يكون للسلب الكلي ولا يذ كر الايجاب البتة لان شأن حرف السلب رفع ما بعده فبمقتضى الايجاب وبعض ليس بالعكس لا يكون للسلب الكلي وقد يذ كر الايجاب الجزئي اذا جعل جزء من مفهوم المحمول فيكون ليس به من مثل ليس كل في الاحتمال وهذا تحقيق الشارح في شرح المقاصد ومراد المحشى هذا ويؤيده قوله كما حققه فتأمل وان اردت سلب القضية يعني ان اردت تسلط النفي على النسبة بمعنى رفع النسبة عن البعض يكون سالبة جزئية لكون المحمول مسلوبا عن بعض افراد الموضوع وان اردت تسلطه على البعض بمعنى رفع النسبة اثباتية للبعض يكون رفعاً للايجاب الجزئي ورفعاً يستلزم ثبوت تقيضه وهو السلب الكلي وهذا في المثال كان سلب القضية لان النفي ساط او لالي القضية فلا يرد ما قاله العظام فتأمل (قال ما كان اذا بين في القضية الخ) هذا تعيين المعطوف عليه وهوان بين في قوله وان كان كليا فان بين الخ لكثرة الفاصلة واحتمال العطف عليها (قال لان تصديق كاية وجزئية الخ) اي من جهة الكلية

والجزئية على كونها تميزاً من النسبة لامن جهة مطبقها للواقع وعدمها
اذلا مدخل لها في ككون القضية مبهمة وطبيعية لانها قد تكونان
صادقين وقد تكونان كاذبتين بل مدار هما هو الجهة الاولى فلا يكون
قوله كلية وجزئية حالاً ولا مصدر حتى حل البهض على هذا ووقع في ورطة
الخرية فلتعين كمن مراد المص ذلك المعنى فسر الضلالة بحية بقوله بان يكون
الحكم فيها على افراد الموضوع فتح حاصل التقسيم اذالم يبين كمية
الافراد لا يخ اما ان يكون الحكم فيها على افراد الموضوع واما ان يكون
على طبيعة الموضوع فالاولى سميت مبهمة والثانية سميت طبيعية فلا يرد على
تعريف الطبيعة النقض بقولنا الحيوان انسان فانه لا يصلح لان يصدق حال
كونها كلية ولا بقولنا الانسان حجر وليس الحيوان انسانا لان هذه المواد يصلح
ان يصدق كليتها وجزئيتها ولو كانت كاذبة بالفعل لكون الحكم فيها على
الافراد ولا يرد ايضا ان قولنا الانسان في خسر لا يصلح لان يكون قضية كلية
وجزئية فلا تصلح لان يصدق حال كونها كلية وجزئية لان المبهمة لا يكون لها
وصف الجزئية والكلية حتى يقارن صدقها بشئ وصفها لان مثل هذه
القضية وان لم تكن قضية كلية وجزئية بالفعل يصلح صدق كليتها وجزئيتها
على انه ليس صدق القضية حال مقارنتها الكلية والجزئية حتى يرد مثل هذا
ويرد ان ذكر احد الوصفين اعني الكلية والجزئية كاف في التعريف وذكر
الاخر تطويل ولا يرد ايضا انها يصدق تعريف المبهمة على البعض
الطبيعية مثل الانسان حيوان ناطق اذا حكم على طبيعة الانسان
بالاتحاد مع الحيوان الناطق فانه يصلح لان يصدق كلية فيقال كل انسان
حيوان ناطق لان مثل هذه القضية يحتمل ان يكون الحكم فيها على
الافراد فيكون مبهمة وحال كونها مبهمة لا يصلح لان يكون طبيعية وان يكون
طبيعية وان يكون على طبيعته فيكون طبيعية وحالة كونها طبيعية لا يصلح
لان يصدق كليتها وجزئيتها ثم ان الش قد ذكر المبهمة لكونها وجودية
واخرها المص لتعلق بيان الحكم بها السيد زعم بعضهم ان مثل هذه القضايا
تسمى عامة حيث قال ان الكلية والنوعية والجنسية لا ينطبق طبائع الاشياء
من حيث هي هي والا لكانت الاشخاص كليات بل من حيث انها نسبة
واحدة الى امور متكررة وهي معنى العموم فتح يظهر ان يقال الموضوع اما
ما صدقت عليه الطبيعة فهي المحصورة او المبهمة واما نفس الطبيعة

ولا يخ اما مع قيد الشخص وهي المخصوصة او مع قيد العموم وهي القضية
العامة او من حيث هي هي وهي الطبيعية حتى قال بعض الفضلاء في
شرح مختصر الاصول ما ذكرنا في مثال القضية الطبيعية الانسان نوع
فخطأ لان النوعية اما عرضت له باعتبار العموم العارض له واما باعتبار
العموم لها ولم يذكرها المتقدمون ونحن نسميها بالعامة انتهى * ههنا ما يفهم
من لفظ الحيوان يعني في مثل القضية التي حكم فيها على طبيعة الموضوع
ما يفهم من لفظ الموضوع هو الطبيعة فاذا حكم عليه لا يكون ذلك
من حيث انه عام او خاص او غير ذلك اذ لو اعتبر القيود التي يصلح اخذها
مع الموضوع لم ينحصر القضية في الاربعة والخمسة لان الحكم على نفس
الطبيعة اما ان يكون مع قيد العموم او المخصوص او من حيث هو هو او مع
قيد آخر فان القيد لا ينحصر في العموم والمخصوص بل يجوز ان يكون
مقيدا بقيود اخر كاضا حك والحساس والتعجب الى غير ذلك من القيود
فباعتبار ضم كل قيد يحصل قضية مخالفة لما يحصل من ضم قيد آخر
وان كان ثبوت الجنسية لها في نفس الامر يعني ان ثبوت المحكوم به للمحكوم
عليه باعتبار وصف المحكوم عليه لا يؤخذ في جانب الموضوع كما زعم القائل
وتوهم منه اذ فرق بين ثبوت امر للطبيعة من حيث هي وبين الحكم بثبوت
امر للطبيعة من حيث هي فجاز ان يكون الامر ثابت للطبيعة بقيد في نفس الامر
ويكون محكوما به على الطبيعة من حيث هي وكيف لا يكون كذلك
والكلية والجنسية والنوعية لما صدقت على الطبائع العامة يصدق على
الطبائع من حيث هي فان الطبيعة من حيث العموم احسن من الطبيعة
من حيث هي والثابت الخاص ثابت لطبيعة العام فقد بان ان مناط ثبوت
المحمول في نفس الامر لا يجب ان يكون ملاحظا للعقل في الحكم بذلك
المحمول كما انا تصور الطبيعة من حيث هي هي اي بلا اعتبار العوارض
واللواحق لا باعتبار عدمها فانها ماهية بشرط لاشئ فيحكم عليها بالعموم
اي بان لها نسبة الى امور متكررة مع ان العموم لا يلحق الطبيعة من حيث
هي بل من حيث انها موجودة في العقل فالوجود العقلي شرط لثبوت
العموم لا الحكم بالعموم * والتقسيم المذكور في اشرح احسن مما هو في
المتن وجه الاحسن ان مقابل الكلي هو الجزئي لا الشخص والش جعل
الجزئي والمص شخصا وردد الكلي بين ان يبين وبين ان لا يبين وبيان الكمية

وعدها يظهر فيما يحكم فيها على الافراد دون الطبيعة اذ الكمية عرض
يقتضي المعروض القابل لها حتى يتصور بيانها او عدم بيانها والطبيعة
ابست قابلة لها باعتبار الحكم بالحكم به الثابت للطبيعة دون الافراد فح
الطبيعة غير المخصوصة لكونها كلية وغير المسورة والمهملة لكونها
ما يحكم فيها على الطبيعة دون الافراد فينبغي ان يجعل عدلا ومقابلا
بجميعها كما فعله الشارح وكذلك ردد بين ان يصلح وان لا يصلح فاحتاج
الى التفسير كما فسره لدفع الانتقاضات الواردة على اظاهر التي ذكرناها
آتفا بخلاف تقسيم الش (قال لان الحكم فيها على افراد موضوعها الخ)
هذا وجه التسمية بالمهملة ومعناها اللغوي يقتضي ان تطلق على شيء يمكن فيه
عدم الاهمال وبيان الكمية وهذا لا بد ان يوجد في المعنى الاصطلاحي
في الجملة حتى يصح الاطلاق ويناسب وترجع على الآخر فح لا بد من قوله
الحكم فيها على افراد موضوعها ومن قيد قوله وقد اهل يسان كيتها
والا لم يصدق الكبرى كلية فلا يستغنى احدهما عن الآخر فلي هذا
لا يطلق المهملة على الطبيعة لاهمال بيان الكمية فيها كما ظن (قال كقولنا
الانسان في خسر الخ) على تقدير كون اللام للعهد لا الجنس ولا الاستغراق
فتأمل (قال والشيخ ثلث القسم الخ) اي جعلها على ثلثة اقسام ومثله
التخميس والتربيع قيل كانه قاس واستعمل ثلث نظرا الى استعمال اهل
اللغة المثلث بمعنى ذو ثلثة اركان فظن انه مأخوذ من التثنية بمعنى الجمل
على ثلثة اركان فاشتق منه ثلث بالمعنى المذكور وهذه جراءة في اللغة
لا يرضى الثقة هذا يتبادر منه انه كان قبل الشيخ التقسيم الرباعي فثبته
الشيخ انتهى * فيه بحث لان عدم الوجدان لا يدل على وجدان العدم
على انه لاشبهة في اشتهاه كما في اصطلاحات الاشكال ويكفي الاشتهاه
في بيان المراد من غير داع لافصاحة في الكلمة واما تبادر التثنية بعد التربيع
فم (قال وشنع عليه المتأخرون بعدم الانحصار الخ) واجيب عن التشنع
باندراج الطبيعة تحت المخصوصة بان الحكم في تلك القضايا ليس على ما
صدق عليه موضوعها بل على نفس طبيعته ولا يخفى اما ان يكون موجودا
في الخارج فيكون شخصا وح يكون القضية شخصية او موجودا في العقل
والموجود في العقل صوري شخصية في نفس شخصية فيكون القضية
ابست فظهر

في المخصوصة يبطل قاعدة لهم وهي ترتيبهم المخصوصات بمنزلة الكليات
حتى يوردونها في كبرى الاول فيقولون هذا زيد وزيد انسان ويستتبعون
منه هذا انسان فلو اندرجت في المخصوصة بطلت هذه القاعدة لصدق
قولنا زيد انسان والانسان نوع مع كذب قولنا زيد نوع لا يقال انما
لا يتبع ههنا لعدم اتحاد الوسط فان تحول الصغرى هو الانسان من حيث
هو وموضوع الكبرى الانسان المقيد بقيد العموم لا نأقول موضوع
الكبرى هو الطبيعة من حيث هي هي وقيد العموم انما جاء من قبل
المحمول فانا قبل الحكم على الانسان بالنوع نعلم بالضرورة انه لا يقيد بقيد
اذ ليس يفهم من الانسان الانسان من حيث انه عام غاية ما في الباب انه
يصدق الانسان من حيث انه عام لكن لا يلزم منه كذب قولنا الانسان
من حيث هو نوع فلهذه الدققة تصدى الشارح في دفع التشنع
بتخصيص المقسم حتى يتم الانحصار ومورد التشنع عدم انحصار التقسيم
بناء على تفاسير الاقسام المذكورة كما في صورة التوزيع باحتمال شق آخر
في خصر الكلبي على ما عليه الشارح او بعدم الانحصار الشق الاخير
في المهملة (قال وانطبعيات لا اعتباراتها في العلوم الخ) الظاهر ان يقال
الطبيعة ليست من القضية المعبرة فيها حتى يسلم دليله بقوله لان الحكم
في القضايا اللام فيها للعهد اي القضايا المتبيرة وصور الدليل يمكن على
هذا المقسم لا يتناول الطبعيات حتى لا ينحصر التقسيم لان المقسم هو
القضية المتبيرة في العلوم ولا شيء من انطبعيات بقضية معتبرة في العلوم
فيتبع انه لا شيء من المقسم يتناول للطبعيات ففرع على هذه النتيجة
قوله بخروجها عن التقسيم لا يخل الخ فثبت ان الكبرى النظرية بقوله لان الحكم
في القضايا على صورة الشكل الثاني ايضا وجه كون عدم اعتبار الطبيعة في علوم
حكمة ومنطقية لان القضية المعبرة فيها ما يكون الحكم فيها على الافراد
لتحصيل الاندراج في الاشكال ولا تطابق الاحكام على جزئيات موضوعها
لكون المسائل قوانين كلية كما عرفت فلا تنقاض بمسائل المنطق التي كان
موضوعها كليا تحت اجناس او انواع او اشخاص مثلا كل جنس موصل
بهد كل معرفي يجب ان يكون اجلي من المعرف بشاء على انه اعتبر فيها
الطبعيات كالتخصيصات لان مثل هذه المسائل ليست قضية طبيعية
حتى رد النقض لها لان الحكم فيها على الافراد ولو كانت الافراد اجناسا

او انواعا فتكون قضايا مسورة فتأمل - السيد وذلك لان الموجودات اى
الموجود الذى يتفرع عليه الآثار المطلوبة علمها والطبيعة انما توجد
في ضمنها عند من قال بوجود الكلى الطبيعى في ضمن الافراد والمصنف
منهم ولذا حكم بالوجود والا فالتحقيق انه ليس بوجود بل من مترعات
العقلية والمقصود من العلوم معرفة احوال الموجودات لتكون موضوعها
الاعيان الموجودة والغرض منها معرفتها فلا يعتبر الطبيعية لعدم افادة
الغرض واما اذا قصد معرفة احوال الطبائع فيحصل بمعرفة الافراد
لوجودها في ضمنها بدون العكس * فان قلت الشخصية ليست ايضا معتبرة
قد علم ان في معرفة الاشخاص ليس كمال معرفة لزوالها بزوال المشاعر
ولعدم انتهاء آثارها ولعدم انضباطها واما معرفة احوال الموجودات
المتأصلة وان رجعت الى معرفة الاشخاص لكن المعرفة بعنوان اكلى
يثبت بالدوام وينتهى الآثار ويتم الانضباط فتعتبر في العلوم * قلت هي معتبر
في ضمن المحصورات لان الحكم فيها على الافراد فالشخص فرد منها وعنوان
الكلى لاستحضارها وبعبارة اخرى ان اعتبار القضية الكلية توجب اعتبار
نقضية الشخصية لان الحكم فيها على الافراد غاية ما في الباب انها لا تكون
معتبرة بالذات لكن لا يدل على عدم الاعتبار مطلقا * بخلاف الطبيعة من
حيث طبيعة لا تعتبر بذاتها وهو لا في ضمن المحصورات لانه لم يشكك فيها
على الطبائع من حيث طبيعة واما ان حل فيها على الطبائع بجهة كونها
افراد عنوان الموضوع فلا يعد من الاعتبار للطبيعة من حيث هي فلا يرد
ان الحكم في قولهم الكلى الطبيعى موجود على الطبيعة اذ هو على الافراد
دونها * وايضا الشخصية قد تقوم في الظاهر قيد بهذا القول لان الجزئى الحقيقى
يمنع حله على شئ * ويجب عند الحمل ان يؤول بالكلى حتى يصح الحمل فح
يكون زيدا في الحقيقة قضية مسورة وفي الظاهر شخصية * مقام الكلية
فلها مناسبات تامة بمسائل العلوم لانها كبريات الشكل لاول * فلا يرد
ان الطبيعية تقع صفري الشكل لان الصفري لا اختصاص بالعلوم حتى
يكون مناسبتها موجبة للاعتبار في العلوم * بخلاف الطبيعة بدون
النسبة فتأمل (قال لان عدم الانحصار الخ) تعليل للتفرع على ما ذكر
وحاصله ان الانحصار تناول المقسم على كل ما يتأوله الاقسام وعده
الانحصار عدم تناوله عليه وههنا اذا خصص المقسم بالقضية المعبرة

في العلوم يكون المقسم متاولا على كل ما يتأوله الاقسام فتم الانحصار
واما خروج الشئ الذى ليس مما يتأوله المقسم فلا يدخل الانحصار ومعلوم
ان خلل التقسيم بجهتين الاولى كون التقسم متاولا لاشئ لا يتأوله الاقسام
الثانية كون الاقسام متاولا لاشئ لا يتأوله المقسم والاول هو المعتبر
بعدم الانحصار والثاني بفساد التقسيم فتأمل (قال المهمة في قوة الجزئية الخ)
لان المهمة التي لم يبين فيها كيفية الافراد المتحقق فيها الجزئية لانها متحققة
سواء كانت المهمة جزئية او كلية ولا يحمل لها غيرهما بخلاف الكلية لانفاءها
على احدهما وانما تحققت عليهما لان الجزئية لا يعتبر فيها عدم الكلية حتى
تكون مبيانية لها في تحققاتها بل ما هو اعم منه وهو ان لا يتعرض لها فانه لازم
لمفهوم الجزئية وهو ان الحكم على البعض مطلقا فيتنقلا بلان مفهومها
وتكون الجزئية اعم منها تحققا فان تحقق الجزئية على تقدير كون المهمة
كلية وجزئية ولم يعتبر فيها ما ينافي بتحقيق الكلية فصارت مقطوعا بها
وحدها اهملت القضية عن السور عند ارادتها ولم يصرح بذلك البعض
استغناء وحاصله ان افادة الحكم الجزئى وحده لها طريقان ان يصرح بذلك
سوره فيفهم مطابقة وان يترك السور اسافيعلم تحققة عقلا فالق من الجزئية
لا يتوقف على التصريح ببعض فيستغنى عنه في افادته وان اختلفت فيها
جهة الدلالة عليها هذا تحقيق معنى المهمة في قوة الجزئية فتعطف
ولا تلتفت الى مقال لا ينفع (قال بمعنى انهما متلازمان الخ) فسر بالتلازم
بناء على لزومه اذ القوة ههنا ما يقابل الفعل لان الجزئية يذكرونها السور
دون المهمة لكنهما متحدان في المعنى والتحقيق اذ قد عرفت ان المهمة
لها محمل للكلية والجزئية وكذا الجزئية ما يعتبر فيها الحكم على البعض
مطلقا سواء تحقق في ضمن الكلية او لا فلا يتفاوتان بالمعنى والتحقيق بل
باعتبار ذكر السور وتركه غاية ما في السبب المفاد هو الحكم الجزئى في كليهما
في احدهما مطابقة وفي الاخر عقلا فلذا فسر بالتلازم (قوله فانه متى صدق
المهمة الخ) اما استدلال بالحد على الحدود او تفسير للتلازم والدليل ما بعده
فلا يردانه مصادرة وقول المص بالعكس مستدرك بناء على كون معنى
القوة الامكان المقارن بالعدم وهو لا يفيد الاملازمة المهمة ولا يفيد التلازم
* قبل نقض هذا الحكم بقولنا الشمس مضيئة خارجيا وقولنا الوجوب
الوجود جل جلاله قديم حقيقيا لعدم صحة ادخال البعض لان الافراد

الممكنة للواجب والافراد الخارجية لا يتعدد ولا بد منه في دخول البعض انتهى * اقتضاء دخول البعض للتعدد في نفس الامر ثم اذمد لوله ارادة بعض من مفهوم العنوان سواء كان واحدا او اثنين فصاعدا والتعدد العرضي كاف في المفهوم فمثل هذه القضايا محتمل ان تكون شخصية اذا اريد بالامور المتعين المتشخص الموجود في الخارج فلقربية هذا الاحتمال لا يسهل على اللسان دخول البعض وان يكون محتملا فمحذور في دخول البعض لان عنوان الموضوع فيها يشمل على الافراد المتعددة واو فرضا فلذا حكم بكليته في حالة الافراد فالوجه المانع من الكلية ودخول البعض وانكل المقتضين للتعدد حقيقة او فرضا في حالة التركيب اذ لا فرق في الكلية والجزئية ودخول ما يقتضيهما على دو الهما في حالة الافراد وحالة التركيب فاذا قيل كل شمس وجد في الخارج فهو مضي وكل ما فرض صدق الواجب عليه سواء كان محققا او مقدراف فهو قديم بصدقان كليتين وكذا الجزئيتان (قال المص البحث الثاني في تحقيق المحصورات الخ) ان اهم المهمات في باب القضايا تحقيق المحصورات لتوقف الادلة من القياس وغيره التي هي المطلب الاعلى من هذا الفن عليها ووقوع الخطب العظيم بسبب الغفلة عنها لان مدار الدلالة على المطالب الثبوت والاستلزام وهما موقوفان على كيفية عقد ذات الموضوع بعنوانه وانما ابتداء تحقيق الموجبة الكلية لشرفها وتأدية معرفتها الى ذلك البوابة بالمقايسة فلهذا يعتبر الحقيقية والخارجية في القضايا باعتبارها في العلوم والاتجاهات دون الشخصية والمهملية من حيث هي ففسر والخارجية بما حكم فيه على الافراد الخارجية محقة وح صدقها يستلزم وجود الموضوع في الخارج والحقيقة بما حكم فيه على الافراد الخارجية محقة كانت او مقدره فيتناول الافراد التي ليست بموجودة في الخارج اذا كانت بحيث لو وجدت في الخارج كانت متصفة بالمحمول ولا يتناول الافراد التي ليست بموجودة محقة ولا مقدره كقوله كل غناء طائر غناء كل ما لو وجد لكان غناء فهو بحيث لو وجد لكان طائرا فلا وجه لما قيل ببعض هذا التحقيق يشمل الشخصية ايضا اذ زيد كذا باعتبار تارة بحسب الحقيقة ومناه زيد لو وجد لكان كذا وتارة بحسب الخارج وجعل هذا البحث والبحث الآتي على سبيل الاستفلال وان كانا من اقسام الجملة ايضا تكون الاول

امرا منها تحقيقا كما عرفت والثاني تقسيما باعتبار المحمول فلا بأس بمقابلة الابحاث لتفاوت الجهة (قال قد عرفت ان للجملة طرفين الخ) هذا بيان بكتة التعبير في امثال هذه بخروف المباني وهي الاختصار ودفع توهم اختصاص الاعراض والاحكام الثابتة بمادة دون مادة لكون مباحث هذا الفن قوانين كلية فلما فعل لقوم هكذا في تعبيرات على وجه الدوام او الاكثر كان عادة لهم وقريئة دالة على انه ليس المراد من المعبر ما هو المسمى او الاسم بل كناية عن الموضوع والمحمول فلا يحتمل ان الكذب لتبيان ح بب والتلفظ يحتمل ان يكون على وجه البساطة كما في الكتابة ويؤيده زيادة الاختصار وان يكون على وجه التركيب بنا على كون نقش الكتابة دالا على اسامي الحروف المباني كجسيم وباء ويؤيده ما في اوائل السور فلا احتمالين مساع لمانع يهما على ما ظن ولا تخصيص لوجوب من بين الحروف بل يجري في كل منها ونخص بالذكر هاتين لانهما لا موجب قيل واختاروا هذين الحرفين لان الالف ساكنة لا يمكن ان تلفظ بها والمحركة ليساها صورة في الخط فاعتبروا الحروف الاولى اعني ب ثم الحروف الثاني الذي يتميز عن ب في الخط وهو ج وعكسوا التركيب الذي ذكرى فلم يقولوا كل ب ج فلا شعار بانها خارجان عن اصلهما وهو ان يراد بهما نفسيهما فتأمل (قال فكانهم قالوا كل موضوع محمول الخ) يعني كل ما يقع موضوعا في القضية الموجبة الكلية فهو عين المحمول بمعنى انه شامل على كل القضايا الموجبة الكلية والتشبيه متى على عدم اختصاص كل منهما بقضية معينة او من قيل تشبيه ما كان بالعادة بالتحقيق في افادة المقصود من العبارة الا ان شمول كل ج ب لجميع القضايا على البدل وشمول كل موضوع محمول على الافراد * واعلم ان لفظ كل يطلق بحسب الاشتراك على مفهومات ثلث لسكنى وهو ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة كما يقال كل انسان نوع فانه يراد به الكل والكل من حيث هو كل اى السلكى المجموعى كما يقال كل انسان لا يحويه دار ونعني به لجموع وكل واحد واحد كما يقال كل انسان حيوان والفرق بين هذه المفهومات ان السلكى المجموعى ينقسم الى كل واحد واحد والكل ينقسم اليه الا ان انقسام الكل المجموعى تنقسم الشئ الى الاجزاء وانقسام السلكى انقسامه الى الجزئيات والمعتبر في القياسات والعلوم هو المعنى الثالث لانه لو كان المعبر احدا المعنيين الاولين يلزم ان لا ينتج السلكى الاول

الذي هو اشرف الاشكال فضلا عن سائر الاشكال (قال وانما فعلوا ذلك الخ) اي ما كان التعبير بحروف المباني سواء تلفظت بالسطوة او بالتركيب فيختص الاختصاص به وان وجدت الثانية في غيره وكذا المجموع مختص به فالداعي لمجموع الفائدتين لعدم اختصاص كل واحدة منهما اذ يحصل دفع توهم الاختصاص بان يقال كل انسان حيوان وغير ذلك * السيد هذه الفائدة يمكن تحصيلها بان يقال كل موضوع محمول لكن يفوت فائدة الاختصاص فلجمع الفائدتين اختاروا ج ب لان قولنا كل موضوع محمول ليس على ظاهره والالزم صدق مفهوم المحمول على كل ما صدق عليه الموضوع وليس كذلك بل المراد ان كل ما صدق عليه الموضوع يثبت له ما صدق عليه المحمول حتى تكون عاما شاملا للقضايا كلها ويثبت لها الاحكام الثابتة لهذه القضية فلا فرق بين قولنا كل ج ب وبين قولنا كل موضوع محمول في كونهما بحسب الظ وصدقهما بحسب الاعتبار والارادة وفي دفع توهم الانحصار فلا وجه لما قيل في عدم ايهام هذه القضية التخصيص تردد لان العنوان له مدخل في الاحكام فيجوز ان يتوهم ان الاحكام الجزائية عليه من حيث خصوص هذا العنوان والتعبير بالموضوع والمحمول بخلاف قولنا كل ج ب اذ لا معنى له في نفسه حتى يتوهم الاختصاص فتدبر (قال امكن ان يذهب الخ) اي بالامكان الاستعدادي وجهة تخصيصه بالذكر ولو ضم المثل ونحوه لافادة العموم لا يخلص عن التوهم المذكور لعدم النص في احاطة جميع مشتركانه في هذه الاحكام لان المثل ونحوه يشمل على ما يشار به في النوع اوفي بعض الاحوال المختصة فلا يحيط بجميع القضايا الكلية الموجبة (قال فتصوروا مفهوم القضية الخ) معطوف على قوله وانما فعلوا على سبيل التفسير والتفصيل حاصله ان القضية الكلية الموجبة مفهومها كلياً مشتركاً بين القضايا الجزئية يعرض للمواد المخصوصة وهو ثبوت المحمول للموضوع على سبيل الكلي فيجتمعل ان يكون القوم تصوروا اولاً هذا المفهوم بلاملاحظة المواد المخصوصة ويستحضروه بعنوان ج ب حتى لا يمدح ج ب من المواد فتح قوله وجردوها مجازاً عن ايرادهم خالياً عن المواد لاجل التنبية ويحتمل ان يكون تصور المواد المخصوصة وجردوا عنها المفهوم الكلي المشترك بين المواد فاوردوا بهذا العنوان

خالياً عن المادة والاحتمال الاول احسن وارجح لان للقضايا من المعقولات الثانية وباعتبارها يبحث القوم عنها واراها في ضمن المواد للتسهيل والتعظيم فالقول بانهم انتزعوا اولاً من المواد وجردوا ثم تصوروا تكلف ويؤيده تنظيره فتأمل (قال وجردوها عن المواد الخ) لاعتقائهم انها وكيفياتها لعدم اختصاص الهيئة والكيفية بمادة دون مادة لعدم امكان تصور القضية بدون الكلية والجزئية وبدون الايجاب والسلب ولهذا يبنوا تحقيقها موجبة كلية وحل علم باقيها بالمقايضة كما سيأتي (قال تنبيهها على ان الاحكام الخ) وجه التنبيه ان الحكم الجاري على القدر المشترك يجري في جميع ما يشترك لوجوده في ضمنه (قال كما انهم الخ) التنظير لتقديم ذكر هذا القسم ولظهوره في هذا التصور والتجريد الظاهر من هذا البيان والتنظير ان هذه الكيفية مختصة بالمثل والتحقيق انه لا وجه للاختصاص بها اذ التصور والتجريد كما يجريان في المبادئ يجريان في المقاصد حيث يبحثوا عن الحد مطلقاً باعتبار الاتصال وعن الرسم به من غير تعرض الى حدشي مخصوص وكذا في جانب التصديق مثلاً الشكل الاول موصل ضروري ويؤيد هذا التحقيق قوله ولهذا صار الخ والالم يتم التعليل فتأمل فيه كمفهوم الجنس والفصل ونحوهما حيث اخذوا مفهوم الجنس مثلاً وجعلوا موضوع قضية كلية واثبتوا له شيئاً من الاعراض الذاتية فعلم به احكام جميع ماتحت هذا المفهوم من اجناس الاشياء وليس المراد ان جميع المباحث هكذا حتى يرد قد يبحث عن نفس تلك الكليات من حيث هي بغير سرية على الافراد فعليه قس الباقي (قال وبحثوا عن احوالها بحثاً الخ) هذا على سبيل التوزيع والبحث مصدر دال على الماهية من حيث هي فيكون لكل مفهوم بحث متناول لجميع طبائع ماتحته من الاشياء فلا يرد ان هذه العبارة تقتضي ان يكون بحثاً واحداً متاولاً لجميع طبائع الاشياء مع انه ليس كذلك (قال ولهذا صار الخ) يعني مباحث الفن مطلقاً سواء كانت في المبادئ اوفي المقاصد وجه الصيرورة انه لو كانت مباحث الكليات والقضايا قوانين لصارت مباحث القول والش الاقضية ايضا قوانين لان البحث فيها عن القضايا والكليات من حيث الصورة ولان المبادئ لما كانت اجزاء المقاصد يقتضي اخذ الاجزاء قوانين اخذ ما يتركب منها قوانين منطقية على الجزئيات فصارت مباحث الفن كلها قوانين فتذكر وتوصيف

القوانين بالكلية والمطابقة للتوضيح أو الإشارة إلى كليات الجزئيات فيكون
اتوصيف والنسبة بحال متعلقها فتأمل * السيد يعني اخذوا في مفهوم
تفصيل لما أجمله الش وبيان اخذ المفهومات ما يجعله موضوعا ذكر يا
على وجه الحكم على الأفراد دون انفسها حتى يتفرع عليه كون المباحث
قوانين (قال فاذا قلنا كل ج ب فهناك امران الخ) بل امور ثلاثة كل
وج وب فلا بد من تحقيقها ضرورة ان تحقيق المركب موقوف على تحقيق
اجزائه فالحل يطلق بحسب الاشتراك على مفهومات ثلاث كما قررنا آنفا
لكن لم يتعرض الش هنا لتقدم ذكر السور وتفصيله فقد علم ان معناه
هنا كل واحد واحد وج وب لكل واحد منهما امران مفهوم وحقيقة
وما صدق عليه الأفراد وبين الاول بقرله فهناك امران والثاني بالسؤال
والجواب فلفظ هناك إلى ج فقط (قال احدهما مفهوم ج وحقيقته الخ) اشار
بأخذ المفهوم والحقيقة إلى ان تفسير القضية الموجبة الكلية لا بد ان يكون
عاما ليكون منطبقا على جميع القضايا المستعملة في العلوم ليكون احكامها
قوانين كلية اذ ربما يستعمل قضايا موضوعاتها حقايق الاشياء انفسها
كقولنا كل انسان حيوان وربما يستعمل قضايا موضوعاتها اوصاف
الاشياء ولها حقايق اخرى كقولنا كل ابيض فهو جسم فان لكل واحد
من الاشياء الموصوفة بالابيض كالانسان والخشب حقيقة مغايرة لحقيقة
الابيض فلو كان المراد ما صفته ج لا يتناول ما حقيقته ج فكذا لو كان المراد
ما حقيقته ج فيجب ان يكون المراد اعم منهما ليكون شاملا لجميع القضايا
(قال والاخر ما صدق عليه من الأفراد الخ) أي من الجزئيات التي يصدق عليها
ج هذا الاخراج المساوي والاعم من المسمى لج ب من ما صدق عليه فانما يصدق
عليه ج كما يتناول ما هو اخص منه كذلك يتناول الاعم والمساوي فان قلت ان ما
يصدق عليه ج لا يتناول الاعم لان الاخص لا يحمل على الاعم بل العام يحمل على
الخاص والانسان في قولنا الحيوان انسان انما حمل على بعض افراد الحيوان
الذي هو اخص من الانسان قلت معنى الحمل ليس الا الاتحاد في الوجود
فاذا كان الاعم محمولا على الاخص يكون متحد الوجود معه والاتحاد
في الوجود انما يكون من الطرفين فيكون العام ايضا متحدا للوجود مع الخاص
وليس معنى قولنا حمله عليه الا هذا وليس المراد من الاتحاد في الوجود
الاتحاد في الوجود في جميع الصور والالم يمكن حمل العام على الخاص

لانه لا يتحد معه في جميع الصور بل في بعضها فليس معنى كون الشيء
محمولا على شيء الا ان يكون من شأنه ان يتحد معه في الوجود قبل يخرج به
المسمى اذ المراد من الأفراد الأفراد الحقيقية كما هو المتبادر انتهى وفيه بحث
لان المسمى لا يدخل فيما يصدق عليه حتى يخرج لان مسمى ج لا يصدق عليه
ج لان المحمول ايضا مفهوم ج ولا يمكن تصور الحمل والوضع في شيء واحد
وما هذا الا من الهذيان والمراد بالجزئيات الشخصية ان كان ج جنسا ونحوه
او ما يمثله من الفصل والخاصة والشخصية والنوعية ان كان ج جنسا ونحوه
من فصله والعرض العام ويخرج الأفراد الاعتبارية اعني الحصص
فانها لا تعتبر في الحكم (قال فليس معناه الخ) احتمال صحة المعنى الثاني مبنى
على جواز حمل لفظ كل على المعنى الكلي كما عرفت ولهذا يصح الاستدلال
على الثاني ويكفي مثل هذا في مقام الاستدلال الذي يراد فيه ابطال كل
الاحتمال قريبا او بعيدا وتحقيق الحق ليسمر القاعدة المنطقية فلا يتوجه
اعتراض القاضل المحشى * السيد فالاولى ان يقال اذا قلنا ج ب فلا نعني به
ان مفهوم ج مفهوم ب والالم يكن هناك حمل بحسب المعنى بل بحسب اللفظ
ولان معنى به ايضا ان مفهوم ج يصدق عليه مفهوم ب المرص منه شيء احتمال
اخر لم يتعرض له الش اذ لو اراد من الموضوع المفهوم يحتمل ان يراد
من المحمول مفهوم يتحد مع مفهوم الموضوع ذهنا وخارجا فيكون الحمل
افوا عدم الفائدة من الحمل وان يراد من المحمول مفهوم يتحد مع مفهوم الموضوع
خارجا دون ذهن فمحتمل يصح الحمل لوجود الفائدة وشرط الحمل كالتقضايا
الطبيعية اذ كلها من هذا القبيل والمحمول فيها اعم والموضوع من جزئياته
نحو الانسان نوع والحيوان جنس وهذا الاحتمال ايضا غير مقصود
لكون القضية ح طبيعية وهي غير معتبرة في العلوم (قال فلا يكون حمل
في المعنى الخ) فرع عدم الحمل على ترادف اللفظين اشارة الى علته فكلما
تحقق الترادف تحقق عدم الحمل وهو عبارة عن اتحاد مفهومى اللفظين
سواء كانا مفردين او مركبين او مختلفين وسواء كانا حقيقيين او مجازيين
او مختلفين وبيان عليه الترادف له ان الحمل يقتضي تغاير المفهومين في العقل
 واتحاد هويتهما الخارجية او الوهمية لا يلزم وحدة الاثنين ولا حمل
الشيء على نفسه لان المحمول ان كان غير الموضوع في الهوية المذكورة
من الحمل بالمواطأة الحكم به وحدة الاثنين وان كان عينه يلزم حمل الشيء

على نفسه فلا يكون مقيدا * قال الفاضل المحشي في شرحه للموافق
واعلم ان تفسير الحمل بالتغاير في المفهوم والاتحاد في الهوية انما يصح
في الدائيات دون الامور العدمية المحمولة على الموجودات الخارجية
كقولك الانسان اعني اذ ليس لمفهوم الاعمي هوية خارجية متحدة
بهوية الانسان والالكان مفهومه وجودا خارجيا متصلا كالانسان
واذا اريد تفسيره بحيث يعم الكل قيل معنى الحمل ان المتغايرين مفهومات
متحدان ذاتا بمعنى ان ماصدا عليه ذات واحدة وجواز صدق المفهومات
العدمية على الموجودات الخارجية لا شبهة فيه (قال فان قلت
كما ان الخ) حاصل السؤال منع الاضراب وهو ابطال ماسبق وثبات
مدخوله اذ كلمة بل بعد النفي قد تفيد القصر لكونها لاحد الامر ين
معنا كانه ردد هذه القضية بين المعنيين ومن نفي احدهما لم يثبت
الآخر ومنع بجواز شق ثالث فحاصل الجواب ابطال الشق الثالث
بانه لم يمتنع انحصار القضايا بالضرورة مع انه لم ينحصر وفيه احتمال
رابع وهو ان يراد من الموضوع المفهوم ومن المحمول ماصد عليه
والش لم يتعرض له لعدم اعتباره لعدم موافقة العرف واللغة لان
قولنا كل انسان ضاحك انما يفهم منه عرفا وافة ان كل واحد من
جزئيات الانسان ضاحك (قال فنقول ماصدق عليه الخ) لان ذات
الموضوع بعينه هو ذات المحمول فان الحمل يستدعي اتحاد الموضوع
والحمول في الذات والتغاير في المفهوم ولذا قيل المحمول يكون كليا
ولا يكون جزئيا لانه لو كان جزئيا فان كان الموضوع ايضا جزئيا لم يكن
غير ذلك الجزئي لان الجزئين المتباينين لا يحمل احدهما على الآخر فاذا كان
كذلك لم يكن بينهما حل ووضع في الحقيقة بحسب الطبع بل بحسب القول
واللسان كما يقل هذا الانسان هذا الكاتب وزيد هو ابو الفاسم لا ارعني
بابي الفاسم معنى يجوز ان يشارك فيه آخر وكذلك اذا كان الموضوع كليا
كقولنا بعض الانسان زيد لعدم التغاير بينهما عند التحقيق فكل ما هو
محمول بالحقيقة فهو كلي وهذا البيان بالنسبة الى الموجبة الكلية واما
الباقى من الاسئلة كلية وجزئية والموجبة الجزئية فمعلوم بالمقايضة بل
ذلك ايمان بالنسبة الى ثبوت المحمول للموضوع مع قطع النظر عن ورود
الايجاب والسلب والكلية والجزئية مثلا اذا حكم بايجاب تلك النسبة كليا

وجزئيا او بسلبها كليا وجزئيا يتحقق المحصورات الاربع (فان فلو كان
المحمول ماصدق عليه ب الخ) هذا اثبات لنقيض السند وهو موجبة
جزئية لكفايته في التقوية ونقيضه سالبة كلية قوله فلو كان دليل على
سبيل الخلاف فالتشرطية موجبة جزئية فالخصل ان الشرطية بملاحظة
انقضية الصادقة فالملازمتان فيها وفي قوله فينحصر القضايا نامتان لا برد
انقض على ما بالقضايا الكاذبة فيثبت المطلوب بواسطة ج ب في
القضية المطلقة الشاملة للقضايا المعبرة في المعلوم (قال لكان ضروري
اثبت الخ) اذ معنى الحمل على الشيء الاتحاد معه في الوجود قبل معنى
كون الشيء محمولا على شيء كونه حاصلا للشيء ثابته غير حصول الجزء
للكل وحصول الجزء للحمل وحصول الحمل للحال وحصول احد
الحالين للآخر وهذا المعنى يستلزم الاتحاد في الوجود ولا شك على كلا
الوجهين اذا اريد من اطرفين ماصدق عليه يكون مفهوم الموضوع
ومفهوم المحمول ولفظهما آله الملاحظة الطرفين وتوجب مغايرتهما
بالاعتبار الموجب لحددة الحمل ويحكم باتحاد ماصدق عليه الموضوع ب
صدق عليه المحمول وثبوته له وهما واحد فيلزم الحكم بثبوت الشيء لنفسه
وهو ضروري فلا يرد انه يحكم الموضوع والمحمول متحدان فلا يتغايران
فلا يصح الحمل حتى يتحقق الضرورية ولا انه اذا تغاير العنوانان يحتمل
ان يتصف ماصدق عليه الموضوع بعنوان الموضوع بالفعل او بالامكان
وبعنوان المحمول بالامكان او بالفعل بالضرورة او بالدوام او بالشرط
فلا يلزم ان يكون قضية ضرورية اذ المماثلة في الاعتبار يكفي في صحة الحمل
ويتحقق القضية وكذلك العنوانان آله ومرات الملاحظة الطرفين ولا
مدخل لهما في الحكم والاثبات حتى يلاحظ جهة الانصاف بالعنوان
وذلك فرق بين ارادة المنهومين من الطرفين وبين ارادة ماصدق عليه
منهما ولهذا حكم الش في الاول بعدم الحمل وفي الثاني بكونه ضروري
الثبوت للموضوع * السيد قد عرفت ان الكلي له مفهوم و ماصدق عليه
حاصل هذا القول تحقيق قضية مخصوصة معتبرة في المعلوم ببيان وجوه
الاحتمال العقلية بسبب الامر الذي لا بد فيه من المغايرة العقلية والاتحاد
في الوجود قد علم ان القضية المنسمة من اجزاء ثلثة اواربعة واليحث ههنا
باعتبار جزئيتها اعني الطرفين في الموضوع امران ارادة مفهوم او ارادة

ما صدق عليه وفي المحمول كذلك فيكون الصواب أربعة فإذا اريد من الموضوع المفهوم يحتمل ان يراد من المحمول المفهوم وهو الصورة الاولى وفيها احتمالان الحكم بالاتحاد وهو باطل لعدم معنى الجمل كما قاله الشرح والحكم بصدق مفهوم المحمول على مفهوم الموضوع وهو غير مفيد لكون القضية طبيعية غير معتبرة في العلوم كما بينه المحشي قدس سره لكنه عددها صورة واحدة اتباعا للشارح او لاشرالك الاحتمال الثاني للصورة الرابعة في العلة ويحتمل ان يراد من المحمول ما صدق عليه وهو الصورة الرابعة وهو غير مفيد لكون الحكم فيها على الطبيعة وهي غير معتبرة في العلوم واذا اريد من الموضوع ما صدق عليه يحتمل ان يراد من المحمول المفهوم وهو الصورة الثانية والمعتبر في العلوم وان يراد منه ما صدق عليه وهو الصورة الثالثة وهو باطل لاستلزامه انحصار القضايا في الضروريات سواء كان المحمول اعم او مساو * فان قلت فعلى تقدير ارادة الافراد منها ظاهر هذا اعتراض على الصورة الثالثة بانه ح ارادة ما صدق عليه من الطرفين لا يوجد فيها الجمل فكيف يتحقق القضية حتى ينحصر في الضرورية * وحاصل الجواب ان التغير الاعتباري كاف في صحة الجمل ويتحقق القضية فيلزم الانحصار اذ الطرفين وان اتحدانا تغييرا اعتبارا من جهة كونه ما صدق مفهوم الموضوع عليه ومن جهة ما صدق مفهوم المحمول عليه والتحقيق بيان التفرقة بين الصورة الاولى والصورة الثانية حيث لزم فيها اتحاد الطرفين وعدمهما مع ان الشارح حكم في الاولى بعدم الجمل وفي الثانية بالكون قضية وحاصل الفرق ان في الصورة الاولى يتحد الطرفان ذاتا ومفهوما اى في العقل والوجود فلا يتحقق الجمل والتغير باعتبار اللفظين غير كاف في صحة الجمل فغير ملتفت بخلافه الصورة الثالثة لتغيريهما مفهوما وان لم يعتبر المفهوم من طرف الموضوع والمحمول هذا في القضايا المعبرة في العلوم اى العلوم الحكيمة سواء كان مقصودا بالذات كالعلوم الرياضية والطبيعية واللاهية او بالتبع كالعلوم الآلية والغرض من تلك العلوم التمسك بدقيق الاحوال حقايق الاشياء على ما هي عليه في نفس الامر وما يفيد هذا الغرض ويشتمل هذا المضمون هو القضايا المعبرة فيها وحقايق الاشياء هي الذوات والافراد واحوالها هي المفهومات فالقضية المشتملة على هذا ما كان المراد من موضوعها الافراد ومن محمولها المفهوم (قال ولم تصدق بممكنة خاصة

الح) وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن طرف الاحتساب والسلب وفيه اشارة الى ان الانحصار بالاضافة الى هذه القضية فلا يتبقى صدقها على قضية اعم من الضرورية (قال فقد ظهر ان معنى القضية كل ما الح) تفريع على ما تقدم من اثبات احتمالات ثلث وابطال الاثنين منها لا بناء بيان الش على كون القضية معتبرة في العلوم فعلى هذا ينحصر الى اقسام ثلاثة ومن ابطال الاثنين يثبت الواحد منها فلا وجه لما قيل من ان لمنع الاستلزام احتمالات احدها ان مفهوم ج يثبت له ب وثانيها مفهوم ج على ما صدق عليه ب وثالثها مفهوم ج متحد في الخارج مع ما صدق عليه ب لكون كلها غير معتبرة في العلوم كما قرره الفاضل المحشي (قال لا يقال اذا قلنا الح) هذا اما نقض او معارضة على كون معنى كل ج ب كل ما صدق عليه ج من الافراد ب اذ في هذه الصورة لا يتخلو ان يكون مفهوم ج عين مفهوم ب او غيره فان كان الاول لا يكون الجمل مفيدا وان كان الثاني يمنع الجمل لاستلزامه الحال وهو وحدة الاثنين قايلما كان يبطل الجمل ومن بطلانه لا يثبت القضية على ما قرر لكن مورد هذا السؤال في الحقيقة هو القضية الجمالية باى طريق اخذت من غير اختصاص بمادة دون مادة وبطريق دون طريق فلهذا اتى بعنوان لا يقال ومثل هذا يمد من تحقيق المقام لمعاونة تحقيق القضية الجمالية المحصورة ويمكن تصويره على طريق المنع لتفريع قوله فظهر ان معنى آه وما قيل القائل مستدل والنجيب معارض وما تكلفه الناظرون فكلام لا يخفى بشاعته فليس بشئ فان المستدل مطلقا في مقام السؤال لا يعد من انطوائ حتى يندرج تحت انطوائ الثلاثة فتأمل * السيد هذه شبهة يتسك في ابطال الجمل بمعنى هذه شبهة قوية وردت في ابطال الجمل بان يقال ان المحمول ان كان غير الموضوع يلزم من الحمل بالمواطاة الحكم بوحدة الاثنين وان كان عينه يلزم حمل الشئ على نفسه فلا يكون مفيدا بل لا يكون هناك حمل حقيقي وجوابها ان الحمل تغاير المفهومين عقلا واتحادهما خارجا فيختار الشقين فيدفع محذورهما فتأمل فراد المحشي ههنا ان هذه الشبهة قديمة اجريت خلاصتها هنا لاشتمال تحقيق معنى القضية على الحمل وكلام ابطال خلاصة تحقيق الشارح لكن ورودها هنا ضعيف لظهور جوابه من تحقيقها اذا اريد من الموضوع ما صدق عليه ومن

الحمول المذموم فلا يصح التزديد المذكور ولهذا غير الاستلزام الاول
 وقرر بأسلوب آخر فتأمل (قال قانما ان يكون مفهوم ج الخ) يعني احد
 الامرين لازم اما عدم فائدة الحمل او امتناعه لا لزوم امرين معا لعدم
 اجتماع مستلزميهما وانما لم يقل اما ان يكون ج عين ب او غيره لعدم صحة
 التزديد ح واما اذا تردد بين المفهومين يرد على ظاهر التحقيق اذ وقت
 ارادة ما صدق عليه من الموضوع والمفهوم من المحمول بمحتمل اتحاد
 المفهومين وتغايرهما فيلزم احد الامرين ظاهرا واما دفعه بملاحظة
 الجواب فغير مضر لورود السؤال وملاحظته في اثباته يعد من سوء البحث
 فلا يرد ما قيل ان اراد هذه السؤال بعد تحقيق معنى القضية ضايع
 لاندفاعه بالتحقيق وما قيل المراد ما يفهم منه عين ما يفهم من ب وليس
 المراد من المفهوم ما يقابل الذات فالشبهة واردة بعد ما حققه الش من ان
 معنى القضية كل ما صدق عليه ج من الافراد فهو ب لان التزديد المذكور
 جار فيه الى آخره فليس بشئ لان تعميم لفظ المفهوم من المفهوم وما صدق
 عليه لا يساعد السياق والسياق على انه اذا قرر السؤال على هذا الوجه
 فلا معنى حاصلا للجواب على ما لا يخفى على طبع سليم (قال فان كان عين
 مفهومه يلزم الخ) قيل فيه انه عينه بالذات غيره بالاعتبار كما في المعرف
 والمعرف ولك ان تختار الشق الثاني مستندا اليه انتهى فيه بحث لانه من
 قبيل الاستلزام ولا مجال للتعليق على انه فرق بين الحمل والمعرف والمعرف اذ فيها
 يكفي الاجمال والتفصيل وليس كاف في الحمل * السيد اذ لا حل بحسب
 المعنى بل بحسب اللفظ يعني ان الحمل وان كان صحيحا بحسب اللفظ
 لا يصح بحسب المعنى ونفي الفائدة بناء على اللفظ والا يلزم وحدة الاثباتية
 كما يلزم في الشق الثاني (قال فيكون ابطالا للشئ بنفسه وهو محال الخ
 وجه اللزوم ان قوله الحمل محال قضية كلية يصدق عنوان موضوعها
 على الحمل في كل قضية كلية موجبة جزئية كانت او كلية فن افراده
 الحمل في قضية الحمل محال فاذا اثبت قولكم الحمل محال بهذا الدليل
 المردد يلزم صدق المدعى ومن صدقه يلزم ابطال كل الحمل بعنوان
 المدعى ومن ابطال كل الحمل يلزم ابطال المدعى لاشتماله الحمل فيلزم
 ابطال الشئ بنفسه وهو محال لاجتماع النقيضين اذ كما يلزم من صدق
 هذا المدعى ابطاله يلزم من ابطاله صدقه اذ لو بطل الحمل محال لصدق

نقضه وهو الحمل ليس بمحال فيلزم صدقه لهذا الدليل وكذب معا قيل
 اذا كان وجود الشئ مستلزما لعدمه يصح ابطاله بنفسه فلا استحالة
 لا يبطال الشئ بنفسه واجيب ابطال الشئ يفرض نفسه ممكن اما
 ابطاله بثبوت نفسه مستحيل وما نحن فيه من قبيل الثاني * السيد هذا
 الجواب معارضة عين المعارضة لكون منشأ الفساد هو المدعى دون الدليل
 ومقتضاه على هذا التقرير * ورد الش هذا الجواب بانه انما يصح اذا كان
 مدعى الخصم موجبة لانه لما لم يصرح هذا الدعوى ولم يذكر في الدليل
 ولم يلزم من الدليل بخصوصه يقدر الخصم على انكار هذا الدعوى
 واللازم من الدليل فساد الحمل وهذا المضمون يؤدي بعبارة ليس فيها
 حل سواء بالسالبة او غيرها فينبغي ان يتصدى الى عين الدليل وليتأزر
 فلا يصح هذا الجواب قطعا قيل هذا الجواب انما يتم لو كان الشبهة
 مخصوصة بالموجبات ما لو كان حال السؤال متروكة بالمقابلة لظهور
 ما يبطل به السؤال ايضا من فعل الشبهة في الموجبات فلا يتم تقريره
 ان يقال في قولنا ليس ج ب اما ان يكون مفهوم ج غير مفهوم ب فلا يفيد
 السلب واما ان يكون عينه فممتنع انتهى فيه بحث لان الاحوال الثابتة
 لقضية من الوجوب والامتناع تثبت باعتبار النسبة الثبوتية لا بحجائية
 ويقاس عليه السلبية فان كان المقبس عليه محالا والمقبس اولي على ان
 التزديد لا يجري في السوالب اذ يختار الشق الاول فلا يتم ملازمته اذ من
 كون مفهوم ج غير مفهوم ب لا يلزم عدم اعادة سلب لجواز كونه
 محمولا عند مخاطب وقيل للمجيب ان يقول ويقول ان الدليل مشتمل على
 الحمل فيكون ابطال الشئ بنفسه ويدفع هذا بان اجزاء الدليل كاهن
 شرطية الادليل الشق الثاني ويمكن تعبيره بالشرطية او بالسالبة فلا فائدة له
 في العود وقيل يمكن للسائل ايضا ان يقول في عوده لاندعى الحمل بل
 المناوأة بين الافادة والامكان وجودا وعدما يعني ان الدعوى منفصلة حقيقة
 لا موجبة كلية وفيه بحث ايضا اذ الدعوى ابطال الحمل لا اثبات المناوأة
 بين الافادة والامكان (قال بل اما الحمل ليس بمفيد او انه ليس بممكن الخ)
 على ترتيب اللف والامكان المسلوب الامكان العام المقيد بحجاب الوجود
 وهو سلب ضرورة العدم وسلب اثبات ضرورة عين الحمل * فالخاصل الحمل
 ممتنع فعل محال يكون الموجبة لازمة للسالبة وكذا الاستلزام مستلزم كذب

الملزوم فكيف لا يتناقض صدق السالبة كذب سائر الموجبات فتأمل * السيد
بل يجب ان يقال مفهوم ج و ب متغايران فيه اشارة الى ان الحق بمعنى
الوجوب العرفي ووجه الوجوب اذا تعرض الى مقدمة مذكورة ببيان
منشأ الغلط فلا مجال لانكار السائل وعوده الى شيء آخر كما جعل في الجواب
الاول * وحاصله اختيار الشق الثاني ودفع محذوره اذ التزديد واقع بين النفي
والاثبات لكن الشق الثاني اعم من ان يكون غيره في المفهوم فقط اوفي
المفهوم والذات معا والمحذور يلزم على الفرد الاخير دون المطلق والفرد
الاول اذ مغايرة المفهوم لا يقتضي مغايرة ما صدق عليه ولا حكم بان مفهوم
ب عين مفهوم ب فلا يلزم المحذور بل اريد من الموضوع ما صدق عليه
ومن الحصول المفهوم فلزم صدق الامور المتغايرة في المفهوم على شيء
واحد وهو جائز فاللزم غير محال والمحال ليس بلازم ولم يتعرض للشق
الاول لانه اذا اتحد المفهومان لزم اتحاد ما صدق عليه فلزوم عدم فائدة
الحمل ضروري والمخضم ان يقول فقد حملت مفهوم ب بهو هو الخ
بمعنى يجرى خلاصة دليل الشبهة في الجواب الحق بمرتين مرة يجرى بين
ما صدق عليه والمفهوم كما قرر ومرة بين ذات الموضوع وعنوانه حيث
غير بان ما صدق عليه مفهوم ج الصدق اذا تعدى الى يكون بمعنى
الحمل فمحتمل مفهوم ج على الافراد ويمرر الدليل فيها فيتضاعف
الشبهة ويزد ايضا اذا اريد من الحمل بهو هو الحكم بعينية الموضوع مع
الحصول فاذا حل مفهوم الموضوع على الافراد ثم حل مفهوم الحصول
على تلك الافراد يلزم عينية مفهوم الموضوع لمفهوم الحمل لان عين
العين عين فلا بد من بيان معنى الحمل والصدق فاذا كان عبارة عن تغاير
المفهومين ذهنا واتحادهما خارجا في دفع الشبهات كما لا يخفى وهذا تعريض
للس ولا بد ايضا من ان يتحدا وجودا بحسب الخارج هذا بناء على تفسير
الحمل بالتغاير في المفهوم والاتحاد في الهوية مختصا بالامور الموجودة
دون الامور العدمية المحمولة على الموجودات الخارجية كقولك الانسان
اعمى بمعنى الحمل على ما يعم الكل تغاير المفهومين واتحادهما ذاتا بمعنى
ان ما صدق عليه ذات واحدة سواء فرض بينهما اتصال آخر اولا يعني
لما التأم الموجودات المتمايزة بحسب الخارج في الماهية والوجود وحصل
منها ذات واحدة حقيقية لم يصح حملها على تلك الذوات وحمل بعضها

على بعض كاطن البعض فان المتمايزين في الماهية والوجود وان فرض بينهما
اي ارتباط امكن يمنع ان يقال احدهما هو الآخر او يقال المجتمع منهما
هو هذا الواحد اود ذلك الواحد شهد بذلك بديهة العقل * اعلم ان القوم
اختلفوا في الاجزاء المحمولة على الماهية واقترب طائفة ثلث مثلا ان ماهية
الانسان يصدق عليها مفهوم الجوهر والجسم والحيوان والماشي
والضاحك وابس نسبة هذه المفهومات الى الماهية الانسانية على السوية
بل بعضها خارجة عارضة لها كالماشي وبعضها ليست كذلك كالجوهر
ثم ان هذه المفهومات التي ليست خارجة عنها لا شك انها متغايرة في الذهن
بحسب انفسها ووجوداتها ايضا فهذه الصور المتغايرة في الذهن اما
ان يكون صور الشيء واحد في حد ذاته بسيط لا تعدد فيه او يكون صور
الاشياء متعددة متغايرة الماهية وعلى التقدير الثاني اما ان يكون تلك الماهية
المتعددة موجودة بوجودات متعددة او بوجود واحد فهذه احتمالات
ثلث وقد ذهب الى كل واحد منها طائفة الاحتمال الاول ان يكون تلك
الصورة لشيء واحد هو بسيط ذاتا ووجودا لكن يتفرع العقل منه باعتبار
شئ هذه الصور المتخالفة وهذا هو القول بان الاجزاء المحمولة عين المركب
في الخارج ماهية ووجودا لا امتياز بينها الا في الذهن هو المختار عند المحققين
الاحتمال الثاني ان يكون تلك الصور مختلفة الماهية الا انها موجودة
في الخارج بوجود واحد وهذا هو القول بان الاجزاء المحسوسة بآثار المركب
ماهية لا وجودا ويزد عليه ان ذلك الوجود الواحد ان قام لبيك واحد
من تلك الماهية ازم حلول شيء واحد بعينه في محال متعددة وان قام
بمجموعها من حيث هو ازم وجود الكل بدون اجزائه وكلاهما محال
الاحتمال الثالث ان يكون تلك الماهية المختلفة موجودة بوجودات متعددة
وهذا هو القول بان الاجزاء المحمولة في المركب ماهية ووجودا وهو مردود
بان الاجزاء المتمايزة بحسب الخارج في الماهية والوجود يمنع حملها على
المركب منها وكذا حل بعضها على بعض قد بسطنا الكلام لكونه في
مرتبة الازوم لكل من له ذهن ثاقب وفكر تام بمعنى الحمل اتحاد المتمايزين
ذهنا في الوجود خارجا محققا او موهوما * اعلم ان للوجود الذهني قسمين
وجود ظلي يكون سببا وصورة لذى صورة ووجود اصلي لا يلاحظ فيه
الشبهة والظلية والوجود الخارجي يقابله المطلق او الوجود الظلي الذي

هو العلم والمقابل المطلق وجود تعني ما يتصف به يكون موجودا في الاعميان
لا في الازهان لا ظليا ولا اصليا والمقابل للوجود الظلي وجود خارجي
ما يتصف به يكون موجودا في الاعميان والازهان بوجود اصلي * فاذا تمهد
هذا فاعلم ان القضايا الحقيقية تلاحظ على اربعة انواع وفي كلها يوجد
الحمل فلا بد من مطابقة تفسيرة لكل مثلا القضية المحققة الوجود في
الخارج مثل كل انسان كاتب والمقدرة الوجود فيه مثل الغنقاء طائر
ومثل القضية المحققة الوجود في الازهان مثلا العلم بالانسان علم والمقدرة
الوجود فيها مثل المتعقد معدوم فقوله اتحاد المتغايرين ذهنا اي تغايران
في الوجود الظلي وهو تصور مفهوم ومهما وهو ما يعد من جزء التصديق
او شرطه وقوله في الوجود خارجا اي عن الذهن الذي تغاير
المفهومان فيه وهو الوجود الظلي وقوله محققا او مقدرا ناظر الى الخارج
فيكون اعم مما كان محققا او موهوما في الاعميان او في الازهان فيشتمل تفسير
الحمل على انواع القضايا بلا كلفة والاتحاد في الوجود اعم من ان يكون
بالذات كما في الذاتيات مثل الانسان حيوان او بالعرض كما في العرضيات
مثل الضاحك كاتب والعدميات مثل الانسان اعمى قبل هذا المعنى للحمل
يوجب عدم التمييز بين المحمول والموضوع وعدم صحة اشتقاق المحمول عنه
وعدم تميز الصادق عليه فالاولى تفسيره بالحكم على احد المتغايرين
ذهنا باتحاد المتغاير الاخر خارجا محققا او موهوما تهمة فيه بحث لان التمييز
الموضوع والمحمول غير لازم اخذه في تفسير الحمل واما اشتقاقه و لو سلم
من المعنى الاصطلاحي للحمل فلكون مدار الحمل وقائده طرف المحمول
اشتق منه دون الموضوع (قال وانما يكون حمله عليه محالا الخ) هذا
بيان منشا الغلط وحصر الاستحالة على هذا التقدير لاستلزامه واحدة
لاثنين وهذه الاستحالة ثابتة في القضايا كلها اشخصية او طبيعية او محصورة
فعدم وجود هذه الارادة في المحصورة لما تبين ان المراد الخ وفي الطبيعية
لان الحكم فيها يصدق مفهوم المحمول على مفهوم الموضوع وذلك
غير الحكم بان الموضوع نفس المحمول لان مفهوم المحمول في الطبيعية
اعم من الموضوع حتى انه من جزئيات المحمول فلهذا صح الحمل فيها
ولم يكن لغوا وفي الشخصيه لان الحكم فيها يصدق مفهوم المحمول
على ذات الشخص وكذلك هو غير الحكم بانه نفس المحمول لما عرفت

فأخذ بص

فتخصيص دليل المحصورة بالذات كذا لوقوع الكلام فيها والمناظرة وارادة عليها
فلا وجه لما قيل من ان قوله لما تبين لا يدفع الشبهة عن الشخصيه والطبيعية
(قال فاصدق عليه خ يسمى الخ) هذا تفصيل الموضوع لتحقيق
الحقيقة والخارجية والمراد من الذاتيات ما يقوم به الغير والوصف ما يقوم
بالغير اما بالحقيقة بالاعتبار قاما في صورة العينية والجزئية من جهة
كونه ذاتا ما يقوم به ومن جهة كونه مفهوما يقوم بالغير وتفسير
الذات بما يستقل بالوجود وبالوصف ما لا يستقل غير شامل على ذات
الموضوع الذي كانت عرضا والموضوع ما كان محكوما عليه اعم
من ان يكون بالحقيقة او بالذات كذا فيكون اضافة الذات اليه من قبيل اضافة
لامية وقد يكون يائية اي ذات هو الموضوع الحقيقي وكذا الحال في قوله
وصف الموضوع قبل الوصف ههنا ما يقابل انفراد لا ما يقابل الحقيقة
كما هو المتبادر فلذا احتج الى تسمية الى ما هو عين الذات والى جزئيه
والى خارج عنه دفعا لما يتبادر فتأمل (قال الذي هو المحكوم عليه حقيقة
الخ) لاذكر انما كان وصف الموضوع وهذا التوضيف لتكميل وجه المشابهة
بعنوان الكتاب بالنسبة الى الكتاب فالعنوان ما يذكر اجالا للدلالة
على المقصود بالذات (قال والعنوان قد يكون عين حقيقة الذات الخ)
لما تبين ان الحكم على جزئيات ج و الجزئيات قد تكون بالنسبة الى الذات
التي يصدق عليها ج وقد تكون بالنسبة الى مفهوم ج كالضاحك فان افراده
بحسب ذاته التي يصدق عليها اعني الانسان زيد وعمر و بكر وغير ذلك
ويحسب مفهومه الضاحك العارض لزيد والضاحك العارض لعمر و
والضاحك العارض لبكر وبالجملة حصصه العارضة لا افراد التي هو نوع
بالنسبة اليها وخاصة بالنسبة الى معروضاتها * فاعلم ان المراد بالعنوان
جزئيات الحقيقة سواء كان العنوان عين الحقيقة او جزء الحقيقة او عارضها
فايما كان لزم ان يكون العنوان كليا صادقا على تلك الجزئيات والكلي
الصادق على الشيء لا يخفى من ان يكون تمام حقيقته او جزئها او عارضة
فينحصر في الاقسام الثلاثة كما بينه الفاضل المحشي مع العناد في الجمع بين
الاقسام لامتناع اجتماع الذاتي والعرضي في شيء واحد بالنسبة الى شيء
واحد وكذا تمام الماهية وجزئها * السيد وذلك لان العنوان كلي
فاذا نسب الى ماهية فاصدق عليه من افراده فلا بد ان يكون احد الاقسام

الثلاثة قبل فيه نظر لجواز ان يكون العنوان ما يكون عين ماهية بعض الافراد
 وخارج ماهية بعضها وداخل ماهية بعضها وكأنه لم يصرح الشرح بالحصر
 لذلك الاحتمال في الاقسام الثلاثة انتهى انا اقول نعم ان الكلى الواحد
 قد يكون جنسا وفصلا وعرضا عاما بالنسبة الى امور متغايرة كالحساس
 بالنسبة الى الحاسة وبالنسبة الى الحيوان وبالنسبة الى الجسم فاذا كان
 مثل الحساس عنوان الموضوع يحتمل اجتماع الامرين في الظاهر في التحقيق
 ليس كذلك لانه قد عرفت ان المراد من ذات الموضوع جزئيات الحقيقة
 سواء ذكر في العنوان تلك الحقيقة او جزءها الذهني او الخارج مثلا اذا اريد
 بالحساس جزئيات حقيقة الحاسة لا يكون الحيوان والجسم بعض افراد
 الموضوع وكذلك اذا اريد جزئيات حقيقة الحيوان يكون ذات الموضوع
 جزئيات حقيقة الحيوان فلا يكون افراد الحاسة بعض افراد الموضوع
 فتأمل (قال وغيرهما من افراد الخ) اي افراد الحقيقة دون حصصه
 لما عرفت ان الحكم على افراد الحقيقة دون الاعتبارية وكذا في قوله
 كل ماش حيوان وما يكون خارجا عارضا قد يكون دائما بدوام الذات
 كقولنا كل زنجي اسود او غير دائم كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع
 (قال فحصل مفهوم القضية الخ) اي القضية الموجبة المحصورة باعتبار
 الطرفين مع قطع النظر عن خصوصية السور يرجع بالبيان المذكور
 الى اتصالين يسميان بالعقدين والاتصافين اتصاف ذات الموضوع بوصفه
 واتصاف ذاته بوصف المحمول والفرق بينهما الاول تركيب تقييدي والثاني
 تركيب خبري وايضا الاول يميز بالمفرد والثاني بالمركب هذا توطئة على بيان
 مذهب الشيخين في العقد الاول فعلم ان القضية لا يد فيها من هذين
 العقدين حتى لو اتفقا احدهما اتفقت القضية فقد علم ان باقي القضايا
 من السالبة والمسورة تعلم بالمقايضة اذا لايجاب والسلب والسور والاهمال
 يجري على هذين العقدين واما الشخصية والطبيعية فتخرجتان عن المبحث
 فلا اعتراض بشئ اصلا كما ظن واما تفسير العقد بالاتصاف فلان العقد
 والاتصاف حاصلان بالمصدر فلا حاجة الى التساويل بان العقد بمعنى
 المعقود عليه (قال ولاول تركيب تقييدي الخ) اذ لا محل فيه من غير اتصاف
 ذات الموضوع بوصفه بخلاف الثاني (قال فهنا ثلاثة اشياء الخ) اي باعتبار
 هذا التفصيل في بيان تحقيق المحصورات من جهة توقف حصول العقدين

ثلاثة اشياء لا من جهة تحقيق ذات القضية نفسها حتى يرد الثقل بمفهوم
 الموضوع ومفهوم المحمول (قال فليس المراد افراد ج مطلقا الخ)
 من الحقيقة والاعتبارية كحصص الكليات الحاصلة في الافراد فان
 الحكم ليس يتناولها اصلا قبل ليس تقييد الافراد بالامكان خارجا عن بحث
 ذات الموضوع لانه يمكن ان يقال اريد بذات الموضوع افراد الممكنة
 او افراد بالفعل فيندرج في بحث الموضوع بل لا يتم بحث ذات الموضوع
 مالم يعتبر الاسكان فجعله خارجا عن بحث ذات الموضوع وجعله بحثا
 عن الاتصاف تحكيم انتهى فيه بحث لان اتصاف الافراد بالامكان وبالفعل
 من فروع اتصافها بعنوان الموضوع وان قطع النظر عن هذا الاتصاف
 لا يوصف بهما فالحق ان هذا البحث عن بحث الاتصاف (قال بل الافراد
 الشخصية الخ) اعلم ان تحقيق الكلام ههنا ان المراد من ذات الموضوع
 هو ما صدق عليه وصفه كامر ومعنى الصدق الحمل فيكون المراد
 ما يحمل عليه وصفه وهذا يشمل على مسمى ج وعلى الاعم والمساوي
 وعلى مانعته من الجزئيات كليا كانت او جزئيا وسواء كان الكلى جنسا
 او نوعا او فصلا او خاصا او عرضا عاما او صنفنا حتى الش في شرحه
 للمذالع فقال ان مسمى ج لا يصدق عليه ج لان المحمول ايضا مفهوم
 ج ولا يمكن تصور الحمل والوضع في شئ واحد ثم قال التقييد لما صدق
 عليه بالجزئيات لاخراج المساوي والاعم فان اول ما يفهم من كل ج
 كل ما يقال عليه سواء كان كليا او جزئيا لكن التعارف حصصه بالجزئيات
 والمراد بالجزئيات الجزئيات الاضافية لا الحقيقية ولا شكل جزئيات
 اضافية كيف يتفق حتى ان طبيعية ج اذا قيدت بقيد او بعرض من القيود
 والاعراض الغير المتشابهة يكون داخل في كل ج بل المراد بها الجزئيات
 الشخصية ان كان ج نوعا او ما يما له من الفصل والخاصة والشخصية
 والنوعية ان كان ج جنسا او غيره من فصله والعرض العام انتهى
 ومن هذا يلزم ان يكون المراد اما اشخاصا او اشخاصا وانواعا لا غير
 على هذه التقادير مع انه يحتمل على تقدير كون ج نوعا او مساويه ان يكون
 ذات الموضوع اصنافا لكونها جزئيات النوع وما يساويه وكذلك
 على تقدير كون ج جنسا عاليا او ما يساويه ان يكون اجناسا وفصولا
 متوسطة واعراضا عاما لها وخالصة لها لكونها جزئيات له فلا وجه

للحصر الا ان يقال ادخال الاشخاص والانواع واخراج الفصول
والاجناس والاصناف والخواص مع انها والانواع متساوية الاقدام
في الانصاف بالمحمول في ضمن الاشخاص وعدم الانصاف بالاستقلال
مبنى على دعوى اقتضاء العرف واللغة فملى هذا اعترض الفاضل
العصام فقال ان تم المبنى عليه ثم المبنى والافلاخ لم يصل هذه الدققة فقال
هذا افتراء محض بما قيل المراد من النوع اعم من الحقيقي والاضافي فليس
بشيء بين النوع بقوله من الانسان والفرس على ان هذا التعميم لا يخص
مادة الاشكال مع خروج الجنس العالي اذا حكم على ما هو اعم من الجنس
العالي فحوكل شيء كذا ويمكن ان يقال ان سبب تخصيصهم الافراد
بالاشخاص وانواع ان تلقى من العلوم الحكيمة معرفة احكام الاعيان
الموجودة والقضايا المعبرة فيها لاثبات الاحكام على الذوات المتأصلة
في الوجود والذوات المتأصلة اما الافراد والانواع على ان حقيقة الافراد
عين الانواع والتشخيصات من الاعراض والاجناس والفصول غير
متحصلة في نفسها وكذا الاصناف والخصص (قال والافراد الشخصية
والنوعية الخ) التقييد بهما للاحتراز عن الخصص اذا كان العنوان خارجا
عن ذات الموضوع وعن الاصناف والاجناس والفصول اذا كان عينها
او جزؤها لانه اذا كان العنوان خارجا له مفهوم وحقيقة والمراد افراد
حقيقة لا افراد مفهومه كالضاحك فان افراد حقيقة زيد وعمرو وافراد
مفهومه الضاحك العارض ازيد والعارض لعمرو لان المراد بالضاحك
ما يصدق عليه والذي يصدق عليه يكون منشأه ومنشأ الوصف هو
الذات فلا يراد ما قاله العصام فتأمل * فان قيل اذا كان المراد الاشخاص
والانواع اذا كان الموضوع جنسا او نحوه بشكل بالاحكام على الكليات
كقولنا كل نوع كل وكل كل غير مانع عن الشركة * قلت المقصود
وتحقيق القضايا مستعملة في العلوم الحكيمة التي موضوعاتها معقولات
ارلى ليسرى الاحكام منها الى الافراد المتأصلة في الوجود وليوصل الى
احوال الاعيان واما القضايا المستعملة في هذا الفن فلما كان مرادهم ينسأ
فيما بينهم لم يتجج الى تعريف وتعالم لانه لما علم في بحث الموضوع ان
موضوع المنطق في التحقيق المعقولات الثابتة التي يسرى احكامها الى
المعقولات الارلى علم ان موضوع القضايا المستعملة في المنطق معقولات

ثانية ذلك كقولنا كل نوع كذا ونحوه (قال ومن ههنا سمعهم الخ) هذا
من قبيل الاستدلال بالعرف والاستعمال وتوطئة الى تحقيق بعض الافاضل
وناظر الى التقدير الثاني وهو ان كان ج جنسا او مساويه والا لقال يقولون
حمل الكل على الكل انما هو الخ فلا حاجة الى حمل الحصر على الاضافي
كما لمن (قال ومن الاعاضل من قصر الحكم مطلقا الخ) اى على التقديرين
الذين يخصان في القضايا المعبرة في العلوم فلا يتجه شيء من القضايا
الطبيعية والقضايا المطلقة التي موضوعاتها معقولات ثابتة لا يتجه افراد
موضوعها الى الاشخاص كما عرفت والقضايا التي محمولاتها يتصف بها
الانواع والافراد بالاستقلال بلا احتياج من احدهما الى الآخر كقولنا كل
حيوان شيء او مفهوم او يمكن لانها ليست من القضايا المعبرة في العلوم
لان المحمولات احوال للموجودات المتأصلة في الوجود فانصاف الطبايع به
انما هو في ضمن اشخاصها واما وجه كون هذا قريبا ان التحقيق دون
كونه تحقيقا لضعفه في الدليل اذ مدار الحمل الانصاف في نفس الامر سواء
كان بالاستقلال او بعدم الاستقلال فالتحقيق ان يكون الحكم في البعض
على الافراد وفي البعض على الافراد والانواع (قال لان انصاف الطبيعة
النوعية الخ) دليل على قصر الحكم مطلقا على الافراد الشخصية * حاصله
ان انصاف الطبيعة عنصفا بالمحمول بلا واسطة على كلا التقديرين
وانصاف الطبيعة النوعية بواسطة انصاف الاشخاص وما كان بلا واسطة
يجب ان يقدم في الاعتبار مع ان القضية المعبرة في العلوم الحكم فيها على
الاشخاص والمقصود منها معرفة احوالها فوجه الاحتياج الى اعتبار
الانواع على ان انصاف الطبيعة النوعية به بواسطة الاشخاص ثابت
في صورة كون ج نوعا او مساويه كما في صورة كونه جنسا او مساويه فلو
اقتضى ذلك الانصاف اعتبار الانواع والحكم عليها اقتضى في كلا الصورتين
مواجهة اختصاصه بصورة دون صورة الا ان يقال تعلق القصد في الصورة
الثانية على انصاف الطبيعة النوعية فيه ما فيه (قال ليس بالاستقلال الخ)
اى بذاته بدون ملاحظة الاشخاص ووجودها (قال بل لانصاف شخص
من اشخاص الخ) كانه انصاف الجزء بسبب انصاف الكل بصفة اذ هذا
قول مبنى على قول من قال بوجود الكل الطبيعي في ضمن الاشخاص
فمن كان اى اطلاق جزء من الاشخاص كما ثبت دليل هذا القبيل

واما القول بان الكلى الطبيعي والاشخاص بسيط ذاتا ووجودا لكن
 يترزع العقل منه باعتبار كليا متعدد طبيعيا او غيره وان كان تحضيفا في نفسه
 فهو مبني على قول من لم يقل بوجود الكلى الطبيعي وكذا القول بان
 الكلى الطبيعي والاجزاء المحمولة وان تغايرت مع الاشخاص ماهية لانها
 موجودة في الخارج بوجود واحد لا يوافق مذهب المص وهذا البيان
 اذح لاحاجة الى القول باتصاف الكلى الطبيعي بواسطة الاشخاص
 قبل معنى لاتصاف الاشخاص ليس بمعنى ان هناك اتصافين احدهما
 سبب للآخر اذ لا تغاير بين الطبيعة والاشخاص في الخارج فضلا عن
 ان يتصور اتصافان يكون احدهما سببا للآخر بل بمعنى ان هناك اتصافا
 واحدا يعتبر بالقياس الى الاشخاص ابتداء وبالقياس الى الطبيعة بعد
 انتزاعها من الاشخاص فتأمل (قال اذ لا وجود لها الخ) بناء على القول
 بوجود الكلى الطبيعي في الخارج وعلى كون التعيين والاشخاص جزء
 من الشخص لا على القول بانه من الامور الانتراعية والموجود في الخارج
 هو الهوية البسيطة اذ لا يلزم من اتصاف الشخص اتصاف الطبيعة
 النوعية لان ثبوت وصف المحمول لذات الموضوع في الخارج وثبوت شيء
 نشي في الخرف فرع لثبوت المنبث له في ذلك الخرف والامور الانتراعية
 ليست موجودة في الخارج مع ان الكلام في اتصاف الطبيعة النوعية
 باتصاف الشخص * السيد فلو اختر الطبيعة النوعية هذا اشارة الى ان
 اصل الدليل مطوى والمذكور دليل الدليل * وحاصله ان انكم في القضية
 الكلية الموجبة على الافراد بدون اعتبار النوع اذ لو اعتبر لزم تكرار
 اذ اعتبر في وقت اعتبار الافراد اوجوده في ضمنها ولو اعتبر مرة يكون تكرارا
 لجميع الاشخاص اي بكل فرد من الاشخاص على كون لفظ الجميع بمعنى
 كل الافراد لا المجموعى لكون القضية كلية فقد اندرج فيه ثبوته للطبيعة
 اسوعية الاندراج من قبيل اندراج حال الجزء في حال الكل فيكون المحمول
 ثابتا للافراد صريحا والانواع ضمنيا فان قبل افادة شيء واحد ضمنا
 وقصدا لا يعد تكرارا قبيحا * قلت قد علم ان البحوث عن القضية المنفردة
 في العلوم الحكيمة والغرض فيها بيان الاحوال الثابتة في نفس الامر ولا
 مدخل فيها للاعتبار والقصد فمع اذ يلزم ثبوت الاحوال الانواع في نفس
 الامر يحصل الغرض فلزم اشكر المقيس ولا يذهب عليك ان هذا الدليل

يجرى في القضية الجزئية ايضا مثل بعض الحيوان ماش اذ الجزئية والكلى
 يتساويان بالنسبة الى الانواع والافراد وخ لزم ما نزم وما قيل ربما يقرب
 قول بعض الافاضل الى التحقيق ان المتبادر عرفا ولغة الحكم بالاتصاف
 اصالة لاضمنا وكذا المتبادر من عقد الوضع الاتصاف اصالة لاضمنا فعلى
 ما اشتهر يلزم في كل قضية الجمع بين الحقيقة والحجاز اعني الاتصاف
 الضمني والاتصاف بالذات فليس بشيء لانه على ما اشتهر يكون المراد
 من ذات الموضوع الافراد وهو اعم من ان يكون نوعا او شخصا فيكون
 الاتصاف لمطلق الفرد الشامل اصالة فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والحجاز
 لانا نقول الكلام في اعتبار الطبيعة النوعية مع الاشخاص لان الكلام
 في القضايا المعبرة في العلوم وفيها الاحوال الموجودات المتأصلة والموجودات
 المتأصلة هي الاشخاص واما المسئلة التي ثبت فيها الاحوال المخصوصة لانواع
 فعلى سبيل الاستطراد (قال واما صدق وصف الموضوع الخ) معطوف على
 قوله اما ذات الموضوع وبيان انعقد الوضع على المذهبين والمتبع رأى
 الشيخ لانه موافق للعرف ولغة فان الاسود مثلا لا يتناول الذات الحالية
 عن السواد دائما وان امكن اتصافها به وكذا الاختتاج في الاشكال متى
 عليه والفرق بين المذهبين من جهة الشمول والتناول ان مذهب الشيخ
 يكون اخص شمولاً بمذهب الفارابي وما يعتبر في وصف المحمول من الجهات
 يجرى على كلا المذهبين بلا تفاوت ومن العلوم ان الاختلاف في وصف
 الموضوع باعتبار الفعل والامكان عند اطلاق وصف الموضوع من
 الجهات واما اذا قيد بمجهة مخصوصة فيها فاقبل يؤيد قول الشيخ انه
 لا يصدق العرفية والمشروطة على مذهب الفارابي لكذب كل كاتب
 متحرك الاصابع بالضرورة اودائما مادام كاتب بالامكان فليس بشيء اذ
 الحكم فيها بشرط اتصاف ذات الموضوع بوصف فمع يصدق القضية
 ولو اعتبر عقد الوضع بالامكان (قال فبالامكان الخ) بحسب نفس الامر
 لا بحسب فرض العقل ان لفظ الامكان محتمل للمذهبين احدهما مقابل الفعل
 وهو القوة بمعنى الامكان الاستعدادي وثانيهما الامكان العام المقيد بجانب
 الوجود واعتراض على الفارابي بحمل الامكان على المعنى الاول بان رايه
 مخالف للتحقيق فان القصة يمكن ان يكون انسانا فلو دخل في كل انسان
 لكذب كل انسان حيوان لان النقطة جساد وكل جساد ليس بحيوان

فالنقطة ليس بجو ان لكن كل انسان حيوان صادق فلا يدخل النقطة تحت كل انسان * واجيب بان المراد من الامكان مقابل الضرورة وهو الامكان العام فان اريد في قوله النقطة يمكن ان يكون انسانا بالقوة فهو صادق ولا يرد على القارابي اذ مراده الامكان العام وان اريد به الامكان الخاص فلا تم صدق الانسان على النقطة بالامكان الخاص وظاهر انه ليس بصادق لكون النقطة جمادا (قال حتى ان المراد عنده بـ (الح) يعني ان المراد منه ذات الموضوع الذي احضر بعنوان ج لان ج مستعمل في ما يمكن ان يصدق عليه اذ في القضية المحصورة لفظ ج يدل على المفهوم وبواسطته على الذات والمراد هو الذات باعتبار الحمل وان كان المفهوم مراد باعتبار دلالة اللفظ (قال بعد ان كان يمكن الثبوت له (الح) هذا تقييد للمسلوب عنه دائما ليصح تفسير قوله سواء كان لقوله ما يمكن والا فالمسلوب عنه دائما اعم من ان يكون ممكن الثبوت او ممتنع الثبوت (قال وبالفعل عند الشيخ (الح) أي يتصف ذات الموضوع بوصفه بالفعل في نفس الامر وهو ما يتغير بتغير اعتبارات العقل وهو اعم من ان يكون في الخارج او في العقل بان يكون الاتصاف في الخارج في وقت من الاوقات الثلاثة او في العقل بان يفرض العقل اتصافه بالفعل في الذهن كذلك وانما قيدنا الاتصاف بحسب نفس الامر لان المحمول يجب ان يكون مأخوذا بحسب نفس الامر لانه لو كان مأخوذا بحسب فرض العقل لا يصدق موجبة اصلا لانه لو كان ثبت المحمول للموضوع بحسب فرض العقل ثبت تقيضه ايضا بحسب فرض العقل فلا يصدق القضية فبحسب ان يؤخذ المحمول بحسب نفس الامر والموضوع ايضا يجب ان يؤخذ بحسبه لانه لو اخذ باعتبار فرض العقل فلا تنعكس الموجبة لجواز ان يكون فرض العقل لا يكون مطابقا فلا يكون المحمول موضوعا في نفس الامر (قال اي ما صدق عليه (الح) اي سواء كان في احد الازمنة الثلاثة او في اثنين منها او في ثلاثة او في ان كان في الزمانات اولم يكن في زمان كما في غير الزمانات * فان قلت فلا فرق بين الحقيقة والحارجية على مذهب الشيخ لانه اذا اعتبر صدق العنوان بالفعل لم يشتمل العنوان الاعلى الافراد الموجودة قلت معنى الصدق بالفعل اعم من ان يكون بعد الوجود متصفا به بالفعل فعند الشيخ يصدق الحكم في كل اسود وكذا على الحبشي المقدر الوجود دون الرومي بخلاف مذهب

القارابي وهذا معنى ما قاله الش في شرحه للمطالع ان لمعتبر ليس بالفعل في الاعيان بل ما يتم بالفعل بحسب الفرض ويهذ اندفع ما يقال ان عدول الشيخ من اعتبار القارابي لما قيل من انه يخالف للعرف واللغة فان كل اسود كذلك لا يكون في شيء من العرف والالفة حكما على ما لا يكون اسود اذ لا يمكن ان يكون لان اعتبار الشيخ ايضا يخالف لهما كيف ولا يحكم العرف واللغة الاعلى الاسود بالفعل في الواقع لا على الاسود بالفعل بحسب فرض العقل لان فرض العقل راجع الى فرض الوجود وفرض الوجود معتبر في احكام العرف واللغة وظاهر فساد ما قيل ان الفرق بين مذهب الشيخ والقارابي على هذا التحقيق بمجرد الاعتبار لا بحسب تفاوت مواد الصدق لانه كلما يصدق قضية على مذهب الشيخ يصدق على مذهب القارابي الا انه يعتبر عند الشيخ فرض اتصاف الفرد بعنوان بالفعل وعند القارابي يكفي بالامكان ويمكن التوفيق بين المذهبين بان اكتفاء القارابي بالامكان معناه في الفعل بحسب الاعيان واعتبار الشيخ الفعل اعتبار بعد الوجود فلا نزاع كذا قيل (قال وعلى مذهب الشيخ (الح) هذا بناء على ما تقدم من ان الاتصاف بالفعل يكون بحسب نفس الامر لا بحسب فرض العقل الاتصاف بالفعل اذ يكون في الصورة الاولى فرق بين المذهبين بحسب الذات واما في الصورة الثانية فيحسب الاعتبار اذ يدخل الرومي في قولنا كل اسود كذا عند القارابي مطلقا وعند الشيخ بحسب ان يفرضه العقل اسود بالفعل (قال فقد يكون بالضرورة والامكان (الح) العطف بالواو بناء على الاجتماع في مطابق الصدق وان تنا في الجهات باعتبار الخصوص وهذه الجهات المذكورة مرجع جهات القضية ولا زائدة عليها وان تعددت باعتبار التفصيل (قال باعتبار بحسب الحقيقة (الح) يعني ان هذا الاعتبار فيما بينهم اعتبار بحسب الحقيقة كانه حقيقة القضية المستعملة في العلوم بخلاف الاعتبار الخارجي يعني ان الاعتبار ليس بسبب امر خارج عن القضية بل باعتبار حقيقة ذات الموضوع من حيث هي هي اما الاعتبار الخارجي بملاحظة امر خارج وهو الكون في الخارج فبحسب التسمية بالحقيقة بمناسبة السمية وبكونها كالمهية والحقيقة للقضايا المستعملة في العلوم من قبيل تسمية المشبه باسم المشبه اذ القائل المستعملة في العلوم الحكمية تبيان احوال الاعيان الموجودة محقة او مقدرة فتستعمل كثيرا في هذا الاعتبار

ليكون مفهومها عاما شاملا لتلك الاعيان فيكون كالحقيقة لها وانما
قال تعتبر تارة اشارة الى ان القوم لا يعتبرون القضية الذهنية في العلوم
بل يأخذون القضية المستعملة فيها تارة بحسب الحقيقة وتارة بحسب الخارج
فالقضية المحصورة مطلقا لا تنحصر فيها بل المعتبرة في العلوم منحصرة
فيها (قال واخرى بحسب الخارج الخ) اي يلاحظ فيها ذات الموضوع
باختبار وجوده الخارجى واما في الحقيقة فيلاحظ من حيث هو هو والفرق
بينهما بحسب الحاصل ان حاصل قولنا كل ج ب بحسب الحقيقة كل ما هو
يحتمل لو وجد في الخارج لكان ج فهو بحيث لو وجد في الخارج لكان ب
وبحسب الخارجية كل ما وجد في الخارج صادقا عليه ج صدق عليه ب
في الخارج فمع التسمية والنسبة بمناسبة المتعلق بالمتعلق او بالسببية (قل والمراد
من الخارج الخ) لفظ الخارج يقتضى المخرج عنه وهو ههنا المشاعر وهى
الحواس الخمسة الباطنة والعقل يعنى باعتبار كون ذات الموضوع وجودا
في خارج المشاعر فلو كان موجودا فيها يكون القضية ذهنية لا خارجية
ولا يرد على هذا بان الحكم على صفات المشاعر بحسب الخارج يقتضى
ان يكون قضية خارجية مع انها ليست بخارجة عن المشاعر بل حالة
فيها لان صفات المشاعر لكونها اعراضا قائمة بالمشاعر التى هى بن الاعيان
الموجودة يكون موجودة في الخارج وبهذه الجهة يكون موضوع القضية
المحصورة الحاصلة خارجا عن المشاعر ويمكن ان يجنب بحذف المضاف
الى عن شعور الذهن فتأمل * السيد هى القوة المدركة هذا يقتضى
اختصاص المشاعر بالاعراض والنفس خارجة عنها لجوهرية على
التحقيق مع ان خروجها ليس بمناسب في المقام كما لا يخفى الا ان يحمل
على التغليب كما يحمل عليه على تقدير كون المشاعر اسم آلة اذا النفس شاعرة
لا آلة ولا عرض واستاد الادراك على القوى من قبيل الاستاذ الى السبب
(قال اما الاول الخ) اورد عليه الكاكية المحصورة الموضوع في فرد وقيل
لا يلى من الفرد الممكن انا اقول في الجواب ان الكلى المحصورة في فرد قسمان
قسم يكون وجرد فرد اخر متمنا كالواجب على قولهم وقسم يكون
ممكنا كالشمس فالقسم الاول لا يتعقد المحصورة منه واهذا قيد قوله
من الافراد الممكنة والقسم الثانى لا محذور فيه اذ يعنى الافراد من الموجود
ومن المقدر الوجود كقولنا كل شمس مستلزم طلوعها وجود النهار

(قال فالحكم فيه ليس على ماله وجود في الخارج الخ) لان تضاف ذات
الموضوع بالعنوان على تقدير وجود ذلك الذات يدل على عموم ذات الموضوع
من المحقق والمقدر الوجود لان تقدير الوجود في عدم الوجود بالفعل
وارثت الحكم على معدوم يقدر وجوده فيثبت على ما وجد بالفعل بطريق
الاولى فيكون مداول الشرط المأخوذ في جانب الموضوع عاما شاملا للمحقق
والمقدر الوجود ولما كان مقدار الوجود متناولا للافراد الممكنة والمتعقبة قيد
بقوله من الافراد الممكنة احترازنا عن الافراد المتمتعين باللام في القضايا
المستعملة في العلوم * اعلم ان قدماء المنطقيين وهم ما قبل الشيخ ابن سينا
ذهبوا الى ان معنى كل ج ب كل ج في الخارج فهو ب في الخارج وينسب الشيخ
في الشفاء هذا المذهب الى السخافة لوجهين الاول ان الموجود بالفعل
والموجود بالتقدير من افراد ج فيكون ذات الموضوع به من ما يوصف بج
اذ لم يشترط بالشرط المذكور فتتطلب القضية انكائية جزئية وثانيهما
ان عنهما قضايا كثيرة موضوعاتها اذ لا يلتفت الى وجودها كما اذا حكمنا
على الاشكال الهندسية او على الممتعات والمعدومات * ثم احقق بان معناه
كل ما فرضه العقل ج وجد في الخارج او لم يوجد فهو ب خذ هذا ولما كان
هذا التحقيق عاما للعضايا المعتبرة وغير المعتبرة خص المتأخرون من المنطقيين
للقضايا المعتبرة وقسموا الى الخارجية والحقيقية حيث قالوا قد تؤخذ تارة
خارجية فيكون معنى قولنا كل ج هو موجود في الخارج فهو ب في الخارج
وصدقها ج يستلزم وجود الموضوع في الخارج وقد تؤخذ تارة حقيقية
وفسروها بانها ما يحكم فيها على الافراد الخارجية بحقيقة او مقدرة
فيتناول الافراد التى ليست بموجودة في الخارج فقالوا معنى كل ج ب كل ما
لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ب وضار هذا الاعتبار فيما بينهم اعتبارا
بحسب الحقيقة ثم لما كان هذا شاملا للقضايا الغير المعتبرة قيسدوا بالافراد
الممكنة فتأمل خلاصة كلام الش (قال سواء كان موجودا في الخارج الخ)
قد عرفت مما قررنا ان ما قدر وجوده عام بالدلالة للموجود والمعدوم
وان كان في الموجود بطريق الاستلزام فعلى هذا لاينا في ماسياتى من مقابلة
الافراد المقدرة الوجود للافراد الموجودة اذ المقابلة باعتبار صراحة دلالة
او المقابلة بقرينة المقابلة بحمل الشرط على التعميم دون الفرض فتأمل
(قال فالحكم فيه على افراد المقدرة الوجود) فان قيل الخ اذا اعتبر

ان عقل في اتصاف ذات الموضوع به كانت افراده مختصرة في الحقيقة
 لان المراد بها ما كان موجودا في الحاضر او في الماضي او في المستقبل
 فلم يتحقق عنده قضية حقيقية قلت قد عرفت ان تحقيق الشيخ لا يزد
 عليه هذا اذ لم يختص بالموجود في الخارج على اننا نقول ان اتصاف الذات
 بالفعل في عقد الوضع تابع لاتصافه بوصف المحمول في ظرف ما ان كان
 اتصافه بالمحمول في الخارج يكون بعنوان الموضوع فيه ايضا وان كان
 في التقدير فكذلك نفس عليه جميع الظرف من الذهن ونفس الامر
 فيطابق على مذهب الشيخ كل انضاضا خارجيا او حقيقية او ذهنية
 (قال وانما قيد بالامكان الخ) اي في تفسير القضية الحقيقية التي يعتبر
 في جميع الجزئيات ما يعتد فيها مثل كل انسان حيوان اذ لو لم يعتبر في الموضوع
 الافراد الممكنة يكون الافراد مطلقا من الممكنة والمتنوعة فلا تصدق
 كلية لامكان فرض مالمس بانسان انسانا وكذا مالمس بحيوان انسانا
 فمح لا يصدق كل انسان حيوان وكذا السالبة الكلية مثل لاشي من الانسان
 بحجر فانه يمكن ان يفرض بعض الانسان حجر فتح لا يصدق السلب الكلي
 فقد علم ان مدار القيد صحة الكلية سالبة كانت او موجبة فلهذا فرغ
 على عدم القيد عدم صدق الكلية بلا تعرض الى الايجاب والسلب البتة
 يعني اعتبار المص الخ هذا بيان منشأ الاحتياج الى هذا القيد وهو تعميم
 افراد الموضوع في الحقيقة بناء على بيانهم من الافراد المقدرة الوجود
 والحق الوجود والافراد المقدرة الافراد المتروكة سواء كان الموضوع
 صادقا عليها في نفس الامر او لا وسواء فرض العقل صدقه عليها
 او لا كما في صدق الكلي على افراده كالتكليات الفرضية كاللا وجود واللا
 يمكن وتحقيقه قال الشيخ معناه كل ج ب كل ما فرضه العقل ج وجد
 اولم يوجد فهو ب وحل المتأخرون على معنى كل ما او وجد كان ج
 فهو بحيث لو وجد كان ب وهم لم يعتبروا اتصاف ذات الموضوع ج
 في نفس الامر بل بمجرد الفرض وادخلوا فيه الافراد المتنوعة مع ان ج
 لا يصدق عليها في نفس الامر فاحتاجوا الى هذا القيد ولو اعتبروا اولا
 في الاتصاف قيد في نفس الامر لم يحتجوا الى هذا القيد لكنهم لم يعتبروا
 ففرض المحشي قدس سره لتحقيق المقام وبيان لقصور المتأخرين لاعتراض
 على الشارح فقد علم انه اذا لم يقيد بهذا الشكل الحكم ولا يخرج الافراد المتنوعة

ففعل الش هذا قيد مخرجا وجعل لفظ كل في قوله كل ما لو وجد الخ
 لاحاطة الافراد الفرضية لما اضيف اليه حتى احتاج الى اخراج المستحيلة
 قيل هو بعيد لان كلا لاحاطة افراد ما اضيف اليه في نفس الامر فالتقيد
 بالامكان تعميم للافراد حتى لا يتوهم ان اعتبار صدق ج بالفعل على ما
 هو اراجح من مذهب الشيخ يختص بالافراد بالفعل انتهى فيه بحث اذ قيد
 في نفس الامر لم يلاحظ عندهم كما مر وانظر كل محيط افراد ما اضيف اليه
 مطلقا على انه لا مانع لتفرع قائدين فصاعدا على قيد واحد وهذا القيد
 اعني امكان وجود الافراد انما يحتاج اليه اذ لم يعتبر امكان صدق الوصف
 العنواني اذ لا اخذ امكان صدق الموضوع على الافراد المقدرة بحسب
 نفس الامر فالافراد المتنوعة للموضوع وان قدر وجودها لا يمكن صدق
 العنوان عليها بحسب نفس الامر لا يقال ان الافراد المتنوعة في نفس الامر
 اذا فرض وجودها مع كونها من افراد الموضوع يستلزم صدق العنوان
 بالامكان او بالفعل في نفس الامر ولا يقتضي امكانها قلنا لان صدقه عليها
 على تقدير وجود فرضها من الافراد لجواز ان يكون محال مستلزما لمحال آخر
 فلا وجه لما قيل ان التقيد في تفسير القضية مع اعتبار صدق الوصف
 بالامكان فيه مما لا بد منه لاستفادته اعتبار الصدق بالامكان حتى لو لم يقيد
 وقصر القضية بمجرد ما لو وجد فكان ج لم يصدق قضية اصلا لان ما
 لو وجد كان ج بالامكان او بالفعل لا يوجب امكان صدق ج لان تقدير
 الوجود يمكن ان يستلزم كون الشيء ج بالامكان او بالفعل ولا يكون الشيء
 ج بالامكان او بالفعل فتأمل لكن يرد حين اعتبار الاتصاف في نفس الامر
 انه لا يكون القضية الحقيقية كلية بل جزئية بالنسبة الى مفهوم القضية
 الكلية الحقيقية اذ لا يتصور هذه القضية مع هذا القيد في قضية كلية
 موضوعها شامل للافراد الممكنة والمتنوعة كما في المسائل الهندسية مثل
 كل كرة كذا وكل مثلث كذا اذا الحكم فيها على جميع ما هو كرة او مثلث
 مع قطع النظر عن الوجود الخارجي تحقيقا او مقدرا اذ الكرة التي اعظم
 من فلك الافلاك والمثلث الذي اضلاعه اعظم من قطره من افراد الكرة
 والمثلث مع امتناعهما في الخارج يمكن ان يجاب عنه بان المنقصة الى الحقيقة
 والخارجية هي القضية المستعملة في العلوم ومثل هذه القضايا ليست منها
 فتأمل * واما اذا اعتبر امكان صدق الوصف العنواني اذا اعتبر امكان

صدق الوصف العنواني في طرف يستلزم إمكان الأفراد في ذلك الطرف
فلا يتصور إمكان صدق الوصف العنواني فيه مع امتناع الأفراد فيه
وان امتنع في طرف آخر فاذا قيد الاتصاف العنواني بطرف نفس الامر
يكون ثبوت وصف المحمول في نفس الامر وكذا الاتصاف العنواني
في الفرض بالنسبة الى الاتصاف بوصف المحمول اذ ثبوت شيء لشيء
في الطرف فرع لثبوت المتيقن له في ذلك الطرف فلن هذا يتحدد الموضوع
والمحمول في الخارج فلا يجوز صدق المحمول في نفس الامر على الفرد
المقيد بنقيضه اذ ليس في الفرد المقيد الاتصاف بوصف العنواني في نفس
الامر بل في الفرض والتقدير فعلى هذا لا يرد ما قيل قولنا كل ممتنع معدوم
افراده مستحيلة وعنوانه ممكن الصدق عليها فلا بد من اخراجه بقيد
امكان الأفراد لان إمكان صدق العنوان عليها انما هو في الذهن وافراده
ممتعة فيه وذلك لا يتأتى في استحالتها في الخارج فقد علم ان هذا القيد
غير محتاج اليه لاستغناء الاعتبار المذكور عنه (قال لانه لو اطلق الخ) هذا
دليل على طريق الخلف لكن يمكن منع التقريب لان الاطلاق نقيض التقييد
المطلق لا التقييد المقيد ويمكن ان يقال ان المراد من الامكان العام
المقيد بجانب الوجود فيشمل على الفعل والقوة فتقييد الافراد اما بالامكان
الجامع للفعل والقوة واما بالامتناع لا غير والتقييد بالامتناع فاسد بالضرورة
فيثبت الشق الاول فتح يصلح ان يكون هذا التقييد الخصوص نقيضا
للاطلاق فيتم التقريب وايضا قد علم ان كل ج ب مادة يطابق على كل
المحضورات موجبة او سالبة جزئية او كلية ويعلم جيبها بالمقايضة فتح
يكون التقييد فيها والاطلاق فيها ومن بطلان الاطلاق يثبت التقييد
ومن هذا يعلم ان في كل مادة يثبت التقييد بالامكان فلا حاجة الى اعتبار
الكلية والتزديد في تقييدها كما علم (قال اما الموجبة الخ) اي عدم صدق
الموجبة كلية قوله فلانه اذا قيل يحتمل ان يكون دليلا من قبيل الاستدلال
من الجزئي الى الكل وحاصله لان مثل ج ب منها ليس بصادق كلية
فاذا لم يصدق كلية لم يصدق الموجبة كلية ويحتمل ان يكون من قبيل
تصور المدعى والدليل قوله لان ج ليس ب الخ حاصله ان ج ب بهذا
الاعتبار لا يصدق كلية لانه يصدق ان ج الذي ليس ب او وجد كان ج ليس
ب واذا صدق هذه صدق بعض ما ووجد كان ج فهو بحيث اذا وجد كان

ليس ب وكلما صدق هذه لا يصدق كل ج ب بذلك الاعتبار لصدق
نقيضه وفي هذين الصورتين لامصادر على المظن ولا مقدمة زائدة
(قال لان ج ليس ب او وجد كان ج وليس ب الخ) قيل فيه اشكال قوى
وهو ان ج يجوز ان يكون امرا سالبا فلا يكون هناك ج ليس ب فتح يصدق
القضية كلية مثل كل انسان ممكن عام لان مثل هذه القضية ليست كاذبة
اذا الانسان الذي ليس بممكن عام من افراد الموضوع يصدق عليه الممكن
لعمام لا محالة لانه اعم الاشياء وكذا مثل قولنا كل انسان شيء الانسان الذي
ليس بشيء لا محالة يكون شيئا واجيب ان عقد الحمل بحسب نفس الامر
فالانسان المفروض ليس شيئا لعدم تحققه في الخارج ولا في الذهن ولا يكون
شيئا في نفس الامر نعم مفهوم الانسان الاشياء فرد منه لكونه امرا سالبا
في الذهن وخلاصة الاستدلال ان كل مفهوم له نقيض فاذا فرض ذات
الموضوع متصفا بنقيضه لا يصدق عليه ذلك المفهوم في نفس الامر
فلا يصدق القضية كلية لا موجبة ولا سالبة تأمل (قال لا يقال هب ان ج
ليس ب او وجد الخ) هذا اعتراض على قوله فبعض ما لو وجد بناء على ان
الفرض يكون ج ليس ب لا يقتضي ان يكون من افراد الموضوع في نفس
الامر حتى يلزم في كل ج ب صدق الجزئية ويتأني الكلية مع انه يجوز
ان لا يكون ج ليس ب من افراد ج والحكم في القضية انما هو على الافراد
وحاصل الجواب اثبات صدق الجزئية المنافية للكلية بان في صدق الكل
على الجزئيات وافراده ليس قيدها من نفس الامر او الخارج بل يكفي فيه
الفرض واذا فرض نقيض الموضوع من افراد الموضوع وكذا اذا فرض ما
ينصف بنقيض المحمول من افراد الموضوع بصدق عليه الموضوع فلا يصدق
الكلية (قال ومن الجائر ان لا يكون الخ) يعني من الجائر ان يكون الجيم
اندى ليس ب من افراد الجيم الذي هو ب كقضية الكاذبة كقولنا كل
حيوان انسان فالحيوان الذي ليس بانسان من افراد الحيوان كالفرس
وغيره (قال لانا نقول قد سبق الاشارة الخ) حاصل الجواب اثبات صدق
قولنا بعض ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ليس ب بناء على ان
افراد الموضوع في القضية اعم من الافراد الفرضية والافراد النفس
الامرية اذ لم يمتنع في صدق الكلية على الافراد ما كانت في نفس الامر ومدار
السؤال التفرقة بين افراد الكلية الفرضية وبين الافراد في حالة القضية

وحاصل الجواب في التفرقة بينهما واما اذا اعتبر في القضية الافراد النفس
الامرية على ما قرره الفاضل المحشي فلا يصلح الجواب فلا يتم دليل التقييد
بالامكان ولذا قيل يمكن ان يدفع ذلك بان الفرد الذي تحقق الكلية يتناول
الفرد بحسب الغرض لكن ما يحيط السور وينصرف اليه الحكم الفرد
بحسب نفس الامر فلا حاجة الى التقييد بالامكان (قال لان ج ب الخ)
اي ج الذي هو ب لو وجد كان ج وب يعني لو فرض بعض ذات
الموضوع متصفا بالمحمول في صورة السالبة الكلية لم يصدق سالبة كلية
يصدق تقييدها وهو الموجبة الجزئية (قال ولما قيد الموضوع بالامكان
الخ) معطوف على قوله لو اطلقت فيه اشارة الى ان انتفاء الاطلاق لا يستلزم
ثبوت التقييد بالامكان بل بما يوجب دفع هذا الاعتراض فصرح بان قيد
الامكان يدفعه فيثبت المطلوب بانتفاء الاطلاق هذا بناء على الظاهر كما
تقدم بيانه (قال لكنه يجوز الخ) عبر بالجواز مع الجزم بامتناع هذه الافراد
في المثال المذكور اشارة الى انه يكفي الجواز في دفع الاعتراض واثبات صدق
الكلمة في الموجبة والسالبة على تقدير التقييد (قال ولما اعتبر في عقد الوضع
اتصال الخ) هذا حكاية تعبيرات المتأخرين في عقد الوضع والجملي وايراد
بعض الواردات عليه والا حقيق في شرح المطالع بان بعضهم توهم ان
قولهم كل ما لو وجد كان ج فهو بحيث او وجد كان ب شرطية اذ يحذف
الادوات بين قضيتين وهو ظاهر الفساد لان كل ما ليس من الادوات بل
الحكم في القضية على ماله الخيفية الاولى بالحقيقة الثابتة وكل منهما في حكم
المفرد وليس في الجملي والوضع شرط لان معنى الشرطية ان التالي صادق
على كل تقدير صدق المقدم وليس معنى ذلك ان ج صادق على تقدير
وجود شئ في الخارج فان صدق ج على تقدير غير مفهوم من ج بل
المراد ما فرض العقل ج وانما عبر عن ذلك بحرف الشرط لانه اراد ان
تؤخذ القضية بحيث يتناول مفروضات الوجود ذور حرف الشرط
لانه ادل على ذلك والا فمعنى قولنا كل ج ب ان كل ما فرضه العقل انه
ج ب وليس ههنا معنى شرط (قال وقاوا معنى قولنا كل ما لو وجد الخ)
فان قيل ان تفسير كل ج ب بكل ما هو ملزوم لج فهو ملزوم لب غير
منتقم لان العلة انما لم يدخل في كل ما هو ملزوم لج فاركان كل ج معناه
كل ما هو ملزوم لج لكان العلة انما داخل في كل ج وليس كذلك فان

المراد بكل ج كل ما صدق عليه ج والعلة انما لا يصدق عليها ج
قلنا المراد بقولهم كل ما هو ملزوم ج ملزوم ب ليس ان كل ما هو ملزوم
لوجود ج ملزوم لوجود ب بل المراد ان ما هو ملزوم ب يصدق ج فهو
ملزوم ب يصدق ب والذي يدل على ارادتهم ذلك وجهان احدهما انهم
بعد ما ينو في تحقيق معنى القضية ان المراد بكل ج كل ما صدق عليه ج
اعتبروا كل ج تارة بحسب الحقيقة واخرى بحسب الخارج وذلك يدل
بصريحة على اعتبار الصدق في ملزوم ج وثانيهما ان ارادهم هذا التفسير
وهو ان كل ما هو ملزوم لج ملزوم لب لبيان عقد الوضع وعقد الجملي
في قولهم كل ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ب لكن الشرطية
التي في عقيد الوضع هي ثبوت صدقه على تقدير وجود ذات الموضوع
وكذلك الشرطية التي في جانب الجملي هي ثبوت صدق ب على تقدير
وجود ذات الموضوع وذلك لان كان في قولنا كان ج وكان ب ناقصة
حتى يكون خبرها وهو ج وب محمولا على اسمها وهو ضمير يرجع الى ذات
الموضوع لان كان الناقصة يدخل على المبتداء والخبر والخبر يصدق على
المبتداء فيعدل على ان المراد من ملزوم ج ما صدق عليه ج لانما حتى
يكون معناه وجد ج فلا يعتبر الصدق فلما كان اراد الملازمة لبيان الاتصال
في عقد الوضع والجملي والصدق معتبر في الاتصال فيها كان الصدق معتبرا
في تلك الملازمة في دفع الاشكال * السيد هذا بحسب الظاهر من العبارة
صحيح اذ اوتي فيه ادات الشرط وعبر الش بكلمة لما الدالة على تحقق
المقدم فان قولك لو وجد كان ج متصلة وكذا قولك لو وجد كان ب
يمكن فيه ان ينشأ من المذكور كل ما او وجد الخ وانظر كل ما ليس من
الادوات بل الحكم في القضية على ما يقيد كونه ج ب بقيد كونه مفهوم
ب وكل منهما في حكم المفرد على ان اهل العربية يقولون لفظ ما الذي في
الموضوع اما موصولة او موصوفة وهي ما بعدها في حكم المفرد واحد
الطرفين مبتداء والاخر خبره واما بحسب المعنى فينبغي ان لا يقصد ههنا
اتصال لان في الجملي الحكم بالاتحاد وفي الاتصال الحكم بتحقيق نسبة على
تقدير تحقق نسبة اخرى وبينهما بون بعيد وقد عرفت ان عقد الوضع
فيها في قول السارح فحصل مفهوم القضية الخ ان عقد الوضع عبارة
عن اتصاف ذات الموضوع بوصف العنوان وهذا تركيب تقييدي وعقد

الجل عبارة عن اتصافها بوصف المحمول وهو تركيب خبري * فان كلمة الشرط يستعمل في المحققات والمقدرات يعني ان دلالة على التعميم بحسب الاستعمال وبالحكم على الجميع والاف بعض مخصوص منها قد يختص بالمحقق او بالمقدر او بالمردد بينهما فقد بان الاتيان بصيغة الشرط ليس لارادة معنى الشرط والجزاء في عقد الوضع والجل بل لاشراكه بين محققات الوجود ومقدراته * وههنا سؤال وهو انه لما اورد ذات الموضوع بحيث يتناول الموجود المحقق والمقدر فلم كرر ذلك في عقد الحمل مع ان ذات الموضوع بعينه ذات المحمول * اجيب بان صاحب الكشف قد يعتبر الحقيقة في احد الوصفين والخارج في الوصف الآخر ويعتبر الخارج فيهما والحقيقة فيهما حتى يصير الاقسام اربعة فتأمل * قد قلت يقصد بالمحمول الافراد واذا كانت القضية منحرفة القضية المنحرفة ما لا تكون على الوضع الطبيعي * اعلم ان حق السور ان يرد على الموضوع لما علم من ان الموضوع ذات الموضوع في الحقيقة والمحمول مفهوم المحمول وذات الموضوع قد يتعدد واما المفهوم فلا يتعدد لكونه شيئا واحدا فلما تعدد الموضوع قد يقع الشك في ان الحكم على كل الموضوع او على بعضه فيدخل السور عليه لبيانه ورفع الشك فلما لم يتعدد المفهوم لا يقع الشك فيه ولا يدخل السور هذا على وضع الطبيعي فاذا افترق السور بالمحمول واريده الافراد وكذا اذا افترق بالموضوع الجزئي فقد انحرفت القضية عن الوضع الطبيعي فلهذا تسمى قضية منحرفة اذا اردت التفصيل فارجع الى المطولات (قال كل ما هو ملزوم لـ ج فهو ملزوم لـ ب الخ) فيه ان ملزوم لـ ب عبارة عن ما صديق عليه ب فيكون المراد من المحمول الذات ايضا فلا يصدق بممكنة خاصة اصلا لكون ثبوت الشيء لنفسه ضروريا (قال واما القضايا التي اجد وصفها الخ) كقولنا كل انسان كاتب وكل كاتب انسان وكل كاتب ضاحك (قال ولزمهم حصر القضايا الخ) عطف على قوله لزمهم خروج اذا الخروج والحصر متساويان اذا الحصر ليس عين الخروج ولا لازمه اذا الخروج لا يقتضي حصرها بالضرورة خاصة كما ظن (قال وهو خطأ فاحش الخ) من جهة اللفظ والمعنى اما من جهة اللفظ فلان كلمة لو حرف شرط لا بد له من الجزاء والجزاء اما كان ب او فهو بحيث الخ لا سبيل الى الاول اذ جواب الشرط لا يهطف عليه ولا سبيل الى الثاني لانه خبر المبتدأ

فيلزم وقوع حرف الشرط بلا جزء وهو فاسد واما من جهة المعنى فلان الملازمة بين كان ج وبين وجود الموضوع ولا معنى للعطف بين اللازم والملزوم (قال لان كان ج لازم لوجود الموضوع الخ) هذا من قبيل الالتزام باخذ مقدمة مسلمة عند الخصم والحكم بالخطأ الفاحش مبنى عليه لا الحكم به مع قطع النظر عن تلك المقدمة فلو وجه لما قبل من ان وجود الواو في تفسير القوم دليل على عدم صحة تفسيره باللزوم ولا يلزم من عدم مساعدة تفسير صاحبة الكشف واتباعه اياه غلطاً فاحشاً فليكن الغلط في التفسير (قال ولا معنى للواو العاطفة بين اللازم والملزوم الخ) اي حين افيد اللزوم باداة الشرط لا بقرينة المقام لا مطلقاً لان الشرط يقتضي كمال الاتصال المانع للعطف واما اللزوم المطلق بين الشبثين فلا يكون مانعاً للعطف كقولنا الانسان والضحك متساويان وان قيل ان كان الانسان متنجساً كان ضاحكاً فلا يدخل الواو فيه (قال دلي ان ذلك ليس بمشبه الخ) اي كما انه ليس بمشبه على التفسير المذكور اذ اهل العربية يجعل ما في هذا القول موصولة او موصوفة وقوله لو وجد صلته اوصفته ويجعل المجموع مبتداء وقوله فهو بحيث خبره وعلى هذا الجمل لاشبهة في فساد توسط الواو العاطفة فلا وجه لما قبل من ان قوله على ان ذلك الخ يستفاد منه ان اهل العربية اقرب بالاشتباه مع انهم العارفون بدقائق الاستعمال وحقائق المقال (قال ولا بد له من جواب الخ) اذ حرف الشرط وضعت لتعليق امر بغيره والجواب مأخوذ في وضعها فلا ينفك عنها عند استعمالها حقيقة واما التجوز فلا بأس به وههنا البحث في الحقيقة على ان في تحقيق الاصطلاح المطلق لا ينبغي حمل اللفظ على المجاز فلا وجه لما قبل من ان المبتدأ قد يتضمن معنى الشرط نحو الذي يأتي فله درهم ولا يجاب عن الشرط بشيء انتهى لان المبتدأ المتضمن معنى الشرط ليس بمعنى ان فيه حرف شرط حتى يقتضيه بل بمعنى ان فيه البسيطة الخبرية بالشرط والخبر بالجزاء فلا يقتضي الجزاء سوى الخبر بخلاف حرف الشرط ولا وجه ايضا لما قبل من انه يمكن ان يقال قد يجرد نوع انشراطية ويستعمل بمجرد الغرض كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى * ولو انجبتك حسنهن * مفروضا انجبتك حسنهن انتهى وفيه ان التفسير لا يساعد اذ لو جرد حرف الشرط لما فهم اللزوم ولما ش الحاجة الى التفسير (قال لانه خبر المبتدأ الخ)

قبل قوله فهو بحيث هو الخبر وهو نائب عن الجزاء في الموضوع وكان نائباً
عن الجزاء في المحمول فعلى هذا لا يلزم اتصال في عقد الوضع ولا في عقد
الجل ولا يرد ان الاتصال بين المعبرين فيهما مانعان على الحكم الجملي انتهى
فيه بحث اذ لما كان نائباً عن الجزاء في الموضوع لكان مأخوذاً في جانب
الموضوع اولا فافائدة الخبر على انه اذا ناب عن الجزاء يستفاد الاتصال
قطعا فكيف لا يلزم الاتصال في العقدين (قال واما الثاني فيراد به كل ج
في الخارج بفي الخارج الخ) فان قيل الوضع والجل عبارتان عن اتصاف الذات
بوصف الموضوع والمحمول والاتصاف امر اعتباري فكيف يوجد في الخارج
قلتان في الخارج متعلق بالاتصاف بمعنى ان وصف الموضوع ووصف المحمول
يصدق على ذات الموضوع في الخارج بمعنى ان ذات الموضوع منصف بوصفي
المحمول والموضوع في الخارج فيكون الاتصال مظهروفا في الخارج وفرق بين
قولنا يصدق عليه في الخارج وبين قولنا الصدق متحقق في الخارج اذ في الاول
لا يلزم ان يكون الصدق موجودا في الخارج بل في الثاني وما نحن فيه
من قبيل الاول اذ الموجود في الخارج ما يكون الخارج طرفا لوجوده
لان نفسه فلا يلزم من تعلق في الخارج على الاتصاف نفسه وجوده في الخارج
حتى ينافي الامر الاعتباري ولا يتصلق على ذات الموضوع حتى يقال
قولكم ثانيا في الخارج يكون مستندرا لان ذات الموضوع عين ذات
المحمول ولا وصف فيهما حتى يقال انه باطل لان الاوصاف بما يتعدم في الخارج
كما في المدولة مثل الاحي لا عالم والمعدوم لا يوجد في الخارج قيل في ههنا
شيء وهو انه قد تحقق في موضعه ان الوضع والجل من المعقولات الثانية
وله وارض ان ذهنية فكيف يكون صدق ج وصدق ب عليه في الخارج
قد عرفت جوابه وهذا مثل زيد موجود في الخارج مع كونه الوجود
من المعقولات الثانية فتأمل (قال سواء كان حال الحكم اوقبله او بعده الخ)
قيل اراد بالحكم الوقوع والتلاوقع لا الابقاع والانتزاع اذ لا يشبه على احد
وقوع الاختيار من الماضي والمستقبل المعدومين حال الحكم (قال لان ما
لم يوجد في الخارج ازلا وابدا الخ) الازل عبارة عن الدوام في الماضي والابد
عبارة عن الدوام في المستقبل سواء كان الدائم وجودا او عدما والملازمة
مبنى على استلزام الدوام للضرورة بناء على ان دوام المعلول يستلزم دوام
العلة وعند ثبوت العلة يمنع تخلف المعلول عنها فيتم امر الاستحالة فلا يرد

ما قبل من ان فيه بحث لان ما لم يوجد في الخارج ازلا وبدا يصح ان يكون
يمكن الوجود في الخارج فيصح ان يكون ب في الخارج فلا يستحيل انتهى
والدليل على ان الحكم فيه على الوجود في الخارج مع تعميم الاتصاف
عن اجزاء الزمان وتقريره لو لم يكن الحكم فيه على الوجود في الخارج
الذي عم اتصافه بوصف العنواني لاجزاء الزمان في الخارج لزم ان يكون
ما لم يوجد في الخارج ازلا وابدا ب في الخارج لكن اللازم مستقبل والمزوم
منه فيثبت المط فلو لم يلاحظ قيد العموم في المقدم لم يتم الملازمة كما لا يخفى
فلا وجه لما قبل ومن البين انه دليل على مجرد قوله والحكم على الوجود
في الخارج لا يثبت قوله سواء كان اتصافه ب الخ فالاولى تركه انتهى
* السيد هذا تعليل لقوله والحكم فيه فيه اشارة الى انه تعليل لهذا مع
ملاحظة العموم لا للعموم فقط يعني ما كان المراد كل ما صدق عليه ج
في الخارج الخ هذا اشارة الى ان مدار كون الحكم على الوجود في الخارج
اتصاف ذات الموضوع بوصف عنوانه في الخارج فلو لم يكن الحكم
على الموجود الخارجي لزم ان يكون ما لم يوجد اصلا ج في الخارج واللازم
بط لان ثبوت شيء في الطرف فرع اثبوت المثبت له في ذلك الطرف
فج لا يكون وصفا في الخارج لذات الموضوع المعدوم * اعلم ان ثبوت
هذا الدعوى يحصل بسبب اتصاف ذات الموضوع بوصف عنوانه
في الخارج وبوصف المحمول في الخارج ايضا اذ في كلا تصورين
الاستحالة المذكورة فعلى هذا يصح اختلاف التمتع بينهما اخذ لكن
الفاضل المحكي اخذ بنسبة يستحيل ان يخ في الخارج لان تقسيم القضية
ههنا الى الحقيقية والخارجية باعتبار الاتصاف بوصف عنوان فينبغي
ان يشترع الحكم الذات عليه فتأمل (قال دفعا توهم ان معنى ج هو ب الخ)
مذاهب التوهم ان الابقاع والانتزاع الذي هو حكم العقل يتوقف على تصور
الطرفين بفهومهما العنواني وذلك المفهوم العنواني ان كان وصفا
في الحال يلزم اتصاف بوصف الجملي في تلك الحال وان لم يكن وصفا
في الحال بل في الماضي او في المستقبل يتصور على هذا الوجه الخصوص
فيكون الابقاع والانتزاع على المتصورات الخصوص فيلزم الاتصاف
بوصف الجملي حال كونه موصوفا بوصف العنواني الخصوص ومدار
الدفع ان المراد من الحكم في قوله سواء كان حال الحكم اوقبله او بعده

ثبوت المحمول للموضوع وتلك الثبوت يكو على ذات الجسيم لارصفه
فلا تقتضي حال الثبوت الاتصاف بوصفه فيعم للاجزاء للزمان فعلى هذا
استلزام الثبوت في الخارج لوجود الموضوع في الخارج اما الايقاع
والانتزاع فن الثبوت الذهني لا يقتضي وجود الموضوع في الخارج بل في
الذهن فان قيل هذا التوهم يرد في الحقيقة ايضا فاجبه التخصيص وكذا
يجري التعميم في المحمول ايضا بان يقال فهو ب في الخارج سواء كان حال
الحكم اوقبله او بعده قلت اولا ان كلمة لوف في الحقيقة كما تفيد التعميم للمحقق
والمقدر كذلك تفيد هذا التعميم باعتبار اجزاء الزمان كما في الخارجية
فلا يتوهم ولا يحتاج الى دفعه وثانيا اذا اريد بالحكم الثبوت المذكور يكون
الثابت هو وصف الباء لاداته فلا يتصور فيه التعميم بقوله سواء كان
الاتصاف بوصف المحمول حال الحكم اوقبله او بعده (قال فان الحكم ليس
على وصف الجسيم الخ) تعليل للدفع على شيبيل الملية اذ الدفع للشيء
لموجب وهو هنا ان التوهم فاسد بل الامر في نفس الامر ان الاتصاف
بوصف الموضوع على العموم ثابت هذا الموجب بقوله فان الحكم الخ
واشار الى منشأ توهمه بناء على الظ وهو تنزيل الوصف العنواني مقام
ذات الموضوع (قال لا يقال ههنا قضاء لا يمكن اخذها الخ) هذا منع للمحصر
المستفاد من اخذ القضية المحصورة باعتبارين مذكورين او لصدق
القضية الكلية المستفادة منه بالالتزام وهي كل قضية محصورة تؤخذ
بالاعتبارين باستاد وجود القضايا التي اعتبرها القوم من القضايا الذهنية
ولم يمكن اخذها بالاعتبارين وحاصل الجواب بنوع تسليم للمنع تخصيص
القضية المحصورة بالقضايا المستعملة في العلوم مع عدم قصد الانحصار
بل الاخذ باحدا الاعتبارين على وجه الاغلب في الاستعمال في المباحث
للكلية ولم يعتبر مثل هذه القضايا ذهنية كما اعتبرها المتأخرون على كون
معنى كل ج ب كل ج في ان ذهن فهو ب في الذهن لوجهين الاول انه لا يصح
اخذ القضايا التي موضوعاتها ممتعة الوجود بهذا الاعتبار لان قولنا شريك
الباري ممتع معناه على هذا الاعتبار شريك الباري في الذهن ممتع في الذهن
وهو الفساد لان ان الذي في الذهن كيف يكون ممتعا وكذلك قولنا
كل ممتع معدوم الذي انه يلزم ان لا يكون فرق بين الموجبة والسالبة في وجود
الموضوع مع ان جمهور الحكماء فرقوا بينهم فتأمل (قال وهي القضايا

التي موضوعاتها ممتعة الخ) المراد القضايا الصادقة لامكان اخذ الكاذبة
وسبب عدم امكان اخذ الامتناع لانه لا يد في الحقيقة الصدق على الافراد
الممكنة وفي الخارجية الوجود في الخارج ويمكن ان يوجد قضية ممكنة
الموضوع لكن لا يمكن اخذها بهذين الاعتبارين بسبب من الاسباب
كمسافة المحمول للوجود مثل المعلول بدون الالة ممتنع والش تصدى
القضية الممتعة كقضية المادة الواحدة في النقص (قال والفن يجب ان يكون
قواعده عامة الخ) هذا يدل على ان كلام المص في تحقيق المحصورات قضية
كلية في المسال اي كل قضية محصورة تؤخذ باحدا الاعتبارين وجوابه
يدل على كونه تقسيمها اليها واكل مساع في العبارة يمكن التقرير على كلا
الوجهين على طريقه صنعة الاحتمال فالاول يقتضي العموم والثاني الانحصار
لكون المص في صدد بيان القاعدة وبيان الاقسام المتحصرة فلا كلفة مناسبة
للفقه العلامة فنتذكر ان من انه لما قل يعتبر تارة كذا ولما قل اما حقيقة واما
خارجية لان ههنا قضايها خارجة عن القسمين غير معتبرة في العلوم الحكمية
وهي التي موضوعاتها ممتعة او معدومة انتهى وفرضه رحمه الله منه تعريض
على الشارح بان هذا السؤال ليس واردا على المص ابتداء حتى يحتاج الى
الجواب اذ لم يدع الكلية ولا الانحصار والشيخ اعتبر القضية مفهوما واحدا
منطوقا على الجميع وهو ان معنى كل ج ب كل ما وجد في الذهن او في الخارج
محققا او مقدر وفرضه العقل ج بالفعل فهو ب انتهى * وحاصله يتصور
على صور اربع لان الوجود في الخارج قد يكون محقق الوجود كالانسان
وقد يكون مقدر الوجود كالتقاء وكذا الموجود في الذهن قد يكون محقق
الوجود فيه كالجنس والنوع والفنسل وقد يكون مقدر الوجود فيه
كشريك الباري فان كان الموضوع من الصورتين الاولى فالقضية
حقيقية ان عم افراده من المحقق والمقدر وان خصت بالمحقق فهي خارجية
وان كان من الباقيين فالقضية ذهنية فلا يشك عنها واحدة من القضايا
وجقق هكذا بعض من الافاضل وقال فلا يبعد ان يجعل ذلك معنى الحقيقة
الاصلية الكلية و يكون ما عداها من التخصيصات التي يقتضيها المعارف
بان قيل القضية الذهنية كيف يخلص عما وردنا في ما تقدم من الاعتراضين
قلت يجاب عن الاول بان المحمول في قولنا شريك الباري ممتع هو الممتنع
في الخارج ومعناه كل ماصدق عليه في الذهن انه شريك الباري صدق

عليه في الذهن انه ممتنع في الخارج وعن الثاني بان معنى قولهم صدق
الموجبة يستلزم وجود الموضوع ان صدقها يستلزم وجود الموضوع
حال ثبوت المحمول له او اتحاده معه في ظرف ذلك الثبوت ان ذهنا فذهنا
وان خارجا فخارجا وان وقتا فوقتا وان دائما ف دائما فالوجبة الذهنية
يحتاج الى ان يحضر موضوعها في الذهن بواسطة الاسباب ثم يتصور
تلك الصورة الموجودة في الذهن ويحكم عليها واما السالبة فلا يحتاج
الى ذلك الحضور اولا بل يتصور الموضوع ويحكم عليه * السيد واجاب
بان المقضي انقضايا المستعملة في العلوم في الاغلب عبر بالضبط العموم
من جهة الحصر ومن جهة الكلية وأشار الى ان قيد في الاغلب ليس ظرفا
لغوا للمأخوذة بل متعلق للمستعملة في العلوم كما يدل عليه قوله يستعمل نادرا
فمح تكون القضية كلية اذ في المسأل كل قضية مستعملة في اغلب مباحثها
يؤخذ باحد الاعتبارين فلا يرد ان جعل المحمول الاعتباري في الاغلب
على احد الوجهين لا يفيد العموم القاعدة او الاختصاص حتى يصلح للجواب
واما اذا كانت ظرفا لغوا للمأخوذة فلا يتم الكلية ولا يصلح للجواب كما لا يخفى
ويمكن ان يقال ان الاغلبية قد يكون باعتبار افراد القضية وقد يكون
باعتبار الاستعمال في المباحث فاعتبار الاول لا يكون القضية كلية وهو
الظ من عبارة الش وباعتبار الثاني يكون كلية فيمكن ان يكون متعلقا
بالمأخوذة باعتبار الثاني لكنه زكيك * وما ذكرتم مما يستعمل نادرا فلم يلتفتوا اليه
اي من القضايا التي يكون افرادها ممتنع الوجود في الخارج نادر فلهذا
لم يلتفتوا اليه مع عدم تمكن اندراجهم في القواعد بسهولة فخرجت
من قوله كل مح ب وفيه تنبيه على ان الاغلب مقابل النادر الذي ليس قابلا
للادراج في القواعد * والاولى ان يقال احوال الاشياء على ثلاثة اقسام
يعني لما كان الغرض من العلوم الحكمية معرفة احوال الاشياء فلك
الاحوال يتصور ظروفها على ثلاثة اوجه فينبغي ان يأخذ المروض
بحيث يفيد ثبوت الاحوال له الغرض ويجهل موضوعا في المسئلة وذلك
بان يؤخذ القضية على ثلاثة اوجه كما بينته لاعلى اسلوب ما قاله القائل
من اختصاص القضية الحقيقية بكون افراد موضوعها محققة الوجود
او مقدرة الوجود بل يجعل افرادها شاملا لافراد الذهنية والخارجية
الحقيقة والمقدرة ابوافق المبنى المبني عليه كانه قضايا الهندسية مثل كل كرة

كذا وكل مثلث كذا لان هذه القضايا شاملة لافراد الخارجية محققة
او مقدرة ممكنة والافراد الذهنية المتعينة كالكرة التي يفرض اعظم
من الفلك الاعظم والمثلث الذي يفرض وتره اعظم من قطر الفلك
الاعظم فلو لم يكن القضية الحقيقية مأخوذة بما تقدم يخرج مثل هذه
القضية من الحقيقة والخارجية المأخوذة على ما قاله القائل فيثبت
واسطة قسم يتناول الافراد من قبيل تناول العارض للمعروض * وهذا
انقسم يسمى لوازم الماهيات يفهم منها ان لازم الماهية يتناول على جميع الافراد
الذهنية والخارجية بحيث لا يشذ عنه واحد وذلك لان لازم الماهية
عارض لها من حيث هي هي مع قطع النظر عن وجودها في الخارج
او في الذهن وان خرج عن تناول واحد لا يكون لازم الماهية ومقابله
يختصان باحد وجوهين كما قرر روح نجه ان لازم الماهية قد يعرض لبعض افراد
الماهية في الخارج دون بعضها فيه وبعضها في الذهن كقيام بالغير العارض
للجوهر في الوجود الذهني وبعض افراده في الخارج كالصورة القائمة بالهيولى
ولا يعرض لبعضها كالهوى القائم بنفسه وكالتركيب وعدم الانقسام له
باعتبار بعض افراده في الذهن وباعتبار بعض في الخارج فكل هذه اللوازم
تخرج من الانقسام فلا يتم حصره ويجب ان القيام بالغير العارض له
في الذهن مخالف بالماهية للقيام بالغير العارض له في الخارج فان الاول قيام
المتقوم بمقومه لكونه عرضا والثاني قيام المتقوم بمقومه لكونه جوهر
وان اشتركا في مفهوم القيام بالغير اعني الاختصاص وكذا التركيب
الخارجي وعدم الانقسام الخارجي مخالف للتركيب الذهني وعدم الانقسام
الذهني فليس شيء منهما من لوازم الماهية بل اما من عوارض الوجود
الخارجي او من عوارض الوجود الذهني كذا حقق الله دره * وقسم يختص
بالموجود الخارجي كالحركة والسكون الجسم والاحراق والاضاءة
لنار فان للجسم والنار وجودا اصليا لهما اثار واسكان يتفرع على وجودهما
الخارج وله وجود ظلي لا يتفرع عليهما تلك الاثار بهذا الوجود فلا وجود
مدخل في الاثار والاحكام وكذا الحال في القسم الثالث كالقضايا الطبيعية
اي كمائل الحكمة الطبيعي فان موضوعها لا عيان الذي يفقر في وجودها
الخارجي والذهني الى مادة فيكون موضوع مسائلها عين موضوعها
وانواع موضوعها فاياما كان احوالها الذببة مختصة بالافراد الخارجية

مثل كل جسم فله شكل طبيعي وكل جسم فله حيز طبيعي * كاقضاي
 المستعملة في المنطق ولما كان موضوع المنطق المعقولات الثانية التي
 لا يجازى بها امر في الخارج يكون الاحوال انشائية لهذه الموضوعات
 مختصة بالافراد الذهنية والافراد الذهنية اعم من المحققة كالقضايا
 المذكورة ومن المقدرة كالقضايا الممتعة فيشمل القضية الذهنية فان قيل
 يمكن حصر القضية على ما جعله القوم من الحقيقية والخارجية المذكورة
 وردد في القضايا الممتعة بان الاحكام الواردة على الممتعات اما ان تنافي
 تقدير وجود الممتعات اولا ان لم تنافي امكن اخذ القضايا بهذا الاعتبار
 وان نافيت فصدق الابطال عليها ممنوع فان هذه القضية يرجع محصلها
 الى السلب وهي لاشي من شريك الباري يمكن الوجود قلت ان الحكم
 بانه سالبة في المعنى تحكم غير مسموع لان كل مفهوم نسب الى اخر فلا عقل
 ان يحكم بينهما بالابطال فلا وجه لاعتبارها سالبة بداع عدم صلاحيته
 بلاخذ باحد الاعتبارين مع صحة اعتبار المعنى العام الشامل عقلا (قال
 فلهذا وضعهما الخ) اي عينوا في موقع البيان الحقيقية والخارجية
 وعرفوها وثبتوا عليهما احكامهما من التناقض والعكس ليتفع بهما
 في وقوعهما مقدمة في تحصيل العلوم ومن هذا يفهم عدم التفع في القضايا
 التي لا يمكن الخ مع امكان وضهها واستخراجها ومن قوله واما القضايا الخ
 عدم امكان وضهها واستخراجها كما لا يخفى وهو تنافي في انظر والجواب
 ان القول العاني للترقي في عدم التعرض اذ ما يفهم من الاول عدم التفع
 مع الامكان وفي الثاني عدم الامكان ويمكن ان يقال ان هذه المناقاة وجه
 لتعير بالزعم اذ كثيرا يستعمل في مقام البطلان ويمكن ان يكون وجه الزعم
 عدم تمامية قوله فلم يعرف بعد وقوله تعميده خارج عن اطلاق البشرية ذهبا
 هم وان هذا القول غير تحقيق بل التحقيق ما ذكره الشيخ ان القضية مفهوما
 واحدا منطبقا على جميع القضايا كما بيناه آنفا (قال قد ظهر لك مما بينا الخ)
 هذا شروع الى بيان النسب بين الحقيقية والخارجية اما المتفقان في الحكم
 والكيف فالموجبتان الكليتان بينهما عموم وخصوص من وجه كما قرر
 دليلا وترك الموجبتان الجزئيتان والسالبتان لهما قسما بالمقابلة فاذا تعرضنا
 بالاجمال نقول اما الموجبتان الجزئيتان فالحقيقة اعم من الخارجية مطلقا
 لانه متى صدق الحكم على بعض الافراد الخارجية صدق على بعض الافراد

من غير عكس واما السالبتان الكليتان فالخارجية اعم لما ثبت ان تقيض الاخص
 اعم ولانه متى صدق السلب عن كل الافراد صدق عن كل الافراد الخارجية
 ولا يعكس واما السالبتان الجزئيتان فيبينهما مباينة جزئية لان تقيض الاعم
 من وجه مباين فعليك استخراج النسب بين المختلفتين فتأمل (قال ولا يصدق
 بحسب الخارج اعدم وجود الموضوع الخ) لا يقال اذا لم يصدق الكلية الموجبة
 صدق السالبة الجزئية والا لارتفع التقيضان واذا صدق السالبة الجزئية
 مثل بعض المربع ليس بشكل في الخارج فكيف يصدق الموجبة مثل كل
 مربع شكل اذ يلزم اجتماع التقيضين * قلت ان السالبة الجزئية بحسب
 الخارجية ليست تقيضا للموجبة الكلية بحسب الحقيقة اعدم اتحادهما
 في الموضوع (قال فان كان الحكم مقصورا على الافراد الخ) اذ مدلول
 القصر ثبوت الحكم الافراد الخارجية وعدم ثبوت الافراد الغير الخارجية
 والكلية الحقيقية تستلزم ثبوت الافراد الخارجية والغير الخارجية فاذا صدقت
 الحقيقة يلزم اجتماع التقيضين هذا مادة افتراق الخارجية (قال فاذن
 بينهما عموم وخصوص من وجه الخ) معلوم ان النسب بين القضايا بحسب
 التحقق باعتبار الافراد لان بين مفهوميهما مباينة بحسب الصدق والتحقيق
 فتح يلاحظ النسبة بين القضية الحقيقية والقضية الخارجية المطلقتان
 لا بين الافراد حتى يقال مثل كل انسان حيوان حقيقة او خارجية كيف
 يكون اعم من وجه مع اتحاد المادة ولا معنى لاعتبار النسبة بسبب رجوعها
 الى الحكم في القضية ولان يقال ان قيل الحقيقة اعم من وجه من الخارجية
 فكانه قيل الحكم بحسب الحقيقة اعم من وجه من الحكم بحسب الخارج
 بمعنى انه قد تحقق هذا الحكم تحقق ذلك وبالعكس وقد يفرقان في التحقق
 * السيد انما هو بحسب الصدق لا بحسب التحقق فقط فالقصر بالاضافة
 فلا محذور في كونها بين المفردات بحسب التحقق ايضا على ان النسب
 بحسب الصدق يستلزم النسب بحسب التحقق في الامور الموجودة الخارجية
 والنفس الامرية ان كان التحقق بمعنى الثبوت في الخارج اوفى نفس الامر
 وان كان بمعنى الثبوت مطلقا اي في طرف ما من الذهن والخارج ونفس
 الامر فيستلزم النسب بحسب التحقق مطلقا قبل انما اعتبروها بحسب
 الصدق لانها تم المفهومات الوجودية والعدمية بخلاف اعتبارها من
 حيث التحقق فانه يختص بالمفهومات التي لها تحقق في نفسها اوفى شي لان

القضية كقولنا زيد قائم لا يحمل على المفرد لان القضية من حيث هي
مستقل بالمفهومية لا يلاحظ ارتباطها الى شيء آخر فلا يحمل على مفرد
واما ان لوحظ على وجه الاجمال فخرج من كونها قضية فيصح الحمل
على شيء آخر فلا يرد مثل بعض الجملة الاسمية زيد قائم وزيد قائم جملة
اسمية وجه كون الجملة مستقلة بالافادة وعدم ارتباطها الى شيء آخر ان
نسبتها قائمة بصح السكوت عليها وكافية في قصد الافادة ومع هذا لو لوحظ
ارتباطها الى شيء آخر لزم توجه النفس الى شيئين قصدًا وبالذات في آن
واحد وهو مح لبطاة النفس فتأمل انما يعتبر في القضايا بحسب صدقها
اي في الواقع اي بحسب صدق افرادها لا مفهومية كما وهم من الظاهر
لان مفهومها متباينان كما لا يخفى والتحقيق في الواقع بمعنى ثبوتها بين
الطرفين مع قطع النظر عن فرض الفارض فلا يرد ان القضايا ليست بأسرها
متحققة في الواقع ولا يتم هذا المعنى على وجه كلي والصدق بمعنى الحمل
يستعمل بعلى فيقال الخ يعني ان الصدق بمعنى الحمل يعلم بسبب تعدد
بعلى ويقتضى معنى الاستعلاء فيقال صدقت عليه اي حلت عليه وبمعنى
التحقق يعلم بسبب تعددته بين معنى الثبوت والتحقيق يقتضى الطرف
بقا فان صدقت هذه القضية في الواقع اي تحققت فعلى هذا يلاحظ على
في الاول سواء ذكرت او قدرت وكذا في الثاني لاقتضاءها المعنى ومعلوم
ان مثل هذا البيان مبني على الرواية ومحمول على الأكثر فلا يرد عليه ان الصدق
بمعنى الحمل ايضا يتعدى في فيقال الانسان صادق على زيد في الواقع فدار
الفرق الاستعمال بعلى وعدمه لا الاستعمال بقى انتهى اذح استعمال بعلى فلا
يتأيد تعلق في بعده على ان وقوع المادة الواحدة لا يضر الاكثرية فالقضية
المتساويتان هما اللتان يكون صدق كل واحدة منهما في نفس الامر مستلزما
الاستلزام في التحقيق بمعنى عدم الانفكاك سواء على طريق الدوام او على
طريق الضرورة او بمعنى امتناع الانفكاك بناء على استلزام الدوام للضرورة
فلا يرد عليه ان مدار المساوي على تحقق كل منهما مع الاخرى ابدا سواء
كان ذلك التحقيق ضروريا او اتفاقيا (قال المص) وعليه ففقد المحصورات
الباقية الخ) الفاء جواب شرط محذوف وقدم عليه المحصر اي اذا عرفت
ما تقدم من الاعتبارات والفرق بينهما والنسبة قدس عليه الباقية في معرفتها
يحصل العلم بادنى تأمل عبر الش بقوله لما عرفت مفهوم الموجهة ولا اد

ما يفهم منها بالتحقيق المذكور فلا قصور كما ظن (قال امكنك ان تعرف الخ)
لانه لا فرق بين القضية المحصورة الكلية الموجبة وبين الموجبة الجزئية
وبين السالبة كلية وجزئية الا بالاداة سور او ايجابا وسلبا والتحقيق المذكور
لم يتعلق بالاداة بل بذات القضية باعتبار اتصاف ذات الموضوع بوصف
العنواني ويوصف المحمول وهو مشترك بين القضايا المحصورة كلها فلا تفاوت
بالايجاب والسلب ولا بالكلية والجزئية فاذا عرفت الحال في ضمن مادة مخصوصة
يمر فباقية بالمقابلة عليه بلا مريية (قال ومعنى السالبة الكلية رفع الايجاب
الخ) الايجاب قد يطلق على الاتباع فيطلق على الوقوع والمراد هنا هو الثاني
والا يلزم ثبوت الاتباع في السالبة فالمعنى رفع الثبوت بين التصورين واذعانه
انه ليس بينهما في الواقع قال الش في شرح المطالع ان الايجاب جزء
من مفهوم السلب بمعنى انه لا يمكن تعقله الا مضافا اليه وليس جزء منه كما ان
البصر جزء من مفهوم العمى وليس جزء منه والالزم اجتماع العمى والبصر
في الاعمى (قال لان الايجاب على بعض الافراد الحقيقية الخ) يعني متى صدق
الحكم على بعض الافراد الخارجية صدق على بعض الافراد الحقيقية وليس
كلما صدق الحكم على بعض الافراد الحقيقية صدق على الافراد الخارجية
لتحقق الحكم على بعض الافراد الحقيقية في الافراد المقدره مع عدم تحققه
على بعض الافراد الخارجية فيها ونسبة الافراد الى الحقيقية يقتضى
اجتماع اربع يأت في الحقيقية لكن كراهة اجتماعها خذفت احدي اداة
النسبة فتأمل (قال وعلى هذا يكون السالبة الكلية الخارجية اعم الخ)
لان تقيض الاخص اعم من تقيض الاعم ولان صدق السلب الحقيقي
اما لا تنفاد وجود الموضوع محققا او مقدارا واما عدم ثبوت المحمول للموضوع
وايا ما كان يصدق السلب الخارجي بخلافه فان صدقه ربما يكون لا تنفاد
الموضوع محققا ولا يلزم منه صدق السلب الحقيقي (قال وبين السالبتين
الجزئيتين الخ) لان السالبتين الجزئيتين تقيضا الموجبتين السالبتين اللتين بينهما
عموم وخصوص من وجه وبين تقيض الشبهتين اللتين بينهما نسبة كذا
تباين جزئي وهو صدق احد المفهومين بدون الاخر في الجملة سواء تحقق
في ضمن التباين الكلي اوفى ضمن العموم والخصوص من وجه وهنا يتحقق
في ضمن العموم والخصوص من وجه لصدق السالبة الجزئية الحقيقية بدون
الخارجية حيث يكون الموضوع موجودا او ينحصر صدق الحكم على

الموجودات كما اذا انحصر الاشكال في الخارج في المربع فمح يصدق موجبة كلية خارجية فلا يصدق سالبة جزئية خارجية والالزم اجتماع التقيضين ولا يصدق موجبة كلية حقيقية لما ذكر فيصدق سالبة جزئية حقيقية لما ذكرنا وكذلك العكس حيث يتعدم الموضوع اذ ح يصدق سالبة جزئية خارجية ولا يصدق سالبة جزئية حقيقية اصدق الموجبة الكلية الحقيقية كقولنا كل عنقاء طائر ويصدق ان في قولنا بعض الشكل ليس بمربع حقيقة خارجية بناء على وجود الغير المربع في الواقع اعدا انحصار الشكل في نفس الامر الى المربع (قال المص البحث الثالث في العدول والتحصيل الخ) هذا من الفصل الاول الذي في الجمالية فيقتضي ان يقال في الجمالية من حيث العدول والتحصيل لكن اقام سبب البحث مقام المبحوث عنه تنبيهها على كونه مدار البحث او اللام فيها اللهم هذا وعوض عن المضاف اليه اي في عدول القضية الجمالية من قبيل جرد قاطعة كما في تحقيق المحصورات والعدول والتحصيل يتساو لان الموجبة والسالبة في الاغلب فلهمذا قصر عنوان البحث فيهما كما يدل عليه كلام الش فلا وجه لما قيل ينبغي ان يقول في العدول والتحصيل والبساطة لانه يبحث في هذا البحث عن البساطة ايضا انتهى وقد يظهر ان هذا التقسيم للقضية ليس باعتبار جزء مخصوص بل باعتبار احد الطرفين او كليهما واهذا افرد عن تقسيمهما باعتبار الاجزاء وجعل البعض هذا تقسيما باعتبار المحمول حيث قال ان محمول القضية ان كان وجوديا بمعنى انه لم يمكن اداة السلب جزء منه سميت محصلة التحصيل مفهوم المحمول سواء كان الموضوع وجوديا او عدميا وسواء كانت موجبة او سالبة وان كان عدميا سميت معدولة ومتغيرة لان الدلالة او الاعلى الامور الثبوتية واذ قصد الامور الغير الثبوتية يعدل ويتغير بادوات السلب او بصيغ اخرى اليها وغير محصلة لعدم تحصيل محمولها موجبة كانت او سالبة كقولنا زيد لا يصير وزيد ليس بلا يصير او ليس اعني كذا في شرح المطالع وما يخفى باليال هذا الجمل الذي بالاعتبار اذا الغرض من العدول ترويج جانب الایجاب وتوضيحه كنه هيل انتاجات البراهين باعتبار شروطه الموقوفة على الایجاب ومدار الانتاجات جانب المحمول فاعتبار العدول في الموضوع ثابتا وباعرض تأمل (قال لان حرف السلب اما ان يكون جزء الشيء من الموضوع الخ) قد ينشأ فيه من وجوه الاول ان المرافق لاصطلاح الفن ان يقال اداة

السلب بل لفظ السلب ليتناول لفظ غير والثاني ان الحرف لا يكون جزء الا للقضية الملفوظة ولا يلزم في المعدولة ان يكون لفظ القضية مشتملا على حرف السلب فان قولنا زيد اعني معدولة مع انه ليس في لفظ القضية حرف سلب والثالث ان القوم اعتبروا السالبة المحمول وحرف السلب جزء من جزئها وهو النسبة فتدخل في المعدولة مع انها محصلة انا قول في الجواب عن الثالث ان التعريف الحاصل من التقسيم للمعدولة هي جعلت حرف السلب جزء من محمولها فمح المراد من المحمول المحمول الاول الذي ورد عليه السلب وحرف السلب خارج عن المحمول الاول في السالبة وفي السالبة المحمول ايضا اذ مثل زيد ليس بقائم اذا اعتبر سالبة المحمول وحل ذلك السلب على الموضوع يكون فيها محمول لان الاول قائم والثاني سلب قائم والسلب خارج عن المحمول الاول فلا يرد ان تقضى بها وعن انه في ان المراد من الحرف معنى الاداة بعلاقة الدالية والمدلولية وان تقسيم للقضية المعقولة وكذا من الموضوع والمحمول معناه كما ان الاشتها ربا استعمال الملفوظة في المعقولة لا بأس فيه مع قرينة واضحة على هذا وهي ان كون الاداة جزء وغير جزء منهما لا يتصور بلا ملاحظة المعنى اذ لا علامة في اللفظ عليهما فلا يرد مثل زيد اعني لان معنى السلب جزء من المحمول ولا مثل الالاجاد حيوان الذي هو غير معدولة اذا كان الالاجاد علما لشخص وعن الاول ان معنى الحرف متناول لمعنى لفظي غير وليس ولا بأس في عدم الموانفة لاصطلاح الفن في لفظ مجازي اذا عرفت هذا فاندفع الاعتراضات فلا وجه لدفعها افتراق القضية الملفوظة من المعقولة بان يقال مثل زيد اعني معدولة محصلة ملفوظة ومثل الالاجاد حيوان بالعكس فتأمل (قال اما لاولي بمعدولة الموضوع الخ) هذا من قبيل اضافة النصفة الى فاعله ووجه التأنيت مع لزوم تبعيتهما لفاعلهما ان الفاعل اذا رفع بها فلا ضمير فيها فتشع الفاعل وان لم يرفع بها ففيها ضمير الموصوف فتنبه في التأنيت والتذكير وغيرهما والظاهر ان نسبة المعدولة الى الموضوع وكذا في مثله على ما ينه الش من قبيل اسناد حال الجزء الى الكل فينبغي ان ينسب اليه بحال نفسه بان يقول لما كانت الالفاظ الثبوتية وضمت اول البديل على الامور الثبوتية كان من الواجب اذ اقتضينا الى الامور الغير الثبوتية ان يعبدي بها بادوات السلب او ما في معناها الى الامور الغير الثبوتية والحاصل ان ذكر السلب

لما كان يعد ذكر الایجاب لان السلب ليس هو الرفع المطابق بل رفع الایجاب
فصوره وذكره بعد تصور الایجاب وذكره فلا بد اولاً ان يذكر لفظ دال
على الثبوت ثم اذا اريد السلب يقرنه بحرف السلب فعند اقتتان حرف
السلب باللفظ الدال على الثبوت عدل بذلك اللفظ عن الاصل اعني
الثبوت (قال انما وضعت في الاصل للسلب الخ) الوضع اعم من ان يكون
باحد طرق من الطرق الثلاثة يعني يكون السلب والرفع مداولاً وضعياً
سواء كان بالمطابقة او بالتضمن او بالالتزام وكلمة غير تدل على الرفع
ولو بالالتزام على انه يستعمل بمعنى لا والمراد من السلب والرفع التني المطلق
وضد الثبوت فان كان مدخولها النسبة او غيرها تنفيه فلا يتخلص
بمدخول وهذا رفع الشيء في نفسه فلا وجه لما قيل فيه بحث لانه اراد
بها وضعت لسلب الحكم فم وان اراد اعم من ذلك فلا يفيد لكونها ههنا
مستعملاً في سلب الشيء في نفسه (قال يثبت له الخ) على بناء المجهول
وضميره راجع الى شيء واحد وهذا اشارة الى معدولة الموضوع والثاني
الى معدولة المحمول في الموجبة قوله او سلب عنه الى معدولة الموضوع
والثاني الى معدولة المحمول في السالبة (قال فقد عدل به عن موضوعه
الاصلي الخ) عدل على صيغة المعلوم ضميره راجع الى حرف السلب وضميره
راجع الى الجعل المذكور وضميره موضوعه راجع الى حرف السلب والمعدول
عنه السلب والرفع المطابق اذ في ضرورة العدول يحكم بالمجموع او على المجموع
بلا تفصيل التني والثبوت بين حرف السلب ومدخوله فيكون توصيف
القضية بمحال جزئها وهو حرف السلب وهذا القدر يكفي في وجه التسمية
فلا حاجة الى ان يقال الاصل المعدولة فيها حذف الجار ثم اوصل المجرور
الى العامل كما في لفظ المشترك ولفظ عدل مشتق من العدول بمعنى رجع
والعدول الرجوع يقال عدل عن الطريق اذا رجع وما ل عنه لا من العدل
اذهو ضد الجور فلا مناسبة هنا وقد علم ان العدول وقع في جزء القضية
اولاً وبالذات وان وقع فيها ثانياً وبالعرض فلا معنى لما قيل ولا يخفى انه
كما عدل باداة السلب عن موضوعها الاصل عدل بالقضية عن موضوعها
الاصلي فتسميتها بالمعدولة لا يوجب ان يكون تسميته باسم جزئها بل يصح
ان يكون تسميته باسم نفسها (قال وانما اورد الاولى والثانية مثالا الخ)
الذي مصدر يساوي فيه التنية والافراد بحسب الشمول فلا حاجة الى

حذف الكل اي لكل من الاولى والثانية مثال ليفيد لهما مثالان وجه حصول
العلم اذا اخذ الموضوع من المثال الاول والمحمول من المثال الثاني فحمل
احدهما على الاخر يحصل المثال الثالث مع عدم الفرق بين الاجتماع
والافتراق ويجوز ان يكون اكتفاؤه بالمثال الثاني (قال لان البسيطة ما لا جزاء له
الخ) قد علم ان المحصلة والمعدولة سميت بهما القضية باعتبار الاطراف
وكذا البسيطة فتح التركيب والبساطة يلاحظان في الطرف وفائدة التسمية
بالبساطة للاعتناء عن السالبة المعدولة فطرف السالبة ان كان بسيطاً
بمعنى انه لا تركيب له ولا جزاء له فهو بسيطة وان كان مركباً وجزءه فهو سالبة
معدولة وبمعونة المقام يعلم ان المراد من جزء الذي نفى وثبت هو حرف
السلب فلا يرد ان حرف السلب اولم يكن جزء من طرفيها لا يلزم البساطة
ووجه اختصاص السالبة بالبسيطة دون الموجبة لكثرة توهم في السالبة
بان يكون حرف السلب جزء من الطرف بخلاف الموجبة على انه لا طراد
في وجه التسمية لكونه مرجحاً لا مستحسناً فان قيل قوله وان كان لم يقع في موقعه
لان حرف السلب لا حاجة موجرد فيها قلت ان الوصلية قد تكون للتقوية
لائبات الحكم المنوط اها بملاحظة اولوية الحكم بخلافها فلا يضر على
هذا عدم احتمال خلافتها في نفس الامر وهذا الحكم عدم جزئية حرف
السلب من طرفيها على تقدير وجودها وهذا الحكم اولى على تقدير عدم
وجودها وان لم يكن عدمه في نفس الامر اذا انتقد بالنسبة الى الحكم
وجوده في نفس الامر بالنسبة الى السالبة (قال يصلح ان يكون مثالا الخ) يعني
ان اورد لتوضيحهما يوضحهما ولان الاصل في القضايا ان يورد جميع اجزائها
على ما وضعت عليها وهذا الايراد والاستعمال شايع ذابغ على وجه التخصيص
فبستغنى عن التوضيح بايراد جزئي من جزئياتها فافراد لفظ مثالا يدل
على ان لفظ الجميع في جانب بمعنى كل الافرادى (قال ربما يذهب الوهم
الى ان كل قضية الخ) هذا بيان السبب لذكر الاعتبار بايجاب القضية وسلبها
والسبب ههنا شيان احدهما الظ من استعمال اللفظ في القضية ايا حقيقة
فالقضية المشتملة على حرف السلب يكون سالبة فيوهم ان يكون المعدولة
سالبة لاشتغالها على حرف السلب وثانيها قوله موجبة كانت او سالبة
في زيل التسمية بالمعدولة اذهو يقتضى عمومها من الموجبة والسالبة فتشبه
حاشاها فاحتاجت الى بيان العبرة في كون القضية موجبة وسالبة فدار

التوهم وجرد حرف السلب في القضية مثلا نقشا ومدار الدفع وروده على النسبة الثبوتية فقط لا وجوده في الاطراف (قال قد عرفت الخ) اي في باب التصورات ان الايجاب والسلب من قبيل ان تصديقات فوردهما وقوع النسبة ولا وقوعها فالعبرة في الايجاب والسلب بالنسبة الثبوتية وكون القضية موجبة بايقاع تلك النسبة وسالبة برفع تلك النسبة لا بطرفيهما فعلى هذا يكون المراد بالنسبة الثبوتية في عبارة المص الوقوع واللاوقوع وفي التعبير بايقاع النسبة ورفعهما ليس اشارة الى كون المراد بالنسبة الثبوتية الايقاع ورفع كمال بل للاحظة كون القضية موجبة وسالبة ومعنى القضية موجبة شتمل على الايجاب من قبيل اشتمال الدال للمداول في المفوضة ومن قبيل اشتمال المشروط للشرط والمحل للحال فيكون الايجاب والسلب خارجا عن القضية فلا يرد ان الايقاع علم فكيف يكون جزء المعلوم (قال فني كانت النسبة واقعة الخ) اي واقعة في الذهن يعني موقعه بدلالة السياق والسياق والفاء للتفصيل اول التعليل وقد علم من هذا البيان ما كان احد طرفيهما عدميا او كلا طرفيهما وجوديين ان اوقعت النسبة موجبة وما كان احد طرفيهما عدميا وكلا طرفيهما عدميين ان رفعت النسبة سالبة وان كانت في المأل موجبة مثل ليس الانسان بلا حيوان اذ الاعتبار الى مدلول بالمطابقة لا بالاتزام والالزم في كل قضية موجبة او سالبة بحسب الدلالة الانترامية ان يجمع قضية موجبة وسالبة (قال فيكون موجبة وان اشتمل طرفاهما الخ) فيه اشارة الى ان قول المص فان قولنا كل ما ليس بحي لا جاد الخ دليل على كون الاعتبار بايجاب القضية وسلبها الى النسبة الثبوتية والسلبية لا بطرفيهما وجه الدلالة ان الايجاب والسلب بناء على ما عرفنا من ما تقدم عبارتان عن الحكم بثبوت الشيء للشيء او سلبه عنه فمعنى الايجاب متحقق في هذا القول لامعنى السلب فمن هذا يلزم ان يكون الاعتبار بايجاب القضية الى النسبة الثبوتية ويلزم من هذا الاعتبار دفع اشباه من قال ان كل قضية تشتمل على حرف السلب يكون سالبة فلا يتوهم ان من انكر ايجاب قولنا لا حي لا جاد والجاد لا عالم فكيف يسلم ايجاب قولنا كل ما ليس بحي فهو لا عالم حتى يصح ان يستدل هذا لان الاستدلال غير لازم ان يتركب من مقدمات مسلمة عند الخصم بل هو في الالزام وما نحن فيه من قبيل الدليل التحقيقي ويحتمل ان يكون اشارة الى انه تفصيل وتوضيح الدليل وهو قوله والاعتبار

بايجاب القضية الخ (قال بقولنا لاشي من المتحرك ساكن الخ) قال العلامة انتقازاني وفي تمثيل السالبة المحصلة الطرفين بقولنا لاشي من المتحرك ساكن اشارة الى ان المراد بعدمية الاطراف ههنا ان يكون حرف السلب جزء من لفظه لان يكون معتبرا في مفهومه فان السكون عدم الحركة مع انه ليس من اعدول في شيء فمثل قولنا زيد لا معدوم يكون معدولا وزيد معدوم محصلة انتهى قال الشارح في شرح المطالع في تمثيل المعدولة كقولنا زيد لا بصير او اعمى زيد ليس بلا بصير او ليس اعمى هذا قيل على ان المعدولة ما يكون احد طرفيهما عدميا سواء كان صورته صورة النقي كقولنا زيد لا بصيرا ولا كقولنا زيد اعمى والظاهر ان تحقيق مثل هذه المساواة منوط على تعريف المعدولة والمحصلة فالش جعل هنالك المعدول والتحصيل باعتبار جزئية معنى السلب وعدم جزئيته فقال ان كان وجوديا اي لم يكن معنى السلب جزء منه سميت محصلة وان كان عدميا سميت معدولة فعلى هذا يكون النظر الى المعنى والى معنى السلب فيكون مثل زيد اعمى معدولة بلا شبهة واما هنا فجعلها المص باعتبار جزئية حرف السلب فان حل على ظاهره يكون مثل زيد معدوم وزيد اعمى محصلة بلا شبهة وان اول العبارة كما قررنا آتفا فالتعريفات لهما هنا وهما ان يكون مثل زيد اعمى معدولة وقول العلامة انتقازاني مبنى على اللفظ ومن الجواب من ذهل عن التعريف بل جعل تعريف المص على القضية المملوطة وتكلف في توجيه قول هذا الفاضل واعتراض عليه بحمل السكون على معنى الثبوت والاستقرار فتأمل (قال لقائل ان يقول العدول الخ) فيه اشارة الى قوة السؤل بناء على تعميم البحث وتخصيص الاحكام وهو اما استفساري او ابطال بحمل الاستفهام على المعنى الحقيقي او الانكاري وتخصيصه بما يكون في جانب الموضوع لشمول ما يكون في جانب المحمول باعتبار التحقق على ما يكون في الجانبين ايضا (قال فحين ما شرع الخ) كلمة مازائدة او مصدرية فحين يجوز اضافته الى المفرد والى الجملة مع انه يخص على نعمة عدم الفاء في له وح لا يجب صدارة لاستفهامها للتوسع في النظر وفي نعمة الفاء فيه فانظر ان حين ما شرع متعلق بفعل محذوف يادكار الامر كذا يجب ان يتعرض لاحكام ما يكون في جانب الموضوع ايضا فلم يخص معطوف عليه فلا يلزم الصدارة على الاستفهام فتأمل (قال

ثم ان المحصلات والمعدولة المحمول الخ) اذا المحصلة قد تكون موجبة وقد يكون سالبة والمعدولة المحمول اما موجبة او سالبة واما كان اما ان يكون مع العدول في جانب الموضوع او لا يكون وكلمة ثم معطوفة على قوله ولقائل ما لم يأت بعد السؤال الاول نقول كذا فعلى هذا لا شبهة في كثرة المحصلات والمعدولات وان ارتبطت اعطف على قوله لم خصص فالمعنى بعد التخصيص بالعدول في المحمول فتح يبق الموجهة المحصلة والسالبة المعدولة للمحمول والمذكور السالبة البسيطة والموجهة المعدولة المحمول فالجميع كثير فلا شبهة في الكثرة ايضا فيوجه السؤال بانه لم خصص القسمين بالذكور فلا يرد ان ما بقى بعد التخصيص بالموجبة المعدولة المحمول الا السالبة المعدولة المحمول فكيف يصح قوله كثرة (قال فيقول اما وجه تخصيص الاول الخ) حاصل الجواب ان كان السؤال استفسارا او طلب وجه للتخصيص بيان وجهه وهو كون العدول في المحمول معتبرا في الفن دون العدول في الموضوع لما تحقق وان كان ابطلا لا كان مستدلا بلزم ترجيح بلا مرجح والحاصل منع لزيم الترجيح بلا مرجح يستد كون المعبر في الفن العدول في المحمول دون الموضوع قوله وذلك الخ تنوير للتسند وبأل التنوير ان موضع الحكم ومناطه ذات الموضوع ووصف المحمول وذات الموضوع لا يتفاوت بالمعدول والتخصيل ووصف المحمول يتفاوت بهما فاذا تفاوت يقتضى التعرض به لاختلاف المحمولين المتفاوتين نفيا وايجابا وحصول قضية غير قضية اولى بسبب العدول والتخصيل في المحمول مثل زيد عالم زيد ليس بعالم لان الحكم بالعالمية غير الحكم بالانسانية فيكون القضية الاولى غير الانشائية (قال بخلاف العدول والتخصيل في وصف الموضوع الخ) وجهه ان المحمول اذا كان عبارة عن المفهوم والموضوع من الذات يوجب اختلاف العبارة اختلاف المحمول دون الموضوع لان اختلاف العبارة يوجب اختلاف المفهوم منها وهو الصفة دون الذات لا يمكن احضار ذات واحدة بعبارة مختلفة وعدم امكان وصف واحد بعبارات مختلفة بحسب الكيف * السيد اى يوجب اختلاف مفهوم القضية فيه اشارة الى ان المؤثر علة يستلزم وجوده وجود الاختلاف في مفهوم القضية ولا يتخاف واما اختلاف العنوان فلا يستلزم اختلاف مفهوم القضية وان اختلف في بعض مادة الجواز ان يكون

لذات واحدة وصفان احدهما وجودى والاخر عدى وبإيهما احضر الذات لا يختلف مفهوم القضية فان قيل يجوز ان يكون لوصف المحمول عبارتان احدهما وجودى بمعنى لا يكون حرف السلب جزء منه والاخر عدى وبإيهما احضر وصف المحمول لا يختلف مفهوم القضية كالجاهل واللاعالم مثل زيد جاهل زيد لاعالم قلت ان الجاهل وعدم العلم وان اتحدتا ذاتا لكن يختلفان مفهوما فليزيم ان يكون زيد جاهل وزيد لاعالم مختلفين مفهوما فثبت اطر اذا اختلاف المحمول يوجب اختلاف مفهوم القضية بخلافه اختلاف الموضوع اذ قد يختلف مفهوم القضية به وقد لا يختلف فلا يكون لاختلاف الموضوع تأثير في مفهوم القضية والامتناع فلا يرد ما قيل ويعارضه انه لو لم يكن للعنوان تأثير في مفهوم القضية لما كذب القضية بامتناع اذ صاف شي بعنوان ولما دار الاستدلال على اختلاف العنوان بل اعتبار اختلاف احق من عدمه لان نظر الفن على ماله في الاكتساب (قال اما وجه تخصيص الثاني الخ) حاصل الجواب ان تقسيم القضية باعتبار العدول على اربعة اقسام ومن النسبة بعضها الى بعض يحصل ست نسب خمس منها الالتباس بحسب اللفظ والمعنى بل الالتباس في واحدة منها فللهذا خصصها بالذكر (قال فقدم حرف السلب الخ) اى اقدم حرف السلب الوارد على المحمول او لعدم حرف السلب مطلقا واما احتمال كون حرف السلب في الموضوع فساقت عن نظر الاعتبار اذ الكلام وان تقسيم على كون حرف السلب جزء من المحمول والامتناع بين الاقسام به فقط فلا يرد ان من الموجهة المحصلة بناء على هذا التقسيم قولنا الا لا جواز وفيه حرف سلب ومن الموجهة المعدولة الا لا جواز وفيها حرفا سلب فلا يصح ظهور الفرق المبني على عدم حرف السلب في الموجهة ووجودها في السالبة والمعدولة وعلى وجود حرف السلب في السالبة المعدولة وحرف واخذ في السالبة المحصلة والمعدولة (قال اما بين الموجهة المحصلة والسالبة المحصلة الخ) هذا الفرق بحسب اللفظ واما بحسب المعنى فبينهما تناقض بعد رعاية الشرائط المعبرة في التناقض كقوة كل انسان حيوان ليس كل انسان حيوانا وكذا الفرق المبني في البوابة بحسب اللفظ واما بحسب المعنى ليس فبين الموجهة المجردة والموجهة المعدولة معاندة صدقا اى ولا يصدقان معا وقد يكذبان كقولنا زيد كاتب زيد لا كاتب فانه يمتنع ضد فهمهما

في حالة واحدة ضرورة امتناع انصاف ذات واحدة بصفتين متنافيتين
في زمان واحد ويجوز كذبهما عند عدم الموضوع واما بين الموجبة المحصلة
والسالبة المعدولة فعموم وخصوص مطلق الموجبة اخص من السالبة
كقولنا زيد كاتب ليس زيد بلا كاتب وذلك لان الايجاب يتوقف على وجود
الموضوع اما تحقيقا كما في الخارجية واما تقدير او تحقيقا كما في الحقيقية
ففي صدقت الموجبة صدقت السالبة والاجتماع الموجبتان على الصدق
ولا يلزم من صدق السالبة صدق الموجبة لجواز ان يكون صدقها بانتفاء
الموضوع فلا يصدق الموجبة معا نعم لو كان الموضوع موجودا كاتبا
متلازمين واما بين السالبة المحصلة والسالبة المعدولة فمصادرة كذا
اي لا يكذبان معا وقد يصدقان كقولنا زيد ليس بكاتب زيد ليس بلا كاتب
فانه يمتنع كذبهما لانهما لو كذبتا معا صدقت الموجبتان معا لانهما تقيضاهما
وقد تبين انهما لا يتصادقان لكن يجوز صدقهما اذا كان الموضوع
معدوما واما بين الموجبة المعدولة والسالبة المعدولة فتناقض بعد رعاية
الشرائط كقولنا كل انسان لاسي ليس كل انسان بلاحي (قال بخلاف
الموجبة المحصلة الخ) المخالفة في كون حرفي السلب في السالبة المعدولة
وعدمهما في الموجبة المحصلة كما هو الظاهر فلا وجه لما قيل ما ذكره في عدم
الالتباس بين الموجبة المحصلة والسالبة المعدولة مشترك بينهما وبين السالبة
المحصلة والسالبة المعدولة فتأمل (قال فلو جود حرف واحد في الايجاب
الخ) اي في جانب المحمول اذ الكلام فيه فلا يمتنع بقولنا لا زيد لا كاتب
وليس زيد لا كاتب لان لا زيد لا كاتب فيها حرف واحد في جانب المحمول
ولا يمثل زيد غير لا كاتب لان المحمول فيها امر وجودي وفي المعدولة لا بد
من ان يكون مفهوم المحمول عديميا فالخاصل انهما مشتركان في كون
محموليهما مشتملا على حرف سلب واحد لفظا ومعنى وفي السالبة حرف سلب
آخر دون الموجبة (قال فلهذا خصصها بالذكر الخ) يعني وجه التخصيص
وقوع التباس بين السالبة المحصلة والموجبة المعدولة بحيث لا يعلم ولا يمتاز
احدهما من الاخرى دون وقوعه بين القضيتين من البواقي (قال اما المعنوي
فهو السالبة البسيطة الخ) قد علم معنى السالبة البسيطة وهو ما يكون المحمول
امرا وجوديا وسلب عن الشيء والمعدولة المحمول ما كان المحمول مفهوما
عسما وثبت المفهوم العدمي لشيء وقد ينسب عن الاول بسلب الربط

وعن الثاني بربط السلب فالفرق بينهما بالسلب والثبوت وهو يقتضي وجود
الموضوع لما سبقناي والسلب اعم من ان يكون الموضوع موجودا ولا فيكون
السلب اعم من الثبوت تحققا وتحقق الاخص يستلزم تحقق الاعم وهو لازم
الاخص فيظهر صدق مقدمة متى صدقت الموجبة المعدولة صدق السالبة
البسيطة وقيل انها مقوضة بقولنا زيد لا عالم فان صدقها لا يستلزم الا صدق
زيد ليس لاعالم وهي ليست سالبة بسيطة فليس بشيء لان قولنا زيد
لا لاعالم ممنوع كونها معدولة اذ هو مجرد التعبير عن الامر الوجودي وكذا
لا يصح الفرق المذكور بين الموجبة المعدولة والسالبة المعدولة (قال
ولا تنعكس الخ) اي العكس اللغوي والا فالعكس الاصطلاحي ثابت
(قال وهو اجتماع التقيضين الخ) التقيض هنا بمعنى المفهوم المخالف
لمفهوم آخر الذي ينسب وبين الاول غاية الخلاف بحيث لا ينتهي كمال
المخالفة الى مرتبة التناقض المصطلح الذي يمتنع اجتماع التقيضين وارتقا عنهما
اذ الباء واللا باء وان امتنع اجتماعهما لا يمتنع ارتقا عنهما موضوع معدوم (قال
واما الثاني وهو انه الخ) هذا يدل على ان العكس في قوله لا ينعكس بمعنى اللغوي
والا يكون عكس الموجبة الكلية الموجبة الجزئية فلا يكون معنى الثاني
هو المذكور اذ هو رفع الايجاب الكلي يظهر من الاستدلال (قال فلان
الايجاب لا يصح على المدموم الخ) اذ الايجاب اما الحكم باتحاد المحمول
بالموضوع او الحكم بثبوت شيء لشيء وقد علم ان الحكم في الخارج تحقيقا
او اعم من التحقيق والتقدير فعلى كل حال يقتضي ان يكون موجودا حتى
يتحد مع المحمول او يثبت له الوصف في الخارج فعلى هذا الحكم بالبداهة
ان ايجاب الشيء لغيره فرع على وجود المتيقن له فان قيل هذا القول لا يتم
على اطلاقه اذ المتأخرون اعتبروا قضية سالبة المحمول وحكموا بان صدق
موجبها لا يستلزم وجود الموضوع وفرقوا بينها وبين السالبة بان فيها
زيادة اعتبار اذ في السالبة يتصور الطرفان ويحكم بالسلب وفي السالبة
المحمول يحل ذلك السلب على الموضوع فعنى سالبة المحمول ان ج شيء
سلب عنه المحمول ومعنى سالبة الطرفين ان شيئا سلب عنه ج هو شيء
سلب عنه ب ومعنى السالبة ان ج سلب عنه ب وكذا ان صدق السلب لا يستلزم
وجود الموضوع كذلك صدق ثبوت السلب قبل الكلام في القضية الحقيقية
او الخارجية الا في القضية المطلقة واقتضاء الايجاب وجود الموضوع

فيهما لافي المطلقة والقضية الموجبة السالبة المحمول على ما اعتبره المتأخرون
قضية ذهنية لان اتصاف الموضوع بسلب المحمول عنه انما هو في الذهن
فيقتضي وجود الموضوع في الذهن لافي الخارج فيكون بينها وبين السالبة
الخارجية تلازم وهذا لا يتنافى بداهة مقدمة ايجاب الشيء لغيره فرع على وجود
المثبت له اذ حاصلها ثبوت شيء لشيء في الظرف فرع لثبوت المثبت له في ذلك
الظرف وذلك الظرف اعم من الخارج والذهن (قال صح السلب عنها بالضرورة
الح) والالزم ارتفاع التقيضين والضرورة جهة القضية وعلوم ان هذا
الاحكام الثابتة للايجاب والسلب باعتبار كون القضية صادقة مطابقة
في نفس الامر والمطلقة يعلم بالمقايضة وكذا الاحكام الثابتة لها في مواضع
اخرى فلا يرد النقض بالقضايا الكواذب (قال فيجوز ان يكون الموضوع
معدوما الح) هذا اصل الدليل لقوله واما الثاني الح ومانتقدم لاثبات هذه
المقدمة المذكورة فعليك التصوير (قال كما انه يصدق قولنا شريك الباري
ليس بصيرا الح) هذه القضية يصدق سالبة حقيقية او خارجية لان صدق
السلب الحقيقي انما لا يتفاء وجود الموضوع محققا او مقدرا واما العدم
ثبوت المحمول للموضوع وهذه القضية صادقة سالبا حقيقيا لا يتفاء وجود
الموضوع محققا او مقدرا وصدق سلب الخارجى لا يتفاء وجود الموضوع
محققا او لعدم ثبوت المحمول للموضوع وهذه تصدق سالبة خارجية لا يتفاء
الموضوع محققا فلا يرد ان هذه القضية ذهنية والكلالام في الحقيقية والخارجية
فكيف يصح التمثيل بها فلا وجه ايضا لما قبل المثال بمجرد ان اضاح ان الايجاب
يقتضي الوجود دون السلب فان هذه القضية ليست حقيقية ولا خارجية
لان الحكم منها ليس مقصودا على الافراد الموجودة في الخارج محققا
او مقدرا بل يشمل الذهنية ايضا انتهى فتأمل (قال ولما كان معدوما الح)
اي غير موجود محققا ولا مقدرا يصدق سلب كل مفهوم عنه خارجيا او حقيقيا
(قال لا يقال لو صدق السلب الح) هذا نقض اجالي باستلزام خصوص
الفساد على ان السالبة البسيطة تصدق على تقدير كون الموضوع معدوما
دون صدق الايجاب المعدول او معارضة له بملاحظة داليله ويمكن ان يقرر
السؤال بان هذا يستلزم اعتبار وجود الموضوع في الموجبة ولو اعتبر فلا يخ
اما ان يعتبر في السالبة ايضا او لا يعتبر واياما كان يلزم ان لا يكون بين الايجاب
والسلب تناقض اما اذا اعتبر وجود الموضوع في السالبة فلجواز ارتفاحهما

عند عند الموضوع واما ذالم يعتبر فلجواز اجتماعهما وذلك لان موضوع
السالبة يكون اعم من الموضوع الموجبة فيجوز صدق الايجاب الكلي
على جميع الافراد الموجودة والسلب الجزئي على الافراد المعدومة (قال
فان من الجزئيات اثبات المحمول لجميع الح) لفظ الجميع لاحاطة الافراد بمعنى
كل الافرادى كقولنا كل انسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان فانه
يجوز ان يراد في الاولى كل واحد من الافراد الموجودة لا اعتبار بوجود الموضوع
وفي الثانية بعض الافراد المعدومة لعدم اعتبار وجوده فتح لا يتحقق التناقض
لعدم اتحاد الموضوع (قال لاننا نقول الحكم في السالبة الح) لانه لما كان السلب
رفع الايجاب والايجاب ليس الاعلى الموضوع الموجود فالسلب ايضا ليس
الاواردا عليه لكن صدقه لا يتوقف على وجوده فوجود الموضوع معتبر
في الحكم لافي الصدق فتح يتحد السلب والايجاب في الموضوع ويختلفان
في الصدق فصدق الموجبة بثبوت المحمول للافراد الموجودة وصدق
السالبة بطريقة بين الاول عدم ككون شيء من الافراد موجودا والثاني
كون لافراد موجودة وثبوت تقيض المحمول انها واياما كان يتحقق التناقض
بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية فحاصل الجواب منع لزوم خصوص
الفساد وهو عدم التناقض بينهما مع انهما متناقضتان في نفس الامر
* السيد فاذا كان الايجاب متعلقا بالافراد الموجودة كان ردفه ايضا متعلقا بها
يعنى اذا كان متعلقا بالايجاب الافراد الخارجية او الحقيقة يكون متعلقا بالسلب
ايضا هذه الافراد فلا يتفاوتان في الافراد حتى يتحقق شرط التناقض
فلا يرد ما قبل هذا لا يجدى نفع لان صدق السلب الجزئي لما امكن بانتفاء
الموضوع فيصح ان ينصرف صدق السلب الجزئي الى بعض الافراد
المعدومة وينصرف صدق الايجاب الى جميع الافراد الموجودة فيجتمع
قولا لكل ج الموجود ب مع قولنا ليس بعض ج الموجود ب بان ينصرف
صدقه الى ان بعض ج ليس بموجود انتهى اذ لا يكون افراد السالبة
افرادا الموجبة فلا يكون السلب رفع الايجاب فيتبقى المحمول عنه ايضا قطعا
لان المحمول وكل الصفات يتفرع على وجود الذات ومن انتفاء الوجود
يلزم انتفاء ما يتفرع عليه (قال بان لا يكون شيء من الافراد موجودة الح)
انما اعتبر السلب الكلي لانه لو كان شيء من الافراد موجودا لصدق الموجبة
الكماية اعنى كل ج الموجود ب (قال واما قوله على موجود محقق الح) معطوف

على قوله والفرق بينهما لفظي ومعنوي الخ ان اصل الفرق هو العموم والخصوص بينهما ودليله ان الايجاب يستدعي وجود الموضوع بخلاف السلب كما يظهر من تقرير الش واما كون وجود الموضوع محققا ومقدرا فن كون القضية خارجية او حقيقية فلا مدخل له في دليل الفرق وان اوضح الدليل لكن يمكن ان يقال الايجاب الذي يستدعي وجود الموضوع ههنا مقيد بما كان في الخارجية والحقيقية والا لم يثبت الفرق بهذا الاستدعاء اذ هذا يوجد في السالبة المحمول التي كالسالبة البسيطة في عدم الاستدعاء اما استدعاء سالبة المحمول فلان ثبوت الشيء للشيء سواء كان ذلك الشيء وجوديا او عدميا يقتضي ثبوت المتيقن له فتكون مقتضية لوجود الموضوع واما عدم استدعاءه كان بحسب الحقيقية والخارجية واما استدعاءها وجوده بحسب الذهن فلا تخلص عنه فلا بد في بيان الفرق من التعرض الى كونه محققا او مقدرا فتأمل (قال فكانه جواب لسؤال يذكر ههنا الخ) اتي بصيغة كان المقيدة للظن لعدم مساعدة عبارة المص على هذا اذ مسوق في صورة الاستدلال لقوله دون الايجاب مع عدم الاشارة الى السؤال المذكور في كتب القوم في هذا المقام او لاحتمال آخر وهو دفع لما توجه على ان الايجاب لو استدعي وجود الموضوع لزم مثل زيد موجود وارتفاع التقيضين محال وجود الموضوع مع انه باطل اذ لو استدعي ثبت وجود زيد في الخارج ووجود الارتفاع في الخارج ومن هذا يعلم ان قضية زيد موجود ونحوها من القضايا الذهنية فدفع ذلك بان كلاً في الحقيقة والخارجية (قال فاجاب بان كلامنا ليس الا في القضية الخ) حاصل الجواب اما اختيار شق آخر بانه ليس المراد من الوجود الوجود في الخارج ولا الوجود المطلق بل الوجود الاعم من المحقق والمقدر او تخصيص الايجاب بانه ليس المراد مطلق الايجاب بل الايجاب الواقع في الحقيقة او الخارجية فمع كون الوجود المقتضي اعم من المحقق والمقدر (قوله بان كلامنا ليس الا الخ) بيان لقريظة لارادة تفصيل المراد على هذا الوجه للتلميح الى صلاحية الجوابين المذكورين قوله لاني مطلق القضية بيان منشاء السؤال ودفع الانتقاص بالقضايا الذهنية فلا يرد ما قيل ان هذا التفصيل مما لا يحتاج اليه في الجواب بل يكفي ان يقال المراد بالوجود اعم من المحقق والمقدر (قال يجب ان يكون موضوعها مقدرة الوجود الخ) التخصيص بمقدرة الوجود

اتباعا للمص واكتفاء بما علم من مقابله اذ المراد بيان اعمية الوجود من المحقق والمقدر لا بيان ماهو الواقع في الحقيقة ويحتمل ان يكون المراد به ما يعمه والمحقق * واعلم ان استدعاء الايجاب وجود الموضوع انما يتم لو لم يكن الموجبة الممكنة قضية كما حقق الش في شرح المطالع لظهور ان الممكنة الموجبة لا يستدعي وجود الموضوع ولا تقديره اذ امكان المحمول لا يستدعي الا امكان الموضوع (قال والسالبة لا تستدعي وجود الموضوع الخ) يعني لا تستدعي السالبة الخارجية وجود الموضوع في الخارج محققا والسالبة الحقيقية لا تستدعي وجود الموضوع في الخارج محققا او مقدرا واما استدعاءها وجود الوجود الذهني فلتوقف صدور الحكم من الحاكم عليه لا لتوقف ثبوت الحكم عليه فعلى هذا فرق بين الوجود الذهني المقتضي للقضية الذهنية الموجبة وبين الوجود الذهني المقتضي للسالبة البسيطة الاولى موقوف عليه لصدور الحكم من الحاكم والثاني موقوف عليه لثبوت الحكم فلهذا لا بد منه في الموجبة الذهنية في زمان تحقق القضية وفي السالبة في زمان صدور الحكم فقط فتأمل (قال وذلك كله اذا لم يكن الموضوع موجودا الخ) هذا اشارة الى المعطوف عليه المحذوف والى تعديل اما اذا كان الخ لاقتضائه التعديل ولفظ ذلك اشارة الى صدق السالبة البسيطة عند عدم الموضوع وعدم الصدق الموجبة المعدولة اذ كلمة كله تقتضي التعدد في المشار اليه حتى يصح التأكيد بها ولا يلاحظه شائبة التكرار لكونه عين المشار اليه لانه في نفسه بمحملة قدر الش لتعيين المعطوف عليه والحاصل ان قوله اما اذا كان من تمام الدليل اذ الدعوى بالعموم والخصوص الذي مرجعه الموجبة الكلية ورفع الايجاب الكلية ودليل مثل هذا الدعوى لا بد ان يشمل مادة افتراق العام ومادة عدم انفكاكه عن الخاص والاولى من قوله لصدقه عند عدم الخ والثانية قوله اما اذا كان الخ وتقريره ان القضية التي فيها حرف السلب اما ان تكون في مادة يكون الموضوع معدوما واما ان يكون في مادة يكون الموضوع موجودا اما اذا كان في مادة يكون الموضوع معدوما يتحقق السالبة دون الموجبة لعل مذكورة واما اذا كان في مادة يكون الموضوع موجودا فيتلازمان فيثبت المطبلا مريفة فعلى هذا البيان يتم الدليل ويعلم التعديل بلا كلفة الى حذف وتقدير فلا وجه لما قيل ان كلمة ذلك اشارة الى اعمية السالبة البسيطة من الموجبة المعدولة اذا عنيها عنها غير ثابت اذا لم يكن

الموضوع موجودا بل اللازم ح ان يكون بينهما مبانة ولا الى الفرق
بالاعمى فان وجود الموضوع لا ينفى الفرق بينهما ولا الى ما سبق
من قوله وهو انه لا يلزم من صدق السالبة البسيطة صدق الموجبة المعدولة
لان ما سبق مذكور في اشرح دون المتن ولفظ ذلك مقدر في المتن ولفظ
كاه يأتى عنه وما قيل لم يحمل قوله واما اذا كان الموضوع موجودا الخ
على انه مقدمة ثابته للدليل لان وجود اما والتلازم يأتى عنه فليس بشئ
لان الالباء مم على ما قررنا على ان التلازم ثابت بين العام والخاص في مادة
اجتماع الخاص مع العام (قال هذا الكلام في الفرق المعنوي الخ) هذا اشارة
الى كون قوله والفرق بينهما في اللفظ معطوف على قوله والسالبة البسيطة
والفرق لفظي ومعنوي وهذا الفرق اللفظي لا يختص بكون الموضوع
موجودا بل يوجد في كون الموضوع معدوما ايضا فلا وجه للتخصيص
والحمل بكونه مفصلا بقوله واما اذا كان الموضوع موجودا فهما متلازمان
يعنى ان الفرق بينهما ح في اللفظ فقط * السيد فان قلت اذا اخذت القضية
على وجه يتناول الافراد الخارجية المحققة والمقدرة والافراد الذهنية * اعلم
ان اخذ القضية على وجه يتناول الخ هو الشيخ حيث حقق وقال ان معنى
كل ج ب كل ما فرضه العقل ج وجد في الخارج اولم يوجد فهو ب فما
فرضه العقل يتناول الافراد الممكنة محققا او مقدرا والافراد الممتعة فعلى
هذا لا يمكن ان يقال الموجبة منها يقتضى وجود الموضوع في الخارج والا
لزم خروج الافراد الذهنية فلا بد ان يقال يقتضى وجوده في الجملة حتى
يشمل جميع الافراد وهذا الاقتضاء يتحقق في السالبة ايضا فلا يظهر الفرق
(قلت الايجاب يقتضى وجود الحكم) حاصل الجواب اثبات الوجودين
في الايجاب احدهما من حيث التصور لتوقف الحكم عليه وثانيهما
من حيث ثبوت المحمول له بمقدمة ثبوت شئ لشيء فرع ثبوت المتيقن له
في نفسه والفرق بين الوجودين ان ما يتوقف عليه الحكم وجود ظلي
الذي به يتغير الموضوع والمحمول وان ما يتوقف عليه ثبوت المحمول
وجود اصلي الذي به انجساد الموضوع بالمحمول ومناط الصدق والكذب
والسالبة يشارك الايجاب في الاقتضاء الوجود الاول والثاني وبهذا
يمتاز الموجبة من السالبة (وكذا الحال في الفرق بين الموجبة والسالبة
اذا اخذت ذهنية) يعنى يعتبر وجود ان في القضية الذهنية ووجود

اوحده في السالبة على ما عرف اعلم ان القوم اخذوا القضايا الذهنية
على انواع منها ما يكون افرادها موجودة في الذهن متصفة بمحمولاتها
في الذهن انصافا مطابقة للواقع بجميع المسائل المنطقية فان محمولاتها
عوارض تعرض للمعقولات الاولى في الذهن ويكون لموضوعاتها وجودان
ذهنيان احدهما مناط الحكم وهو الوجود الظلي وثانيهما الوجود الاصلي
الذي به انجساد المحمول بالموضوع وهو مناط الصدق والكذب والفارق
بين الموجبة والسالبة ومنها ما يكون محمولاتها منفية للوجود فهو شريك
البارى تمتع واجتماع النقيضين مع والمجهول المطلق تمتع الحكم عليه
فاطلاق قوله وكذا الحال يقتضى ان يكون في هذا القسم ايضا للموضوع
وجودان احدهما مناط الحكم والثاني مناط الصدق وتخصيصه ان مناط
الحكم هو صورها بعنوان الموضوع ومناط الصدق هو الوجود الفرضي
الذي باعتباره فرديتها للموضوع كانه قال ما تصور بعنوان شريك الباري
ويفرض صدقه عليه تمتع في نفس الامر وقس على ذلك وقال المحقق
التفتازاني ان هذه الذهنيات وان كانت موجبة لا تقتضى الا تصور الموضوع
حال الحكم كما في السوالب من غير فرق وفيه انه يهدم المقدمة البديهية التي
بنى عليها كثير من المسائل من ان ثبوت شئ لشيء فرع ثبوت المتيقن له
اذا التخصيص لا يجري في القواعد العقلية وقال الش انها سوالب وفيه
ان الحكم فيها انما هو لوقوع النسبة والارجاع الى السلب تعسف ومنها
ما يكون محمولاتها متقدمة على الوجود او نفس الوجود نحو زيد ممكن
او واجب بالغير او موجود فلما موضوعاتها وجود في الذهن حال الحكم كسائر
القضايا ويكون الانصاف بها ذهني انتزاعيا لا بد ان يكون لموضوعاتها
وجود آخر في الذهن يكون مبداء لانتزاع هذه الامور ومناط صدق
القضية واتحاد المحمولات معها ثم اذا توجه العقل اليها ولا حظها من
حيث انها موجودة بهذا الوجود انتزع عنها وجودا يكون مصداقا
لهذه الاحكام وليس هذه الملاحظة لازمة للذهن دائما فينقطع بحسب
انقطاع الملاحظة كذا قيل فاحفظ (قال واما اللفظي فهو ان القضية آه
جعل الفرق اللفظي باعتبار التقسيم الى الثلاثية والثنائية دون غيره لان تقسيم
لقضية ح بالاعتبار الدوال الى اركان القضية والفرق اللفظي يظهر
باعتبار الدوال ولا يزيد الاركان الى اثنى عشرة وكذا دوالها واما الدال على

الجهة والتعدد في جانب الموضوع والمحمول فلا يعد من دوال الأركان
 فلهذا انحصر الى قسمين فلا وجه لما قيل هذا لفرق لا يخص الثلاثية
 بل يعنى الرابعة وهو ما كانت موجهة (قال يكون موجهة الخ) أى موجهة
 معدولة بقرينة ان الكلام فيها (قال لان من شأن الرابطة من حيث هى آلة
 بين الشئين وواسطة بينهما تتوسط بين المرتبطين واما الرابطة التى تقدمت
 عليهما من جهة الفعل او من جهة اخرى فلا يضر توسطها وارتباطها
 وان يجعل احد المرتبطين ما قبلها والاخر ما بعدها وكذا السلب الداخلى
 عليها فلا يشكل بمثل كان زيد قائما ولبس زيد قائما وزيد هو ليس قائما
 فتأمل (قال فهناك الخ) أى سلب الايجاب وهو الوقوع فلا يضر ان يكون
 سلب الايجاب من حيث المجموع رابطة (قال احدهما بالنية الخ) النية
 قصد الشئ قلبا والتوجه اليه فان نوى ربط السلب سواء قدر في اللفظ
 الرابطة مقدمة اولا فيكون معدولة موجهة وان نوى سلب الربط كذلك
 فتكون سالبة فلى هذا لا مدخل للفظ فلهذا قال العلامة انتقازانى
 ان الفرق اللفظى ح ساقط الا ان هذا فرق لفظى يعنى لو ادى هذا المنوى
 باللفظ يفرق بينهما لفظا وان المراد من الفرق اللفظى ما عدا المعنوى
 وهذا القدر يكتفى في صحة النسبة الى اللفظ ويمكن ان يقال اذا نوى ربط السلب
 او سلب الربط يقدر الدوال على نزع النية فيكون كالمفوض فيهم اللفظى
 من الصريحى والتقدري (قال وثانيهما بالاصطلاح هذا فى الثابتة واما
 فى الثلاثية فلا اعتبار لهذا الاصطلاح لتعين الفرق فيها تقدم حرف السلب
 وتأخره على ان كون الاصطلاح هكذا غير مجزوم كما يدل عليه قول المص
 او بالعكس والش ترك هذا القيد اشارة الى ان اللفظ من كلمة لبس سلب الربط
 لتركيه من السلب والرابطة فى المعنى مع ملاحظة تسلط السلب على النسبة
 بخلافها لفظ لا وغير (قال المص البحث الرابع فى القضايا الموجهة الخ)
 هذا شروع فى تقسيم القضية باعتبار الجهة فلا بد من تحقيق الجهة اولا
 وتلك الجهة تسمى بالنوع فالقضية التى ذكرت فيها الجهة تسمى موجهة
 ومنوعة لاشتغالها على الجهة والنوع ورابعة لكونها ذات اربعة اجزاء
 السيد اذا قلت زيد قائم فهناك آه) هذا بيان اضافة النسبة الى المحمول دون
 الموضوع مع انها عبارة عن التعلق القائم بالطرفين وجهه بانه ان النسبة
 من زيد اختصاص لا محمول اذ به راد المفهوم الذى غير مستقل يقتضى الارتباط

بغيره بخلاف الموضوع اذ به راد الذات الغير مقتضى للارتباط ((قال
 سواء كانت ايجابية او سلبية الخ) اشارة الى ان الايجابية والسلبية حال النسبة
 دون الكيفية اذ هى مورد الايجاب والسلب لا غير والتعبير باللا ضرورة
 والادوام فمجرد التعبير للاختصاص والافهما فى الحقيقة عبارة ان من الامكان
 والاطلاق العام وتمثيل الكيفية بامور اربعة للزم على انها ليست بمختصرة
 فيها بل باعتبار امتناع انفكاك المحمول عن الموضوع تحصر فى الضرورة
 واللا ضرورة وباعتبار ثبوت المحمول للموضوع فى جميع الاوقات وعدمه
 فيحصر فى الدوام والادوام فلى هذا يدفع التوهم بان الدوام والادوام
 داخلان فى اللا ضرورة فيستدركان وفى تعميم النسبة من الايجاب والسلب
 اختيار لمذهب المتأخرين من المنطقيين حيث جعلوا مادة القضية كيفية
 كل نسبة موجهة او سالبة واما قدماؤهم فقالوا ان المادة ليست كيفية كل نسبة
 بل كيفية النسبة الايجابية ولا كل كيفية ايجابية فى نفس الامر بل كيفية
 النسبة الايجابية فى نفس الامر بالوجوب والامكان والامتناع وهى لا تختلف
 بايجاب القضية وسلبها وتفصيله ان نسبة المحمول الى الموضوع اما ان
 يستحيل انفكاكه عن الموضوع فيكون النسبة واجبة ويسمى مادة الوجوب
 اولا يستحيل وح اما ان يستحيل ثبوته له فالتسبة ممتنعة ويسمى مادة
 الامتناع اولا فالتسبة ممكنة ويسمى مادة الامكان الخاص قال كالضرورة
 واللا ضرورة آه) الضرورة استحالة انفكاك المحمول عن الموضوع سواء
 كانت ناشئة عن ذات الموضوع او امر منفصل عنه فان بعض المعارف
 كالاعتقولى لواقضى الملازمة بين امرين يكون احدهما ضروريا للآخر وان كان
 امتناع انفكاكه عن خارج وهذا المعنى ظ فى الايجاب واما فى السلب فهى
 استحالة عدم انفكاك المحمول عن الموضوع او يقال تعميما للايجاب والسلب
 استحالة انفكاك نسبة المحمول عن الموضوع فالتسبة اعم من الايجابية والسلبية
 والمراد بهما مدلولاتهما وعقدهما لهما لا الافراد التى صدقتا عليها لصدقها
 على الدوام والادوام (قال فان كل نسبة فرضت آه) هذا يدل على ان المراد
 بالنسبة الوقوع واللا وقوع دون النسبة بين بين اذا المطابقة الامر حال
 الوقوع واللا وقوع وعلى ان هذه الاقسام لا يمكن باعتبار المعنى وفرض
 الفرض بل يلاحظ مع قطع النظر عنه فتح لا يخفى ثبوت المحمول للموضوع من
 ان يكون على طريق اللزوم والضرورة فى نفس الامر او لا يكون بطريق اللزوم

بل بطريق الامكان فيحصر الكيفية من جهة الزوم وعدمه على قسمين
 حصر اعقليا وهذه الكيفية قد تكون في الخارج وقد تكون في الذهن وقد تكون
 فيهما على اسلوب اللوازم للماهية والوجود الخارجي والذهني فان قيل ان
 هذا القول هل هو تعليل لقوله لا بد لها من كيفية او للتقسيم المستفاد من التمثيل
 والمفهوم من كلام الفاضل المحشي لبيان التقسيم وقال بعض الافاضل تعليل
 لا بد الخ انا نقول تعليل للتمثيل على سبيل تطبيقه للممثل وبيان التقسيم على
 وجه يدفع عنه توهم التقسيم الى امور اربعة التي يتداخل اقسام فيها مع لزوم
 ثبوت الدعوى من لزوم الكيفية للنسبة اذ يلزم من بيان جهة التقسيم
 الى اثنين ومن جهة اخرى الى اثنين ان يكون للنسبة كيفية واقسام باعتبار
 جهتين متغايرتين بحيث لا يحتمل وجود قسم خارج عنه ادلا واسطة
 بين الامكان العام المدلول للضرورة وبين الضرورة وبين الاطلاق
 العام المدلول للدوام وبين الدوام (قال يسمى مادة القضية الخ)
 وعناصرها هي مشتركة بين الطرفين والنسبة وكيفية في نفس الامر يكون
 كل منهما جزءا ولكونه جزءا من القضية المربعة الاجزاء (قال واللفظ الدال
 عليها الخ) وهو الضرورة واللا ضرورة والدوام واللا دوام فان ذكرت
 في القضية تسمى موجهة لاشتمالها على الجهة وان لم تذكر فيها تسمى
 مطلقة لاطلاقها عنها اما دالة اللفظ وحكم العقل على تلك المادة فمن
 قبيل دلالة اللفظ العام الموضوع للمعنى العام الموضوع له بسبب الوضع وحكم
 العقل مع قطع النظر عن كون المدلول في موضع مخصوص عين المدلول
 او جزئيا من جزئية في نفس الامر والواقع لان هذا ليس مأخوذا في الدلالة
 والالزام ان يكون كل قضية صادقة فعلى هذا قد يكون المدلول في مادة
 مخصوصة عين الكيفية الثابتة في نفس الامر وقد لا يكون فلا يضر الدلالة
 مثلا اذا قلنا كل انسان كاتب بالضرورة وكل انسان حيوان بالضرورة
 يكون الكيفية المدلولة في كليهما ضرورة ثبوت المحمول للموضوع فلهذا
 يقال قد يضاف الى المادة ولا يقال اذا قلنا كل انسان كاتب بالضرورة
 الكيفية التي للنسبة بينهما في نفس الامر هي الامكان والضرورة لا تدل
 عليها (قال او حكم العقل بان النسبة مكفية آ) فدل على ان القضية المعقولة
 من قبيل المعلومات وكونها معقولة من غير كونها علما ان يوجد في العقل
 وجود طلي مدلول لفظي الموضوع والمحمول والنسبة وهكذا يوجد

في العقل كيفية ثبوت المحمول للموضوع بان يكون قيما ملحوظا مع المحمول
 في الثبوت على سبيل التبعية وهو اللفظ او يلاحظ على الاستقلال وهو اللفظ
 في اطلاق الحكم (قال ومتى خالفت الجهة مادة القضية الخ) لما كان المادة
 عبارة عن كيفية كل نسبة اي نسبة كانت والجهة ما يدل عليها فلا يجوز
 ان يخالف الجهة المادة في القضية الصادقة لانا اذا قلنا الانسان حيوان
 بالدوام او بالضرورة او بالامكان العام يصدق القضية مع كل واحدة
 من هذه الجهات بخلاف اذا قلنا بالامكان الخاص لان القضية كاذبة
 والجهة مخالفة لما دلتها فعلم ان الجهة لا يكون مخالفة لمادة القضية الا في
 القضية الكاذبة فان قيل صدق الخبر مطابقة حكمه للواقع وكذبه عدمها
 واذا قيد الحكم بجهة ما وبكيفية ما في نفس الامر يكون الحكم مقيدا فمن كذب
 المقيد لا يلزم كذب المطلق بل يلزم صدق القضية باعتبار تسميتها الثبوتية
 وكذبها باعتبار كيفية الثبوت مثل الانسان كاتب بالضرورة فيلزم اجتماع
 الصدق والكذب في قضية واحدة قلت نعم لا يلزم من كذب قولنا الانسان
 كاتب بالضرورة كذب قولنا الانسان كاتب مطلقا لكن مدلول القضية
 الموجهة ثبوت المحمول المكيفية بكيفية الموضوع وصدقها وكذبها باعتبار
 تلك النسبة الموصوفة فاذا لم يطابق الجهة للمادة يلزم كذب القضية
 الموجهة هذا اذا لوحظ الكيفية على سبيل التبعية للثبوت واما اذا لوحظت
 على وجه الاستقلال بعد ملاحظة الثبوت يجعل حكم الثبوت كاذبا
 ح اذ يصير الثبوت من ملاحظة الاطلاق الى ثبوته على وجه من الكيفيات
 فيلزم كذب القضية باعتبار الثبوت فتأمل (قال لان اللفظ اذا دل على ان كيفية
 الخ) يعني ان اللفظ الذي يفهم منه ان الكيفية الثابتة في نفس الامر
 هي هذه الكيفية سواء كان حقا وباطلا اذ مدلول اللفظ لا يجب ان يكون
 حقا واقعا في نفس الامر لا بمعنى ان اللفظ الذي دل على الكيفية الثابتة
 في نفس الامر التي هي المادة او حكم العقل بها اذ ح يصدقون جهة
 القضية اللفظ الذي مفهومه مادة القضية في نفس الامر واعتقاد الذهن
 ان نسبة القضية انما هي مادة القضية في نفس الامر فعلى هذا يكون الجهة
 مطابقة للمادة دائما في مثل قولنا الانسان كاتب بالضرورة ليس بالضرورة
 جهة القضية لعدم كون مفهومها مادة القضية في نفس الامر (قال
 وتلخيص الكلام في هذا المقام الخ) وجه التلخيص بيان صدق القضية

وكذبها باعتبار الجهة* وحاصله ان النسبة مطلقا وجودات ثلث في ظروف
 ثلث وباعتبارها يحصل التباين فيها وباعتبار كل منها كيفية من الضرورة
 وعدمها والدوام وعدمه وتلك الكيفيات متغايرة باعتبار الوجودات في تلك
 الظروف مثلا الضرورة باعتبار وجودها في نفس الامر غير الضرورة
 باعتبار الوجود في العقل او في اللفظ وبالعكس فلا يلزم من تحقق احدها
 تحقق الآخر الا اذا وجد بينهما علاقة الدلالة ولا علاقة بين الموجود في
 نفس الامر وبين الموجودين الآخرين الا بين الموجود العقلي والموجود
 اللفظي فلهذا تخلف الموجود في نفس الامر عنهما لا الموجود العقلي من
 الموجود اللفظي فلهذا يتصور المطابقة بينهما وبينهما فان طابقت فالقضية
 صادقة والا فكاذبة كما هو الظاهر في الشرح المذكور للتوضيح (قال يجب
 ان يكون لها وجود في نفس الامر الخ) اي وجود من غير اعتبار الاعتبار
 وفرض الفرض وهي النسبة الخارجية التي يلاحظ المطابقة واللامطابقة
 بالنسبة اليها وهذه لا توجد في الانشائيات ولو في صورة الاخبار وهي في
 القضية الصادقة ويعلم الكاذبة بالمقايضة لان النسبة ليست موجودة في
 الكاذبة بحسب نفس الامر وعند العقل بل في اللفظ فقط فلهذا قال يجب
 فان قيل ان القضية السالبة تكون بوجهين احدهما ان يكون الموضوع
 موجودا فلا يثبت المحمول له وثانيهما ان لا يوجد الموضوع فيسلب ثبوت
 المحمول منه وعلى كلا التقديرين لا يوجد النسبة فيها في نفس الامر وكذا
 القضية المقدورة الوجود كقولنا كل عنقاء طائر قلت ان هذا التلخيص
 بصور في القضية الموجبة الكلية الصادقة المحققة الوجود ومناط القضية
 في الحقيقة هذا القدر وما عداها سواء كاذبة او سالبة او مقدرة الوجود
 يلاحظ على هذا الاسلوب من جهة انتفاء هذا الملخص سواء اتفق بعضه
 او كله يكون كاذبة ومن جهة سلب النسبة بأي طريق كان يكون سالبة
 ومن جهة انتفاءها في نفس الامر والخارج يكون قضية مقدرة (قال فالنسبة
 متى كانت ثابتة في نفس الامر الخ) الثبوت في نفس الامر اعم من ان يكون
 موجودا في نفس الامر او في الخارج كما هو وجود والحصول فانهما ثابتان
 في نفس الامر والخارج بمعنى ان هذين الطرفين طرفان لنفسهما
 لا لوجودهما فلا يكونان موجودين في الخارج بل ثابتان فيه فلا يرد ان
 النسبة من الامور الاعتبارية فلا يكون موجودا في نفس الامر وكذلك

المحمول قد لا يكون موجودا لانها وان كانا غير موجودين في الخارج
 وفي نفس الامر لكنهما ثابتان في نفس الامر فلا بد ان تكون كيفية بكيفية ما
 (قال ثم اذا حصلت عند العقل اعتبارها الخ) عطف بكلمة ثم تنبيهها
 على ان ما حصل في العقل بل فرع ومتأخر عن النسبة الثابتة في نفس الامر
 وعلى ان الكيفية ليست لازمة للنسبة الحاصلة عند العقل كما كان لازمة
 للنسبة الثابتة في نفس الامر بل باعتبار العقل تلك الكيفية وكذا في قوله
 ثم اذا وجدت آه وجود الكيفية في اللفظ ليس بل لازم بل بسبب ايراد عبارة
 دالة على الكيفية المعنوية عند العقل دون نفس الامر لان الالفاظ ليست
 موضوعة للصور النفس الامرية والالم يتخلف عنها بل بالصور العقلية
 (قال ثم اذا وجدت في اللفظ آه) تحقيقا كما هو في الثلاثية او تقدير اياها في الثنائية
 فلا مانع في وجود الكيفية في اللفظ في الثلاثية (قال فكما ان الموضوع
 والمحمول الخ) اي ما يطلق عليه الموضوع والمحمول والنسبة فلا تفاوت
 باعتبار الموجودات في تلك الظروف ووجودها في اللفظ من قبيل ظرفية
 الامم لما من اذا الموجود هو اللفظ المخصوص قبل وجود الشيء في اللفظ
 وجود مجازي بمعنى وجود لفظ الدال (قال امام سابق او غير مطابق الخ)
 * اعلم ان التصور لا يوصف بعدم المطابقة اصلا فاننا اذا راينا شيئا من بعيد
 وهو فرس وحصل منه في اذهانتنا صورة انسان فتلك الصورة صورة
 الانسان وادراكه والحظاء انما هو في حكم العقل بان هذه الصورة للشيء
 المرتقى فالصور اتصورية مطابقة لذوى الصور سواء كانت موجودة
 او معدومة وعدم المطابقة في احكام العقل المقارنة (قال اما في عبارة صادقة
 او كاذبة آه) هذا بناء على توصيف الوجود بالمطابق وغير المطابق
 فلا مانع لاختصاص الصدق والكذب بالاخبار (قال فكذلك كيفية
 نسبة الحيوان آه) مثل المعقول بالمحسوس لزيادة الكشف والابضاح
 اذا ثبت في المحسوس وجودات ثلث في الظروف فيها يلاحظ المطابقة
 واللامطابقة والصدق والكذب ثبت في كيفية نسبة الحيوان الى الانسان
 ان يلاحظ وجودات ثلث في مطابق او لا يطابق الضرورة المعقولة
 او الملهوطة للضرورة في نفس الامر فيصدق القضية او يكذب (قال
 القضية الخ) اي الموجهة سواء كانت موجبة او سالبة هذا بيان ما قصد
 المص على احسن وجه من حصر القضية الموجهة على قسمين او لا على

اسلوب الحصر العقلي ثم بيان مقدارها اذا المعروض مقدم على المعارض
وبيان تعميم القضية للملفوظة والمعقولة كما يشعر عبارة المص في الملفوظة
فقط حيث ذكر فيها قيد حقيقتها اي معناها وان عرف المعقولة بمعرفه
الملفوظة وجه التعميم لهما ان قوله لانها ان اشتملت على حكيمين يوافق
على المعقولة والملفوظة على كون الاشتمال اعم من اشتمال الكل على الجزء
ومن الدال على المدلول واما قوله فالقضية البسيطة فيبيان للملفوظة
على اسلوب عبارة المص فلا مانع لجل دليل الحصر على العموم والتفصيل
على الخصوص تسهيلا للامر على ان تعميم الجهة لهما فيما سبق يؤيد
هذا لجل (قال على حكيمين مختلفين بالايجاب والسلب آه) على ان يكون
مدار الايجاب والسلب نسبة واحدة مع اتحاد الطرفين ومدار التركيب
والبساطة هذا والالزم ان يكون القضية السالبة الضرورية مركبة
لاشتمالها على حكيمين احدهما نسبة السلبية وثانيهما ضرورية النسبة
السلبية كقولنا لاشئ من الانسان بحجر بالضرورة اذ سلب فيه نسبة
الحجر من الانسان وحكم بضرورة تلك النسبة السلبية (قال هي التي
حقيقتها تكون ملتزمة من ايجاب وسلب آه) اشار بقوله ملتزمة ان الايجاب
والسلب جزآن من المركبة لان احدهما جزء والاخر شرط او قيد فح
يرد ان القضية مطلقا لا يخ من ان يكون موجبة او سالبة فلا يصدق
على القضية المركبة قضية موجبة او قضية سالبة لعدم حمل الجزء على
الكل من حيث انه جزء فيختل امر ان تقسيم الى البسيطة والمركبة اولى
الموجبة والسالبة يمكن ان ايجاب ان اطلاق القضية على المركبة بناء
على الاصطلاح والافهى مركبة من قضيتين او اطلاق الموجبة والسالبة
على المركبة مبني على الاصطلاح بناء على كون جزءها الاول موجبة
او سالبة (قال وانما قال حقيقتها آه) دون لفظها او دون الاطلاق
ليتم التعريضان للتبسيط والمركب طردا وعكسا والمراد بالحقيقة هو المعنى
والمال سواء كان بحسب الاصطلاح او اللفظ بمعنى الجهة كالامكان
مركب وان كان مفردا لفظا ومعنى بحسب اللفظ واما الجهة المركبة من
حرف السلب كاللادوام والاضرورية فلا شتمالها على حرف السلب
بستعادته في الحكم السابق ايجابا او سلبا فالقضية المشتقة لهما مركبة
لفظا ومعنى (قال لان معناه ان ايجاب آه) هذا معنى مدلول بعبارة غير مستقلة

والالكان قضيتين دون قضية واحدة كما يشعر به لفظ حقيقتها (قال وهو
يمكن عام سالب آه) وهي التي يحكم فيها سلب الضرورية عن جانب
الايجاب (قال وهو يمكن عام موجب آه) وهي التي يحكم فيها سلب
الضرورة عن جانب السلب (قال ثم ان القضية البسيطة آه) اشار بكلمة
ثم الى ان مرتبة التقسيم متأخرة عن مرتبة الماهية تعريضا للمص فتأمل
اعلم اولا ان القضايا المجنوحات عن احكامها عند المتأخرين ثلثة عشر
فخمس منها ضروريات الضرورية المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة
ثبوت المحمول للموضوع او بضرورة سلبه عنه مادام ذات الموضوع
موجودة المشروطة العامة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول
للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع المشروطة الخاصة
وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات الوقتية وهي التي
حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت معين
لادائما المنتشرة وهي التي حكم فيها بالضرورة في وقت مالا دائما وثلاث
منها دائمات الدائمة المطلقة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول
للموضوع مادام ذات الموضوع موجودا العرفية العامة وهي التي يحكم فيها
بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام وصف الموضوع
لعرفية الخاصة وهي التي حكم فيها بدوام الثبوت او السلب مادام الوصف
لا دائما وثلاث منها مطلقات المطلقة العامة وهي التي حكم فيها بالثبوت
او السلب بانفعل مطلقا والوجودية اللادائمة وهي المطلقة العامة
مع قيد اللادوام والوجودية الاضرورية وهي المطلقة العامة مع قيد
اللاضرورية واثنان منها يمكن ان الممكنة العامة وهي التي حكم فيها
بسلب الضرورية المطلقة عن الجانب المخالف للحكم والممكنة الخاصة
وهي التي حكم فيها بسلب الضرورية عن طرفي الايجاب والسلب هذا
خلاصة القضايا الموجهة بعد القيل والقال فاخفظها بجملة اربع
الضرورية والدوام والاطلاق والامكان فبسهل المباحث الواردة
عليها احسن سهولة فتأمل (بال غير محصورة في عدد آه) لان مناطها
كيفية النسبة التي لم ينحصر تحت عدد وكذلك لم يمس الحاجة الى انحصارها
بلاكتفاء بالقضايا المجنوحات عنها (قال الا القضايا التي جرت العادة آه)
البحال يقل التي يبحث عنها اذ جرى العادة عبارة عن استمرار فعل من الافعال

واستمرار البحث في هذه القضايا المعذودة واما القضايا المجنونة عنها
الغير المستمرة فكثيرة حتى بين قدس سره في بحث التناقض ست قضايا
بسيطة غير مشهورة الحينية الممكنة والحينية المطلقة والضرورية الوقتية
والممكنة الوقتية والوقتية المطلقة والمنشئة المطلقة وقد ضبطها
العلامة التفتازاني بانها ثمانية عشر (قال بالبحث عنها آه) باعتبار
تصور مفهوماتها وتقسيماتها والنسب بين الاقسام وبين انفسها وكذلك
بيان احكامها (قال وعن احكامها آه) المراد بالاحكام ما يترتب على
القضايا وتكون مبدءا ومنشأه فيصح عطف القياس على العكس بالانكشاف
واحتمال الى حذف المضاد وحل القياس على المعنى اللغوي بمعنى المقايضة
بناء على كونها كاية عن النسبة بين القضيتين فتأمل (قال القياس وغيرها آه)
القياس بمعنى الاصطلاح والمراد من الغير ما يتفرع على القياس
من التركيبات النوعية والانتاجات المستقيمة والسقيمة (قال ثلاثة عشر
الح) الظاهر ثلث عشرة ولتأنيث التمييز لكن اختار هذه العبارة اما
باعتبار ان القضية لفظا ومعنى والتبعية لهما جائزة واما باعتبار ان القضية
موصوفة بالمجنون عنها والمناط هنا هو الوصف فيجوز ان تذكر باعتبار
الوصف قبل قد صرح صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى * يتر بصن
بانفسهن اربعة اشهر وعشرا * انه اذا لم يذكر تمييز العدد يجوز ان يذكر
العدد على موافقة القياس انتهى وام نجد هذا النقل فيما نقل عنه على انه
فرق بينه وبين هذا المقام فتأمل (قال منها بسائط الخ) ان هذا التقسيم
وان كان معلوما من الاستثناء اعاده يسانا لكلام المص ودفعنا لاحتمال
ان يكون المستثنى المجنون عنه القضايا البسيطة فقط او المركبة فقط
فلا يرد انه لغو لا طائل تحته (قال الاولى الضرورية الخ) الضرورية امتناع
الانفكاك والقضية تسمى ضرورية لاشتغالها بالضرورة * اعلم اولا
ان الضرورية خمس الاولى الضرورية الازلية وهي الحاصلة ازلا وبدا
كقولنا الله تعالى عالم بالضرورة الازلية والازل دوام الوجود في الماضي
والابد دوام الوجود في المستقبل اثباتية الضرورية الذاتية اي الحاصلة
مادامت ذات الموضوع موجودا وهي اما مطلقة كقولنا كل انسان حيوان
او مقيدة بنى الضرورية الازلية او بنى الدوام الازل والاول وهو الضرورية
المطلقة التي هي المعبرة في القضية الموجهة واعلم من الضرورية الازلية

ومن الضرورية المقيدة بنى الضرورية الازلية او بنى الدوام الازل ولذا
اعتبرت في الموجهة لتناولها على تلك الاقسام قيد دخل في الضرورية
المطلقة مثل قولنا الله تعالى عالم بالضرورة الازلية ومثل قولنا كل انسان
حيوان بالضرورة لاضروريا ازلها او لادائها ازلها الثالثة الضرورية
الوصفية وهي الضرورية باعتبار وصف الموضوع ويطلق على ثلثة
معان بالاشتراك الضرورية مادام الوصف اي الحاصلة في جميع اوقات
انصاف الذات بالوصف الغواني كقولنا كل كاتب انسان بالضرورة
مادام كاتبنا والضرورة بشرط الوصف اي يكون للوصف مدخل
في الضرورية كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبنا
والضرورة لاجل الوصف اي يكون الوصف منشأ الضرورية كقولنا
كل متعجب ضاحك بالضرورة مادام متعجبا وهذا مناط المشروطة الرابعة
الضرورة بحسب وقت اتمامه كقولنا كل قر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة
واما غير معين لا على معنى ان عدم التعيين يعتبر فيه بل على معنى ان التعيين
لا يعتبر فيه كقولنا كل انسان متنفس بالضرورة في وقت ما وهذا مناط
الوقتية والمنشئة وفي كل منها يطلق الضرورية عن قيد بنى الضرورية الازلية
او بنى الضرورية الذاتية او بنى الدوام الازل او بنى الدوام الذاتي او تقييده
والمطلقات اعلم من المقيدات والمعبرة في الموجهة المطلقات فمليك استخراج
الامثلة الخامسة الضرورية بشرط المحمول وهي ضرورة ثبوت المحمول
للموضوع او سلبه عنه بشرط الثبوت او السلب ولا فائدة فيها لان
كل محمول فهو ضروري بهذا المعنى (قال وهي التي يحكم فيها الخ)
اي يوقع فيها سواء كان مطابقا لواقع او لا بضرورة ثبوت المحمول اي بامتناع
انفكاك ثبوت او بضرورة سلبه عنه اي الجهة قيد للايجاب والسلب
لانهم واجب والمسلوب حتى يرد السلب على الجهة ويختل المق مادام ذات
الموضوع موجودا فيه اشارة بان المعبر فيها الضرورية الذاتية الشاملة
للضرورة الازلية وغيرها من المقيد بنى الضرورية الازلية وبنى الدوام
الازل والماتمة عن الضرورية الوصفية والضرورة الوقتية وبان قيد
مادام للظرفية الصرفة لا للشرطية حتى يتميز الضرورية المطلقة من
المشروطة العامة بالمعنى الثاني كما سيأتي و فرق بين الظرفية والشرطية
اذ في الاولى ليس له مدخل في ثبوت الضرورية بخلاف الثانية فم يكون

ضرورة ثبوت المحمول في الضرورية المطلقة أعم من أن يكون لذات الموضوع أو لآخر فلا يرد النقص على تعريف الضرورية المطلقة بمثل زيد موجود من القضية الممكنة التي يكون المحمول فيها الموجود بأنه يصدق أن المحمول ثابت للموضوع بالضرورة مادام ذات الموضوع موجودا مع أنه ليس بضروري بل ممكن بالامكان الخاص لأن الضرورة هناك إنما تتحقق بشرط وجود الموضوع لاني جميع اوقات وجود الموضوع والفرق بينهما ظاهر في مادة لا يكون المحمول ضروريا للذات بل بشرط وصف مفارق كافي قوتها كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً فان تحرك الاصابع ضروري لكل ماصدق عليه الكاتب بشرط اتصافه بالكتابة وليس بضروري في اوقات الكتابة فان الكتابة نفسها ليست ضرورية لما صدق عليه الكاتب في اوقات ثبوتها فكيف يكون تحرك الاصابع اتابع لها ضروريا وما اورده عليه أنه يلزم حصر الضرورية الذاتية في الازلية لانه لا يصدق الا في الموضوع الواجب او الممتنع لان ما لم يجب وجوده لم يجب له شيء في جميع اوقات وجوده فدفوع بان ثبوت الذاتيات للذات ضروري في زمان وجوده لا بشرط الوجود نحو صكل انسان حيوان بالضرورة فان الذاتي متقدم على الذات وجودا وعندما وما قيل في الجواب ان مثل زيد موجود قضية ذهنية خارجة عما نحن فيه بصدده من ضبط الفضاء الخارجة والحقيقة فليس بشيء لان السؤال ليس تختصا بهذه القضية بل يرد بكل قضية محمولها موجود فلا يدفع السؤال وكذا ما قيل من ان الامكان والوجوب في الموجهة غير الامكان والوجوب في الحكمة اذ البحوث عنه في الحكمة الوجوب الذاتي والامكان مقابل له وفي المنطق الوجوب بالذات او بانغير والامكان مقابل له فيكون الامكان في الفن اخص من الامكان المعبر في الحكمة فلا ينافي الضرورية الذاتية فزيد موجود ضرورية مطلقة منطقية وممكنة خاصة حكيم فلا يرد النقص بها اذ ليس ممكنة منطقية فليس بشيء لان السؤال ان زيدا يصدق عليه الموجود بالامكان المنطقي اذ ليس الوجود ضروري الثبوت والسلب لزيد مع أنه يصدق عليه أنه ضروري اثبوت له مادام موجودا فتأمل (قال فانه حكم فيه بضرورة سلب الحجر الخ) هذا تطبيق المثال على المثل يحاسله ان الحكم بضرورة سلب المحمول عن الموضوع مقيد بقيد في جميع

اوقات وجود الموضوع فتح يرد ان السالبة الضرورية لا تصدق بدون وجود الموضوع اذ الحكم بهذا المعنى لا يتحقق عند عدم الموضوع وينافي على القاعدة بان السالبة لا يستدعي وجود الموضوع ويستدعي ان لا يتحقق التناقض بين الموجبة والسالبة لجواز ارتفاعهما عند عدم الموضوع والجواب بان وجود الموضوع معتبر في السالبة لاني صدقها بمعنى السلب وارد على الثبوت والثبوت يقتضي وجود الموضوع حتى يصح الحكم والا لم يمتص في قوله في جميع اوقات وجود الموضوع قيد تلك الثبوت والسلب وارد عليها فصدق السلب اما بانتفاء الموضوع نحو لا شيء من العناء بانسان بالضرورة واما بانتفاء المحمول اما في جميع اوقات وجود الموضوع نحو لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة او في بعض اوقات وجوده نحو لا شيء من القمر بخسف بالضرورة (قال وانما سميت الخ) اي وقع التسمية بالمركب من الضرورة والمطلقة ولكون كل جزء له وجه مرجع ساق لكل منهما وجهها لا انها اسمين كما يوهم العبارة (قال لعدم تقييد الضرورة الخ) يعني فيما صدق عليه الضرورة المطلقة كما يظهر من الامثلة بخلاف المشروطة والوقفية اذ يقيد الافراد فيهما بالوصف والوقت فلا يرد ان في مفهوم الضرورة المطلقة يقيد الضرورة بقوله مادام ذات الموضوع موجودا حتى يجاب بان هذا القيد للنعميم لا للتقييد على انه لا بد ان يكون للتقييد ليخرج المشروطة والوقفية فتأمل (قال الثانية الدائمة آه) الدوام على ثلاثة اقسام الاول الدوام الازلي وهو ان يكون المحمول ثابتا للموضوع او مسلوبا عنه ازلا وابدا كقولنا كل فلان متحرك بادوام الازلي الثاني الدوام الذاتي وهو ان يكون المحمول ثابتا او مسلوبا مادام ذات الموضوع موجودا اما مطلقا وهو المعبر في القضية الدائمة المطلقة وهو اعم من الدوام الازلي او مقيدا بنفي الضرورة الازلية او الذاتية او الوصفية او بنفي الدوام الازلي وهو اخص من المطلق الثالث الدوام الوصفي وهو ان يكون الثبوت او السلب مادام ذات الموضوع موصوفا بالوصف العنواني اما مطلقا وهو المعبر في العرفية العامة واما مقيدا بنفي الضرورة الازلية او الذاتية او الوصفية او بنفي الدوام الازلي او الذاتي وهو اخص من المطلق (قال وهي التي حكم فيها الخ) تحرير اجزاء التعريف كما في تعريف الضرورية المطلقة واوردها متعاقبا للضرورة لاشتراكهما في الشمول لجميع اوقات

وجود الموضوع وفي بعض كتب المنطق اورد الضروريات متعاقبة
والدائمت والمطلقات والممكنات كذلك لاشتراكها في الجهة فلكل وجهة
قيل يرد على تعريفها انها يصدق على مثل قولنا زيد موجود مادام موجودا
واو كان دائمة لم يكن بين الموجبة الدائمة والسالبة المطلقة تناقض لصدق
قولنا زيد موجود مادام موجودا وزيد ليس بموجود بالاطلاق العام
واجيب بان هذه قضية ذهنية وكلاهما في القضايا الحقيقية الخارجية
وفيه بحث لان هذا الجواب لا يحسم مادة الاشكال اذ يرد الاشكال بالحقيقة
والخارجية التي يكون محمولها الوجود واجاب عنه بعضهم بان المتبادر من
التعريف ان يكون المحمول مغايرا للوجود فلا يرد الاشكال وفيه ايضا بحث
اذ لا وجه لتخصيص التعريف بالقرينة واضحة ودعوى التبادر غير مفيد
في المقام بل الحق في الجواب ان قيد مادام ذات الموضوع موجودا مأخوذ
في المفهوم دون ما يصدق عليه فلا يصدق زيد موجود بالدوام وان كان
مأخوذاً ولمحوظا فيما يصدق عليه يكون الموضوع مقيدا فيكون مأخوذاً
ومعتبرا في السالبة المطلقة اوجب اتحاد الموضوع فلا يصدق زيد ليس
بموجود بالاطلاق العام مادام ذات الموضوع موجودا فتأمل (قال ووجه تسميتها
الح) يعني التسمية بالركب لوجود وجهها في كل جزء وجه الدائمة اشتمالها
على الدوام ووجه المطلقة عدم تقييد الدوام بالوصف او بالوقت على ما
افاده الشافعي ان يقال ان وجه تسمية المطلقة في الضرورية وانما عدم
تقيدهما بنفي الضرورية الازلية او بنفي الدوام الازلي ونحوهما فتأمل
(قال من قولنا دائما كل انسان حيوان الح) بين الشافعي ما مر بهذا تنبيهها
على انه ليس على ما مر بل بتبديل الجهة وفيه اشارة الى مادة الاجتماع
(قال مادام ذاته موجودة الح) ثبوت الذاتي للذات لا يعطل بالذات ولا غيره
والا لم تقدم الشيء على نفسه لكن ظرفية وجود الذات لثبوت الذاتي له
هل يصح ام لا فتأمل لهناك تطلع حقيقة الحال (قال مادام ذاته موجودة
الح) فان قلت السالبة لا تقتصر الى وجود الموضوع وههنا قد اعتبر
وجوده قلت الجواب ما قررنا فتذكر (قل والنسبة بينهما وبين الضرورية
الح) النسبة بين القضايا بحسب التحقق لا بالجل كما لا يخفى وهي تكون
بين الافراد لا بين مفهوميها لا متباينان وان فرض من بيان النسبة بين
الافراد بيان وجه جعل الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة قضيتين

متباينتين من شئتين بهذين المفهومين المتباينين فلما تبين هذه النسبة
يحصل وجه الجعل المذكور واما من ادعى التلازم بينهما فلا وجه له لهذا
الجعل والمغايرة في المفهوم بالحكم في احدهما بالضرورة وفي الاخرى
بالدوام فليست بمفيدة اذ لا افراد اذا لم تنفك من الضرورية والدوام
تتحد فيما يرتب على الضرورية والدوام من الاحكام وجوبا وامتناعا فمثل
هذه القضايا تختلف بالاعتبار لا بالذات فيكون منوطا الى الاعتبار (قال
لان مفهوم الضرورية آه) هذا دليل على ثبوت العموم والخصوص قوله
لان مفهوم الضرورية صغرى قوله ومفهوم الدوام آه قيد لها قوله ومتى
كانت النسبة كبرى قوله وليس متى كانت النسبة متحققة آه قيد لها والقيد
في الدليل من مقدماته ولذا يسوق الدليل لاثباتها ان كانت نظرية قوله
لجواز امكان دليل لقيد الكبرى خلاصة هذا الدليل ان مفهوم الضرورية
من حيث هي ومفهوم الدوام من حيث هو يقتضي هذه النسبة بينهما
بالضرورة ومحال للانكار لكن بالنظر الى الوقوع والامر الخارج وبالنسبة
الى ما صدقهما هل يتحقق هذه النسبة قبل دوام النسبة من الامور الممكنة
ولا بد فيها من علة تستلزم ودوام المعلول يستلزم دوام العلة وعند دوام
العلة يلزم وجود المعلول بالضرورة والا لم تخلف المعلول عن العلة
التامة ههنا ويتحقق التلازم بين الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة
انا اقول ان هذا الدليل واول سلم صحته يتم في الموجبات دون السوالب
لان النسبة السلبية عدم صرف لا يقتضي العلة فلا يتحقق فيها الضرورية
وما قيل ان الامكان ما لا يقتضي الوجود ولا العدم ولا بد فيها من العلة
في الطرفين ففي الوجود ظاهر وفي العدم علة العدم عدم العلة فلا يس بتحقيق
والتحقيق ان الوجود اثر يقتضي العلة المؤثرة والعدم ليس باثر فلا يقتضي
العلة على ان العدم مستمر ولو علل يلزم تخصيصه بالاصل وكذا لا يتم
في الموجبات ايضا لان ضرورة ثبوت المحمول للموضوع في الضرورية اعم
من ان يكون لذات الموضوع او لامر خارج وايا ما كان يمتنع الخلف
لكونه ممتنع الانفكاك واما دوام ثبوت المحمول للموضوع في الدائمة ولو كان
اعلم من ان يكون لذات الموضوع او لامر خارج لا يمتنع الخلف لا يمكن
بيان علة الخارجية مع وجود الموضوع ولا استحالته في عدم العلة والمعلول
معاً ولو كان محالاً لعدم المعلول مع وجوده فلهذا في تحقق العموم والخصوص

المطلق بينهما قطعا فتأمل (قال امتناع انفكك النسبة الخ) أي استحالة انفكك النسبة سواء كانت النسبة ايجابية او سلبية فيشمل التعريف على الموجبة والسالبة فلا يلزم الدور اذا امتناع بمعنى الاستحالة لا بمعنى ضرورة العدم فلا يخرج الضرورة السلبية أيضا لكون النسبة اعم من الايجابية والسلبية والنسبة السلبية اعم من ان يكون امتناع الموضوع او امتناع ثبوت المحمول له فلا وجه لما ظنه العصام * فاعلم ان استحالة الانفكك اعم من ان يكون ناشية عن ذات الموضوع او امر منفصل عنه مثلا الملازمة بين الهول والصورة ناشية من بعض العقول مع تحقيق الضرورة بينهما وان انفكك الامتناع عنه من امر خارج قال بعض المدققين انه لا بد ان يكون الضرورة ناشية عن الذات في الضرورة المطلقة اذ لو لم يعتبر فيها قيد لذاته لم يشك الدوام عن الضرورة لان الدوام اما ان يصدق في مادة الوجوب او في مادة الامكان فان كان في مادة الوجوب فظ وان كان في مادة الامكان فهو اما دوام الوجود او دوام العدم واندائم الوجود واجب الوجود لغيره لان الشيء ما لم يجب لم يوجد واذا وجد وجب فان كل ممكن فهو محفوف بوجودين وجوب سابق وجوب لاحق والدائم العدم ممتنع لغيره فان الشيء ما لم يجب عديم لم يتعدم ضرورة ان عدم الشيء لعدم علته التامة وعلى كلاً لا يتقدم برين لا يكون الدوام الامع الوجوب وعلى هذا يتساوى الدوام وان ضرورة بحسب الصدق انتهى وفيه بحث لعدم تمامية المقدمات فتذكر ما قرنا آنفا (قال وليس متى كانت النسبة متحققة الخ) وجهه ان اتحقق في جميع الاوقات عبارة عن الوجود المطلق وهو اعم من وجوب الوجود وامكانه لا يلزم من ثبوت الاعم ثبوت الاخص حتى يمتنع الانفكك فيجوز امكان وقوع الانفكك ولم يخرج الى الفعل لان الامكان لا يقتضي الوقوع في الطرفين وهذه القضية رفع الايجاب الكلي يستلزم قضيتين جزئيتين احدهما موجبة وهي مادة اجتماعها مع الضرورية واخرى سالبة وهي مادة افتراقها قوله لجواز امكان الخ لاثبات هذه القضية وادفاعة الجواز الى الامكان بيانية والواو في قوله وعدم وقوعه بمعنى مع بمعنى يجمع امكان الانفكك مع عدم الوقوع فلا معنى لما قيل من ان جواز امكان الانفكك لا يستلزم وقوعه بعين ما ذكر فيجوز تحقق الامتناع فلا يثبت الدعوى لعل منشأ غلط هذا القائل حل الاضافة الى الالامية

فكان الحاصل امكان لا مكان الانفكك فوق في هذا الوهم فتأمل (قال الثالثة المشروطة العامة آه) وهي من قسم الضرورية المطلقة الشاملة على الذاتية والوصفية والوقفية فهي الوصفية التي تطلق بالاشتراك على معان ثلاثة الضرورة مادام الوصف أي الحاصلة في جميع اوقات انصاف الذات بالوصف العنواني والضرورة بشرط الوصف والضرورة لاجل الوصف وان كانت بين الاخرين عموم وخصوص مطلق لكن يجمعهما ما يكون الوصف الموضوع مدخل في تحقق الضرورة اذ متى كان الوصف منشأ الضرورة فيكون للوصف مدخل فيها بدون العكس فيتحقق العموم المطلق فالظاهر تعميم التعريف وصدقه على ما حكم فيها باحدى ينك الضروريتين بتعميم لفظ الشرط المذكور مما له تأثير اولا كما يشعر به التفسير ويؤيده عدم تعرضه للمعنى الثالث وتعرضه للمعنى الاول بقوله وربما يقال فلا وجه لما قيل من ان المشروطة العامة التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول الموضوع لاجل الوصف خارجة عن التعريف واهمل بيانها لندرة الاعتبار (قال هي التي حكم فيها الخ) فوائد القيود ان الموصول عبارة عن القضية البسيطة بقرينة المقسم السابق فلا ينتقض بالمركات التي اعتبرت البسائط في مفهومها وكذا الحال في الجميع وان قوله بشرط ان يكون يخرج الدائمة والضرورة المطلقتين والمشروطة العامة بالمعنى الثاني الا في الامر آنفا وهو متعلق بالضرورة لا بباثبوت اذ المشروطة له دخل في الضرورة لاني الثبوت بل الامر بالعكس لتقدم تحريك الاصابع على الكتابة مثلا وان قوله متصفا بصفة الموضوع يخرج ما كان المحمول ضروريا بشرط امر خارج مثل كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة مادام كائنا اذ اثبتت هذه القضية بمحوت عنها (قال اي يكون لوصف الموضوع الخ) هذا التفسير بتعميم الشرط من ان يكون بطريق التأثير اولا اذ ماله دخل في الشيء يتناول العلة والشرط المصطلح كقولنا كل متعجب ضاحك بالضرورة مادام متعجبا وكل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً (قال اعني افراد الانسان مع الخ) أي من غير شرط بشرط ما اذ ليس لازم الماهية وما هو كذلك لا يكون ضرورة الافراد الا بشرط ما وفيما نحن فيه بشرط انصافها بوصف الموضوع ولهذا اضرب بكلمة بل فلا مانع ان يكون ضروريا بشرط آخر كحركة المردش فاعلم ان قوله مطلقا قيد الافراد

لأنه في ولائها في كمالها فتأمل (قال وسبب تسميتها آه) أي أمر أن على سبيل حذف الخبر قوله أما بالمشروطة تفصيل للمضمون أي أما تسميتها بها فكذا والا لاختلاف العبارة فتأمل (قال فلانها أعم الخ) لأن المشروطة الخاصة مركبة من المشروطة العامة مع قيد الدوام فتكون مقيدة والمقيدة أخص من المطلق (قال وربما يقال المشروطة العامة الخ) حاصل هذا القول بيان كون المشروطة بهذا المعنى قليل الاستعمال بخلافها بالمعنى الأول وبيان الفرق بينهما بحسب التحقق وهو أن الأول أعم من الثانية من وجه لأن عنوان القضية أما نفس ذات الموضوع أو صفة من صفاته فإن كان وصفا فاما أن يكون لازما لذات الموضوع أو مفارقا فهذه أقسام ثلاثة فإن كان نفس ذات الموضوع أو وصفا لازما وكانت المادة ضرورية ذاتية فصدق بالضرورة مادام الوصف العنواني ويصدق أيضا بالضرورة بشرط الوصف لأنه لما كانت الضرورة ذاتية كان الوصف العنواني الذي هو نفس الذات أو وصف لازم له دخل في الضرورة وإن كان العنواني وصفا مفارقا فإن كان مادة الضرورة مادام الوصف يصدق بالضرورة مادام الوصف العنواني كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة ولا يصدق بالضرورة بشرط الوصف لأن الوصف المفارق لا يدخله في الضرورة وإن كان وصفا مفارقا في مادة الضرورة فإن كان ذلك الوصف المفارق بحيث له دخل في الضرورة يصدق بالضرورة بشرط ذلك الوصف المفارق وذلك ظاهر ولا يصدق مادام الوصف لأن ذلك الوصف لما كان مفارقا لا يكون ضروريا في شيء من الأوقات فلا يكون المحمول ضروريا في شيء من الأوقات بشرط لأن الشرط لما لم يكن ضروريا كان المشروط كذلك (قال والفرق بين المعنيين الخ) حاصل هذا الفرق بيان تحقق المشروطة بالمعنى الأول بدونها بالمعنى الثاني ومن هذا لم يعلم الامادة افتراق بالمعنى الأول دون الثاني مع أنه لا بد منه لتحقيق العموم من وجه إلا أن يقال إن مادة الافتراق للمعنى الثاني ظاهر كما قررنا آنفا * السيد حاصله أن المشروطة إذا اعتبرت حاصلة بيان سبب صدق المشروطة بالمعنى الأول في المثال المذكور دونها بالمعنى الثاني وهو أن حلة ضرورة نسبة المحمول إيجابا أو سلبا في الصورة الأولى مركب وهو الذات والوصف وفي الصورة الثانية الذات فقط واعتبار مادام الوصف على وجه الظرفية والظرف لا يدخله في الثبوت ولا في

ضرورة فصح يصدق ضرورة ثبوت تحرك الأصابع بمجموع ذات الكاتب مع وصف الكتابة دون ذات الكاتب فقط لكونه عرضا مفارقا فقد علم أن أخذ الذات مع الوصف للتعليل ضرورة ثبوت المحمول لا لثبوت المحمول فلا وجه لما قيل أن المحمول ليس ثابتا للمجموع بل للذات فقط فإنه مبني على عدم الفرق بين ثبوت المحمول وعلة جهة ثبوته فتأمل فلا فائدة لاعتبار الظرف ههنا إذ يحصل اعتبار الظرف من مصاحبة الذات مع الوصف في ضرورة نسبة المحمول فيكون الظرف مستغن عنه دون مادام الوصف لأنه لما لم يكن الكتابة التي هي واسطة في ثبوت تحرك الأصابع له ضروريا فكيف يكون ضروريا له في وقت الواسطة بناء على أن الانحساف ضروري للتميز في وقت المعين إذا انحساف خلو كل القمر أو بعضه عن النور الواقع عليه من الشمس بسبب حيلولة الأرض بينهما وبيانه على ما زعموا أن جرم القمر في نفسه كمدى أزرق مائل إلى السواد مظلم غير نوراني كثيف قابل للاستنارة من غيره صقيل يعكس النور عنه إلى ما يحاذيه وإنما يستضيء بضياء الشمس وينظلم بالعكس إلى ذاته بالمانع من الاستضاءة فالانحساف لازم ضروري لذات القمر وكذلك الاظلام فيكون ثبوت الاظلام للقمر ضروريا عند وجود الانحساف سواء أخذ مع ذات القمر أو لم يؤخذ وبغير ظرفا لثبوت الاظلام فيتحقق المشروط بالمعنيين في مثل هذا الوصف اللازم لذات الموضوع في وقت معين * وزعموا أن النسبة بينهما العموم مطلقا بناء على عدم الفرق بين الشرط والظرف وقد علم الفرق بينهما أو على أن الثبوت في جميع أوقات الوصف لا يعدم علة الثبوت فيدوم المعلول بدوام العلة فقد عرفت الفرق بين الدوام والضرورة على أن النظر في النسبة إلى مفهوم القضية ويمكن أن يكون منشأ هذا الزعم في القضية الملقوفة إذ لا فرق بين التعبيرين إذا قيد في كل منهما ظرف للنسبة بلان تفاوت فتأمل (قال فإن الكتابة التي هي شرط تحقق الخ) قبل المراد بالمشروط هي الضرورة كما يقتضيه إضافة الشرط إلى تحقق الضرورة لا تحرك الأصابع وإن كان يقتضيه كون المط ضرورة التحرك بالضرورة الضرورة لأن الكتابة مشروطة بتحريك الأصابع دون العكس انتهى وفيه بحث لأن ثبوت الكتابة بالفعل لذات الكاتب في الخارج وإن كان بواسطة تحرك الأصابع لكن لزوم ثبوت

التحرك لذات الكاتب بواسطة الكتابة على معنى ثبوت المعلول الشيء يستلزم ثبوت علته له فيكون المعلول واسطة للزوم الثبوت فلا مانع فيه فعلى هذا يكون المراد بالمشروطة ضرورة ثبوت تحريك الاصابع فان الكلام في كونه ضروريا او غير ضروري لافي ضرورة ضرورتها فاذا كان الواسطة غير ضرورية فمناظرتك في المشروط وهو تحريك الاصابع يعني لا يكون ضروريا البته (قال فالمشروطة العامة بالمعنى الاول الخ) حاصله ان ضرورة الثبوت لا بد ان يكون له علة وهي اما عنوان الموضوع او غيره فان كان عنوان الموضوع علة فاما ان يتحقق مادة الضرورة والدوام او لا في الصورة الاولى فيتحقق القضايا الثلاث وفي الصورة الثانية يتحقق المشروطة دونها وان كانت غير يتحقق الضرورية والدائمة في مادة الضرورة والدوام دونها فيتحقق مرجع العموم والخصوص من وجه بينهما (قال قد سمعت ان ذات الموضوع الخ) اي حقيقة الموضوع او حقيقة ذات الموضوع اذا المراد بالذات هو ما صدق عليه من الافراد والعينية بالحقيقة (قال واذا اتحدنا وكان المادة مادة الضرورة الخ) لان فرضنا ان في المادة ضرورة فيكون باعتبار الذات ولما كان الذات عين الوصف يكون للوصف مدخل في الضرورة كما كان للذات فيتحقق القضايا الثلاث وكذا اذا كان العنوان جزء حقيقة وكانت المادة مادة الضرورة صدق القضايا الثلاث مثل كل ناطق حيوان ومن هذا علم ان الفرض يحصل بهذا القدر وهذا قصر الى الاحتمالين لان المجموع ينحصر الى شقين (قال فان كان المادة ضرورية الخ) هذا اذا كان الوصف خارجا بقرينة المقابلة فح اما ان يكون للوصف مدخل في الضرورة كقولنا كل متعجب ضاحك فيتحقق القضايا الثلاث واما ان لا يكون للوصف مدخل كالمثال المذكور فيتحقق فيه الضرورية والدائمة دون المشروطة وان لم تكن مادة الضرورية والدوام الذاتيين فان تحقق الضرورة بشرط الوصف صدقت المشروطة دونها فاحفظ هذا ولا تلتفت الى قبل وقال (قال كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة او دائما الخ) هذا مثال للقضية التي يتحقق فيها الدائمتان دون المشروطة قوله لا بالضرورة عطف على الضرورة او اندام يعني لا يصدق بملازمة جهة المشروطة كاسلوب زيد قائم لا عمرو فاي حاجة الى التكلف لتصحح العطف كما فعله العصام (قال كان وصف الكتابة مدخلا في ضرورة آه) لان ثبوت الذاتي للذات

لا يكون

لا يكون بواسطة العرض المفارقة اذ ضرورة ثبوت الذاتي ثابت حال مفارقتها فلا يكون له دخل فيه بخلاف الكتابة بالنسبة الى تحريك الاصابع لانه وان كان تحريك الاصابع سببا لثبوت الكتابة لكنهما متلازمان يكون الكتابة واسطة للزوم ثبوت تحريك الاصابع للانسان كما كان واسطة لثبوت الكتابة له على ان الاعتبار في الضرورة بشرط الوصف ان يكون سببا للضرورة لان يكون مقتضيا للضرورة الاصلية (قال لانه متى ثبت الضرورة في جميع آه) اذ لما ثبت الضرورة في جميع اوقات الذات يحتمل ان يكون الوصف عين الذات او جزئها او عرضها لازما ومفارقا ففي الصور الثلاث يساوي اوقات الذات باوقات الوصف وفي الصورة الرابعة يكون وقت الذات واسعا من وقت الوصف فيكون وقت الوصف بعضا من وقت الذات فيلزم تحقق الضرورة في جميع اوقات الصفة عند تحققها في جميع اوقات الذات بدون العكس اذ لم يلزم من تحققها في بعض الاوقات تحققها في جميع الاوقات كقولنا كل منخسف مظلم بالضرورة مادام منخسفا في جميع اوقات الاتصاف بوصف الانخساف فان ذات المنخسف هو القمر والاطلام ثابت له في جميع اوقات ثبوت الانخساف وليس بثابت في جميع اوقات ذات المنخسف وهو القمر (قال ومن الدائمة من وجه آه) مادة اجتماعها قولنا كل انسان حيوان كامر ومادة افتراق الدائمة قولنا كل فلك متحرك دائما فان التحرك للفلك دائمى لكن ليس ضروريا لالذاته ولا لوصفه ومادة افتراق المشروطة قولنا كل ضاحك متعجب بالضرورة مادام ضاحكا اذ ثبوت التعجب لذات الضاحك ضروري في جميع اوقات ثبوت وصف العنوان لذات الموضوع والدائمة غير صادقة اذ ثبوت التعجب ليس يدوم لذات الموضوع في جميع اوقات الذات كما لا يخفى (قال حيث يخلو الدوام من الضرورة آه) اي الضرورة مطلقا سواء كان بالذات او بالوصف لانه في الضرورة الذاتية اذا خلوعها لا يكفي في الافتراق لاحتمال ان يكون الضرورة بالوصف مع عدم الضرورة الذاتية كما لا يخفى لا يقال الدوام لا يخفى عن الضرورة اذ دوام الشيء يكون له عند دوام المعلول يدوم العلة وعند دوام العلة يثبت الضرورة لانا نقول ان الكلام مبني على مذهب من قال بين الضرورة والدائمة عموم مطلق على ان التحقيق هذا المذهب كما قررنا فتذكر (قال الرابعة العرفية العامة آه) قد عرفت

ان الدوام ثلاثة اقسام الدوام الازلي والدوام الذاتي وهو مضمون
الدائمة المطلقة والدوام الوصفى هو ان يكون الثبوت او السلب
مادام ذات الموضوع موصوفا بالوصف العنواني وهو مضمون العرفية
الامامة فهي قضية يحكم فيها بدوام الثبوت والسلب مادام وصف الموضوع
ونسبتها الى الدائمة المطلقة كنسبة المشروطة العامة الى الضرورية
المطلقة (قال مادام ذات الموضوع متصفا بالعنوان الخ) غير الاسلوب
في تعريف المشروطة العامة حيث قال هنا لك بشرط ان يكون الخ وهنا
مادام ذات الموضوع الخ مع ان المص اخذ في كليهما قيد بشرط ان يكون
اشارة الى تفاوت المقامين اذ في المشروطة فرق بين كون الوصف شرطا
وبين كون وقت الوصف طرفا اذ حصل باعتبارهما قسمان تمايزان لتفاوت
الشرط والطرف بناء على ضرورة الثبوت كما عرفت واما في العرفية فلا
تفاوت بين شرطية الوصف وطرفيته لعدم ضرورة الثبوت فلا يحصل
قسمان تمايزان سواء اعتبر الوصف شرطا او طرفا لتفاوت في دوام
الثبوت بقى الكلام في ان المعتبر في مفهومهما اما تقييد الموضوع بالوصف
او جعل الوصف طرفا والظ هو الاول لان في تقسيم الدوام قيدوا بالدوام
الوصفي فيقتضي ان يؤخذ على طريق القيدية كما يرمى اليه عبارة المص
فتأمل * السيد لم يعتبر ههنا معيان على قياس معنى المشروطة لان المحمول
ذا كان دائما بمجموع الذات والوصف كان دائما للذات في زمان الوصف
حاصله انهم اعتبروا للمشروطة معنيين فحصل لهما قسمان تمايزان لم يستلزم
احدهما الاخر ولا يستغنى احدهما عن الاخر بخلاف العرفية العامة لانه
ولو امكن اعتبار معنيين فيها كما في المشروطة لكن لا تحصل قسمان تمايزان
لان في المشروطة ضرورة الثبوت يختلف باختلاف الشرط والطرف اذهني
تتحقق في صورة شرط الوصف وقد لا تتحقق في صورة الطرف كما ان
تحريك الاصابع ضروري لذات الكاتب بشرط الكتابة غير ضروري في زمان
الكتابة بخلاف دوام الثبوت الذي في العرفية العامة لان معناه استقرار
الثبوت وعدم انفكاكه وهو حاصل بالقياس الى ذات الموضوع بلا تفاوت
سواء كان للوصف مدخل فيه او لا ويكون طرفا للثبوت فقد علم ان كلا
المعنيين بعينه فيها على سبيل البدل على ما يقتضيه المقام لكن لا يحصل
قسمان تمايزان (قال لان العرف يفهم هذا المعنى من السالبة الخ)

اعتبار

اعتبار السالبة مبنية على الغالب والالفهم من الوجبة ايضا كقولنا كل
متعجب ضاحك مادام متعجبا اذ العرف يفهم منه ان ثبوت الضحك لذات
المتعجب باعتبار وصف التعجب * اعلم ان مدار الفهم ان احضار ذات
الموضوع قد يكون باعلام مخصوصة وقد يكون بمفهوم كلي واصناف عامة
والاحضار بالمفهوم الكلي والاصناف دون الاعلام اشخاصا واجناسا
يلقى الى الاذهان مدخلة الاوصاف والمفهوم في ثبوت الحكم وثبوته حال
اتصاف الذات به كما ان احضار الذات بالصفات المشتقة يقتضي اتصافها
حال الحكم بهذه الصفات والاحكام مجازا (قال لاشي من اللفظ بمنزلة
الخ) اورد مثالا كان بين موضوعه ومحمولة تضاف اشارة الى ان في مثل هذه
القضية السالبة يفهم العرف هذا المعنى من غير تقييد بقيد مادام الوصف
في جميع القضايا السالبة ومثل هذا القدر من الفهم يكفي في وجه التسمية
فعلى هذا لا يلزم ثبوت فهم العرف في جميع القضايا السالبة ولا عدم ثبوته
في جميع القضايا الموجبة بل قد يفهم في بعض الموجبة كما قررنا وفي بعض
السالبة فلا وجه لاثبات الفهم في كل السالبة ولا تنفيه في كل الموجبة كما ظن
فتأمل (قال فلما اخذ هذا المعنى الخ) اتى بالقاء التفرعية تنبيهها الى ان
المفرع عليه دليل على مقدمة قياس استثنائي والمفرع حقيقة المقدم هكذا
لما اخذ هذا المعنى من العرف يناسب التسمية بالعرفية لكنه اخذ من العرف
والمقدمة الاستثنائية نظرية فاثبتها بقوله لان العرف آه (قال لانها اعم
من العرفية الخاصة آه) اذ العرفية الخاصة مقيدة والعرفية العامة مطلقة
والمقيد اخص من المطلق وفيه اشارة الى ان التسمية ليست لفهم العرف
العام اذ يابى عنه تسمية العرفية الخاصة بالخاصة (قال وهي اعم من المشروطة
العامة آه) هذا بناء على انفكاك الدوام من الضرورة والا فلا عموم فتأمل
(قال وكذا من الضرورية والدائمة آه) لان الضرورة والدوام الذاتي
يستلزمان الدوام الوصفي من غير عكس (قال الخامسة المطلقة العامة الخ)
* اعلم ان القوم يطلق المطلقة على معنى عام شامل للموجهات الفعلية
والممكنة وهي التي لم يذ كر فيها الجهة بل يتعرض فيها لحكم الايجاب
والسلب اعم من ان يكون بالقوة او بالفعل وعلى معنى خاص بالفعلية
ومشترك بين الموجهات الفعلية وهي التي نسبة المحمول فيها الى الموضوع
بالفعل وهي المراد ههنا فان قيل المطلقة وهي اعم من ان يكون النسبة

فيها فعلية اولا يكون وتفسير الاعم بالاخص ليس بمستقيم وايضا لو كان
معناها ما يكون النسبة فيها فعلية لم تكن مطلقة بل مقيدة بالفعل اجيب
بان من مضمونها وان كان في الاصل اعم لكن لما غلب استعمالها فيما يكون
النسبة فيها فعلية سميت بها ولا امتناع في تسمية المقيد باسم المطلق اذا
غلب استعماله فيه (قال التي حكم فيها بثبوت المحصول الموضوع الخ)
بيان المطلقة من اقسام الموجهة البسيطة يقتضى ان يكون الفعلية جهة
القضية وقد علم ان جهة القضية الضرورة واللا ضرورة والدوام
واللا دوام وهي ليست منها * والجواب ان جمهور المنطقيين من المتقدمين
والمؤخرين اطلقوا اسم الجهة على كل كيفية للنسبة والفعل كيفية زائدة
على النسبة اذ هي اعم من الفعل والقوة وقال الشارح في شرح المطالع
ان الفعل ليس كيفية للنسبة لان معناه ليس الا وقوع النسبة والكيفية
لا بد ان يكون امرا مغايرا لوقوع النسبة الذي هو الحكم فان الجهة جزء
آخر للقضية مغاير للموضوع والمحمول والحكم وانما عدوا المطلقة في
الموجهات بالمجاز كما عدوا السالبة في الجزئيات والشرطيات فمع الفرق بين
الممكنة والمطلقة انه لاحكم في الممكنة اذ ليس الحكم فيها الاسلب الضرورة
عن الجانب المخالف واما الحكم في الجانب الموافق فلم يتعرض له واعترض
العلامة التفتازاني بحمل الفعل جهة من الجهات واثبات الحكم في الممكنة
وانا اقول ان الفعل وان كان كيفا في النسبة لا يكون جهة لان الجهة بعد
ثبوت الحكم عارضة له كما يظهر بتأمل جهة الضرورة والدوام واثبات
الحكم في الممكنة ايضا ليس بتحقيق اذ مدار اثباته في القضية المفروضة
يظهر دون المعقولة حيث قال لان قولنا كل ح هو ب بالامكان يشمل
على حكم ورابطة لاحتماله ومفهوم ان ب ثابت لج مع انتفاء الضرورة
فتأمل (قال او سلبه عنه بالفعل الخ) متعلق بالثبوت او السلب على سبيل
التنازع لا الحكم اذ لا يكون الا بالفعل ولان الجهة قيد الوقوع واللا وقوع
والفعل اعم من الازمنة الثلاثة ومقابل القوة بمعنى الامكان لا يترتب منه لاجراء
القضية المطلقة اذ هي خارجة عن انقسام (قال وانما كانت مطلقة آه)
بيان وجه التسميتها والظن فيه ان التسمية باعتبار عمومها الموجهة الفعلية
والممكنة واطلاقها عن الجهة والقوة والفعل ثم بعد الفعلية والاصطلاح
في معنى خاص بقيت التسمية على حاله كما في سائر الاسماء الغالبة في بعض

افرادها والشارح قصد بيان وجه التسمية باعتبار خصوصها وهو تسمية
المسبب باسم سببه بالنسبة الى القضية المعقولة والمفروضة تابعة لها (قال
اذا اطلقت ولم يقيد الخ) الاطلاق بمعنى الذكر او بمعنى عدم القيد فمع
يكون قوله لم يقيد عطف تفسير قبل في قولهم يفهم منها فعلية النسبة
نظرا لانه يتأني ما سبق ان العرف يفهم من القضية السالبة اذا اطلقت
الدوام الوصفي الا ان يقال منها نظرا الى نفس اللفظ مع قطع النظر عن
العرف ولا ينبغي ان يرتاب في فعليتها في كل انسان حيوان مع انه لحيوانية
الا للانسان الموجود حال الحكم لان المعيدوم لا يثبت له شيء لان معنى
الفعلية الخروج من القوة الى الفعل سواء كان في الماضي او الحال او المستقبل
فزيد قائم كزيد يقوم محتوية على فعلية النسبة انتهى انا اقول فهم العرف
مخصوص ببعض السالبة مع ان فهم الدوام الوصفي لا يتأني فهم الفعلية
على ان الفعلية اعم وفهم الاعم اولي من فهم الاخص وكذا النظر فيه الى
اوضاع الالفاظ والتراكيب النسبية اذ هما للفعل وسائر الموجهات
مخصوصة لا بد فيها من دوال مقيدة لها فتفطن حتى التفطن (قال وانما
كانت عامة الخ) اي انما قيد المطلقة بالعمامة في التسمية اذ الدليل بقيد
فقط ولذا لم يكتب بعمومها من سائر القضايا والوجودية اللادائمة
واللا ضرورة مطلقتان مقيدتان والمطلق اعم من المقيد ويمكن ان يقال
تخصيص العموم بالنسبة اليها انه فهم من اطلاقات بعض المنطقيين وتسمياتهم
اطلاق المطلقة على الوجودية اللا ضرورة واللا دائمة فاحتاج الى
الامتنان بين المطلقة البسيطة والمطلقة المركبة فقبس عمومها اليها فقط
وسميت بها فامتازت بينهما (قال وهي اعم من القضايا الاربع آه) معطوف
على قوله وانما كانت قريبا او بعيدا لاعلى قوله اعم من الوجودية الخ اذ ح
لا حاجة الى اعادة ضمير الفصل ووجه عمومها منها ان فعلية النسبة عبارة
عن وقوع النسبة الخارج من القوة وهذا يتصف بالضرورة والدوام
وعدمها فيكون فعلية النسبة معروضا اعم من تحقق الخاص يلزم تحقق
العام من غير عكس ويمكن ان يقال ان القضية المطلقة العامة عين القضية
المطلقة التي اطلقت عن الموجهة باي جهة فكانت اعم من الموجهات كلها
اعمية المطلق من المقيد واما القول بانها تشمل الممكنة العامة ح لانها ايضا
موجهة فليس بشيء لان عمومها على وجهين عموم من الفعل والقوة

وعومها من الجهة وعمومها الثاني لا يستلزم عمومها الاول ولا متساوية بين
كونها عاما باعتبار الثاني وبين كونها غير عام باعتبار الاول على ان عد
الممكنة من الموجهة بل من القضية ليس على وجه الحقيقة كما عرفت فتأمل
(قال السادسة الممكنة العامة آه) اعلم أولا اذا جعل الوجود رابطة بين
الموضوع والمحمول فالكيفية الحاصلة لتلك النسبة من الوجوب والامتناع
والامكان فالوجوب ضرورة الوجود والامتناع ضرورة العدم والامكان
سلب ضرورة الوجود والعدم وهو الامكان الخاص المقابل للوجوب
والامتناع بالذات وقد يؤخذ الامكان بمعنى سلب ضرورة الوجود فقط
وبمعنى سلب ضرورة العدم فقط وهذا هو الموافق للغة العرب والعرف
ولهذا يسمى بالامكان العامي فان العامة تفهم منه نفي الامتناع من امكان
الوجود نفي امتناع الوجود ومن امكان العدم نفي امتناع العدم فعلى هذا
الامكان المأخوذ في القضية الممكنة العامة الامكان العامة بمعنى سلب
ضرورة العدم في الموجهة وسلب ضرورة الوجود في السالبة لانه في الموجهة
يكون امكان الوجود وهو نفي امتناع الوجود ويفهم من نفي امتناع الوجود
سلب ضرورة العدم وهو السلب والالزام امتناع الوجود وفي السالبة يكون
امكان العدم وهو نفي امتناع العدم ويفهم من نفي امتناع العدم سلب
ضرورة الوجود وهو الايجاب والالزام امتناع العدم فاذ عرفت هذا يسهل
لك حل القضايا الممكنة عاما او خاصا (قال وهي التي حكم فيها بسلب
الضرورة المطلق عن الجانب الخالف آه) لم يجعل كالتعريفات السابقة
بان يقال وهي التي حكم فيها بامكان ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه
فقط اشارة الى تعريف الامكان العام في ضمن التعريف واختران عن توهم
كون الامكان جزء المحمول اذ لو كان جزء المحمول كانت القضية مطلقة
وقد فرضناها موجهة فان قيل ان كان الامكان جهة القضية وحارجه
عن المحمول كانت القضية فعلية لان الموجهة اما تصدق اذ اثبت محمولها
للموضوع بانفعل فيبطل قاعدة ان الممكنة العامة اعم القضايا لاختصاصها
ح بالفعليات قلنا لان ان الايجاب يستدعي الثبوت بانفعل بل المراد
بالموجهة الموجهة ما فيها النسبة باثبات اعم من ان يكون بانفعل او باقوة
فلا يلزم ان يكون الموجهة الممكنة فعلية ولو سلم ان الامكان اذا كان جهة
لا بد من ان يكون القضية فعلية لان الموجهة مشتملة على المطلقة ومعلوم

ان مفهومها النسبة بانفعل * قلنا القضية اذا اطلقت ولم يذكر فيها الجهة
كان مفهومها ذلك النسبة الفعلية ولا يلزم من ذلك انها اذا قيدت بالجهة
كان مفهومها ذلك النسبة الفعلية لجواز ان يكون التقييد بالجهة صارفا
عن الدلالة على ذلك المفهوم فتكون الامكان جهة لا يقتضي كون النسبة
فعلية * السيد الامكان العام يفسر تارة بسلب الضرورة الذاتية حاصلة
ان ضرورة الوجود امتناع العدم بالنسبة الى الماهية متساويان في التحقق
وكذا ضرورة الايجاب وامتناع السلب بالقياس الى النسبة فنسلب ايها
يفسر بتساويان وتلازمان لكن الاصطلاح يقتضي التفسير الاول لان
الامكان عبارة عن سلب الضرورة والمفهوم لغة يقتضي التفسير الثاني اذ
المفهوم من قولنا يمكن قيام زيد وقعود عمرو سلب امتناع القيام والقعود
فقد علم ان ضرورة الوجود وامتناع العدم متلازمان وسلبا المتلازمين
ينصافان على شيء واحد فكيف لا يكون التفسير ان متساويين بحسب
الصدق كما كان بحسب التحقق كما طعن فتأمل (قال فان كان الحكم في القضية
الح) باعتبار القضية الملقوطة وان لم يكن باعتبار المعقولة اذ القضية
الملقوطة مشتملة على حكم ورابطة لاحالة ولا معنى للقضية الا ان يحكم بان
وصف المحمول صادق على ذات الموضوع وهذا لا يتناقض ان يقال القضية
الممكنة ليست قضية حقيقة فتأمل (قال كان معناه الح) يعني الطرف
الموافق ليس متعارضه حتى يحتمل ان يكون واقعا وان لا يكون (قال وانما
سميت ممكنة لاحتمالها آه) اشتمال الكل على الجزء واشتمال الدال على المدلول
وجه لا يطرده ولا ينعكس حتى يقال الاحتواء قدر مشترك بين جميع القضايا
فلا وجه لاختصاصها بتسمية الممكنة ويقال ان الكاذبة لا تشمل على
الامكان على ان اشتمال الممكنة على كونه جهة القضية بخلاف سائر القضايا
اذا اشتمالها عليه بحسب التحقق او الصدق (قال وعامة لانها اعم آه)
ان الاوصاف تبادر في التقييدية للاختران عن الشيء الاخر فعلى هذا بيان
وجه التسمية مسروق لوجه ذلك التقييد والمحرز عنه هو الممكنة الخاصة
فلا بد في تسمية العامة من ان يكون بالنسبة اليها فلا وجه لما قيل الاولى
ان يقال لاحتمالها على الامكان اعم فاستغنى عن بيان وجه التسمية
بالعامة (قال في صدق الايجاب بانفعل صدق الايجاب بانفعل آه) هذا
والقول الاتي وهو في صدق آه اصل الدليل لكن هاتين المقدمتين لكونهما

نظريتين قدم دليلهما عليهما ففرع بالفاء لكن فيه شائبة المصادرة فتأمل
(قال لجواز ان يكون الايجاب ممكنا آه) ان الامكان لا يستلزم الوجود
بالفعل كقولنا كل فلان ساكن بالامكان العام (قال والاعم من اعم آه)
هذه مقدمة اجنبية لاتحتاج القياس الغير المتعارف لكن صدقها اذا كان العموم
والخصوص بحسب التحقق وههنا كذلك لان النسبة بين القضايا وهي
بحسب التحقق فلا يرد ان الجنس اعم من الحيوان وهو اعم من زيد مع ان
الجنس ليس اعم منه لعدم صدقه عليه (قال من المركبات آه) اشار
بتغيير الاسلوب الى ان الاولى في الذكر دون الرتبة اوتفنا في العبارة بناء على
ان الضرورة في جهة القضية مقدم على الدوام ويتنصيصها اذ هو اذ الجهة
الوجوب والامكان والامتناع كما عرفت وما يشتمل الوجوب مقدم على ما
يشتمل الامكان او الامتناع فتأمل (قال وهي المشروطة العامة مع قيد
الدوام آه) هذا التعبير بالنظر الى القضية الملقوفة باعتبار التلقظ فتح
يكون المشروطة العامة متبوعا ومقيدا بلفظ الدوام فلا محذور فيه
واما بالنظر الى المعقولة وباعتبار الحقيقة فلا متبوعة ولا مقيدة للمشروطة
العامة اذ حقيقة القضية المركبة ملتزمة من الايجاب والسلب وكلاهما
على طريق الجزئية فتح تطبيق العبارة ان كلمة مع تدل على مصاحبة مدخولها
لمتعلقها في الصفة الثابتة وهي الجزئية ههنا كقولنا الجسم صورة مع هبولى
وهو احد معاني كلمة مع وهو موضوع الاجتماع لازمانية فتجوز مع الضرر
ولا مرادفة عند حتى يكون قيد المشروطة العامة ويقال ان المحكوم به
هو المشروطة العامة مقيد بهذا فيحتاج الى ان يعتذر بان المراد ما هي
المشروطة العامة قبل التقييد بالدوام فتأمل (قال وانما قيد بالدوام
بحسب الذات الخ) ان مثل هذا العنوان يسوق لبيان وجه التقييد بالنسبة
الى الاطلاق او بالنسبة الى قيد مخصوص آخر والمراد هنا هو الثاني كما يدل
عليه دليله وقوله فان قيد تقييدا صحيحا ولان جهة القضية في الايجاب
هي دوام الثبوت بالذات او بالوصف وسلبه يكون مقيدا بهما فالنكتة لترجيح
احد المقيد على الاخر لا على المطلق واما صحة التقييد بالضرورة
بحسب الذات وترجيح الدوام بحسب الذات عليه فبحث آخر لا تعرض له
هنا بل يلزم هذا من نفي الدوام بحسب الذات فلا اعتبار لهما في القضية
الخاصة فتأمل (قال لان المشروطة العامة الخ) في الجملة

تساع سببه كون الضرورة مدار البحث وحاصل الاستدلال انه لو قيد
الدوام بحسب الوصف دون بحسب الذات يلزم اجتماع التقييدتين
لاستلزام الضرورة بحسب الوصف للدوام بحسب الوصف دون الدوام
بحسب الذات (قال والضرورة بحسب الوصف دوام بحسبه الخ) هذا
من قبيل حمل اللازم على الملزوم كالضحك بالنسبة الى الانسان ففيه
تساع لا ما قيل ان الدوام عدم الانفكاك والضرورة عدم الانفكاك اللازم
فالضرورة فرد للدوام فتأمل (قال لادائمة في بعض اوقات ذات الموضوع
الخ) قيل الاولى فيه لادائمة في جميع اوقات ذات الموضوع او غير متحققة
في بعض اوقات ذات الموضوع انتهى اقول اذ قيل هكذا يحتمل ان يكون
لعموم سلب الدوام في جميع اوقات الموضوع وان كان ظاهرا في سلب
عموم الدوام فيختل المقادير ما قاله الش بناء على تعيين السلب
في بعض الاوقات وقيل الجواب عنه ان قوله في بعض اوقات ذات الموضوع
طرف مستقر لا طرف لغو فلا وجه لما قيل فتأمل الفرق بين الطرف المستقر
واللغو (قال فتركيها آه) اي في المال والا فالمركية قضية واحدة (قال فهى
مفهوم الدوام آه) بحسب الوضع اللغوي بانضمام المقام وبحسب الوضع
العرفي اذا فادتها المطلقة العامة بملاحظة كونها جهة القضية ومدلولها
كيفية النسبة (قال لان ايجاب المحمول للموضوع آه) هذا تصوير معنى
الدوام بحسب العطف على سبيل كونه قيدا كما لمطوف عليه وكونه
لدوام الفعل وهذا المعنى وان كان اعم من نفي استمرار دوام الثبوت ومن
استمرار نفي دوام الثبوت لكن لكونه قيدا للثبوت في بعض الاوقات كان نفي
الاستمرار فعلى هذا يلزم كون معنى الايجاب المذكور ان الايجاب ليس متحققا
في جميع الاوقات على سبيل رفع الايجاب الكلى فلهذا جعل المعنى
المصدرى الملزوم في مقام المقدم واللازم في مقام التالى فلا عينية بين المقدم
والتالى ولا استدراك كما ظن واذ تحقق الرفع الايجاب الكلى فتحقق
السلب في الجملة فهو معنى المطلقة العامة ومعلوم ان تحقق السلب في الجملة
اعم من ان يكون السلب في جميع الاوقات او في وقت معين او في وقت ما
لكن بانضمام المقام لا يرد السلب الكلى فيبقى اعم من الوقت معينا او غير
معين فلا يتعين الوقفية ولا المنتشرة كما ظن بل يتحقق المطلقة في ضمن
رفع بعض الاوقات قبل ان قيد الدوام في القضية لا بقيد الاسلب دوام

الضرورة بحسب الذات لاسلب دوام ثبوت المحمول للموضوع لانه بقاعدة
 اللغة عطف دائما على مادام بكلمة لا فيكون ظرفا للضرورة كما دام
 واجاب عنه بعض الافاضل ان لا دائما عطف على مادام وهي توقيت
 لثبوت المحمول للموضوع فيكون اللادوام سلبا لذلك الثبوت بالنظر
 الى الذات وانس توقيتا للضرورة حتى يكون اللادوام نفي الدوام تلك
 الضرورة انتهى انا قول ان اللادوام قسم بعض المنطقيين الى لادوام
 الفعيل وهو الوجودى ومعناه مطلقة عامة كما بين والى لادوام الضرورة
 وهو الوجود اللا ضرورى ومفهومه ممكنة عامة كما بين في محله فاعترض
 على جعل اللادوام الضرورى من قسم اللادوام بوجوه اظهرها
 ان اللادوام اخص من اللا ضرورة فكيف يكون اعم قسما من الاخص
 فالحق ان اللادوام مستعمل في معنى المطلقة العامة بحسب العرف كما
 سبظهر من الش فمما سبأنى فلا وجه لجملة على افادته سلب دوام الضرورة
 وهذا المقام ولو ساعده العطف على انه لا قائل بتركيب المشروطة الخاصة
 من المشروطة العامة والممكنة العامة فتأمل (قال لان السلب اذا لم يكن
 دائما الخ) هذا استدلال على كون مفهوم اللادوام في هذه السالبة مطلقة
 عامة هكذا لان مفهوم اللادوام فيهما ما لا يكون السلب دائما واذا لم يكن
 السلب دائما لم يكن متحققا في جميع الاوقات واذا لم يتحقق هكذا تحقق
 الايجاب في الجملة فينتج ان مفهوم اللادوام فيها تحقق الايجاب في الجملة
 وهو المطلقة العامة فينتج اصل المط (قال فان قلت حقيقة القضية المركبة
 الخ) هذا نقض على تركيب القضية المركبة من الايجاب والسلب باستلزام
 خصوص الفساد ومناط الاعتراض تقسيم القضية المطلقة الى الموجبة
 والسالبة تقسما حقيقيا على سبيل الانفصال الحقيقي فالقضية المركبة
 يخل هذا التقسيم اذ يجب ان يكون كل قضية داخلية في هذا التقسيم
 مع انها غير داخلية فيه اذ المركب من امرين متخالفين يمنع ان يكون احدهما
 على سبيل الحقيقة واما القول بان المركب من الداخل والخارج فليس منه
 اذ الخارج الثانى ليس مائه اتركيب وحاصل الجواب جميع الاقسام من الحقيقة
 والحكم بحسب الاصطلاح على ان يكون القضية المركبة موجبة او سالبة
 باعتبار جزئها الاصلى وهو الجزء الاول ويمكن الجواب بان القضية
 المنقصة الى الموجبة والسالبة هي البسيطة ومناط الانفصال الحقيقي

بين القسمين هو البساطة لكون الحكم فيها واحدا فلا يجمع فيه الايجاب
 والسلب ولا يخ عن واحد منهما بخلاف المركبات اذ فيها حكمين فلا بأس
 باجماع الايجاب والسلب فيها لكن الش اختار الجواب الاول لان القضايا
 المستعملة في مواد الاقضية والشروط المعبرة فيها بالقياس الى الجزء الاول
 وباعتبار ربحها وسلبه (قال فنقول ايجاب القضية آه) هذا من قبيل نسبة
 الكل باسم جزئه التام المناط للتسمية كاطلاق الرقيب والاسير على الشخص
 اذ هما حال الجزء وهو العين والعنق لكن ليس من قبيل المجاز وان كان
 بالنظر الى القاعدة العربية لكونه اصطلاحا وهو ليس بمجاز فلا وجه لما قيل
 هذا الجواب يقتضى ان لا يكون استعمال الموجبة والسالبة وتقسيم المركبات
 اليهما بمعنى عرف سابقا وهو بعيد من سوق كلامهم في هذا المقام جدا
 فحق الجواب المراد من الايجاب والسلب على ما هو بالفعل من القضيتين
 والجزء الثانى هو الامر الاجمالى لا ايجاب فيه ولا سلب بالفعل بل لو فصل
 ظهر ايجاب وسلب انتهى فيه انه على هذا الجواب يخل تعريف المركبة
 بكونها ملتبسة من الايجاب والسلب فتأمل (قال والجزء الثانى يخالفه
 في الكيف آه) اى في الايجاب والسلب وموافق في الكم اى في الكلية والجزئية
 والظاهر ان الواو الحال وقائدة التقييد بيان كون القضية مثلا موجبة
 باعتبار جزء الاول فقط بلا تدخلية الجزء الثانى اذ يخالفه في التكيف فتأمل
 (قال وتفيض الاعم مبان لعين الاخص آه) لان تفيض الاعم عليه وسلب
 الاعم يستلزم سلب الاخص فيصدق بين الاخص وبين تفيض الاعم
 السالتيان الكلتيان فهما مرجع التباين الكلى كما عرفت (قال والمقيد
 اخص من المطلق آه) اى بحسب التحقق اذ النسبة بين القضايا والمقيد
 سواء كان اعم او مساويا او اخص رائد على المطلق ومن وجود هذا المقيد
 يلزم وجود المطلق بدون العكس كما لا يخفى واما قول من قال فيه بحث لان
 المقيد قد يكون اعم او مساويا فليس بشئ لان هذا ولو سلم لكان في النسبة
 بحسب الصديق والمحل على ان الاعم كون الاعم والمساوى ان يصلح للمقيد
 اذ المطلق ما هو الشايع في جنسه والمقيد ما اخرج عن الشوغ بوجه ما
 والاعم والمساوى لا يخرج الشئ عن الشوغ فتأمل (قال وكذا من القضايا
 الثالث الباقية آه) وهى العرفية العامة والمطلقة العامة والممكنة العامة
 يعنى ان هذه الثلاث اعم مطلقا من المشروطة الخاصة لانها اعم من المشروطة

العامة وهي اعم من المشروطة الخاصة والاعم من الاعم من الشئ اعم من ذلك الشئ وان شئت قلت المشروطة الخاصة اخص من المشروطة العامة وهي اخص من هذه الثلث الباقية والاحص من الاخص من الشئ اخص من ذلك الشئ (قال وهي اعم من المشروطة الخاصة آه) هذا يعنى بالمقايضة على النسبة بين الدائمة المطلقة والضرورية المطلقة فان استلزم الضرورة للدوام بدون العكس يصدق هذا وان ثبت التلازم بينهما يلزم التساوى بينهما وكذلك ههنا قبل وهي اعم من المشروطة الخاصة لا يتم بيانه بان يقال ان المقيد فيها اعم من المقيد في المشروطة الخاصة والمقيد واحد كيف وهذا يجري في الحيوان العالم والانسان العالم مع تخلف اللازم انتهى انا اقول يمكن بيانه بهذا الدليل بتخصيص القيد الواحد بان يكون اعم او مساويا للاعم او لا مدخل له في التعميم والتخصيص كالحيوان المتنفس والانسان المتنفس فتأمل (قال واعم من المشروطة العامة الخ) لانه لما كانت المشروطة العامة والعرفية الخاصة كل واحدة منهما اعم مطلقة من المشروطة الخاصة يلزم تصادقهما في المشروطة الخاصة فيتحقق مادة الاجتماع وكذلك لما كانت المشروطة العامة اعم من الضرورة المطلقة والعرفية الخاصة مباينة لهما فيتحقق في الضرورة المطلقة مادة افتراق المشروطة العامة وكذلك لما كفى دوام ثبوت المحمول للموضوع بحسب الوصف بدون الضرورة في العرفية الخاصة فيتحقق في مثلها مادة افتراق العرفية الخاصة فثبت انعم من وجه بينهما فعملك باستخراج الامثلة (قال يجب ان يكون وصفا مفارقا آه) احتراز عما يكون وصفا للموضوع عين حقيقة الذات او وصفا لازما له في المشروطة والعرفية الخاصتين اذ في كل منهما يلزم اجتماع الدوام واللا دوام في ذات واحدة في حالة واحدة فيكون قوله وصفا لشيء عينية وقوله مفارقا لشيء كون الوصف لازما فيكون في حكم الدعويين واثبت الدعوى الواحد وهو نفي كون الوصف لازما بقوله فانه لو كان آه فلزم من ثبوته ثبوت الدعوى الاول بطريق الاول فيكون قوله لذات الموضوع متعلقا بوصفا مفارقا فلا يلزم انه مدفوع في الدليل كما طعن حيث قيل قوله لذات الموضوع ان تعلق بقوله مفارقا كان الصحيح عن ذات الموضوع وان تعلق بقوله وصفا بان يكون صفة ثابتة له كانت الدعوى مركبة والدليل قاصر فتأمل (قال

الوجودية اللا ضرورية آه) تسمية الوجودية لوجود الحكم فيها بالفعل واللا ضرورية لاشتغالها على قيد اللا ضرورة (قال وان امكن تقييد المطلقة آه) يعنى ان الضرورة في البسائط لما قيدت بالذات وبما لوصف وبسبب كل تقييد منهما حصل قضية مستقلة فينبغي ان يقيد نفي الضرورة باحدهما وقت كونها قيدا للمطلقة العامة فيحصل قضية مستقلة بكل واحد منهما فاجاب عنه بانه وان امكن التقييد بحسب الوصف لكن القضية الحاصلة منها ليست من القضايا المعبرة التي عرفت احكامها من العكس والتناقض وغيرهما فلي هذا لوجه لما قيل من انه امكن عدم التقييد بشئ منهما والتقييد بكليهما كما اكنى بما ذكره الاشتراك في العلة فتأمل (قال ولم يعمروا احكامه الخ) قبل معناه لم يطلبوا معرفة احكامه وعدم الطلب نتيجة عدم الاعتبار لاعلته كما توهم وعلة عدم الاعتبار عدم الحاجة انتهى الظن ان كلا من المعطوف والمعطوف عليه علة مستقلة للتقييد بلا ملا حظا ارتباط احدهما على الاخر بحسب العلية وان لوحظ لا بعد في علية عدم تعرف الاحكام التي لا بد منه في الفن لعدم اعتبارهم هذا التركيب وبساعد الواو العاطفة لهذا الوجه دون ما قال فتأمل (قال وسلب ضرورة الايجاب ممكن عام الخ) الممكن العام هو السلب الضرورة المطلقة اى الذاتية عن اخذ طرفي الوجود والعدم وهو الطرف المخالف للحكم ورميافسر بما يلزم هذا المعنى وهو سلب الامتناع عن الطرف الموافق فان كان الحكم بالايجاب فهو سلب ضرورة السلب او سلب امتناع الايجاب وان كان الحكم بالسلب فهو سلب ضرورة الايجاب او سلب امتناع السلب فعلى كلا التفسيرين يكون من اللا ضرورة في مثل قولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة ممكنة عاما لان سلب ضرورة ثبوت الضحك مع السكوت عن نفي ثبوته مفهوم قولنا لا شئ من الانسان بضاحك بالامكان العام اما على التفسير الاول فقط واما على التفسير الثاني فلان سلب امتناع السلب يستلزم سلب ضرورة الايجاب اذ فيما نحن فيه سلب امتناع سلب ثبوت الضحك لا انسان يستلزم سلب ضرورة ايجاب الضحك للانسان فان قيل قوله لا بالضرورة هو الامكان المقول على الاشتراك على الامكان العام وعلى الامكان الخاص وهو سلب الضرورة الذاتية عن الطرفين المخالف للحكم والموافق له فوجه اختصاصه بالامكان

العام قلت ان قولنا لا بالضرورة وان كان بسبب نفى الضرورة مشتركا
بينهما لكن باعتبار وقوعه في القضية اما ان يكون قيد الايجاب او السلب
فان كان قيد الايجاب يكون نفيا للضرورة الايجاب وان قيد السلب يكون
نفيا للضرورة السلب واما ما كان يكون سلبا للضرورة احد الطرفين
فتعين في الامكان العام (قال وهي اعم من الخاصتين الخ) اذا الجزء
الاول منه مطلقة عامة والجزء الثاني ممكنة عامة والجزء الاول من المشروطة
الخاصة مشروطة عامة والثاني المطلقة العامة فالجزء الاول من العرفية
الخاصة العرفية العامة والثاني المطلقة العامة فالجزء الاول من الوجودية
اللا ضرورة اعم من الجزئين الاولين لهما وكذا الجزء الثاني منها اعم
من الثانيين لهما والمركب من الاعم اعم من المركب من الاخص كما لا يخفى
(قال صدق فعلية النسبة لا بالضرورة الخ) اما صدق فعلية النسبة فقط
واما صدق الازدواج فلا ان للضرورة اعم من الازدواج اذ تنقيض الاخص
اعم من تنقيض الاعم فمن صدق الاخص يلزم صدق الاعم (قال وهي
اخص من الوجودية الازدواجية الخ) لان جزئي الوجودية الازدواجية
مطلقتان وجزئي الوجودية الازدواجية مطلقة عامة وممكنة عامة
وان تساوى الجزآن المطلقتان لم يكن الممكنة والمطلقة متساويتين
بل الممكنة اعم فلا يلزم من صدق المركب من المساوى والاعم صدق
المركب من المساوى والاخص بل الامر بالعكس مثلا يصدق كل فلك متحركة
لا بالضرورة اى لاشئ من الفلك بمحرك بالامكان العام ولا يصدق كل فلك
متحرك لا بالازدواج اذ ليس هناك فعلية النسبة وهي عدم التحرك (قال وهي
اعم من الخاصتين الخ) ليس لك ان تقول لان الازدواج مشترك والاطلاق
اعم من الضرورة والادوام الوصفين اذ فيه ما سبق فتذكر (قال وصدقهما
يدونهما في مادة آه) اى المادة التي لا وصف مدخل في الضرورة (قال
وذلك ظاهر آه) لان الوجودية الازدواجية هي المطلقة مع قيد الازدواج
والقيد اخص من المطلق فاذا كان اخص من المطلقة العامة كان
اخص من الممكنة العامة بطريق الاولى (قال الوقتية الخ) اعلم ان الضرورة
بحسب وقت امامين كقولنا كل قمر مخسف بالضرورة وقت الحيلولة
واما غير معين لا على معنى ان عدم التعيين معتبر بل على معنى ان التعيين
لا يعتبر فيه كقولنا كل نسان متفقس بالضرورة في وقت ما فالاول

الوقتية والثاني المنتشرة والوقت اما وقت الذات اى يكون نسبة المحمول
الى الموضوع ضرورية في بعض اوقات وجود ذات الموضوع كما مر في المثالين
واما وقت الوصف اى يكون النسبة ضرورية في بعض اوقات انصاف
ذات الموضوع بالوصف العنواي كقولنا كل مغذنام في وقت زيادة الغذاء
على بدل ما يتحلل وكل نام طالب للغذاء وقتا ما من اوقات كونه ناميا فالاول
هو المعبر في القضية الوقتية والمنتشرة والثاني هو المعبر في القضية
المشروطة خاصة او عامة وهذا مدار الفرق بينهما فلهذا اخذ في تعاريفها
ما يفيد هذه التفرقة واما اذا كان ما يكون ضروريا في وقت الوصف كذلك
يكون ضروريا في وقت الذات او بالعكس فلا بأس فيه اذا امتياز بالاعتبار
المأخوذ في التعاريف وبقيد الحينية فتكون مثل هذه المادة مادة الاجتماع
(قال التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول الخ) اخرج بقوله بضرورة
ثبوت المحمول غير الضروريات وبقوله في وقت معين المنتشرة وبقوله من
اوقات وجود الموضوع المشروطة العامة والخاصة بناء على ما قررنا
والمراد من تعين الوقت ما لم يشتمل على جميع اوقات وجود الموضوع ويخص
بعضها باى وجه كان بقرينة المقابلة المنتشرة وبعض الوقت اعم من
ان يكون بوقت واحدا ومتعدد فتأمل (قال مقيدا بالادوام بحسب الذات
الخ) قيل انما قيد الازدواج بحسب الذات وان امكن تقييده بحسب الوصف
لانهم لم يعتبروا تلك التركيب كما سبق الاشارة اليه (قال لاشئ من القمر
بمخسف وقت التربع الخ) يعنى متى كان القمر بعيدا من الشمس بثلاثة
ايام بروج فالانحساف ليس ضروريا اذ لا يقع حيلولة الارض بين القمر وبين
الشمس بل وقت التصفيف والبروج اثنى عشر فرديهما ثلثة فتصفها
سنة فلهذا يقال وقت التربع لا وقت التصفيف (قال وهي اخص من
الوجوديتين آه) اى الوجودية الازدواجية والازدواجية لان تركيبهما
من المطلقات والممكنة وهما اهم القضايا بسيطة او مركبة بالاجمال
واما التفصيل فلان المطلقة اعم من الوقتية المطلقة اصدق فعلية النسبة
فيما صدق الضرورة بحسب الوقت بدون العكس وقيد الازدواج مساو وقيد
اللا ضرورة اعم من الازدواج اعم من تنقيض الاخص من تنقيض الاعم فتأمل (قال
ومن الخاصتين من وجه آه) معطوف على قوله من الوجوديتين حاصل كلامه
ان الضرورة بحسب الوصف قد يتحقق وقد لا يتحقق فان تحققت قد يكون

الوصف ضروري بالذات الموضوع وقد لا يكون فان كان ضروريا في شيء
من الاوقات صدقت القضايا الثلاث كما في المثال الاول وان لم يكن ضروريا
لذات الموضوع صدقت الخاصتان دون الوقتية. وان لم يتحقق الضرورة
بحسب الوصف فيصدق الوقتية دونهما كما في قولنا كل قر منخسف
وقت حلوله الارض فان الانخساف ليس ضروريا بحسب صدق القمر به
ولادائما بحسبه فلا يصدق كل قر منخسف مادام قرا فان قيل صدق
الكلية يتوقف على افراد متعددة الموضوع لان الكل لاحاطة الافراد
واجب انه لا يتوقف الاعلى افراد ممكنة في القضية الحقيقة وما نحن فيه
فمنها والقمر منخسف في فرد محقق مع امكان غيره كالشمس على اني سمعت
كثيرا من الافاضل ان ادخل كل في المسائل الحكيمة لا يوصف تعدد الفرد
بل معناه انه لا يخرج من الحكم فرد ولذا صارت المسائل الباحثة عن
ذات الواجب مسائل من الالهى انتهى وانا اقول ان مثل هذا التركيب
من قبيل جعل القضية الشخصية في مقام الكلية كما وقع في كبرى
المسائل الاول على ان القمر هنا يمكن ان يعتبر متعددا باعتبار اوضاعها
وتشكلاتها المختلفة (قال فان الانخساف آه) بيان لصدق الوقتية
في هذه المادة قوله والاضلال ضروري الانخساف جملة حالية لتحقيق
الملازمة واللام في الانخساف صلة للضرورة لا لاجل كماله والا
لاستغنى عن التالي تأمل (قال ويصدق الوقتية كما في المثال المذكور آه)
اي الذي ذكر في المتن قبل والسري ان الشيء لا يكون ضروريا ولادائما
لشيء ثم يصير ضروريا له في وقت معين وهو ان الشيء اذا كان متفلا
من حال الى حال آخر فربما يؤدي تلك الانتقالات الى حالة يكون ضرورة
بحسب مقتضى الوقت فلا بد ان يكون مدخل في الضرورة انتهى انا اقول
لاحسن لهذا الكلام في هذا المقام اذ لم يلزم من نفي صدق الضرورة
بحسب الوصف ونفي الدوام نفي صدق الضرورة مطلقا لجواز ان يصدق
الضرورة بحسب الذات او بحسب الوقت او بحسبهما مع نفي صدق
الضرورة بحسب الوصف والدوام فتأمل (قال وجميع اوقات الوصف
بعض اوقات الذات الخ) لكون الوصف مفارقا بناء على الكلام في الخاصتين
(قال من غير عكس الخ) اي ليس متى تحقق الضرورة في بعض اوقات
الذات تحققت الضرورة في اوقات الوصف نحو كل قر منخسف وقت

حلوله لارض دائما (بيان ان الضرورة عين الخ) تعيين امان من الامر
او غداه غير في القضية الملقوفة لاسبيل الى الاول ههنا لان وقت وجود
الموضوع معين في نفس الامر البتة واللام يوجد فلا معنى لنفي التعيين
والمراد هو الثاني كما يدل عليه الوقتية والسبق فلا رجة لما قيل ان وجود
الوقت الغير المعين فح فضلا عن ضرورة شيء فيه او سلبية (قال وليس
المراد بعدم التعيين الخ) يعني ان غير ليس بمعنى المغايرة صفة مقيدة للوقت
بل مستعمل في نفي محض فيكون في الالمانية بشرط شيء لا المذهب
بشرط لشيء وفرق بين اعتبار عدم التعيين وبين عدم اعتبار التعيين
وفي الاول يخص التعريف فيكون بين الوقتية والمنشئة مباينة مع ان
يذهبا عموم وخصوص مطلقا كما سيأتي وفي الثاني يكون اعم وهو المراد
فان قيل اذا تعدد الوقت يحتمل ان يكون كلها متعينا او غير متعين او
مختلفا فكيف الحال قلت الوقت الماخوذ في التعريفين راد به الجنس
فيطلق على القليل والكثير في الصورة الاولى يكون القضية وقتية وفي
الثانية منشئة واما في الثانية فيمكن ان يقال وقتية باعتبار الوقت المعين
ومنشئة باعتبار الغير المعين (قال وترسل مطلقا الخ) صفة كاشفة
يعني يكون لا بشرط شيء اعم من ان يكون الوقت معينا او لا (قال بدون
العكس الخ) بمعنى العكس اللغوي اي ليس كلما صدق الضرورة في وقت
ما صدق الضرورة في وقت معين ولو صدق العكس في بعض المسادة وهو
ان يكون وقت ما تحققت في ضمن وقت معين لا يضر صدق سلب العكس
كما ظن (قال واعلم ان الوقتية المطلقة والمنشئة آه) صدر باعلم اهتماما
ايشان الميتين وتنبها على انه مسألة مستطردة اقتضى بيانه لادق مناسبة
وهو ان هاتين القضيتين ليستا متجوزا عنهما ومذكورتان فيما سبق وبهذه
المناسبة اقتضى بيان الفرق بين المطلقة المنشئة وبين المنشئة المطلقة
وبين المطلقة الوقتية والوقتية المطلقة فتصدي الى البيان وان لم يذكر
المطلقة الوقتية والمطلقة المنشئة ههنا مع انه اذ ذكرنا ان فيما سبق
وفي السنة القوم وحاصل الفرق انهما قضيتان متطابقتان حكم فيهما
بالنسبة بالفعل بلا تعرض الى الضرورة وعدمها واما الوقتية المطلقة
والمنشئة المطلقة حكم فيهما بالضرورة فينبهنا عزم وخصوص مطلق
فتأمل (قال لا اعتبار تعيين الوقت آه) قيل لما اعتبر فيه خصوصيات

الوقت ايضا كان اعتبار الوقت فيه اكمل فاستحقت الترجيح على المنتشرة
 في التسمية بها انتهى يمكن ان يقال ان للوقت المعين مدخل في الحكم
 بالضرورة دون الغير المعين فرجح التسمية بالوقعية وكذلك لما كان عدم
 التعيين سببا لانتشار الحكم رجع التسمية بالمنتشرة (قال ولهذا اذا قيدنا
 باحدهما صدق الاطلاق آه) هذا بيان وجه التسمية بطريق الدوران
 بحيث اذا تحقق عدم التقييد يتحقق التسمية وان انتفى انتفى التسمية
 بالمطلق بل يسمى بالوقعية والمنتشرة بلا قيد المطلق (قال والمطلقة
 المنتشرة التي حكم فيها آه) فان قلت فعلى هذا ما الفرق بين المطلقة
 العامة وبين المطلقة المنتشرة قلت الفرق بينهما ان المطلقة العامة
 اعم من المطلقة المنتشرة لانه اذا حكم بالنسبة بالفعل في وقت ما فقد حكم
 بفعلية النسبة التي هي مفهوم المطلق العام واما اذا حكم بفعلية
 النسبة فلا يلزم ان يحكم بالنسبة بالفعل في وقت ما لجواز ان لا يكون
 ثبوت المحمول للموضوع في وقت ما اصلا كما في قولنا الله موجود بالفعل
 وواجب الوجود عن اسم مقدم على الزمان (قال في فرق بينهما آه) الضمير
 راجع الى ما ذكرهنا وما يسمع فيما بعد بملاحظة التوسيع اعتمادا على
 وضوح المراد ولم يكتف بالفرق بينهما بالمفهوم وصرح بالعموم والخصوص
 اذا المفهومان لا يتنافيان وهي الحكم بالنسبة بالفعل والحكم بالضرورة (قال
 الممكنة الخاصة الخ) * اعلم ان الامكان المطلق عبارة عن سلب الضرورة
 فلهذا اعتبر القوم اولا سلب الضرورة الذاتية من احد الطرفين ثم زادوا
 واعتبروا سلب الضرورة الذاتية عن الطرفين معا ثم زادوا واعتبروا سلب
 الضرورة الذاتية والوصفية والوقعية عن الطرفين حتى يكون متساوية
 النسبة الى الطرفين ذاتا ووصفا ووقتا ثم تأملوا انه يمكن ضرورة اخرى
 في احد الطرفين غير الضرورات الثلاث وهي الضرورة بشرط المحمول
 ارادوا نفيها ايضا فاعتبروا امكانا آخر فالاول هو الامكان العام الذي
 تقدم بيانه تفصيلا فتذكر والثاني الامكان الخاص المعروف بانه سلب
 الضرورة الذاتية عن الطرفين اى المخالف للحكم والموافق جميعا وتسمية
 الاول عاما والثاني خاصا لما بينهما من العموم والخصوص فانه متى سلب
 الضرورة عن الطرفين كانت مطلوبة عن احدهما من غير عكس والثالث
 الامكان الاخص وهو سلب الضرورة الذاتية والوصفية والوقعية وهو

اخص من الثاني كما لا يخفى وجهه والرابع الامكان الاستقبالي وهو امكان
 يعتبر بالقياس الى الزمان المستقبل فيمكن اعتبار كل واحد من الامكان
 العام والخاص والاخص بالقياس اليه بان يقال الامكان العام وهو سلب
 الضرورة الذاتية عن الجانب المخالف في الاستقبال والامكان الخاص هو
 سلب الضرورة الذاتية عن كلا الطرفين في الاستقبال والامكان الاخص
 هو سلب الضرورات الثلاث في الاستقبال * فاعلم انهم اعتبروا اخذ القضية
 بجهة اللا ضرورة اعني الامكان بالقسمين الاولين وجعلوها مستعملين
 في العلوم فقط فتأمل (قال عن جانبي الايجاب والسلب الخ) قيل اشارة
 الى ان مراد المصنف بالوجود الايجاب وبالعدم السلب وكأنه اراد بالايجاب
 الوقوع وبالسلب اللا وقوع لان سلب الضرورة انما يكون عن الوقوع
 واللا وقوع لا عن الايجاب والسلب فهذا احد معاني الوجود والعدم
 (قال فلا فرق بين موجبتها وسالبها آه) لتركب كل منهما من امكانين عامين
 موجب وسالب قيل واتجهى ان في الموجبة الايجاب صريح والسلب
 ضمني وفي السالبة بالعكس انتهى انظر هذا بيان خلاصة كلام الشارح
 لا اعتراض عليه يحصر الفرق في اللفظ كما ظن (قال وهي اعم من سائر
 المركبات الخ) لانه لما كان الممكنة العامة اعم اقضايا موجبة او سالبة
 والممكنة الخاصة مركبة من الموجبة الممكنة العامة والسالبة الممكنة العامة
 كانت المركبة من الاعم اعم من المركبة من الاخص فان قيل الممكنة
 العامة اذا كانت اعم اقضايا يكون سالبة الممكنة العامة اخص من سالبة
 سائر القضايا باصل ان نفي الاعم اخص من نفي الاخص * قلت ان سالبة
 الممكنة العامة ليست من هذا القبيل لان الامكان العام في القضية السالبة
 الممكنة قيد للسلب وجهته فيكون امكان السلب لا سلب الامكان العام
 حتى يلزم ما ظن (قال ولا اقل منهما ان يكون الخ) اذ لا اقل من ان لا يكون
 الحكم في القضية ممثما وهو مفهوم الامكان العام وفي بعض النسخ لا اقل
 من ان يكون الخ والمعنى لا اقل لشي من ان يكونا الخ يعني لا بد فيهما ان يكونا
 ممكنين بالامكان العام وعلى النسخة الاولى قوله ان يكونا بدل اشتمال من
 ضميرهما والمآل واحد فخلاصته ان المركبات السالبة لا بد في كل منهما
 الايجاب والسلب معا لا لقيام حقيقة منهما ولا بد في الايجاب والسلب من
 ان يكونا ممكنين بالامكان العام فلا يخلو كل من المركبات الباقية من الامكان

العام بخلاف الممكنة الخاصة اذ لا يلزم من امكان الايجاب والسلب فيها ان يكون احدهما بالفعل لجواز ان لا يخرج من العدم الى الفعل فيبقى في الامكان الصرف فكيف بالضرورة والدوام فيتحقق العموم المطلق بينهما (قال ان يكون احدهما بالفعل الخ) قيل اي ان يكون احدهما متعينا لكونه بالفعل والا فلا بد من ان يكون احدهما بالفعل وكيف ولو لم يكن احدهما بالفعل لخلا الواقع عن النقيضين ويكفي في اثبات اعمية الموجبة الممكنة الخاصة وسالبتها عن موجبات تلك القضايا وسوالها في ذلك اللزوم انتهى فيه بحث اذ الايجاب والسلب في الممكنة الخاصة ليسا متناقضين لكون مرجعهما في الحقيقة سلب ان ضرورة احدهما عن جانب الموافق وثانيهما عن جانب المخالف اذ المسلوب في قولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص ليس ايجاب كناية الانسان وسلبها حتى يلزم ارتفاع النقيضين بل المسلوب ضروريتهما مع تحقق ثبوت الكتابة ايجابا او سلبا كفي شاهدا صدق هذا المثال مع تحقق السلبين وقوله او بالضرورة او بالدوام لا تمام تقريب الدلائل ببيان جميع المركبات الاخص والفعل اشارة الى الوجوديتين والضرورة اشارة الى المشروطة الخاصة والوقتين والدوام اشارة الى العرفية الخاصة (قال ومبينة للضرورة المطلقة الخ) لان في الممكنة الخاصة سلب الضرورة من الطرفين بخلاف الممكنة العامة فلهذا كانت اعم منهما (قال واعم من الدائمة الخ) على قول من قال الدوام يتخلو عن الضرورة كقولنا كل فلان متحرك بالدوام بالامكان الخاص (قال لتصادقها الخ) اي القضايا الخمسة المذكورة في المسادة الوجودية اللازمة اي في مادة يكون المحمول دائما بحسب الذات ضروريا بحسب الوصف حتى يصدق المشروطة العامة كقولنا كل زنجي اسود دائما او بالضرورة مادام زنجيا او دائما كل زنجي اسود مادام زنجيا او بالفعل لا بالضرورة (قال حيث لا خروج للممكن آه) كقولنا كل زنجي اسود بالامكان الخاص (قال في مادة الضرورة آه) اي الذاتية اذا كانت وصف العنوان عين الذات نحو كل انسان حيوان بالضرورة (قال واخص من الممكنة العامة آه) بحسب التحقيق والا فالاعم بضم اعم او مساويه لا يكون اخص (قال على وجه آه) اي على الوجه الذي فسرت المشروطة الخاصة باحد الطرفين وهو ضرورة ثبوت المحمول للموضوع مادام الوصف دائما على

التفسير الاول وهو الضرورة بشرط الوصف فلا تكون المشروطة اخص من المركبات كلها (قال فظهر ان اللادوام آه) فيه تعريض على المص حيث تعرض هذا الضابط دون النسب بين القضايا مع انها لا بد منها مع تساويهما في الظهور مما سبق من تفصيلات التراكيب فان اكتفى بالظهور فينبغي ان يكتفى في كليهما والا فلا يقتصر على واحد (قال وموافقين لها في الكم آه) الموافقة للاصل في الكم فاصطلاح والا فيجوز ان يعتبر اللادوام في البعض مثالا كما سيجي كذا قيل يمكن ان يقال الايجاب والسلب واردان على النسبة التي قيد بهما من غير تفاوت فلا بد من التوافق في الكم (قال هذا هو الضابط آه) لا يقال من المركبات الممكنة الخاصة فلا بد من التعرض بالامكان الخاص ليم الضابط * لانا نقول الامكان الخاص هو لضرورة الايجاب ولا ضرورة السلب * واعلم ان في عبارة المص عطف على معمولي عاملين مختلفين ولا يتقدم المجرور او عبارته هكذا والضابط ان اللادوام اشارة الى مطلقة واللا ضرورة الى ممكنة عامة موافقتي الكمية مخالفتي الكيفية للقضية المقيدة بهما فالعبارة المحررة والضابط ان اللادوام واللا ضرورة اشارتان الى مطلقة عامة وممكنة عامة موافقتي الكمية مخالفتي الكيفية للقضية المقيدة بهما كذا قيل يمكن ان يقال هذا مبني على مذهب الفراء وان يقال لفظ اشارة محذوف في العبارة فيكون من قبيل عموم معمولين على معمولي عامل واحد وفي بعض النسخ لفظ الاشارة مذكرة (قال وانما قال اللادوام اشارة الخ) هذا بيان وجه اختيار الاصطلاح على المعنى والا لصح اطلاق المعنى ولو كان اطلاق السلب مدولا التزاميا كما اطلق في شرح المطالع لكن المتبادر منه هو المدلول المطابق على انه يمكن ان يكون اطلاق السلب مدولا مطابقا باعتبار الاصطلاح (قال وليس مفهوم اللادوام المطابق الخ) على ان المطلقة العامة قضية ومفهوم اللغوي واللازمي كيفية فيها لا عينها كما لا يخفى وكذا كون اللادوام واللا ضرورة مفيدا للمطلقة العامة والممكنة على سبيل الانجاس في الكم بطريق الاشارة لان رفع الدوام ورفع الضرورة يحتمل ان يكون على وجه الكمية او على وجه الجزئية سواء كان الجزء الاول جزئية او كلية والدلالة على الاتحاد ليست بالمطابقة بل بالالتزام (قال بل لازمه آه) وجه اللزوم ان ايجاب المحمول لذات الموضوع اذا لم يكن دائما كان معناه ان ايجاب

المحمول لذات الموضوع ليس متحققا في جميع اوقات ذات الموضوع واذا لم يتحقق الايجاب في جميع الاوقات يتحقق السلب في الجملة وهو معنى السالبة المطلقة العامة (قال معنى احدى العبارتين آه) فيه مسامحة فتأمل ايكون مشتركة بينهما آه) اللام على سبيل الحصول هذا نكتة ترجع الاشارة على المعنى وجهه ان الاشارة بمعنى الاعلام فيكون اللادوام واللاضرورة ما يعلم به المطلقة العامة والممكنة العامة سواء كان بالالتزام او بالمطابقة فينطبق كلا العبارتين بخلاف لفظ المعنى لتبادره في المطابقي واما كون الاشارة ظاهرة في الالتزام فليس بمسموع بل شبيوعها بالحس والادلة فليس بمضر للمقصود ولا ينافي ان يكون لاستعمالها نكتة اخرى ككون كل من المشار اليه اجماليا كاطلاق السلب وامكان العام بحيث لو فصل رجع الى القضيتين ويتحقق بينهما وبين الجزء الاول التقاض وككون المشار اليه غير صريح في الاتفاق في الكم فلا يرد ما قاله العصام من ان في اختيار الاشارة ايضا اختلال لتبادر الدلالة الغير المطابقي منها كما ان المعنى يتبادر منه المطابقي وليس استعمال الاشارة لمصلحة اللادوام فقط بل لمصلحة اللاضرورة ايضا لافادة اللاضرورة صراحة جهة القضية لا القضية نفسها فتأمل (قال المص الفصل الثاني في اقسام الشرطية آه) البحث في هذا الفصل عن اجزاء الشرطية وهي المقدم والتالي وعن جزئياتها كالتصلة والمنفصلة واللزومية والعنادية وغيرها * اعلم ان الشرطية تشارك الجمليية في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وفيه تصور معنى مع تصور آخر بينهما نسبة انما يقع التصديق بها اذا قبلت الى خارج بالمطابقة وتختلفها في ان مفرديهما مؤلفان تأنيضا خبريا بمعنى اذا وقع النسبة المتصورة بين مفرديه يكون خبرا لا انه يكون خبرا بالفعل وفي ان النسبة بينهما ليست نسبة يقال فيها ان الاول هو الثاني وليس هو فتعطن قبل الشروع (قال لما فرغ من العمليات راقسامها الخ) اي عما يتعلق بالجمليية من الابحاث السابقة كالاعتراف انها ولاقسامها الاولية الذاتية والعرضية والاحوال العارضة لها كتحقق المحصورات والعدول والحصول والجهات والاقسام الذي ابرزها هنا لمناسبة اقسام الشرطية فتدعم ان جمع العمليات لاقتضاء الموصوف المفرد فلا بد منها وضمير اقسامها راجع الى الجملة المذكورة ضمنا فلا حاجة الى التكلف الذي يحتاج اليه

الشرح قال العصام رجه الله تحقيق المحصورات والعدول والحصول والجهات يجري في الشرطيات ايضا لكن القوم استغفروا عنها لسهولة معرفتها بالمقاييس الى الجمليية هذا ليس بشئ اذا عدول والحصول في الشرطية لا يقعان في طرفيها حتى تعتبر فيها لان طرفيها هو النسبتان الواقعتان في المقدم والتالي والحكم بينهما بالاتصال واذا جعل حرف السلب جزءا لكان جزءا من طرف النسبة الواقعة في المقدم او في التالي لاجزاء من طرف الاتصال الذي هو نسبة الشرطية وكذا الانفصال وكذا الجهة كيفية قائمة بالنسبة واللزوم والعناد والاتفاق قسم الاتصال لا كيفية زائدة فلا تعد من الجهة ولو كانت الضرورة جهة مثلا لم ان يكون كيفية قائمة باللزوم وهو فاسد كما لا يخفى وكذا الحقيقة والخارجية بان يجعل الحكم في الحقيقة شاملا لجميع التقادير الممكنة الاجتماع وفي الخارجية شاملا على التقادير الواقعة فهذا خلاف الواقع وخلاف مدلولات ادات الشرط اذ هي تعليق الجملة الثانية على حصول مضمون الجملة الاولى على جميع التقادير الممكنة سواء كانت واقعة بالفعل اولا (قال قد سمعت الخ) هذا بيان لوجه قصر المصنف في العنوان على اقسام الشرطية وهو ان تعريفها قد علم في صدر البحث من تقسيم القضية الى الجمليية والشرطية مستوفي فلا حاجة الى الاعداد (قال ما تركب من قضيتين الخ) كلمة ما عبارة عن القضية التي هي المقسم والمراد من القضيتين بالقوة فلا يرد النقض بالقياس المركب من قضيتين من اي اوصناعة كان برهانا وخطابة وغيرها (قال وهي اما متصلة الخ) معطوف على قوله ما تركب من قضيتين ليدخل تحت المسموع وباعثا الى ترك تعريف اقسام الاولية للشرطية فعلى هذا المراد من اقسام الشرطية الثانوية بقريئة السياق (قال ان اوجبت اوسلبت آه) كلمة اول التوزيع وفيه تنبيه على اقسام المتصلة باعتبار كيفية النسبة وعلى ان تحقق الشرطية على ايجاب حصول مضمون القضية عند حصول مضمون الاخرى اوسلبه سواء كانتا صادقتين اولا ليدخل فيها قضية صادقة مع كذب الطرفين كلمة عند فيها ثلث لغات كسر العين وفتحها وضمها وهي ظرف في المكان والزمان * تقول عند الحيايط وعند الليل كذا في الصحاح فهنا مستعمل في زمان حصول الاخرى فلا حاجة الى الانسلاخ كما ظن (قال والقضية الاولى الخ) معطوف على قوله وقد

سمعت لبس داخل تحت المسموع لتعرض المصنف بيانه قوله سواء كانت
تعميما للشرطية بزجوع ضمير كانت اليها لتكون التسمية الآتية مشتركة
بين المتصلة والمنفصلة لانعميم القضية الاول على ماوهم لقصور التفصيل
عن الاجال فتأمل (قال ثم ان المتصلة اما لزومية واما اتفاقية آه) ان
التعريف السابق يتناول قسميها اللزومية والاتفاقية لان ايجاب حصول
قضية او سلبها عند الاخرى اعم من ان يكون بحيث يقتضي القضية الاخرى
ذلك الثبوت والانصال اولا يكون كذلك (قال لتقدم منها في الذكر آه)
اي لو ذكر تقدم الجزء الاول غالبا فيشمل المفظوظ والمعقول ولا يضر تأخره
في بعض الوقت كما في قواني النهار موجود كما كانت الشمس طالعة والقول
يحذف الجزء في مثل هذا المقام انما هو باعتبار الحاجة (قال لعلاقة بينهما
توجب ذلك آه) قال قدس سره اذا اعتبر الحكم بالانصال كون الاتصال
لعلاقة فالمتصلة لزومية وان اعتبر كونه لا لعلاقة فالمتصلة اتفاقية وان
لم يعتبر شي منهما فالمتصلة مطلقة انتهى فيه تعريض على فساد التقسيم
بحيث لبس حاصرا يمكن الجواب عنه ان القسم الثالث هو المطلق المرادف
للقسم ولا يكون قسما للاقسام السابقة حتى يرد هذا وبان حصر القوم
الى قسمين مبني على ما كان في نفس الامر لا باعتبار الاعتبار فبالقضية المتصلة
لا يخرج من احدهما في نفس الامر فتم الحصر فلا ينافي هذا التحقيق لو جود
الصدق والكذب في كلا القسمين اذ الصدق والكذب باعتبار اعتقاد
المتكلم فيعتقد لزومية او اتفاقية مع ان الواقع ليس كذلك (قال لعلاقة
بينهما توجب ذلك آه) العلاقة بالكسر علاقة القوس والسوط ونحوهما
والعلاقة بالفتح علاقة الخصومة والحب كذا في الصحاح والمراد هنا شيء
يطلب صاحبه الاول الثاني كما يفسره فح يشمل ما به الارتباط والتعلق
بين الشئين كالعلة ناقصة او تامة موجبة او غير موجبة على سبيل العموم
وامهذا احتاج الى قوله توجب ذلك والعلاقة اذا كانت مجزومة او مطلقنة
او نحو ذلك يكون اللزوم كذلك في الجزم والظن وغيرهما فقد علم ان
ضمير العلاقة باعتبار مقام مخصوص فلا يجه ان العلاقة شيء بسببه
يستصحب شيء شينا على وجه العموم لاعلى وجه الخصوص فتأمل (قال
كألفية الخ) اعم من التام والناقض والمستلزم كالعلة التام والعلة التصوري
وعبرهما كالمادة والعلة امر بين الشئين وذلك الشئان اعم من ان يكون

الاول علة والثاني معلولا او بالعكس ومن ان يكون معلولين لعلة واحدة
وعلتيين للمعلول واحد او اعم من ان يكونا بلا واسطة او بواسطة ككون
الاول علة لعلة التالى وقس عليه الباقي * والحاصل العلة شاملة لمثل ما تقر
من كونه ما به الاستصحاب سواء كان كافيا في الاستلزام اولا ولا لما سبت
الحاجة في التعريف الى قيد توجب ذلك ومن لم يتفكر هذا شكك في بيان
الاستلزام وخصص العلية لما يكفي في الاستلزام فتأمل (قال واما التضايف
فبان يكونا متضايفين آه) اي يكون الامر ان بحيث يكون تعقل احدهما بالقياس
الى الآخر وفيه اشارة الى ان التضايف لا يتعدد كما يتعدد العلية اذ الغرض
من التمثيل بهما بيان ما به الاستصحاب فمما احدهما عن الآخر من غير
التداخل والتضايف من حيث نسبة المتضايفين يستصحب به احد
المتضايف المتضايف الآخر من غير نظر الى العلية بينهما وكذا العلية
من حيث نسبة بين الشئين بطرق معهودة من غير نظر الى التضايف
بينهما ولو وجد في المتضايفين علية وفي العلة والمعلول تضايف فهما
غير ملتفتين فلا يرد ما قيل كما ان تضايفهما علاقة الاستلزام كذلك
تضايف عليتهما ومعلولتهما ومعلول احدهما مع نفس الامر وجمال
صاحب القسطاس التضايف مندرجا في العلية لان المتضايفين معلولا علة
واحدة وهي في الابوة والبنوة تولد انسان من نطفة انسان آخر فتأمل
(قال فبان يكون المقدم علة للتالى الخ) المراد من العلة العلة الموجبة
للتالى سواء كانت تامة او ناقصة كالعلة الصورية هذا بدلالة المثال
والا فلا حاجة الى التخصيص فتأمل (قال ومعلولا الخ) لان وجود
المعلول مستلزم لوجود العلة لعدم امكان وجود المعلول بدون العلة
(قال او يكونا معلول علة واحدة الخ) اذ هما لا يمكن انفكاك احدهما
عن الآخر والا لزم تخلف المعلول عن العلة مثلا وجود النهار يستلزم
طلوع الشمس وطلوع الشمس لاضاءة العالم فالاول يستصحب الثاني
بواسطة اذ لو امكن انفكاك اضاءة العالم عن وجود النهار لزم التخلف
لانه ان وجد اضاءة العالم بدون وجود النهار اما ان يكون الشمس
طالعة اولا ففي الاول وجد العلة بدون المعلول وهو وجود النهار وفي الصورة
الثانية يلزم ان يوجد المعلول وهو اضاءة النهار بدون العلة وهو طلوع
الشمس وكون معلولى علة واحدة لما فيه اقتضاء تلك العلة ارتباطا احديهما

بالآخر بحيث يمتنع الانفكاك لئلا يكون مجرد مصاحبة كالفلك الاول والعقل الثاني اذ لو كان هذا كيف ما تنفق لكانت الموجودات بأسرها متلازمة لكونها معلولة للواجب (قال وهذا التعريف لا يتناول آه) بناء على ان المتبادر من قولنا هو الذي يصدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم ان يكون كذلك في نفس الامر ولو اراد به ان يكون ذلك مفهوما عنها ومدلولها سواء طابق الواقع او لا يشمل الكاذبة ايضا فلذلك قال فالاولى كذا قيل وينتقض ايضا بالاتفاقية الكاذبة لان الاتفاقية الكاذبة يوجد فيها العلاقة فيكون متصلة صادقة فالجواب الجامع ان هذا التعريف للزومية الصادقة والكاذبة تعرف بالمقايضة كما كان مختصا بالموجبة وجعل السالبة على المقايضة (قال لعدم اعتبار صدق التالي آه) أي لعدم صدق التالي فيها مشعورا به لعلاقة سواء كانت العلاقة موجودة في نفس الامر اولا والمؤثر في خروجها من التعريف عدم الشعور بصدق العلاقة لعدم صدق التالي فيها لعلاقة لان المعنى في التعريف شعورا لعلاقة لانفس العلاقة في نفس الامر لاحتمال وقوعها في الاتفاقيات لكون المعية في صدق التالي والمقدم بحسب الاتفاق امراممكننا محتاجا الى العلة فلهذا خرج الاتفاقية التي فيها علاقة بهذا المعنى من التعريف لكون العلاقة غير مشعور بها فيها بخلاف الزومية فان العلاقة فيها مشعور بها حتى ان العقل اذا لاحظ المقدم حكم بامتناع انفكاك التالي عنه بديهيا او نظرا فلا وجه لما قيل الاول ان يقال لعدم صدق التالي فيها لعلاقة ولما قيل ان الخط الاعتباري مستدرك فان قيل قوله لا يتناول الزومية الكاذبة ان حمل على السلب الكلي ينتقض ببعض الزوميات الكاذبة التي يتناول التعريف لها وهي الكلية التي يصدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة لكن لا يصدق على جميع تقادير المقدم لعلاقة اما لعدم صدقها على بعض التقادير اصلا او لا للعلاقة وان حمل على السلب الجزئي فلا يلزم ما اجاب به في شرح المطالع من ان المحدود هي الزومية الصادقة قلت ان الزوميات الكاذبة بأسرها تخرج عن التعريف لان صدق التالي فيها لعلاقة ان كان كليا كان على جميع التقادير وان كان جزئيا كان على بعض التقادير فلا يصدق التعريف على شيء منها فتأمل (قال والاول ان يقال الخ) اذ فرق بين صدق قضية وبين الحكم بصدقها

اذا لم يدر في الاول ان يكون في نفس الامر وفي التالي اعم منه (قال كان الحكم متحققا الخ) أي ثابتا في نفس الامر لا موجودا في الخارج حتى يرد انهما يتسامان الامور الموجبة (قال وان لم يطابق الواقع آه) معلوم ان صدق الحكم مطابق للواقع والكذب عديمه وصدق الحكم في المتصلة للزومية مركبة من صدق صدق النسبة وصدق العلاقة ونفيه بامر بناتقيا صدق العلاقة مع صدق النسبة او انتفاؤهما معا فلهذا جعل على وجهين مثال الاول قولنا ان كان الانسان ناطقا فالجواب ناهي ومثال الثاني ان كان الانسان ناطقا كان الجواب جادا (قال لانه علاقة موجبة لذلك الخ) والتقي يحتمل على وجهين ان لا يوجد علاقة اصلا او ان يوجد لكن لم يكن مشعورا بها ولا ينتقل الذهن فيها بسببه من وضع المقدم الى التالي انتقالا يسا او انتقالا بنظر بل ينتقل فيها اولا الى التالي ويعلم انه متحقق الواقع ثم ينتقل الى المقدم ويعلم بانه واقع على تقديره فان عدم الاتفاقية موقوف على العلم بوجود التالي بخلاف الزومية فان العلاقة موجودة فيها ومشعور بها والذهن ينتقل فيها من وضع المقدم الى التالي بسبب العلاقة انتقالا يسا او انتقالا بنظر فلا يرد ما قيل ان الاتفاقيات مشتملة ايضا على علاقة لان المعية في الوجود امر ممكن فلا بد له من علة اذ العلاقة ولو من وجودها فيها لكن ليست مشعور بها على ان وجود العلة لا يقتضي وجود العلاقة والارتباط بينهما لجواز صدورهما من علة واحدة بجهتين مختلفتين بحيث لا يكون بينهما الا المصاحبة في لوجود مع جواز الانفكاك (قال بمجرد صدق الجزئين آه) فيه اشارة الى الفرق بين الاتفاقية الخاصة والاتفاقية العامة وهو لزوم صدق المقدم في الاولى دون الثانية واما قيد تقدير الصدق في تعريفيهما وفي تعريف الزومية فتعريفه معنى شرط اللازم في المتصلة لزومية او اتفاقية اعم من ان يكون المقدم محققا صادقا في نفس الامر او مقروضا صدقه ولو كان كاذبا لكن لا بد في الاتفاقية الخاصة فقط ان يكون المقدم صادقا في نفس الامر ليصدق ان تعريف اخذ الصديق فيه فعلى هذا لو كان التالي الصادق منافيا للمقدم كقولنا ان لم يكن الانسان ناطقا فهو ناهي لم يصدق اتفاقية خاصة بخلاف الزومية والعامة اذ يجوز فيهما كون المقدم صادقا او كاذبا (قال فانه لعلاقة آه) أي مشعور بها بحيث ينتقل بسببها من المقدم الى التالي

(قال بل بمجرد صدقهما آه) صدق المقدم والتالي لالعلاقة اعم من ان يكون بين الصديق امتناع الانفكاك اولا الثاني ط فالاول مثل قولنا ان كان زيد موجودا فالاشي معدوم لان قدم الاشئ امر واجب فيمتنع انفكاكه عن كل ما تحقق في نفس الامر لكن لا يستصحب المقدم التالي لعلاقة بل الاتصال بينهما لانفاقهما في الصدق (قال بل بمجرد صدق التالي آه) يفهم ان مناط الاتفاقية العامة هو الصدق التالي فقط سواء كان المقدم المفروض صادقا او كاذبا وسواء كان صدق التالي منافيا لصدق المقدم اولا كما يقرر هذا كلام الشارح في شرح المطالع في بحث تقسيم الشرطية لكن ما افاده العلامة التفتازاني مخاف له حيث قال اذ يمكن فيها صدق التالي كقولنا ان كان الخلاء موجودا فالانسان ناطق لكن يجب ان يصدق التالي على تقدير صدق المقدم حتى او كان التالي الصادق منافيا للمقدم كقولنا ان لم يكن الانسان ناطقا فهو ناطق لم يصدق اتفاقية وكلام الشيخ في الشفاء يؤيد كلام الش حيث قال اذا وضع محال على ان يتبعه مح مثل قولنا ان لم يكن الانسان حيوانا لم يكن حساسا تصدق لزومية لاتفاقية اذ مقتضاها ان يكون حكم مفروض ويتفق معه صدق شيء لكن التالي غير صادق فكيف يوافق صدقه شيئا آخر فرض فرضنا وان وضع صادقا على ان يتبعه كاذب كقولنا اذا كان الانسان ناطقا فالغراب ناطق لم يصدق لازومية ولا اتفاقية وان وضع صادق ليلعبه صادق فرضا يصدق لزومية عند العلاقة وربما يصدق اتفاقية عند عدم العلاقة اما اذا وضع محال على ان يتبعه صادق في نفسه كقولنا ان كان الخمسة زوجا فهو عدد يصدق بطريق الاتفاقية واما بطريق اللزوم فهو حق من جهة الالزام ليس حقا في نفس الامر فتأمل (قال وتسمى هذا المعنى آه) قيل ان الاتفاقية العامة مما يستعمل في القياسات الخلفية وفي محاورات الالفة للمبالغة في وقوع التالي ومنها اما بعد في دياجة الكتب انتهى فيه ان القياسات اذا اريد منها البراهين فكيف يجري فيها المبالغة واللزوم مأخوذ في تعريفها وان اريد الصناعات الباقية فلا حاجة الى المبالغة بل المستعملة فيها باعتبار اللزوم بمعنى المستتبع في صورة اللزومية للاتفاقية من حيث اتفاقية اذ لا لزوم فيها اصلا (قال وهي التي تحكم فيها بالتالي بين جزئها الخ) الحكم بمعنى الايقاع والبناء في التالي يحتمل ان يكون صلا للحكم

او بمعنى الملازمة قوله صدقا وكذا يحتمل ان يكون منصوبا على نزع الخافض اي في الصدق والكذب وان يكون على التمييز عن الثاني * اعلم ان في تركيب المنفصلات وقع الاختلاف هل يقع من اثنين فقط او منهما ومما فوق الاثنين ذهب بعضهم الى انها لا يتركب الا من اثنين منهم الش والعلامة التفتازاني وذهب بعضهم الى ان الحقيقية لا يتركب الا من اثنين والمنفعة الجمع والمنفعة الخلو يتركب من اثنين ومما فوقهما لان الحقيقية يجب ان يؤخذ فيها مع القضية نقيضا او المساوي له لان احدهما جزئها ان كان نقيض الآخر فهو المراد والا كان كل منهما مساويا للنقيض الاخر اذ كل جزء منهما يستلزم نقيض الآخر لامتناع الجمع بينهما وبالعكس اي نقيض كل جزء يستلزم الجزء الاخر لامتناع الخلو عن الجزئين فاذا كان كل جزء مستلزما لنقيض الآخر ونقيض كل جزء مستلزما للجزء الاخر كان كل جزء مساويا لنقيض ولا يتركب الا من جزئين اذ لو تتركب من اكثر من جزئين مع انه اعتبر الانفصال الحقيقي بين اي جزئين كما نالزم احد الامرين اما جواز اجتماع جزئها او جواز ارتفاعهما متلاقي قولنا العبد اما زائد او ناقص او مساو اذا صدق الزائد كذب الناقص وخ اما يصدق المساوي اولا فان صدق اجتماع الزائد والمساوي وهو الامر الاول وان لم يصدق ارتفاع الناقص والمساوي وهو الامر الثاني واما مانعة الخلو فيمكن تركيبها من اجزاء فوق اثنين اذا اعتبر منع الخلو من اي جزئين كقولنا اما ان يكون هذا الاجزا او لا شجرة او لا حيوانا وكذا مانعة الجمع يمكن تركيبها من اكثر من جزئين بحيث يكون بين اي جزئين منع الجمع كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرة او حجرا او حيوانا وقال به من الافاضل ان استدلال هذه الطريقة غير تام فيجوز تركيب المنفصلات من اكثر من جزئين واعتبار الجزئين في التعريف اكتفاء على اقل ما يوجد فيه الانفصال والحق بالحق بالقول ان المنفصلات لا يمكن ان يتركب من اجزاء فوق اثنين لان المنفصلة هي التي تحكم فيها بالمناقات بين القضيتين على الانحاء الثلاثة فلا انفصال الا بين جزئين والشيخ عرف الحقيقة بانها التي العناد بين طرفيها في الصدق والكذب واورد بالحقيقة التي ذات الاجزاء كقولنا لعموم اما واجب او ممكن او مستتبع وكقولنا العدد اما ثلثة واما اربعة واما خمسة واما جرا * واجاب عنه في التحقيق مركبة من حالية ومنفصلة

فان معناه المفهوم اما ان يكون هذا المفهوم واجبا واما ان يكون ممكنا
او ممثلا فالاول الجملة والثاني المنفصلة فراجع المنفصلة التي ذات الاجزاء
الى قولنا المفهوم اما واجب اولا وان لم يكن واجبا فهو اما ممكن وتمنع
فهذه مانعة الخلو مساو لنقيض الجملة وهو اولا يكون الا انه حذفت
واقبت مكانه فظن انها تركبها من اكثر من جزئين وفي التحقيق ليس
كذلك بل هي مركبة من جملة ومن مساوي نقيضها واما ظن تركب مانعة
الجمع ومانعة الخلو من اجزاء كثيرة فليس بشئ * لانا اذا قلنا اما ان يكون
هذا الشئ حجرا او شجرا او حيوانا فلا بد من تعيين طرفيها حتى يحكم بينهما
بالانفصال فاذا فرضنا احد طرفيها قولنا هذا الشئ حجر فان طرف الآخر
اما قولنا هذا الشئ شجر واما قولنا هذا الشئ حيوان على التعيين اولا على التعيين
فان كان احدهما على التعيين ثم المنفصلة به وكان الآخر زائدا حشا
وان كان احدا على التعيين كان تركبها من جملة ومنفصلة فلا يزيد
اجزاؤها على اثنين على ان الانفصال الواحد نسبة واحدة والنسبة الواحدة
لا تصور الا بين اثنين لان النسبة بين امور متكررة لا يكون نسبة واحدة
بل نسبة متكررة هذا والعول بان هذا من قبيل المضادة ليس بمسموع
فأقبل ولقد اظننا الكلام لكونه من اقل الاقدام فلا بد الى التفتين من
لاقدام (قال صدقا فقط الخ) اي مع اعتبار عدم التنافي في الكذب
لاعدم اعتبار التنافي فيه والا لم يصح جعلها قسمة الحقيقة وكذا الخيال
في المانعة الخلو هذا على رأي المصنف بناء على مقتضى التقسيم والتثيل
وما سيأتي من ان مانعة الجمع تكذب عن صادقين ومانعة الخلو تكذب
عن كاذبين * واعلم ان قيد فقط يفيد المحصر فيحتمل ان يكون متعلقا
بالتنافي فيفيد المعنى المشروح وان يكون متعلقا بالحكم فيفيد ان لا يحكم
في جانب الكذب بشئ من تنافي وجودا وصدقا فلازل يخص والتنافي
اعم فعلى هذا فالعرف الاتي يكون اعم من الاعم اذ يكون المعنى ج ان
يحكم في مانعة الجمع بالتنافي في الصدق سواء حكم في جانب الكذب بالتنافي
او بعدمه او لم يحكم بشئ منهما وكذا مانعة الخلو هذا خلاصة تحقيق
المقال فعلى هذا قال العلامة التفارقي لا يبعد ان يكون المعنى الثاني الاعم
من الاول مراد المص ويكون المعنى الثالث مراد القائل الاتي فلا يرد
على العلامة اعراض اعصام لكن لا يلائم هذا المعنى على التقسيم اذا المعنى

الثاني شامل على الانفصال الحقيقي ايضا فلا يستقيم انقسام (قال سميت
الاولى حقيقة آه) لفظ الحقيقة يحتمل ان يكون منسوبا الى الحقيقي اوالى
الحقيقي بمعنى ما به الشئ هو هو قوله فهي احق باسم المنفصلة ناظر الى
الاول والثاني الى الثاني فثبته الثاني يستدعي اليقظة باسم المنفصلة
ويستدعي كون هذا الفرد كانه حقيقة المنفصلة والاخر منزل منزلة
العدم فالنسبة المبالغة كاخري ونسبة ماهو للكل الى الفرد الكامل فقد علم
ان الحقيقة ليست مقابل المجاز كما ظن (قال ربما يقال الخ) وبهذا المعنى
هي اعم من الحقيقة ومنهما بالمعنى الاخص وبالمعنى الاول يكونان متباينين
وانما خص بيان الاعمى بالاعمى من الحقيقة لانه اراد الاشارة الى انه لا يصح
جعل عبارة المصنف على هذا المعنى لكونهما اعم من المنفصلة الحقيقة
فلا يصح جعلهما قسمين لهما بخلاف المعنى الاول فانهما يكونان متباينين
لحقيقة (قال ولبعض الافاضل بحث شريف آه) عطف على قوله وربما
يقال لا شئرا كنهما في التعليل على تقسيم المنفصلة وفي الفساد الوصف
بالشراف على وجه التكميم والملاحة ومورد هذا البحث منافاة الجمع في مانعة
الجمع لكون سببا غلطه زعم الشيخ على منع الجمع بين الواحد والكثير
بناء على انهما لا يعرضان على ذات واحدة من جهة واحدة وان لم يكن من جهة
اخري كموضوع الواحد على الكثير (قال في هذا نظر آه) في ان يكون المراد
عدم الاجتماع بحسب الجملي وقد اجتمعوا وذلك لان تحقق المألوم يستلزم تحقق
اللازم فلا يتحقق منع الجمع وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء المألوم فلا يتحقق
منع الخلو (قال ورجاء من الله ان يفتح آه) هذا تعريف على الناظر حيث
ان مثل هذا الاسلوب يؤتى في مقام رد السؤال ويحقق الجواب خفيا شديدا
لا يوصل اليه ويحتاج فيه الى تأمل عميق مع ان هذا ليس به او لا اذ
حيث جعل عبارة القوم على ما معنوه من جعل كون المناقاة في الجمع على عدم
الاجتماع في الصدق على ذات واحدة مع ان مانعة الجمع لا يكون الا بين
القضيتين فالمراد بالمنع عدم الاجتماع في الوجود لا في الحمل والصدق والا
لسكان بين كل قضيتين منع الجمع لا شئرا له الحمل بينهما ولا يوجد منع الخلو
اصلا ضرورة كذب القضيتين عن المنفرد دائما لانهما باطل ومنشأ الناظر
والياعته على جعل عبارة القوم على هذا المراد القامد ووقعه في هذا
الخط جعل الشيخ بين الواحد والكثير منع الجمع وبين منشأ ودفعه بانه

ليس بين الواحد واكثر بل بين قضيتين يكون الواحد محمولا في احدهما والكثير في الآخر وكلمة رجا يحتمل ان يكون فعلا ماضيا وان يكون مصدرا مفعولا لفعل محذوف اي ارجو رجاء الخ (قال محاشاهم الخ) قبل لا بعد بهذه المناقبة في ان يروا بالمناقاة في الجمع عدم اجتماع محمولي القضيتين في الصدق وح يتجه المنع على الملازمين في قوله فلو كان المراد عدم الاجتماع انتهى وفيه بعد اشد بعد بالنظر الى استدلاله بقوله فان مانعة الجمع الخ فتأمل (قال والانفصال لم يعتبره الا بين الخ) لان النسبة اما معتبرة بين المفردات حقيقة وحكما واما بين النسبتين والاول مناط الجملة والثاني مناط الشرطية والانفصال لا يعتبران الا بين القضيتين فلهذا قيل الانفصال الحكم بالتأني بين القضيتين على انحاء ثلاثة (قال بل ليس مرادهم بالمناقاة الاعداء الاجتماع في الوجود آه) يعني في الصدق والتحقيق لا في الجملة والصدق على ذات واحدة وهذا كلام لاشبه فيه * اعلم ان ما في الضمير من المعاني شيء واحد يعبر عنها بعبارات مختلفة بحسب الالسن المختلفة او بحسب اللسان الواحد وهو معلوم بالوجدان والاتصال والمناقاة بين الشبثين معنى يعبر عنه بعبارات مختلفة واسبب العبارات يسمى باسم خاص الاتصال مثلا عبارة عن الملازمة بين الشبثين قد يعبر عنها بعبارة الاتصال كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فيسمى بالقضية المتصلة وقد يعبر عنه بعبارة الجملة كقولنا طلوع الشمس ملزوم لوجود النهار فيسمى بالقضية الجملة * والحق ان القضيتين يشتركان في محصول المعنى والمآل وكذلك المناقاة بين الشبثين معنى واحد يعبر عنه بعبارة مختلفة وتلك المناقاة قد يعبر بحسب التحقيق وقد يعبر بحسب الصدق على ذات واحدة وقد يعبر بحسب الوجود في محل واحد فما يعبر بحسب التحقيق يكون في انقضاء المنفصلة بان يجعل موضوعا لاحد المناقين وموضوعا لآخر فيحكم بالتأني بين القضيتين كقولنا هذا الشيء اما ان يكون اسود واما ان يكون ابيض وما تعبر بحسب الصدق على ذات واحدة يكون في المفردات بان يجعل موضوعا واحدا ويحمل على موضوع واحد بكل واحد من المناقين على سبيل التزديد والتأني كقولنا هذا الشيء اما اسود واما ابيض فهذه هي الجملة الشبيهة بالمنفصلة وما تعبر بحسب الوجود في محل واحد فذلك يعبر عنه بعبارات

ثلث مثل قولك السواد والبياض متافيان بحسب الوجود في محل واحد فهذه جملة صرفة ومثل قولك هذا الشيء اما ان يكون اسود واما ان يكون ابيض فهو منفصلة صرفة ومثل قولك هذا الشيء اما اسود واما ابيض وهذه جملة شبيهة بالمنفصلة وانكل مشترك في مآل المعنى ومحصوله وان كان متخالف في المفهوم التصريح ولهذا في عبارة الجملة الشبيهة بالمنفصلة يمكن الحمل على قضية منفصلة وعلى جملة مرددة المحمول هذا خلاصة كلام قدس سره وعليك التأمل وانظروا اذ يمينك هذا البحث الجليل في كثير المقام (قال لامتناع اجتماع جزئها آه) اعني اما ان يكون هذا واحدا وهذا كثير وهما قضيتان لا يتحققان معا فلا يجتمعان في الصدق والتحقيق (فان كل واحدة من المنفصلات اثلث آه) لان المنفصلة ما حكم فيها بمقاعدة قضية لاخرى او بسلب هذه المعاندة وتلك المعاندة اعم من ان يكون العلاقة او بحسب الواقع فالاولى العنادية والثانية لاتفاقية وتلك العلاقة اما ان يقتضي العناد ثبوتا وانتفاء او ثبوتا فقط وانتفاء فقط كما يكون احد الطرفين تقيض الاخر او مساويا له وهي الحقيقية او اخصى من تقيضه وهي مانعة الجمع اواعم من تقيضه وهي مانعة الخلو وكذلك المعاندة بحسب الواقع اما ثبوتا وانتفاء معا او ثبوتا فقط او انتفاء فقط فيكون العنادية والاتفاقية قسمين اولين للمنفصلة والحقيقية ومانعة الجمع والخلو اقسام ثانوية للمنفصلة واقسام اولية للعنادية والاتفاقية وجعل الامر هنا بالعكس مع ان بين الاقسام الاولى وبين اقسام الثانوية عموم من وجه ولا بأس فيه كتقسيم الحيوان الى الالباض والاسود وتقسيم كل منهما الى الحيوان وغيره ولا يلزم اعمية الاقسام من التقسيم لان المقسم مقدر في الاقسام فيكون كل قسم اخصى منه فلا حاجة الى اعتذار بما قيل كانه اراد تقسيم المنفصلة اليهما الا انه ذكر التقسيم على وجهيه على ان لكل قسم من اثنائه حظا من القسمين (قال كما ان المتصلة اما لازمية او اتفاقية الخ) يعني كما ان المتصلة متقدمة الى قسمين لعلاقة ولعدمها كذلك كل واحدة من المنفصلات اثلث فبشرك النسبتان في العلية وعدمها فيكون تقسيم المنفصلة الى الحقيقية واخوها باعتبار تقسيم الكل الى الجزئيات والى العنادية والاتفاقية باعتبار امر خارج فلهذا جعل المص تقسيم المنفصلة اولا وثانيا لم يتل هذه الدقيقة بعض الاغافل فقال اشار بهذا التقسيم الى ان تقسيم

المنفصلات الثلاث الى قسمين ليس باعتبار خصوصية ذاتهما كما يوهمه جعلها مقسمات بل باعتبار انقسام المنفصلة اليهما كما انقسام المتصلة الى اللزومية والاتفاقية الا انه جعل المقسم كل واحد منهما تنبها على جرى القسمين في الاقسام الثلاثة: (قال فتنسب العناد والاتفاق آه) تفريع على التشبيه يعني العناد والاتفاق نوعان للمنفصلة لا من خارج وهو العلاقة وعدمها كما كان اللزومية والاتفاقية نوعان للمتصلة لا من خارج وهو العلاقة وعدمها بل بالواقع كما يؤيده تعريف العنادية واللزومية وقد يسمى العنادية باللزومية بناء على لزوم تقيض احد المتعاندتين اعين الاخر اوزوم عنه لتقيض الاخر كما يسمى بهما صاحب المطالع لكن المشهور هو الاول (قال اما لعنادية فهي التي يحكم فيها آه) اخذ فيه الحكم دون عبارة المصن تكميلا لقصور التعريف وهو عدم شموله للكواذب ولفظ الذات اي تعبير كان قد يستعمل لسلب الواسطة في العروض وقد يستعمل في مقتضا ذات الشيء وحقيقته وهنا لا يناسب ارادة كل واحد منهما ان قد عرفت ان احد الطرفين في العنادية قد يكون تقيضا او مساو له او اخص منه او اعم وليس الثاني في كلاها ناشيا من ذاته كما بل في بعضه بواسطة فلا يتم التعريف فتنسبه بالتفسير على انه بمعنى سلب النظر عن الواقع سواء كان ناشيا من ذاتهما او لا بواسطة بسبب الاخطئة الاطراف بدلالة المقابلة (قال قد عرفت ثانيا آه) على صيغة المجهول من التعريف او على صيغة المعلوم المخاطب من المعرفة اذا الغرض من هذا انه يهتد الى بيان السالبة مستقلا بعدم الاكتفاء بتعاريف السابقة فيصح كذا المعنيين بوح يكون المراد من القضايا المعرفة القضايا الموجبة لا القضايا المذكورة في انقسام لكونها اعم من السالبة فلا يستقيم التعريفات بارجاع الضمائر في التعاريف على القضايا الموجبة على سبيل استخدام في العلم ان السوال فيحتاج الى رد اذ يترك (قال فلا بد من تعريف سواليها آه) قيل في تعاريف المصن لم يعلم الكواذب ايضا فلم يتصددها وكذا الظ والمستمريين القوم ان يؤتى بتعاريف شاملة للموجبات والسوال فلا بد من نكتة العدول فاجاب عن الاول بان الاهتمام بالسوال ليس كاهتمام بمعرفة الكواذب وعن الثاني بان فيورد على جازع قدماء الحكماء ان ايجاب القضية الشرطية بايجاب طرفيها وسلبها سلب طرفيها كما قلنا المصن في الجمع فينتهي ان العلم ان مراده بقوله بساب

طرفيها سلب شي من طرفيها والام يمكن الايجاب والسلب خاصرا وهو غير جرد انتهى وانا نقول ان عدم تضديه الى الكواذب بعدم اتيانه بعبارة شاملة تصور منه كما ينه الش وتضديه الى بيان السوال على خلاف العادة ولو لم يكن خلاف العادة لكن في هذه القضايا الثانية لما كانت النسبة مفيدة بتعميد مخصوص يحتمل ان يكون السلب واردا على القيد فقط او على ايقيد والمقيد معا فيختلف السلب فاقتضى بانه مستقلا او اكمال التمييز بين الايجاب والسلب بخلاف سائر المقام اذا مورد الايجاب والسلب فيه هو النسبة فيعرفة احدهما يعرف الاخر يادني تأمل (قال فسالبة كل منهما هي التي ترفع ما حكم في موجبها الخ) هذا معنى يحمل لتعاريف المنفصلة او قدر مشترك بينهما يفهم منه لكل واحد من السوال تعريف مخصوص خاص له ان السوال ليس يعتبر علاقة في السالبة اللزومية والعنادية ولا عدمها في الاتفاقية فالسالبة اللزومية ما يسلب فيه اللزوم والسالبة العنادية ما يسلب فيه العناد والسالبة الاتفاقية ما يسلب فيه الاتفاق وسلب العناد واللزوم يصدق اما لعدم علاقة العناد واللزوم واما لعلاقة عدمهما وسلب الاتفاق قد يصدق او وجود العلاقة لزومية او عنادية وضمير موجبها راجع الى الموصول البتة فلا يلا حظ شائبة الدور واما رجا بعد الى السالبة فليس بشي لعدم الضمير للموصول ح قيل ان قول المصن ما حكم في موجبها انما يلازم او كان تعريفات الموجبة بالحكم والملازم لما ذكره هي التي ترفع ما اعتبر في موجبها وفي هذا شعار بان تعاريفه السابقة مبنية على اعتبار الحكم وان لم يساعده ظواهر عباراتها و اذا اعتبر الحكم فيها فقد انطبقت على الموجبات والسوال لان الحكم شامل للايجاب والسلب فالاولى اعتبار الحكم فيها وجعلها شاملة للموجبات والسالبة ويكون بيان هذا الحكم في السوال اما لدفع الحكماء واما لتحصيل اذلة السوال من الامثلة المذكورة للموجبات ادخل اداة السلب عليها (قال لما كانت الموجبة للزومية آه) انفاء تفصيل القدر المشترك او لتعديله قيل فيه مسامحة اذ اللزوم كالاتفاق كيفية النسبة الانصالية والحكم بالنسبة المكيفة فالمراد باللزوم النسبة المكيفة به انتهى فيه بحث اذ اللزوم والعناد والاتفاق اقسام الحكم الشرطي لا كيفية كالضرورة والدوام بالنسبة بالنسبة لكونه قائل (قال فان الحكم فيهما بلزوم السلب الخ)

كما كان فرق بين سلب الربط وربط السلب اذا الاول سلبية واثاني موجبة
معدولة المحمول كذلك فرق بين الحكم بسلب اللزوم ولزوم السلب واللزوم
هو النسبة نفسها لا كيفية فيها فلا وجه لما قيل من ان الحكم بلزوم النسبة
السلبية لا يخرج القضية عن كونها سلبية كما ان الحكم بضرورة السلب
لا يخرج القضية عن كونها سلبية ضرورة هذا ان اريد بلزوم النسبة
السلبية بمعنى ضرورة النسبة السلبية فليس في المنفصلة اللزوم بمعنى
ضرورة النسبة فلا يكون قضية متصلة وان اريد به قسم الاتصال وهو نفس
النسبة فلا يتم انه لا يخرج القضية عن كونها سلبية واما القياس على ان الحكم
بضرورة النسبة لا يخرجها عن كونها سلبية فقياس مع الفارق بينهما
* السيد كما ان السلب في الجمليات بحسب سلب الحمل لا باعتبار طرفيها
عدولا وتحصيلها فربما كان طرفا الجملة مشتملتين على حرف السلب ويكون
القضية موجبة كذلك السلب في المنفصلات والمتصلات بحسب سلب
الانفصال ونوعيه ولا اعتبار باطراف الشرطيات في سلبها واجباها
بل اقسام الاربعة اعني كون الطرفين موجبتين وسالبتين وكون المقدم
موجبة واثاني سلبية وبالعكس توجد في الموجبات والسواب في المنفصلات
والمتصلات انتهى حاصله لا تفاسوت بين الحملية والشرطية في كون
موردا لاجاب والسلب فيهما هو النسبة فقط بلا مدخل للاطراف فيهما
واظ من كلام قدس سره يجري العدول في الشرطية لكن هذا ليس
بمتعارف على ان العدول بالنظر الى النسبة بالقوة في الاطراف لا بالنظر
الى اصل النسبة في الشرطية فتأمل (قال صدق الشرطية آه) * اعلم ان
المقدم من حيث انه مقدم لا يدل الاعلى الوضع فقط وكذا التلي انما يدل
على الارتباط ليس في شيء منهما انه صادق او كاذب وان اداة الشرط
غيرتهما عن كونهما قضيتين فضلا عن الصدق والكذب نعم اذا نظر
اليهما من خارج فهما اما صادقان او كاذبان او احدهما صادق والآخر
كاذب (قال انما هو بمطابقة الحكم بالاتصال والانفصال الخ) اي بالاتصال
في المتصلة على سبيل اللزوم والاتفاق وبالاتصال في المنفصلة على
الانحاء الثمانية العادية او لزومية فيه تنبيه على ان الحكم في الشرطية بين
المقدم والتالي لا بين اثالي والمقدم قيد له على ما ذهب اليه اهل العريضة
او فرق بينهما ونمرة الخلاف متحققة كما بين الاختلاف فيه بين الائمة

في كتب الاصول وبيانه هنا يوجب الكلال (قال لا يصدق جزئها آه)
الافراد بالذكر بعد المعرفة مما سبق اشارة الى رد من زعم ان صدقها وكذبها
يصدق طرفيها او يكذبه اذ بناء على ذلك الزعم يلزم الواسطة بين الصادق
والكاذب اذ اتركب الشرطية من صادق وكاذب ومطابقة الاتصال
لنفس الامر كما في الحملية من حيث ان نسبتهما وجودات ثلث في اللفظ
والذهن وفي نفس الامر اي مع قطع النظر عن فرق الفراض واعتبار
المعتبر فان وافق وجودها في اللفظ اوفي الذهن الى وجودها في نفس الامر
بلن يكون كلاهما نبوتيين وسلبيين فثبت المطابقة وان لم يوافق هكذا
فثبت عدم المطابقة (قال لانهما اما ان يكونا صادقين الخ) اي بعد حذف
الاداة والتحليل بل بالنظر اليه من خارج كما تقدم بيانه ومعنى صدقهما
مطابقة حكمهما لما في نفس الامر او تحققة فيه فلا فرق بين اعتبار الصدق
بمعنى التحقق وبين اعتباره بمعنى المطابقة اذ مطابقة طلوع الشمس لما في
نفس الامر وتحققه فيه سياتي (قال فلتبين الخ) تفريع على تمهيد مقدمة
ليبين كلام المعص وبيان فرق بين صدق المتصلة وكذبها وبين صدق
الطرفين وكذبهما وبيان عدم استلزام صدق المتصلة وكذبها على صدقهما
وكذبهما وبالعكس (قال ان كلا من الشرطيات الخ) بجميع اقسامها اولية
او ثانوية صادقة او كاذبة فيصير الى اثنين وثنتين فحين ان كلا من هذه
الاقسام من اي قسم من الاقسام الاربعة يتركب وجودا وعدمها فلا وجه
لما قيل ليس البيان في سلسلة نهما من اقسام الاربعة يتركب بل البيان
فيهما من اي اقسام الثلاثة يتركب ولا يضره بسبب عدم امتياز مقدم المنفصلة
عن ثاليتها تركيبهما من الاقسام الثلاثة فتأمل (قال فالتصلة الموجبة
الصادقة آه) لانه عبارة المعص هذا مطلق المتصلة وان كان في التحقيق
لزومية فكما يختص المدين لها فلا يضري ان المطلق في الاتي بناء على
الظاهر بقوله هذا اذا كانت لزومية على انه توطئة على قوله واما ان كانت
اتفاقية فلا وجه لما قيل من انه اذا حل على الاطلاق فينبغي ان الاتفاقية
فلا يمح وان حل على اللزومية فلا حاجة الى قوله الاتي فتأمل (قال
من صادقين آه) اي معلومي الصديق وكذا الكاذبين فتأمل (قال
ومن تقدم كاذب وان صادق آه) قال الشيخ في الشفاء اذ وضع محل على
ان يتبعه صان في نفسه كقولنا ان كانت الخمسة زوجا فهو عدد

يصدق بطريق الاتفاق إن لم يكن بينهما علاقة وأما بطريق اللزوم فهو
حق من جهة الالتزام ليس حقا في نفس الأمر أما أنه حق من جهة الالتزام
فلان من يرى أن الخمسة زوج يلزمه أن يقول بأنه عدد و أما أنه ليس حقا
في نفس الأمر فلان المحقق لهذه القضية ونظايرها قياس قد حذف منه
مقدمة وتحليله أنه إذا وضع أن الخمسة زوج وكان حقا أن كل زوج عدد
يلزم أن الخمسة عدد فاستلزم زوجية الخمسة للعدد بسبب أن كل زوج
عدد يلزم أن الخمسة عدد فاستلزم زوجية الخمسة للعدد بسبب أن كل
زوج عدد لكنه ليس بصا دق على ذلك الوضع والفرض لأنه يصدق
لشيء من العدد بخمسة زوج فلا شيء من الخمسة الزوج يعدد فلا يس
كل زوج عددا لأن سلب الشيء عن جميع أفراد الاختصاص يستلزم سلبه عن
بعض أفراد الأعم وأيضا لو صدق كلما كانت الخمسة زوجا كانت عددا
لصدق كل خمسة زوج عدد لكنه باطل فيكون المتصلة التي في قوته باطلة
هذا خلاصة كلام الشيخ فان اردت التفصيل بالاسئلة والاجوبة فارجع
الى شرح المطالع (قال أي لا يتركب عن مقدم صادق آه) هذا بيان
حاصل المعنى كما يدل عليه كلام المص وأعرض عليه العلامة التفسيراني
بأن قوله لامتناع استلزام الصادق إعادة للدعوى وجه أن موضوع الدعوى
المتصلة للزومية والحمول نفي الصدق فإذا لوحظ الطرفان يكون
حاصل قوله لامتناع استلزام الصادق الكاذب فلا يصلح الاستدلال
واجيب بأن الامتناع يخص من النفي المطلق فيصح الاستدلال بالاختصاص
على الأعم وبأن النفي نفي مطابقة حكم الدعوى للواقع والامتناع انتفاء
الواقع وفرق بينهما وبأن الدعوى نفى التركيب والدليل امتناع الاستلزام
وهذا القدر من المخالفة يكفي في التفادير بين الدليل والدعوى ففي هذه
الوجوه لا يخفى الضعف بل الوجه أن يقال هذا من قبيل ما لم من فرض
وقوعه عدمه فهو مفيد في الاستدلال هكذا لو تركب منهما لم يلزم أن يستلزم
إصادق الكاذب وهذا الاستلزام ممتنع وهو يستلزم لعدم التركيب ولغايل
أن يقول قوله لامتناع أن يستلزم الصادق الكاذب سواء كان إعادة
للدعوى أو استدلالا عليه يخص من المط لا اختصاصه بالمتصلة التي يكون
المقدم فيها ملزوما وعلة للنفي وأما على تقدير كون المقدم معلولا والنفي
علة وكذا في صورة عكس المتصلة التي كانت المقدم ملزوما والنفي لازما

فيكون الأمر بالعكس فلا يصدق قوله لو تركب لزم استلزام الصادق
الكاذب إذا استلزم بالنكسر هو اللزوم والعلة والمستلزم بالفتح هو المعلوم
واللازم فتأمل (قال وكذب اللازم يستلزم كذب الملزوم الخ) لأن اللازم
أما أعم وأما مساو وكذب الأعم والمساوي يستلزم كذب الاختصاص والمساوي
الأخر بخلاف الملزوم لأنه أما اختصاص أو مساو وان استلزم كذب الثاني لا يستلزم
كذب الأول بل صدقهما يستلزم صدق اللازم الأعم أو المساوي ولهذا يلزم
صدق الكاذب (قال لا يقال الخ) حاصله معارضة على قوله دون عكسه
بأن يقال لما صح تركيب المتصلة من مقدم كاذب ونال صادق لزم أن ينعكس
تلك المتصلة الى موجبة جزئية مقدمها صادق ونالها كاذب إذ كل متصلة
موجبة كلية أو جزئية تنعكس موجبة جزئية وكما لزم لأنه عكس هكذا لزم
عكس تركيب المتصلة من مقدم صادق ونال كاذب لكن المقدم حق فثبت
المط وحاصل الجواب تخصيل الدعوى بالكلية يعني عدم تركيب المتصلة
من مقدم صادق ونال كاذب مخص بالكلية وأما الجزئية فقد تتركب عن
مقدم صادق ونال كاذب كما في عكس الكلية المركبة عن مقدم كاذب
ونال صادق كقولنا قد يكون إذا كان زيد حيوانا كان فرسا في عكس قولنا
كلما كان زيد فرسا كان حيوانا ففيه بحث أدنى هذه القضية يلزم أن يصدق
زيد فرس عند كونه حيوانا ويكذب زيد حيوان عند عدم كونه فرسا
لاستلزام صدق المقدم لصدق التالي وكذب التالي لكذب المقدم فتأمل (قال
لأننا نقول ذلك في الكلية لا الجزئية آه) قال في شرح المطالع إذا كانت القضية
جزئية فيمكن تركيبها من مقدم صادق ونال كاذب لجواز أن يكون صدق
المقدم على بعض الأوضاع وصدق الملازمة الجزئية على الأوضاع الأخر
فلا يلزم صدق الكاذب ولا كذب الصادق فانا إذا قلنا قد يكون إذا كان
الشيء حيوانا كان ناطقا يجوز أن يصدق أنه حيوان على وضع الفرنسية
ويكذب أنه ناطق مع صدق الملازمة على بعض الأوضاع ولهذا لا ينتج
الجزئية في القياس الاستثنائي انتهى ففيه ما فيه فتأمل (قال فان قلت الخ)
حاصله اعتراض على حصر الأقسام في الأربعة بعدم الانحصار بناء على ظاهر
كلام المص وحاصل الجواب بيان الحصر بالنسبة الى نفس الأمر لا مطلقا
فتح لا يحتمل شق آخر أو ما جعل المص من على إطلاقه وفيه اعتراض للمص
يمكن أن يقال فائدة زيادة هذا الشق بيان أنه إذا كان معلوما الصدق والكذب

يتركب من الأقسام الثلاثة دون القسم الأخير وأما إذا كان مجهول الصدق والكذب فيتركب من الأقسام الأربعة يعني في صورة الجهل عند المتكلم يتركب سواء كانا صادقين أو كاذبين أو صادق وكاذب أو بالعكس في نفس الأمر أو يسان أن في تركيب المتصلة غير لازم أن يكون معلوم الطرفين أذيكفي فيها تصديق الاتصال أو الانفصال كقولنا إن كان زيد يكتب بحرك يده (فإن فنقول تلك الأقسام آه) أعني تلك الأقسام الأربعة كائنة عند نسبتها إلى نفس الأمر قوله وهي داخله بالواو على بعض نسخ نسخة جله معطوفة والضمير راجع إلى مادة النقص وبالفاء على نسخة أخرى فيكون تقريرا على جلة مقدمة فكذلك الضمير راجع إلى مادة النقص و ما جعل تلك الأقسام إشارة إلى أقسام الزائدة والضمير راجعها إلى تلك الأقسام وخير أعني تلك الأقسام يجعل الفاء زائدة فتعسف مع عدم مساعدة العبارة إذ مادة النقص قسم واحد وهذا الجواب وإن كان مستفادا من قوله السابق ثم إذا نسبنا جزئها إلى نفس الأمر صرح نائبها لعدم دلالة البيان وانفصال للمجهول بناء على الإتيان على لمص إلى ما تقدم من المتصلة للزومية الصادقة والكاذبة كما في عبارة المص وتوطئة على ذكر المتصلة للزومية المطلقة فلا وجه لجملة إشارة إلى الموجبة الكاذبة فقط وبناء اعتراض فتأمل (قل وأما إن كانت اتفاقية آه) أعلم أن في الاتفاقية وجب صدق لئلا إذا الاتصال أثبت قضية على تقدير أخرى فيكون الاتفاق موافقة ثبوت القضية للتقدير وبالممكن ثابتا كيف يوافق ثبوت تقدير شيء لا يقال ثبوت شيء على تقدير لا يستلزم ثبوت في الواقع لا ناقون بالممكن بين طرفي الاتفاقية لزوم لا بد أن يكون التالي ثابتا إذ لو لم يكن ثابتا في الواقع لا يكون ثابتا على ذلك تقدير ضرورة أن تقدير والفرض لا تغير شي في الواقع بالممكن بينهما ارتباط وعلاقة ولما وجب صدق التالي فقدمها احتمال أن يكون صادقا وكاذبا إن كان صادقا فهو الاتفاقية الخاصة وإن كان كاذبا لا يلاحظ كذبه ويجهل مفروض الصدق فهو الاتفاقية العامة فإذا تمهد هذا فالاتفاقية الخاصة لا بد في صدقها من صدق الطرفين فيصدق من صادقين فقط وتكذب من الباقين والعامة لا بد فيه من صدق التالي فقط ومن صدق المتقدم سواء صدق في نفس الأمر أولا فيصدق من

صادقين ومن ناذب وعساف لا غير وتكذب من الباقين وقد علم فرق بين اتصال الزومية وبين اتصال الاتفاقية إذ معنى الاتصال أن الأول لو كان حقا كان التالي حقا وانما جاز في الزومية عدم حقيقة التالي بناء على جواز استلزام المحال للمحال بخلاف الاتفاقية إذ لا بد فيها من حقيقة التالي في الواقع كما مر (تأمل وهما بحث وهو الخ) هذا منع على قول المصنف فكذبها عن صادقين تحول بناء على مهم الصدقين من أن يكون بينهما علامة أو لا على كون عدم العلاقة مأخوذا في ماهية الاتفاقية على ما هو الحق ليصح التفاضل بين الزومية والاتفاقية إذ يحوز كذب الاتفاقية عن الصادقين اللذين بينهما علاقة لعدم صدقها عنهما * والجواب أما تخصيص الصادقين بأن يكونا غير معلوم العلاقة بينهما بقرينة ذكر في الاتفاقية والزومية فيما مر وأما بأن المعتبر عند المص في الاتفاقية هو عدم ملاحظة العلاقة واعتبارها لعدم العلاقة على سبيل الجزئية من الماهية * السيد هذا حق نعم المتصلة المطلقة أعني التي اكتفى فيها بمجرد الحكم بالاتصال من غير أن يتعرض للعلاقة نفيًا وإيجابًا تمتع كذبها عن صادقين وعن مقدم كاذب وتال صادق فيه إشارة إلى أن المذهب الحق من جعل عدم العلاقة مأخوذا في تعريف حيث يؤخذ المتصلة مطلقة وزومية واتفاقية فتح لا بد أن يؤخذ عدم العلاقة في تعريف الاتفاقية والا لا يمتاز الاتفاقية من المطلقة ولا يخلص عن السؤال (قال لا يكفي فيها الخ) أي لا يكفي في الاتفاقية الخاصة صدق الطرفين وفي الاتفاقية العامة صدق التالي بل لا بد مع ذلك من عدم العلاقة فيحوز كذبها عن الصادقين في الخاصة وعن مقدم كاذب وتال صادق في العامة ولم يتعرض الش الجواب مع أنه قال في شرحه المطالع وهذا التقسيم انما يستقيم لو لم يعتبر عدم العلاقة في الاتفاقية بل اكتفى بصدق التالي أو بصدق الطرفين أما إذا اعتبر أمكن تركب كاذبهما من الأقسام الأربعة كالزومية انتهى يفهم منه ما أجابه العلامة استقاراني من المعتبر عنده عدم ملاحظة العلاقة لعدمها لانه لما عرف المصنف الاتفاقية في مقابلة الزومية بقوله هي التي يكون التالي فيها بمجرد الاتفاق فلا يساعد ما أجابه العلامة ولا يمكن تقييده بقوله لعدم ملاحظة العلاقة كما لا يخفى فلا يقع هذا الجواب فأمل (قال المنفصلات ثلثة الخ) وهو صدق الطرفين وكذبهما وصدق أحدهما وكذب الآخر قيل فائدة هذا

البحث في المنفصلات مع ما تقدم من رد توهم قدماء الحكماء هو ان له نفعا
 تاما في معرفة انتاج المنفصلات باعتبار وضع جزء ورفع (قال لا يمتاز
 بحسب الطبع آه) فالقسمين المتمازين بحسب الوضع راجع الى قسم واحد
 * السيد الموجبة الحقيقية العنادية الى آخر ما قال يشانه قدس سره مبنى
 على ما هو تحقيق المسالك من تركيب المنفصلات من جزئين لا من ازيد منها
 كما ينبغي عنه عبارة المصن والش * وخلاصة كلامه لما كان مدار الموجبة
 الحقيقية العنادية منع الجمع والخلو ومدار المانع الجمع منع الجمع دون
 الخلو ومدار المانع الخلو عكسه لا بد في الاولى من ان يكون الطرفان تقيضين
 او في حكمهما فلا يتحقق التركيب صدقا الا من صادق وكاذب ولا يتحقق
 كذبا الا من الصادقين او من الكاذبين وفي الثانية لا بد من ان يكون الطرفان
 قضية واخص من تقيضها فلا يتحقق صدقا الا من الكاذبين او من صادق
 وكاذب وكذبا الا من الصادقين وفي الثالثة لا بد ان يكون الطرفان قضية
 واعم من تقيضها فلا يتحقق التركيب صدقا الا عن صادقين او عن صادق
 وكاذب وكذبا الا من الكاذبين هذا اذا اخذت مانعة الخلو ومانعة الجمع
 بالمعنى الاخص الذي هو مقابل الحقيقي واما اذا اخذنا بالمعنى الاعم الذي
 هو شامل لها وللحقيقي فالتركيب معلوم بالمقايضة (قال فالموجبة الحقيقية
 تصدق الخ) ليس قوله يصدق كقوله يكذب فان معنى قوله تصدق انها
 يمكن ان تصدق والا فالعنادية قد تكذب عن صادق وكاذب لعدم علاقة
 الانفصال والاتفاقية كذلك لوجود العلاقة ومعنى قوله يكذب انها يجب
 ان يكذب وقس عليه نظائره ولا تفرق بظاهرها والبحث الذي ذكره
 هو الامر المشترك بين المنفصلات كلها والافق عدم العلاقة ووجودها
 يكذب العنادية والاتفاقية عن جميع اقسام الجزئين ولقد صرح المص
 يكذب العنادية لاشتفاء العلاقة عن جميع الافسالم في الجامع كذا قيل (قال
 اما ان يكون الاربعة زوجا او منفصلا بمنساوين الخ) الانقسام بمنساوين
 ان كان في الكم المتصل فالاجتماع في الصدق ظاهر وان كان اعم من
 ان يكون في الكم المتصل او المنفصل فيكون من قبيل اجتماع الخاص مع
 العام فالانفصال في كليهما ليس بواقع في نفس الامر فلذا يكذب (قال
 هذا حكم الموجبات المتصلة والمنفصلة الخ) هذا توطئة للسؤال والا
 فلا حاجة اليه ومن فوائده هذا البحث ان صدق الشرطية وكذبها ليس

بحسب صدق الاجزاء او كذبها فقد علم انها قد تصدق وطرفاها كاذبان
 وقد تكذب وطرفاها صادقان بل مناط الصدق والكذب فيها هو الحكم
 بالاتصال والانفصال فان مطابق الواقع فهو صادق والا فهو كاذب
 سواء صدق طرفاها اولا وكذلك انبغى في ايجابها وسلبها ليس بايجاب
 الطرفين وسلبها كما ان ايجاب الجليات وسلبها ليس بحسب تحصيل
 طرفاها او عدوانها بل ايجابها وسلبها بحسب الحمل ثبوتها وارتقاها كذلك
 ايجاب الشرطية وسلبها من جهة اثبات الحكم بالاتصال والانفصال
 وسلبه فحق حكم بثبوت الاتصال والانفصال كانت الشرطية موجبة
 متصلة او منفصلة ومتى حكم برفع الاتصال والانفصال كانت سالبة
 اما متصلة او منفصلة (قال كما ان القضية الكلية تنقسم آه) اعلم ان مبادئ
 الحق هي القضايا كلية او شرطية ومدار المبدأية هو الاستنتاج الذي
 يتوقف على حصر القضية وخصوصها فلما تبين حصر الكلية
 وخصوصها قصد بيان حصر الشرطية وخصوصها بالمقايضة الى الكلية
 وقد ظن قوم ان حصر الشرطية واهمها وسخصيتها بسبب الاجزاء
 فان كانت كلية كقولنا ان كانت كل انسان حيوانا فكل كاذب حيوان
 فالشرطية كلية وان كانت شخصية كقولنا كلما كان زيد يكتب فهو
 يحرك يده فهي شخصية وان كانت مهمة فمهمة ولو نظروا بعين التحقيق
 لوجدوا الامر بخلافه فان الكلية لم تكن كلية لاجل كلية الموضوع
 والحمول بل لاجل كلية الحكم الذي هو هناك حل ونظيره ههنا اتصال
 وعناد وكما يجب في الجليات ان ينظروا الى الحكم لاني الاجزاء كذلك في
 الشرطيات يجب ارتباط تلك الاحوال بالحكم وكلية المتصلة والمنفصلة
 للزوميتين بعموم اللزوم والعناد جميع الازمنة والاحوال التي لاتنافي استلزام
 المقدم للتالي او عنده اياه (قال كما ان كلية الجملة ليست الخ) لفظ الكلية
 في الموضوعين مصدريا ليا فالاعمال الكلية الكلية والموضوع الكلي وسقطت
 احدي البائتين فيهما للشكلة ومعنى اتصاف الكلية بالكلية كون ثبوت
 المحمول للموضوع فيها على جميع افراد الموضوع ومعنى اتصاف الموضوع
 بالكلية كونه مانعا عن وقوع الشركة فيه فمالم الفرق بينهما بحسب المفهوم
 والذات واما بحسب الاستلزام وان استلزم كلية الجملة كلية الموضوع
 لا يستلزم كلية الموضوع كلية الجملة كما في القضايا الطبيعية لان موضوعها

كلّي نحو الانسان نوع مع ان القضية ليست كلية ولا يشافي لهذا تقسيم
الحسنة الى المحصورة والمهمة والشخصية بحسب الموضوع وبيان وجه
التسمية بالكلية وبغيرها بحسب الموضوع مع ان موضوع الجزئية ايضا
كلّي كما لا يخفى (قال لاجل ان مقدماتها او تاليها كلّي الخ) هذا باعتبار
الاشتمال كذا في قوله مع ان مقدماتها وتاليها شخصيات وفي بعض النسخ
ان مقدماتها وتاليها كليتان وشخصيتان يلاحظ فيها اعتبار ان كلية
الموضوع وكلية المقدم قبايها شئت لا يكون سببا لكلية الشرطية فيحصل
المناد (قال فالشرطية انما تكون كلية اذا كان التالي آه) فرع على تمهيد
مقدمته مع تلخيص الى مساححة المص في تعريف كلية الشرطية اذ كون
التالي لازما في جميع الازمان والاضاع صفة التالي وقائم به لصفة
الشرطية المركبة من المقدم والتالي والكلية صفة الشرطية فيكون
تعريفا بالمباين و اشار اليه بقوله اذا كان التالي لازما بقوله بل بحسب كلية
الحكم بالاتصال لكن الامر فيه سهل او هذا من قبيل صفة جرت على غير
من هي له كما قيل في تعريف الدلالة فهم المعنى من اللفظ آه فيه توجيهان
الاول كانه قال كلية الشرطية عند كون تاليها لازما للمقدم فيها فتساح
بناء على ظهوره كما حققه بعض المحققين الثاني انه لا حاجة الى ارتكاب
المساححة اذ الكون المذكور وان كان لازما للتالي لكن كون تاليها لازما
صفة الشرطية كالكلية فيكون تعريفا مستقيما كما كان حسن القلام صفة
زيد وان كان الحسن صفة للقلام في مثل مررت بزيد حسن علامه ولم يتقيد
الى بيان الاتفاقية لعدم كليتها كما ينشأ الش وعدم استعمالها في العلوم
واما الصادقة والكاذبة فالتعريف شامل لهما اذ لو خص كون التالي
لازما للمقدم في نفس الامر يختص بالصادقة واذا حل على ما يستفاد منها
سواء طابق الواقع او لا فبشملهما واما السالبة فمعلوم بالمقايضة كما مر
غير مرة وتصدى الشارح لبعض ما همله بناء على ظهوره اما المراد البيان
والايضاح (قال في جميع الازمان آه) افان ان يقول هذا انما يكون
في المقدم والتالي الذين يكونان زمانين كقولنا كلما كان الشيء انسانا كان
حيوانا واما اذا كان المقدم والتالي الذين لا يكونان زمانين فلم يصدق
الشرطية لقولنا كلما كان الله تعالى قادرا كان عالما اذ ليس معناه في كل زمان
وجد فيه قدرة الله تعالى وحده في ذلك الزمان علم الله لان ذات الله تعالى

وصفاته غير زمانية ولهذا اقتصر الشيخ في الشفاء على الاوضاع وجوابه انه
فرق بين الزماني والموجود في الزمان فان الزماني ما يكون له هوية اتصالية
ينطبق على الزمان والموجود في الزمان على ما صرح به الشيخ في الشفاء
والش في شرح الاشارات هو الذي كل ان يفرض في ذلك الزمان يكون
موجودا فيه فعلى هذا المعنى يصح تحقيق الشرطية وبالزمان لكن يمكن
ان يقال اذا كان المعبر في المقدم احوال الزمان لا يمكن اخذه بحسب عموم
لازمة كما يقال كلما كان الزمان موجودا كان الواجب موجودا والذات كان
الزمان زمان اللهم الا ان يتكلف ويفسر الموجود في الزمان بمعنى اخر
غير متعارف كما يقال الموجود في الزمان اعم من ان يكون موجودا في الزمان
الحق او المقدّر فيكون معنى قولهم كلما كان الزمان موجودا كان الواجب
موجودا كما يفرض زمان يكون الزمان فيه موجودا يكون الواجب موجودا فيه
وفيه تعسف قيل كون الشيء غير زماني بمعنى انه غير واقع في الزمان ولا في
طرفه لا ينافي ان يكون لزوم الشيء له في جميع الازمنة بمعنى مقارنته اياها
ولا لكونه نفس الزمان ان يكون لزوم الشيء له في جميع اجزائه انتهى فيه
ان جميع الازمنة باعتبار كونها طرفا لوجود المقدم ثم لزوم الشيء له في ذلك
الطرف فلا يصح هذا القول واو اعتبر كونها طرفا للزوم التالي للمقدم فيصح
فتأمل (قال بسبب اقترانه الخ) نية على ان اضافة الاقتران في عبارة
المع حيث قال وهي الاوضاع التي تحصل للمقدم بسبب اقتران الامور
الممكنة الاجتماع معها مضاف الى المفعول والمراد بالاجتماع اجتماع المقدم
لا اجتماع هذه الامور وقوله معها اي مع تلك الامور فافهم * السيد اراد
بالاوضاع الاحوال الحاصلة له بسبب اجتماعه مع الامور الممكنة الاجتماع
ايضا سواء كان تلك الاحوال لازمة من المقدم او عرضا مقارفا وسواء
كانت امورا موجودة او اعتباريا وغرضه قدس سره من هذا بيان كون
اوضاع احوال الائمة للمقدم دون كونها امورا موافقة للمقدم في الوجود
سواء كانت حاصلة من قضايها او غيرها دفعا لتوهم البعض كما لا يخفى
* فان كون انسانة زيد مقارنة لقيامه او قعوده او طلوع الشمس الى
غير ذلك من الاحوال الحاصلة لها من اجتماعها مع هذه الامور الممكنة
الاجتماع معها فان كل واحد من المجتمعين يحصل له حالة بالقياس الى الآخر
وهو كونه مجامعاه مقارنة اياه نحاضله ان للمجتمعين امورا ثلاثة الكون مجتمعا

بالكسر والكون مجتمعا بالفتح والاجتماع وكل واحد منهما مغاير للآخر والاحوال
هي الاول والاجتماع سبب لتلك الاحوال فعلى هذا يدفع اتوهم على
عبارة الشئ ان الكون مقارنا لا يصح تعليله بالاقتزان لانه اذا كان مبنيا
للفاعل فهو عين كونه مقارنا وان كان مبنيا للمفعول فهو ضائف لكون
الشئ مقارنا قال العصام دفع قدس سره ذلك بالفرق بين الضاربية
والضرب والمضروبية وجعل الضرب مبداء لهما وخالف ما اشتهران
المصدر المبني للفاعل بمعنى كون الشئ فاعلا والمصدر المبني للمفعول
بمعنى كون الشئ مفعولا انتهى وانا اقول ان في صورة المجتمعين معان ثلاثة
في نفس الامر الاول النسبة بينهما وهي المسمى بالابقاع والاحداث
والايجاد وهذا الايقاع اذا كان متعديا يحصل به للفاعل والمفعول هبتان
البنة فلا بد لهذه المعاني من الدال وهو المصدر في العرف واللغة فلهذا
اختلف في اطلاق صيغة المصدر على تلك المعاني قال بعض القوم حقيقة
في الايقاع ومحاذ في الباقين وبعضهم حقيقة في الجميع على سبيل الاشتراك
فلا مخالفة للمشهور بل التحقيق على هذا في المصادر المتعدية * وانما اعتبر
امكان الاجتماع معهادون امكان تلك الامور هذيان فائدة قبيحة مما اذا
لم يقيد لخرج عن الاوضاع ما حصل باقتزان تلك الامور التي تمتمة في نفسها
ممكنة معها مع انها داخلية في الاوضاع والالخرج القضية الصادقة التي
طرفها كاذبة كفولنا كلما كان زيد حمارا كان جسمه اذ معناه ان الجسمية لازمة
لحماريته على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع حماريته ككونه ناهقا
مثلا مع ان كون زيد ناهقا غير ممكن في نفس الامر وان كان ممكن الاجتماع
مع حماريته * وقد يفسر في كتب الميراث الاوضاع الحاصلة قبل اهل التعبير
عن النتائج بالاوضاع باعتبار انها يحصل من وضع المقدمة الممكنة الصدق
نعم المقدم انتهى ويمكن ان يقول ان مضمون النتيجة حال المقدم فلذا
عبر بالاوضاع * لكن الشئ لم يلتفت اليه لان فهمه بعيد في بعض المواضع
ذلا ينقل من الاوضاع الى النتائج وكذا بعض الامور المجتمعة قد يكون
مفردا كالنجم والقاعد وقد يكون قضية لا يمكن الضم مثلا في وضع
انسانية زيد كون الشمس طاعة فكيف يضم هذه القضية وقد يكون بعض
القضية يذهبها فلا حاجة الى الضم فالسهولة في اعتبار الحالات الحاصلة
للقدم سواء كانت الامور الممكنة قضايا او غيرها وهذه الحالات مغايرة

لذلك الامور يعني الهيئات الحاصلة بالاقتزان فعلى هذا يلاحظ في جميع
الامور الممكنة الاقتزان للمقدم مع المغايرة بين الامور الثلاثة اذا كان الامر
كذا * فالأوضاع الحالات الحاصلة للمقدم بسبب الاجتماع مع تلك الامور
وبسبب ذلك يدفع ما قيل من شأنه القائل تمثيل الاوضاع بكون الشمس
طالعة او بكون الحمار ناهقا اذ هما ليسا حالين للمقدم بل صفة قائمة بالشمس
او بالحمار فاذا لوحظ المقارنة بهذه الحالات يحصل للمقدم حالة ايضا فتأمل
(قال واستانقتصر الخ) قال العلامة التفتازاني في قوله جميع الاوضاع مفعول
عن الازمنة والاحوال والتقدير لانه في كل زمان وعلى كل حال وتقدير
لا يخ عن وضع البنة فثبت الحكم على جميع الاوضاع يستلزم ثبوته في
جميع الازمان والاحوال والتقدير انتهى هذا كما اقتصره الشيخ في تفسير
الكلية واجيب عنه ان عموم الاوضاع امر اعتبره القوم في الكلية الشرطية
زائدة على ما يستفاد من سورها من حيث اللغة ولذا لم يقل الشئ اردنا
به ان لزوم الحيوانية للانسانية ثابتة في جميع الازمان والاحوال ومن
هذا ظهر وجه اختصار الشيخ الرئيس ومن تبعه على الاوضاع لان عموم
لازمان امر مقرر ثابت في اللغة انما الغناية بامر اعتبره القوم في كليتها
اصطلاحا وما قيل ان عموم الازمان يستلزم عموم الاوضاع وبالعكس فوهم
لانه يجوز ان يكون اللزوم متحققا في جميع الازمان غير متحقق باعتبار بعض
الاضواع الممكنة وان يكون متحققا في جميع الاوضاع الممكنة دون جميع
الازمنة بان يكون حصول المقدم في بعض الازمنة متمعا وما وقع في شرح
المطالع من انه لو اکتفی بعموم الازمان لكان له وجه ففيه ان عموم الازمنة انما
يستلزم عموم الاوضاع الحاصلة دون جميع الاوضاع لعموم الاوضاع الممكنة
الي بالايجل خذ هذا وانا اقول هذا الجواب لا يخ عن التكلف اذا و له يفيد
ان مفاد جميع الازمنة عين مفاد جميع الاوضاع لكن الاول مقرر بحسب اللغة
وضم اليه المعنى الثاني اصطلاحا مع ان المجموع يقتضي كونه مدلول لفظا
بحسب الاصطلاح دون اللغة وآخره يشيدان بين الاوضاع والازمان بحسب
التحقق عموم من وجه ولا استلزام بينهما والحق التحقيق بالقبول ان بين جميع
الازمان وجميع الاوضاع تلازم في اعتبار الشرطية مناد احدهما يفيد الآخر
لكن كلاهما اعتبر بحسب الاصطلاح تقريرا وتوكيدا لمعنى الكلية وتنبها
على ان الزمان اعتبر بحسب الاضافة الى كل وضع لا بحسب ذاته (قال وانما)

اعتبر في الاوضاع ان تكون الخ (فان قيل ان المقدم بنفسه يقتضي وجود
التالي في الكلية لما سيجي عن قريب فلا يتغير عن طبيعة الموجبة بحسب
اقتزان الامور والاضاع سواء كان تلك الامور ممكنة الاجتماع معه
او متضادة فاذا صدق لزوم الكلية يصدق على جميع الاحوال فتخصيصها
بممكنة الاجتماع يناقض ذلك في الظاهر * فنقول اشتراط الامكان في
الاحوال ليس لصدق اللزوم بل لان المعارف عند الناس والعبر في العلوم
ليس الا ذلك وهذا مثل ما اعتبر في موضوع الجمليات ان يكون بالفعل
فليس ذلك لاجل انه لو لا لما يصدق الجملية بل لانه انما هو المعارف
والمستعمل عند ذوي المعارف والمراد من الممكنة الاجتماع ان لا يكون تلك
الامور متناقضة للاستلزام او العناد سواء كانت محالا في نفسه او لا بمعنى انه
لو فرض وجودها مع المقدم لا يتناقض استلزامها والعناد اذهي قديكوب ممتنع
الوجود والاجتماع في نفسها لكن اذا فرض وجودها واجتماعها لا يتناقض
الاستلزام كقولنا كلما كان زيد حارا كان حيوانا كلية صادقة على وضع
ناهية مع امتناع ناهية وجودها واجتماعها وقد يكون ممكنة الوجود
والاجتماع في نفسها لكن اذا فرض مع المقدم يتناقض الاستلزام او العناد
كقولنا كلما كان زيد كاتباً كان متحرك الاصابع كلية صادقة غير صادقة
على وضع كون زيد نائماً اوسا كما متافيا لتحرك الاصابع مع امكان وجودها
واجتماعها في نفس الامر (قال فلان من الاوضاع الخ) كما اذا فرضنا
الانسان بعدم الحيوانية في قولنا كلما كان زيد انسانا كان حيوانا فان عدم
الحيوانية وضع من الاوضاع المتبعة الاجتماع مع المقدم فلا يعتبر جميع
الاضاع سواء كانت ممكنة الاجتماع او متبعة الاجتماع لم يكن المثال المذكور
كلية لان عدم لزوم التالي على جميع الاوضاع مع انه كلي بافتقار ان التالي
لازم على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم (قال كعدم التالي
او عدم لزوم التالي الخ) ان كان التالي وجوديا استلزم المقدم عدم التالي
وان كان عدميا استلزم الوجودي وهو عدم التالي المعدوم فالاستدلال
بالنظر الى الاول وهذا يكفي في اثبات المثال * السيد الاظهر ان يقال اذا
فرض المقدم دلي شيء من هذين اضعين لم يستلزم التالي فيه اشارة الى صحة
قول الشئ بناء على ان عدم التالي وعدم لزومه اذا كان مأخوذا في المقدم
يكون مستلزما له نظرا الى ذاته فيتفرع عليه قوله فلا يكون التالي لازما له

لكن ما ذكره قدس سره اظهر اذ لا حاجة فيه الى دعوى الاستلزام فان
عدم الاستلزام كاف في المطلوب اعني عدم لزوم التالي المقدم على بعض
الاضاع ويمكن ان يقال ان عبارة الشارح رد عليه ان الاستلزام لعدم التالي
وعدم لزومه غير مسلم اذا اخذ في المقدم بتغير المجامعة معه دون الاستلزام
فلا بد فيه من بيان ولا يرد على اوجهه قدس سره اذ على ما وجهه يلزم
المحذور على المجامعة معه وهي ظنة لانه لو استلزم المقدم ح التالي لزم اجتماع
عدم اللزم مع الملزوم ضرورة وكذا عدم لزوم التالي مع لزومه وهو باطل
لاستلزام انفكاك اللزوم عن الملزوم واجتماع التقيضين قارنا افضل العاصم
في كلام السيد قدس سره بحث لانه يكون هذه المقدمة في قوة الدعوى
فلا يصح بيانها وان الدعوى ان المقدم مع فرض عدم التالي او عدم لزومه
لا يلزمه التالي فكيف تبين بان المقدم اذا فرض على شيء من هذين الوضعين
لا يستلزم التالي انتهى هذا البحث ان كان قوله بان المقدم الخ دليل على
القبيل واما اذا كان استدلالا على قوله فلان من الاوضاع ما لا يلزمه معه
التالي فلا وجه لهذا البحث اذ اصل الدعوى الشرطية المتصلة لا تصدق
كلية اذا اعتبر فيها جميع الاوضاع مطلما ودليها ان بعض اوضاع الشرطية
المتصلة الكلية ما لا يلزمه معه التالي وكما كان كذا لا تصدق كلية ح فينتج
المطلوب فالصغرى النظرية مثبتة بقوله فان المقدم له الفرق بين الدعوى
والدليل ويؤيد ما قلنا تفرع الاتي وهو قوله فعلى بعض الاوضاع لا يكون
وقوله فلا يصدق ان التالي لازم الخ فتأمل (قال وانه محال الخ) قبل لان
محالية لم لا يجوز ان يستلزم المقدم التالي وعدمه او لزومه وعدمه فان المحال
جاز ان يستلزم المحال * واجيب عنه بتغير الدعوى بانه لو لم يعتبر في الاوضاع
امكان الاجتماع لم يحصل الجزم بصدق الكلية لان عدم التالي او عدم لزومه
اذا فرض مع المقدم احتمال ان لا يلزمه التالي فان المحال وان جاز ان يستلزم
التقيضين لكن ليس بواجب واستدل بعض على محالية استلزام الشئ الواحد
للتقيضين بانه لو استلزم المتناقضة بين اللازم والملزوم لان كل واحد من التقيضين
مناف لاخر ومتناقضة اللازم للشئ يستدعي منافية الملزوم اياه ولانه اذا صدق
المقدم صدق احد التقيضين وكما صدق احد التقيضين لم يصدق التقيض
الاخر فاذا صدق المقدم لم يصدق التقيض الاخر فينبغي منافاة والتحقيق
كلينا نفا اذا كان في المقدم افتضاء كون المقدم مستلزما له كيف ما اخذ المقدم

وعلى اى فرض فرض يتحقق الملازمة بين المقدم والتالى * لا يعلم ان
الانسان اذا كان مستلزما للحيوان يكون الحيوان لازما له كيف ما اخذ
الانسان سواء اخذ مع عدم الحيوان او مع عدم لزومه له * غاية ما في الباب انه
ان اخذ مع عدم لزوم التالى الذى يقابله لزوم التالى يكون كلاهما لازما له
وذلك لا يمنع تحقق اللزوم بينهما فتأمل (قال كصدق الطرفين آه) فان
التالى على هذا الوضع يكون لازما للمقدم لانه اذا اخذ المقدم مقارنا يصدق
التالى ومقيداه يكون التالى لازما له بالضرورة وقيل المراد يجوز ان يكون
لازماله وقوله فيكون نقبض التالى معناه فيجوز ان يكون نقبض التالى الخ
وقيل المراد كصدق الطرفين بالضرورة على قياس ما عرفت في اللزومية
(قال وانه محال الخ) يرد المنع على المحالية كما سبق في المتصلة (قال وانما
خص هذا التفسير آه) خص على صيغة المجهول بمعنى انما خصصنا تفسير
المصنف باللزومية وقيدنا المفسر به مع اطلاق العبارة وابس على صيغة
المعروف بجهل ضمير الفاعل المصنف لان ما ذكره لا يصلح وجهها لتخصيص
المصنف بل دليل على تخصيصه ووجه تخصيصه ما قبل ان الاتفاقيات
قليل النفع في تحصيل المطالب والكلام مسوق لبيان سبب التخصيص
وبعد يتجه ان الاتفاقية العامة لا يصح ان يكون المعبر فيها جميع الاوضاع
الكائنة بحسب نفس الامر لان المقدم فيها لا يجب ان يكون صادقا فضلا
عن ان يجب ثبوت اوضاعها في نفس الامر فالوجه لا يفيد عدم شمول
التفسير للاتفاقية العامة فلا يتم الوجه المذكور لتخصيصه باللزومية فينبغي
ان يقال وجه التخصيص اللزوم والعناد في التعريف كذا قيل (قال لانه
اولا ذلك لم يصدق آه) هذا ونظائره انما يتم لو كانت الاتفاقية غير صادقة
في مادة اللزوم والعناد واما لو كانت صادقة فلا يتم ويجب تأويل قوله
لم يصدق الاتفاقية الكلية بان المراد لم يصدق الاتفاقية الكلية في غير مادة
اللزوم والعناد اذ ليس بين طرفيها علاقة في مادة الاتفاق الصريح فيوجب
صدق التالى على تقدير صدق المقدم وبعد يتجه ان هذا لا يثبت الا نفي
اعتبار الاوضاع الممكنة الاجتماع ولا يدل على وجوب اعتبار الاوضاع
الكائنة بحسب نفس الامر بلواز ان يعتبر الاوضاع الغير المتنافية للتالى كذا
قيل (قال فلا يصدق الكلية الاتفاقية آه) اى لا متصلة ولا متفصلة كما
سبق اليه سياق الكلام ففي ما فرغ عليه اختصار على بعض البيان لا نسباق

الذهن فماد كره الى ما ذكره * واعلم انه يشترط ان يكون طرفا الشرطية
الاتفاقية حقيقتين او خارجيتين او المقدم خارجيا والتالى حقيقتيا دون
العكس والا لم يصدق التالى في جميع ازمان صدق المقدم اذ من ازمان
صدق المقدم في زمان عدم وجوده موضوعه بخلاف التالى فانه لا يصدق
موضوعه فلا يصدق في جميع ازمان المقدم (قال فكذلك يجوزية
المتصلة والمنفصلة الخ) فان قيل لا جزئية في الواقع لان منشاء اللزوم
اما المقدم وحده او مع امر آخر لا سبيل الى الاول والا لم يصدق جزئية
الا في ضمن الكلية ولا سبيل الى الثاني ايضا والا لزم الملازمة بين اى
امرين كانا * فنقول نختار الثاني ولا نسلم الملازمة فاعلم يصدق ان
لو لم يجب ان يكون للمقدم دخل في اقتضاء اللزوم ومما يجب ان يعلم ههنا
ان طبيعة المقدم في الكليات مقتضية للتالى مستقلة بالاقتضاء اذ لا دخل
للاوضاع فيه فانه لو كان لشيء منها مدخل في اقتضاء التالى لم يكن الملازمة
والمعاند هو وحده بل هو مع امر آخر اما في الجزئيات فلقد مدتها دخل في
اقتضاء التالى فان كانت القضية في الاصل كلية وغيرت الى صورة الجزئية
كقولنا اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا فانها في الاصل كلما كان الشيء
انسانا كان حيوانا فيكون في مقدمها دخل في الاقتضاء وضرورة لكون
المقدم ح مستقلا بالاقتضاء وان لم يكن كذلك بل جزئية في الاصل كقولنا
قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا فقدمها لا يستقل بالاقتضاء
بل يكون هناك امر زائد على طبيعة المقدم فان طبيعة المقدم كون الشيء
حيوانا وهو لا يقتضي كونه انسانا الا اذا انضم اليه بعض الاوضاع وهو كونه
ناطقا فمع كفى المجموع في الاقتضاء ويكون الملازمة بالقياس الى المجموع كلية
وبالقياس الى طبيعة المقدم جزئية فتدبر فانه نفيس (فان بل يجوزية لازمان
والاحوال الخ) عبارة المتن وهو قوله والجزئية ان يكون كذلك آه معناه كما ان
الكلية بالقياس الى الازمان والاضاح كذلك جزئية اللزوم المعاندة بالقياس
اليها لا بالقياس الى المقدم والتالى وتوصيف المتصلة والمنفصلة بالجزئية
باعتبار الازمان والاضاح باعتبار اصطلاح اللزوم واما وجه التسمية بها
هو المشابهة بالكلية والجزئية في الحماية وكذلك الاهتمام والتعين فلا حاجة
الى توجيه ياء النسبة فيها الى التكلف وان امكن فتأمل * واعلم ان الازمان
والاحوال كما في الكلية وان كان احدهما مقيدا لما افاده الاخر بمعنى انه لا يتحقق

الوضع بدون الزمان والزمن بدون الوضع لكن القوم اعتبروهما معا في مفهوم الشرطية مطلقا حتى لو اكنفى باحدهما ولم يتعرض الاخر لا يكون قضية معتبرة فعلى هذا يكون الظاهر في قوله والاحوال ايراد بالواو دون واو كاقيل اللفظ كلمة او اذا الكلية تطالب عموم الازمان والاضاع فاذا انتفى عموم احدهما لم يبق الكلية وكذلك اللفظ في قوله فيما بعد فتعين بعض الازمان والاحوال كلمة او انتهت (قال في بعض الازمان وعلى بعض الاوضاع الخ) جميع بينهما بناء على ما في الاصطلاح فاما القول بان القضية التي حكم فيها باللزوم في جميع الاحيان ولم يتعرض فيها بالحكم على الاوضاع وبالعكس والقضية التي حكم فيها على وضع معين في جميع الازمان او في زمان معين على جميع الاوضاع وسائط بين الاقسام فليس بواردا لم تعتبر تلك القضايا عندهم ولو اختلف عقلا على ان عدم التعرض باحدهما لا يلاحظ في المقولات بل في المفوضات واداة السور صير مجس او حكما دوال الازمان والاضاع معا بحسب الاصطلاح فكيف لا يتعرض باحدهما مع التعرض بالآخر (قال انما يكون على وضع كونه الخ) اذا يطلق الثاني والجماد الاعلى الاجسام العنصرية واما اذا كان في الفلكيات فلا عناد بينهما لانهما يكونان الفلك نجادا وانما في ارتفاعا معا (قال فتعين بعض الازمان والاحوال آه) اتى بالواو الواصلة مع كون المثال مخصوصا ببعض الزمان اشارة الى ان خصوص الشرطية يكفي فيه تعيين احدهما او تعيين بكليتهما فبطريق الاولى واما احتمال كون احدهما متعينا والآخر غير متعين فبالنظر الى التعيين كانت القضية مخصوصة بالنظر الى غير التعيين كانت غير مخصوصة فليس بمعتبر وان امكن قبل الوضع المعين مع عموم الازمان او بالعكس فغير ممكن لان عموم الازمان في وضع معين غير متصور لانه ان كان الوضع متجسدا بحسب الازمنة لم يكن متعينا وان كان باقيا لشخصه كان جميع الازمنة زمانا له فيكون الحكم فيها على وضع معين في زمان معين ولان عموم الاوضاع في زمان واحد غير ممكن انتهى فيه بحث اذ زمان ليس زمان الوضع حتى يلزم ان يكون جميع الازمنة زمانا واحدا بل زمان اللزوم او العناد وكذلك وان لم يمكن عموم الاوضاع في زمان واحد ولا شبهة في وجود تعدد الوضع في زمان واحد وهذا القدر يكفي في عدم كون القضية شخصية اذا اعتبرنا معنى الوضع والزمان معا فامل (قال نحو ان جئتني اليوم فاكرمك آه) قبل

ان المثال لا يصلح مثال للتخصوصة اذ ليس اليوم وقتا للزوم بل لللزوم ووفق بين اللزوم في وقت معين وبين اللزوم لما في وقت معين انتهى ان اليوم قيد للشرط وتوقيت للزوم وتوقيته من حيث انه ملزوم يستلزم توقيت اللزوم على ان الطرف المتوسط بين الفعلين متعلق بهما على سبيل التنازع كقولنا جاءني زيد اليوم فاكرمت قبيث الجحى والاكرام في هذا اليوم وان كان الاكرام في اليوم الآخر لزم نصريحه كالايتحق على من له ذوق سليم (قال واطلاق لفظ ان الخ) اي اطلاق هذه اللفاظ عن السور الكلية والجزئية للاهمال واكتفى بذكر املانه معلومة من اللغية انه لا يترك بدون عديلهما التي هي اما الثانية اول لفظ او ذكر المصنف اما او لان الانفصال مداولهما (قال لما كانت الشرطية مركبة الخ) هذا بيان حصر ما منه تركيب الشرطية تركيبا اوليا اذ الثانوية ينتهي الى الجمليتين والا لزم تركيبها من اجزاء غير متناهية وجه البيان انها لما لم يتركب من المفردات بل من القضايا وانحصر القضية باختيار اقسامها الاولى الى ثلاثة حالية ومتصلة ومنفصلة وما منه التركيب اما من جنس واحد او من مختلفين وامتاز مقدم المتصلة عن تاليها بحسب المفهوم بخلاف المنفصلة فانحصر اقسام المتصلة الى تسعة واقسام المنفصلة الى ستة كما فصله قبل من البين انه كان الاولى ان يجمع هذا مع البحث عن تركيب المتصلة والمنفصلة عن صاقي وعن كاذبين آه ولا يفصل بينهما بحث كلية الشرطية وجزئيتها وان الانسب كان تقديمه على بحث التركيب عن صادقين اذ التركيب بحسب الصدق والكذب يتفاوت في المتصلة والمنفصلة واللزومية والاتفاقية فهو بحث عن اقسام الشرطية لاعن مطلق الشرطية بخلاف هذا البحث ولذا جعل الحكم فيما سبق على المتصلة والمنفصلة بل المتصلة اللزومية والمنفصلة العنادية وهذا على الشرطية وقد سلك صاحب المطالع في هذا المسالك الراجح وقدم هذا البحث على البحث عن التركيب عن الصادقين وجهها انتهى ويمكن ان يقال ان بحث الكلية والجزئية راجع في الحقيقة الى الصدق والكذب الملازم فبحث التركيب عن الصادقين آه دين بحث لتركيب عن حاليتين آه وان رجع الى الشرطية المطلقة لمكنه اذا امكن النظر الى مفهوم الشرطية يفهم هذه الاقسام بخلاف بحث التركيب عن صادقين الخ ولهذا قدم الهم الغير المعلوم بمجرد الامعان

على ما علم بالامعان فتأمل (قال لا عزيد على هذه الاقسام آه) يعني لا يحتمل فيه قسم خارج على تقدير تركيب الشرطية من اثنين دون الثلاثة فصاعدا لا يقال ان اريد الاقسام الاولى وهي الجملة والشرطية لا يرتقي الاقسام اليها وان اريد اعم منها فزيد عليها باعتبار انقسام المنفصلة والمتصلة الى الاقسام الكثيرة * لانه يقول يمكن ان يحيا باختيار كلا الشقين اما الاول فلان المراد بالاقسام الاولى ما كان بحسب التركيب عن القضية بما منها التركيب اولا هو الاقسام الثلاثة لا الاثنين وان كان بالقياس الى نفس القضية غير اولية على انه قد عرفت في اول المقدمة عد المنفصلة والمتصلة من الاقسام الاولى واو كان ادعاء بناء على تعلق الاحكام بها على الاستقلال واما الثاني فلانه لم يتجاوز عن هذه الاقسام على تقدير ارادة غير اولية لعدم تعلق الحكم على تغييرها على سبيل الاستقلال (قال لان مقدم المتصلة الخ) اي مقدم المتصلة للزومية فانها المجتوئ عنها في الفن واما الاتفاقية فلا يميز بين مقدمها وتاليها الا بالوضع وما قيل من ان المقدم منها مستصحب للتالي والمستصحب اسم فاعل غير المستصحب اسم مفعول فوهم ان طرفيها متوافقان في الصدق وليس شئ منها مستصحب للآخر والالوجد العلاقة بينهما على ما مر من ان العلاقة امر بسببه يستصحب الاول للثاني ولعله لم يفرق بين المصاحبة والاستصحاب (قال تنقسم الى قسمين الخ) وهما ما يكون المقدم حلية والتالي متصلة مثلا والمقدم متصلة والتالي حلية مثلا (قال بحسب الطبع الخ) وهو مقابل الوضع وهو ههنا عبارة عن مفهوم المقدم اعم من ان يكون ذات التالي او معناه (قال فان مفهوم المقدم فيها آه) دليل على تمييز مقدم المتصلة عن تاليها بحسب الطبع * وحاصله ان القضية الشرطية للزومية اذا كانت عبارة عن القضية التي حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى لعلاقة بينهما يكون القضية الاولى لازما والثانية ملزوما فتح اذا نظر الى مفهوم القضية مع قطع النظر عن خصوص المواد تميز مفهوم المقدم لكونه ملزوما عن مفهوم التالي لكونه لازما مع انه لا يلزم وقوع التلازم بين كل ملزوم ولازم بخلاف ان يكون تالي لازما اعم فيتحقق التميز فتعين ان يكون مقدم المتصلة للزومية مقدما وتاليا والمفهوم اعم من الذات والمعنى لانه في لزوم الخارجية بين التلازم والتالي كقولنا ان كان هذا يارا فهو حار ولا ان يؤخذ المقدم اعم

بمعنى ما فهم من اللفظ حتى يتحقق اللزوم في المتصلة باعتبار اقسامه الثلاثة من اللزوم الخارجية واللزوم الذهنية ولزوم الماهية فان اريد بالمفهوم ما صدق عليه المقدم او التالي فقط وكذا ان اريد به المعنى فقط دون ما صدق عليه لا يتم امر البيان في المتصلة باقسامها فلا وجه لما قيل ان اريد بالمفهوم المعنى الاعم يكون لفظ المفهوم زائدا اذ اللابق ح ان يقال وما يصدق عليه المقدم ملزوم وما يصدق عليه التالي لازم وان كون ما يصدق عليه احدهما ممنازا عن ما يصدق عليه الآخر بصفة الملزومية واللازمة لا يقتضي امتياز احدهما عن الآخر بحسب المفهوم في المتصلة مالم يعتبر انهما متعينان من حيث انهما بصفة الملزومية واللازمة مأخوذان فيه انتهى (قال بخلاف المنفصلة الخ) اذا المنفصلة باقسامها الثلاثة مبنية على التاني والتعاقد بين الجزئين وهما المشاركة بين الاثنين بلازائد ولانقصان باحد الجزئين بالطبع فايهما جعل مقدما او تاليا فلا تفاوت طبعيا فلا يميز مقدمها وتاليها بحسب المفهوم فلذا تنقسم الاقسام الثلاثة فيها الى قسمين كالمتصلة (قال فحال كل من جزئها عند الآخر الخ) بالنظر الى ذاتها واما كون احدهما معاندا اسم فاعل والآخر اسم مفعول من تقديم ذكر احدهما وضعا قبل وفيه نظر لان كون الشئ في قوة الشئ لا يقتضي عدم تميزهما بحسب المفهوم لان غايته التلازم في الصدق انتهى هذا مدفوع بان الافعال المشتركة بين الشئين كالقرب والبعد والمشاركة والتمياز ونحوها اذا جعلت نسبة بين المتسمين فايهما يجعل فاعلا او مفعولا لا تفاوت ولا فرق واما بعد الجمل فيتغيران بحيث يكون احدهما فاعلا والآخر مفعولا وكذا ما نحن فيه قبل الجمل لا تفاوت بين المقدم والتالي فايهما جعل يصلح وهذا المعنى مراد من قوله بالتمييز بالطبع واما بعد الجمل فيتميزان فهو المراد بالقول بالتمياز بالوضع (قال شرع في لواحقها واحكامها الخ) الضميران راجعان الى القضية واللواحق والاحكام هي التناقض والعكس وتلازم الشرطية وعارضة الى القضية باعتبار اقسامها وان اخص بعضها ببعض الاقسام كتلازم الشرطية قيل لواحق القضايا هي القضايا التي يتناولها النقص والعكس ولازم الشرطية واحكامها هي المعاني المصدرة لان المحمولات يؤخذ منها فيقال مناقضية كذا ومنعكسة الى كذا ولازم كذا والابحاث الاربعة مشتملة على بيانها انتهى فيه ان البيان الاكثي

لا يساعد هذا اذ العنوانات الاولى في التناقض والثاني في العكس الخ بل
 اللواحق والاحكام فمحددان ذاتا ومقاربان اعتبارا باعتبار كونها عرضيا
 قائما بالقضية يسمى لاحقا وباعتبار كونها محمولا للقضية احكاما اذ قد
 يطلق الحكم على المحكوم به وتلك الاحوال اعراض ذاتية لا بد ان يكون
 محمولا في المسئلة (قال لتوقف غيره الخ) اذ يتوقف عليه حقيقة بعضها
 كعكس النقيض وبيان بعضها كعكس المستوى وتلازم الشرطيات (قال
 وهو اختلاف آه) اهمل ههنا كونه حدا اورسما لان كون تلك التعاريف
 حدودا اورسوما يمكن بمساعدة الدليل على كل واحد منهما قد يتبين في
 تعاريف الكلليات ويؤيد ما ذكرنا تعبير المص حيث قال في بعضها بعنوان
 الرسم وفي بعضها بعنوان الحد * السيد فان قلت التناقض قد يجري في
 المفردات التناقض ان كان عبارة عن تمناع المفهومين لذاتها فلا تناقض
 في المفردات فان مفهومي الانسان والانسان مثلا لا يتامعان الا اذا اعتبر
 ثبوتهما لشيء فيحصل ح قضيتان متنافيتان صدقا فكيف يجري في
 المفردات قال قدس سره في حاشية مختصر الاصول وما ذكره المنطقون
 من تناقض اطراف القضايا فعلى وجهين احدهما ان يعتبر نسب الاطراف
 الى الذات تقييدا ايجابيا او سلبيا ويسمون هذا نقضا بمعنى السلب وثانيهما ان
 يلاحظ مفهوماتها من حيث هي ويجعل معنى حرف السلب مضموما اليها
 صائرا معها شيئا واحدا ويسمونه نقضا بمعنى العدول وكلاهما مبنى على
 التأويل المذكور اللهم الا ان يقال المتناقضات هما المفهومان المتنافيان
 لذاتهما والتناقض اما في التحقق والانتفاء كما في القضايا واما في المفهوم بانه
 اذا قبس احدهما الى الآخر كالاشد بعدا مما سواه فيوجد في المفردات تناقض
 كنهومي الفرس والافرس وبهذا المعنى قيل رفع كل شيء نقبضة سواء
 كان رفعه في نفسه اورفعه عن شيء قلت المقصود بهذا تناقض القضايا
 لان الكلام في احكامها واما تناقض المفردات الواقعة في اطراف القضايا
 فيعرف بالمسايسة فلا حاجة في ادراجه في تعريف التناقض ههنا ويمكن
 ان يقال انما خصصوا بحثهم بالتناقض بين القضايا وان وجب ان يكون
 مباحثهم عامة منطقية على جميع الجزئيات لان عموم مباحثهم انما يجب
 ان يكون بالنسبة الى اغراضهم ولما لم يتعلق لهم بالتناقض بين المفردات
 عن ثبوتها الى حال بحثهم انما هو في التناقض بين القضايا

صار قياس الخلف المرفوف على معرفته عمدة في اثبات المطالب في العلوم
 الحقيقية بل في اثبات احكامهم من العكس وتناج الاقبسة اختص نظرهم
 بالتناقض بين القضايا ونهوا في تعريفهم اياه على ذلك (قال فالاختلاف
 جنس بعيد الخ) هذا بيان لاجزاء التعريف اشارة الى فائدة كل قيد
 من قيوده لكن الفوائد ابست بمقصودة بالمين والالاستغنى بعضها عن
 بعض اذ القيد الاخير يفيد ما فاده الاوائل من الاحتراز بل قيود التعريفات
 فائدة اصلية وهي تحقيق الماهية وان استغنى احد القيود عن الآخر
 بحسب فائدة الاحتراز ولا يقتضي كون الاختلاف جنسا بعيدا ان يكون
 التعريف حدا اذ في الرسم يذكر الجنس البعيد ايضا (قال لانه قد يكون
 بين قضيتين آه) هذا يقتضي بعد الجنس اذح يلزم تعدد الاجوبة والجنس
 القريب له اختلاف النسبة (قال فقوله قضيتين يخرج آه) وفي اسناد يخرج
 مجاز اذ المخرج تقييد لما لاختلاف بالقضيتين لانفسهما لان القيد المخرج
 لا بد من ان يكون فصلا او خاصة المحموتان على المعرف وهما ليستا كذلك
 وكذا بالايجاب والسلب اي انكاث بالايجاب والسلب وعليه فقس الباقي
 (قال اما ان يكون مقتضيا لذاته وصورة آه) لا يخفى انه لا صورة للاختلاف
 بل الصورة للقضيتين كالمادة فاللذات اختلاف القضيتين بحيث يقتضي
 لصورة القضيتين للمادتهما ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة
 فالصورة المضافة الى الاختلاف مضافة الى الاختلاف وعند التحقيق
 مضافة الى القضية ففي قوله وصورة مسامحة فح لا يكون اقتضاء
 الاختلاف لذاته بل لدخيلة صورة القضية ففي قوله لذاته مسامحة ايضا
 (قال بل بواسطة وبخصوص المادة آه) المراد بالواسطة ما يكون
 خارجا عن القضيتين اللتين عدتا متناقضتين وبخصوص المادة ما ليس
 كذلك بل داخلا فيهما كخصوص الموضوع وعموم المحمول فيصح
 المقابلة فلا يوجد لما قيل ان خصوص المادة واسطة وكأنه معروف منهم
 ان يراد بالواسطة ما يقابل تخصص المادة فبني الش ان الكلام عليه (قال
 وسلب لازمهما المساوي الخ) ان اريد باللازم لازم القضية اذ زيد ناطق
 لازم لزيد انسان يكون في اسناد السلب الى اللازم مجاز وان اريد به لازم
 مافي القضية يكون في اسناد اللازم الى القضية مجازا وانما قيد اللازم بالمساوي
 لانه ليس في انجاب الملزوم الاخص من سلب اللازم الاعم تناف مثل زيد

حيوان وزيد لبس بجسم لان صدق زيد حيوان وان استلزم كذب زيد
لبس بجسم لا يستلزم كذب زيد لبس بجسم صدق زيد حيوان لجواز
ارتفاع الجسمية مع ارتفاع الحيوانية ايضا (قال كما في قولنا كل انسان حيوان
الخ) خصوصاً المادة كون المحمول اعم من الموضوع وهو يقتضي
التناقض بين موجبة وسالبة كليتين او جزئيتين على سبيل الكلية لافي مادة
الحيوان والانسان خاصة وله مدخل في لزوم التناقض اذ لو ثبت المحمول
الاعم على الاخص على الكلية او الجزئية يكون سلبه على الوجهين المذكورين
متناقضاً البتة فلا وجه لما قيل من ان احديهما صادق والاخرى كاذبة
اتفاقاً من غير اقتضاء على ان اقتضاء صدق احديهما وكذب الاخرى
معتبر على وجه الابهام من غير ان يتعين الصادق والكاذب وهناك كل
من الصادق والكاذب متعين (قال القضاة المتخلفان الخ) المراد بيان
حصر المص تحقق التناقض بين الشخصيتين وبين المحصورتين دون
المهملتين والطبيعتين بين وجه المهمة واهمل وجه الطبيعية وهو في قوة
الشخصية على قول فيمدخل حكماً في الخصوصتين اذ الكلام في القضايا
المتعارفة في العلوم والضابطة في التناقض ان القضية اذا كانت شخصية
فيجب ان لا يكون بينهما وبين نقيضها تغاير في المعنى الا بتبديل كل من
الاثبات والنفي فليزمن ان يتحد الموضوع بالموضوع والمحمول بالمحمول
لا باللفظ فقط لان الاتحاد به فقط لا يقتضي عدم الاختلاف والتغاير بينهما
في المعنى بما عدا النفي والاثبات بل يلزم ان يتحداً بالحقيقة وبالاعتبار
ينبغي التغاير المذكور سواء اتحد اللفظ او لا ويلزم من اتحادهما ست وحدات
اخرى لولاها لم يتحداً ذاتاً واعتباراً ولا اختصاص بشئ منها باحدهما
لان القضية اذا عكست انعكس حال الوحدات فصار ما يعتبر في الموضوع
معتبراً في المحمول فان قيل ان الخصوصية بمنزلة الكلية محصورة فانقضت
لبسنا الامحصورتين فان اريد بالمحصورتين اعم من المحصورتين حقيقة
او حكماً لا يكون قسماً للمخصوصة واذن القضيتان المختلفتان بالايجاب
لا تنحصران فيما ذكر من الامرين لجواز ان يكونا مختلفين بان يكون احديهما
شخصية والاخرى محصورة قلت اولاً لان الخصوصية بمنزلة المحصورة
وان وقعت كبرى في الشكل الاول لا يلزم ان يكون في جميع الاحكام ان تكون
كذلك على انه من قبيل مقابلة العنصر بالخاص ونسباً ان المراد من القضيتان

المتناقضتان بحمل اللام فيها على العهد فالمحصورة والمخصوصة لبسنا
متناقضتين واما المهمة والكليّة فيتحقق التناقض بينهما لكون المهمة
مستلزمة للجزئية بالنظر الى حقيقتها وعين الجزئية بالنظر الى الاصطلاح
القوم فلا بد من البيان وارجاعها الى المحصورة لئتم الحصر وما قيل ان المهمة
لا تناقض الكلية بل لا تستلزم الجزئية فلبس بشئ متأمل (قال فالتناقض
فيهما لا يتحقق لايه آه) قد نظمتها شعر فارسي هذا در تناقض هست
وحدة زائدست وحدة موضوع ومحمول ومكان فقط وحدة شرط وضافة
جزء كل قوة وفعل است در اخر زمان * واعلم ان ثمة في وحدات قد يكفي
في تناقض القضيتين فقط بلا شرط آخر وقد لا يكفي تلك الوحدات ويحتاج
الى شرط اخر كالاختلاف في الكمية والاول مخصوص بالخصوصتين فلذا اني
باداة الفصل حيث قال لا يتحقق الا بعد تحقق ثمانية وحدات والثاني مخصوص
بالمحصورتين فامتاز بين الخصوصتين والمحصورتين باعتبار وجود شرط
اخر وعدم وجوده فان قدر المشترك بينهما مطلق الوحدات هذا مبني
على كونها غير وجهيتين كما يدل عليه قوله فيما سياتي فلا يرد ما قيل ان اريد
ان الخصوصتين يتوقف تناقضهما على هذه اشراط فلا يخص هذا
الحكم بالخصوصتين وان اريد ان الخصوصتين يتناقضان بمجرد هذه
الشرائط فلا يتم انتهى اذ ليس المراد بلزوم تلك الوحدات في الخصوصتين
انه لا بد من تحقق جميعها في كل خصوصتين متناقضتين فان اللازم
في الجميع وحدة الموضوع والمحمول دون سائر الوحدات اذ قد لا يكون
الحكم مما يقل التقييد بالشرط والزمان والمكان والقوة والفعل بل المراد انه
اذا اعتبر في احد التقيضين واحدة منها لا بد من اعتبارها في الاخرى (قال
الاولى وحدة الموضوع آه) لم يقل وحدة المحكوم عليه ليتناول التناقض
في الشرطية لان المص سيبين تناقض الشرطيات على حدة فلا حاجة
الى بيان تعميمه هنا لا يقال تعريف التناقض يستغنى عن بيان هذه الشرائط
لانه ان تحقق مفهومه لا بد من تحققه الشروط واللام يصدق التعريف
قلت ان التعريف يفيد تحقق ماهية المعرف لا تحققه اذ بما يعرف اشئ
فلا يتحقق وفي باب الا في لا بد من حده وتحقق ماهيته ومن تحقق توقفها
عليها فعرف اولاً لتحقيق ماهيته وبين الشرائط ثانياً لبيان تحقق ذاته
(قال الثالث وحدة الشرط آه) الشرط ما يتوقف عليه سواء كان قريباً

او بعيدا او وصفا او آلة او محلا او غير ذلك فيدخل في الاختلاف في الشرط
مثل زيد كاتب اي بالقلم الواسطي على القرطاس البغدادي زيد ليس بكاتب
اي بقلم اخرى على قرطاس اخرى (قال لعدم التناقض عند اختلاف الشرط
الح) الوحدة معابلة النكرة فيثبتهما فتح دليل هذا الدعوى ان يقال لو تكرر
الشرط لاختلف والالم يتعدد ولما اختلف لم يتحقق التناقض لكن اللازم
بطل فثبت المطر واما احتمال كون احدهما مشروطة والاخر غير مشروطة
كقولنا الجسم مفرق للبصر بشرط كونه ابيض الجسم ليس بمفرق للبصر
اي مطلقا فليس يوارد لان فيها ليس وحدة الموضوع قيل ان الدليل
لا يثبت وجوب وحدة الشرط لانه يجوز مع ذلك التناقض بين مشروطة
وغير مشروطة مع انه ليس فيه وحدة الشرط كما في المثال المذكور واجيب
بان المراد عند اختلاف حاصل لاجل الشرط اما متفاوت الشرطين
اما بوجوده في احدهما دفت الآخر وتارة اخرى بان المراد عند اختلاف
القضيتين في الشرط وذلك بان يعتبر الشرط في احديهما دون الاخرى
او يعتبر بكل منهما شرط تخالف تأمل الاجوبة تنل على ما هو الحق (قال
الرابعة وحدة الجزء والكل آه) قبل ينبغي ان يعتبر وحدة الجزء بان لا يكون
الحكم في احديهما على جزء وفي الاخرى على جزء آخر يخرج عن التناقض
الزنجي اسود اي بعضه والزنجي ليس باسود اي بعضه فقول الش
في البيان اذ لو اختلف الكل والجزء لم يتناقضا فاصروا الوافي ان يقول
اذ لو اختلف الجزء والكل والجزآن انتهى فيه بحث اذا الاتحاد في الجزآن
اتحاد الموضوع اذ لو اختلف لم يتحد كما لا يخفى على ان اختلاف الكل
والجزء اذا كان موجبا لعدم التناقض مع اشتراك الكل على الجزء فاختلف
الجزآن موجب له بطريق الاولى (قال الزنجي ليس باسود اي كله الخ)
ان صدقهما ان لهما بياضا ووحدة بياض العين والظفر ووحدة اللحم الى غير ذلك
(قال السادسة وحدة المثال آه) قيل وحدة الزمان تستلزم وحدة المكان
ضرورة امتناع ان يكون الشيء في زمان واحد في مكانين وهذا غلط
لان ههنا شيئين احدهما النسبة لايجب عليه والاخر السلبية فيجوز ان يكونا
جسما في زمان واحد ويكون كل منهما في مكان كقولنا زيد جالس الآن
في المسجد زيد ليس يجالس الآن في السوق فافهم (قال الثامنة وحدة القوة
آه) القوة هي كون الشيء من شأنه ان يكون وليس بكائن كما ان الفعل كون الشيء

من شأنه ان يكون وهو كائن وتلك القوة ليست الامكان لان ما بالقوة لا يكون
بالفعل لكونها قسمة له بخلاف الممكن فانه كثير اما يكون بالفعل وان تصادق
الامكان والقوة في مادة لكنهما قد يفرقان وههنا بمعنى ما ليس بامكان
وهو عدم الحصول في الحال فلا وجه لما قيل لا يتعقل من كون النسبة بالقوة
الاكوتها بالقوة والاتحاد فيه يتنافى اشتراط الاختلاف في الجهة على ان
الامكان كيفية للنسبة والقوة والفعل في الحقيقة قيد ان المحمول وليس
بكيفيتين للنسبة فلا منافاة بين الاتحاد وبين اشتراط الاختلاف في الجهة
(قال فهذه شروط ثمانية الخ) قبل انما ذكرناها مع ان تعريف التناقض
متكفل لتمييزه بما عده لان كثيرا ما يمرض الغلط للتعلم من مشاهدة الاختلاف
بين القضيتين فيظنه موجبا للتناقض لعدم تنبيهه لاضمار ما اخرج الاختلاف
من الاقتضاء المذكور في التعريف اما باخراجه عن اصل الاقتضاء او عن
الاقتضاء لذاته قد ذكرنا عدة من الامور العارضة للاختلاف تمكينه للتكلم في مقام
النسبة وتميزه في التفحص من تحقق الاختلاف المذكور ولم يستوفوا بيان
ما يعرف بكثير الوحدات التي يشترطونها لانها من مالا يدرك ولا يحصى فاحالوها
على فطنة المتعلم بعد تفويضها بهذا المقدار من التنبيه فظهر ان الرد الى
الوحدتين اختلاف بما هو الغرض من تفصيل الوحدات الثمانية والرد
الى وحدة النسبة مبالغة في الاخلال انتهى وانا قول اولان التعريف يفيد
تحقيق الماهية فقط لا تحقق ذات التناقض وهو متوقف على هذه الشروط
على الاقتضاء والاقتضاء لذاته متفرع على وجود تلك الشروط ومتأخر عنه
لان الاقتضاء مؤثر وعلته تلك الشروط حتى تكون من الآثار والامور
العارضة له ويعلم من تلك الآثار الاقتضاء والاقتضاء لذاته فتأمل (قال وردها
المتأخرون الى وحدتين آه) وبعضهم بثلاث وحدة الموضوع والمحمول
والزمان بناء على علم عدم صدق القضيتين وكذلكهما عند اتحادهما
في الوحدات الثلاث لا متناع شيئين مفسرين لآخر في وقت وسلبه عنه
في ذلك الوقت واما وحدة الشرط والجزء والكل فتدرج تحت وحدة
الموضوع لاختلافه باختلافها ووحدة المكان والاضافة والقوة والفعل
تحت وحدة المحمول لاختلافه باختلافها فاعترض عليه ان وحدة الزمان
ايضا مندرجة تحت وحدة المحمول فان المحمول في قولنا زيد ضاحك
هو الضاحك نهائيا في قولنا ليس بضاحك الميلا هو الضاحك ليلاهما

مختلفان فالواجب الاكتفاء بالوحدتين لا التثنية فلماذا لم يتعرض الش
لهذا القول * السيد يعني لا بد في التناقض من شروط ثمانية وان لم يكن
كافية وحدها يعني معنى تحقق التناقض لزوم تلك الوحدات في مطلق
التناقض مخصوصتين او محصورتين ولا يتوهم التخصيص بالمخصوصتين
وعدم الكفاية مشترك بينهما في اختلاف الجهة واختلاف الكمية مخصوص
بالمحصورة لان اعتبار الشرط والكل والجزء في الموضوع يعني ما لوحظ
تعلقه بالذات مأخوذ في جانب الموضوع وما لوحظ تعلقه بالمفهوم والحدث
مأخوذ في جانب المحمول فالشرط صفة الموضوع وكذا الكل والجزء
عبارتان عن الذات فاعتبر في جانب الموضوع واما الزمان والمكان طرفان
للمحدث وكذلك الاضافة والفعل والقوة قائمة بمفهوم المحمول فاعتبر
في جانبه فان عكست القضية عكس الامر (قال اما اندراج وحدة الزمان
الح) ان قيل الزمان خارج عن طرفي القضية لان نسبة المحمول الى الموضوع
لا بد لها من زمان ان كان زمانيا فلو كان الزمان داخلا في المحمول لمكان نسبة
ذلك المحمول الى الموضوع واقعة في زمان فيكون للزمان زمان ولان تعلق
الزمان بالقضية بحسب ظرفية النسبة والشيء لا يصير ظرفا لآخر الا بعد
تحققه فيكون تعلق الزمان متأخرا عن النسبة المتأخرة عن طرفي القضية
فلو كان داخلا في احدهما لمكان متأخرا عن نفسه بمراتب وانه مح قمت
عن الدليل الاول ان الزمان وقت كونه مأخوذا في جانب المحمول لا يحتاج
ح الى زمان آخر اذا كان المجموع محمولا واما اذا كان المحمول ايضا مفهوما
المحمول واخذ الزمان معه على طريق الظرفية فلا حاجة ايضا الى زمان آخر
وعن الدليل الثاني بان تعلق المكان ايضا بحسب الظرفية اذ لا بد للنسبة من
مكان كما لا بد لها من زمان فلا حاجة لادراج وحدة المكان تحت وحدة المحمول
واخراج وحدة الزمان عنها (قال وردها الفارابي الى وحدة واحدة الح)
حاصل هذا الردان يعتبر في اخذ النقيض ان يبنى عين ما ثبت وبالعكس
فعلى هذا التفصيل الذي يورده الجمهور في تعيين نقيض نقيض يمكن
ان يقال الغرض من هذا التفصيل تحصيل مفهومات اقضايا عند ابعاد تفاعها
او اوزانها المساوية لها حتى يكون عندهم في المناقضات قضايا محصلة
مبسوطة وبسهولة استعمالها في العكس والاقبسة والمطالب العلمية ان قبل
ان يرد الى وحدة النسبة تناقض الشروط الاختلاف في الكمية فان النسبة

يختلف باختلاف الموضوع في الحكم ويتا في اشتراط الاختلاف في الجهة
كانه مع اختلاف الجهة يختلف النسبتان اجيب بان الجهة كيفية الوقوع
واللاوقوع والنسبة التي يشترط وحدتها النسبة الحكمية ولو لم يختلف
في النسبة وحدة الوقوع واللاوقوع بالضرورة والامكان مثلا لا يمكن
اجتماعهما على الكذب فان الاختلاف في الحكم لا يستدعي اختلاف في الايجاب
الكلّي ورفعه ولا في الايجاب الجزئي ورفعه وفيما يستعد والنسبة انما يسمى
تقيضا لانه يساوي النقيض لكن لا يخ هذا عن ركازة لان وحدة النسبة لما
تغيرت باختلاف الزمان وباختلاف المكان ونحوهما فكيف لا يتغير باختلاف
كيفية الوقوع واللاوقوع بالامكان والضرورة وغيرهما فتأمل (قال
فلا بد مع ذلك من اختلافها في الحكم آه) ولا منافاة بين اشتراط اتحاد الموضوع
والجهة اختلاف الكمية وان كان المعتبر في احدهما جميع الافراد وفي الاخرى
بعضها لان المراد اتحاد الوصف الغواني كما سيأتي (قال فانهما صادقتان
الح) وانما صدقتا لان الحكم في الجزئي على غير معين من جزئيات الموضوع
وانه يوجد في ضمن كل جزئي فيصدق الايجاب في ضمن جزئي والسلب
في ضمن جزئي آخر واول كان القصد الى بعض معين بان يقال بعض الانسان
كاتب وذلك البعض ليس بكاتب لم يمكن صدقهما فان قلت هل يمكن
كذبهما مع اجتماع شرائط اول لا يكذبان بل يصدق احدهما
ويكذب الاخر فثبتا قضان قلت الجزئية تصدق تارة مع تعدد الافراد
المندرجة تحت حكمها واخرى لامع تعدد ها فان قصد قهرما الى متعدد
جاز كذبهما معا لجواز ان يكون بعض هذا المتعدد متصفا بالمحمول وبعضه
غير متصف ولا يصدق الثبوت بالجميع ولا السلب عنه وان قصد الى فرد
معين صارتا شخصيتين متناقضتين وان قصد الى الاول بعض مطلق واشير
في الثاني الى ذلك البعض كما هو الظاهر يمكن ان يكذب ويتنافيان صدقا وكذبا
الا ان ذلك باعتبار امر زائد على مفهوم الجزئيتين اذ اوقصد التعيين فان اريد
تعيين ذلك كان تناقضا وان اريد تعيين البعض الاخر كان عدم التناقض
بناء على اختلاف الموضوع لكن لم يمكن القضية الثانية ج جزئية بل شخصية
والكلام في الجزئيتين (قال فان قلت الجزئيتان آه) منع لمقدمة مثبتة للامانة
اصل الدليل اذ حاصل الدليل لو اتحدنا لم يتناقضا اذ لو اتحدتا في الجزئيتين
مثلا اصدقنا وكذا صدقتا لم يتحقق التناقض فتم المقدمة الاولى بانه لو اتحدتا

في الموضوع لتناقضا صدقا وكذبا مع اتحاد الكمية انما تصدقان لاختلاف الموضوع كما اذا اختلف الموضوع في الخصوصتين لم يتحقق التناقض واما اذا اتحدا مع استجماع سائر الشروط يتحقق التناقض فيهما كذا في الجزئيتين (قال فنقول آه) حاصله اثبات الملازمة بان في هاتين الجزئيتين يتحد الموضوع مع سائر الشروط فصدقهما لاتحاد الكمية لان المتغير في اتحاد الموضوع في جميع احكام القضايا اتحاد موضوع ما فهم من القضية وهو الوصف العتواني وهو في الجزئيتين بعض الافراد في الايجاب والسلب واما تعيين بعض الافراد خارج عما فهم منها فلا يمكن اعتبار اشتراط الاتحاد فيها ولا كان التناقض في الجزئيات باعتبار امر خارج عنها فلذلك لم يعتبر بخلاف الكمية فانها داخلة في مفهومات القضايا فوجب اعتبار الاختلاف فيها لتحقيق التناقض وكذا سائر الوحدات المتغيرة في دما في جانب الموضوع او في جانب المحمول فتكون داخلة فيها ولها ذاردوا الى الوحدتين اولى الوحدة الواحدة (قال فان قلت البس آه) قبل هذا منع لقوله النظر في جميع الاحكام انما هو الى مفهوم القضية مستندا باعتبار وحدة الموضوع الذي هو من خارج مفهوم القضية وبقاء السند على عدم الفرق بين الموضوع في الذكر وذات الموضوع والجواب با بطل السند انتهى انظر من تفريع قوله في الحاجة الى اعتبار آه ان السؤال متعلق بقوله واما تعيين الموضوع فامر خارج آه بان تعيين الموضوع ملحوظ في وحدة الموضوع فلا يكون من قبيل اعتبار امر خارج والجواب بان هذا التعيين ليس ملحوظا في هذه الوحدة اذ المراد الموضوع في الذكر دون ذات الموضوع فتعطف قوله والالم يكن دليل النفي على طريق الخلف قوله فان ذات الموضوع اثبات للملازمة فعليك التصور السيد هذا الخيال متعلق منشاء عدم الفرق بين وحدة الموضوع وخصوصية الموضوع يعني ان المحضار النظر بما يظهر من التعبير في احكام القضايا الجزئية اشار بذلك الى ان المراد بقوله في المحصورات المحصورات الجزئية بقريضة سوق الكلام فانهم قد اعتبروا وحدة الموضوع اي في الذكر اي يكون عنوان القضيتين واحدا فخلاصة كلام الخلق شريف في هذا المقام ان وحدة الموضوع واختلاف الكمية في المحصورات اعتبار كل واحد منهما على حدة بيان في تحقيق التناقض في الموضوعات

اجيب بان مناط احكام القضايا انما هو مفهوماتها وخصوصية الموضوع خارجة عن مفهوم القضية الجزئية فمثل ثانيا بان القوم اعتبروا وحدة الموضوع سواء كان اعتبار الخارج اولا فلا يجد في المحصل النظر في احكام القضية اني مفهوم ما مع ان التناقض يتحقق في تمام اتحاد الموضوع بلا احتياج الى اختلاف الكمية واجيب بان وحدة الموضوع الذي اعتبرها القوم يراد بها وحدة الموضوع في الذكر فلهذا الوحدة متحققة في الجزئيتين مع انه التناقض بينهما فلا بد من اعتبار شرط آخر وهو اختلاف الكمية السيد وقد يتوهم ان حاصل السؤال انما في حاصل هذا انه يمكن تقرير السؤال الثاني نقضا على اعتبار الشرط الاخر باستلزام التناقض اذ اعتبار الكمية يوجب عدم اعتبار وحدة الموضوع ثبوت للمفاتيح بينهما وحاصل الجواب دفع التناقض بان وحدة الموضوع في الذكر يجتمع مع اختلاف الكمية فلا منافاة بينهما لكن هذا لا يقرر لا يثبت بقوله في الحاجة لان هذا التعبير يقتضي الاستغناء عنه لا بطلانه باستلزام التناقض ويمكن ان يجاب بان في الحاجة يكفي في بطلان اعتبار شرط آخر وبانه المناسب لقول المعس ولا بد مع ذلك من اختلاف الكمية في المحصورتين فتأمل (قال هذا اذ لم يكن القضيتان موجهتين الخ) قد علم ان الجهة قيد نسبة المحمول للموضوع فلا يرد ان الاتحاد في الزمان نول الى مطلقه وقبضة فيلزم اتحاد الجهة فلا وجه لاشتراط الاختلاف لان الزمان الذي اعتبر فيه الاتحاد قيد المحمول لا نسبته (قال فلا بد مع تلك الشروط الخ) يعني يراى شرط آخر في الموجهة مع ما اعتبر قبل ملاحظة الجهة من شروط الخصوصية ومن شرائط المحصورة مثلا اذا كانت القضية بخصوصية موجهة يعتبر في التناقض شرائط تسعة واذا كانت محصورة موجهة يعتبر فيه شرائط عشرة فلا يلزم اعتبار كل الشرائط في كل قضية موجهة (قال لكذب الضروريتين آه) قال في شرحه المذاع لا يقال هذا الدليل لا يرد على الدعوى لانه انما يدل على وجوب اختلاف الجهة في الضرورة والامكان والصورة الجزئية لا يثبت الكلية لانا نقول نقض الموجهة رفعها ولا خفاء في ان رفع الجهة عم من رفع الجهة موجهة بذلك الجهة فلا يكون الجهة محفوظة في النقيض ولما كان هذا المسمى كالمظهر منه عليه بآراء الضرورة ولا كان على ضرب من التميل انتهى توضيحا

ان يقال اذا قلنا ليس ج ب بالضرورة فعناه انه ليس كذلك اي ليس الباء
بحيث يثبت ج بالضرورة فاذا قلنا ج ليس ب بالضرورة فعناه ان الباء
مسلوب عنه بالضرورة ولا شك في عموم الاول وخصوص الثاني لان الباء
اذا كان مسلوبا عن ج بالضرورة لا يكون ثبوته له ضروريا ولا يتعكس
لجواز خلو الطرفين عنها واذا ثبت هذا فنقول شرط تحقق التناقض
اختلاف القضيتين في الجهة لان نقيض الجهة رفع الجهة ومعنى رفع النسبة
الموجبة بتلك الجهة وهذا المعنى اعم من رفع النسبة مع بقاء الجهة لان
المحمول اذا كان مسلوبا عن الموضوع بالضرورة لم يكن المحمول بحيث
يثبت للموضوع ثبوتا ضروريا ولا يتعكس واذا كان مفهوم الشئ اخض
من الاول لا يكون نقيضا للموجبة لان الاخض من النقيض يمتنع ان يكون
نقيضا * فان قلت لا يستقيم هذا في الممكنة لان رفع الجهة الممكنة لا بد
ان يكون موجبا بالامكان * قلت مفهوم رفع الجهة الممكنة لا يستلزم ذلك
بل انما يلزم ذلك لكون الامكان اعم الجهات (قال وليس كل انسان كاتب
آه) قوله بالامكان جهة السلب حتى يكون ممكنة سالبة لجهة لنسبة
الاجابية حتى يكون الامكان مسلوبا ويصير القضية ضرورية (قال فقد
بان ان اختلاف الجهة الخ) قال صاحب الكشف التناقض ثابت بين
المطلقين الوقتيتين اذ الوقتية كالشخصية فكما ان الثبوت لشخص معين
يناقض السلب عنه كذلك الثبوت والسلب بحسب وقت معين فقد وجدنا
قضية نقيضا من جنسها فكيف يدعى اعتبار الجهة في جميع القضايا
* اجيب بان الكلام في الموجهات وان الاطلاق ليس من ان اقول هذا
الجواب اليك لان الاطلاق اذا لم يكن مقيدا بالوقت فهو ليس بجهة
واما اذا قيدنا بالوقت فهو جهة والالزم ان لا يكون الدوام جهة لان
انفراق بينهما ليس الا في ان النسبة في الدائمة متحققة في جميع الاوقات وفي
المطلقة الموجهة في بعض الاوقات * والصواب في الجواب ان يقال ان التناقض
بين الوقتيتين ليس مما يثبت اصلا لانقسام الوقت الى اجزاء ممكن الثبوت
في بعضها والسلب في البعض الآخر فان اخذنا النسبة بحسب الآن الذي
لا ينقسم نعم يتحقق التناقض لكن لا يكاد يطلق عليه الوقت بحسب
التعارف ويمكن ان يقال ان المدعى اختلاف الجهة في القضايا الثلاثة عشر
لانها المجرى عنها (قال اعلم اولا آه) يعني قبل الشروع الى اخذ تناقض

الموجهات هذه المقدمة ضابطة يستنبط منها تلك التناقض على وجه
السهولة لكن بملاحظة عكسها المستوى على الكلية على ما يظهر من
كلام المحشي * اعلم ان الامر بالعلم اولا لبيان تحقق التناقض في الموجهات
بعد العلم بتحقيق الشرائط لان مفهوم التناقض لم يتم فاحتاج الى هذه
المقدمة اذ قد علم مفهومه وهو الاختلاف المقضي لذاته صدق احدهما
كذب الاخرى وهذا المفهوم يصدق على كل تناقض بين القضيتين
موجبتين او غير موجبتين كما ينبغي عنه مفهوم هذه الضابطة والشئ
الذي يكون له مفهوم ووجود يحتاج الى بيان مفهومه والى بيان وجوده
وقد لا يستغنى احدهما عن الآخر لكن لا بد من ان يصدق هذا المفهوم
على ما وجد من افرادها بالضرورة فلا وجه لما قيل من كلام لاطائل تحت
فتأمل * السيد فيه مناقشة من حيث ان هذه القضية لا يصدق ان قصده
الحكم للزوم حل الخاص على العام وان قصده التعريف لا يكون جامعا
لان السلب شئ يعني مفهوم والمفهوم شئ فيعم كل شئ على السلب
والايجاب مع انه لابد من شموله فيهما ليصدق كلية هذه القضية ويتم المق
من اتيان هذه القضية ومما اثبات تحقق النقيض سواء كان سلبا او ايجابا
فلا وجه لما قيل ان السلب لا شئ من حيث ذاته دون شئ والمتبادر من
الشئ ما يكون في نفسه شئنا اذا وقع في مقابلة الرفع لان السلب وان كان
اداة السلب مأخوذة فيه قد يكون ذاته شئنا موجودا فليس بالالزم ان يكون
لاشياء من حيث ذاته ولا من حيث انه مفهوم فتأمل وليس الايجاب رفع
السلب اي ليسا متحدين للملاحظة اداة السلب ومفهومه في رفع السلب
دون الايجاب وان كان مستلزما لكون نفي النفي مستلزما للايجاب بل السلب
رفع الايجاب يعني السلب تزع والايجاب ايقاع واثبت فيلاحظ الرفع من
جانب السلب دون الايجاب والاولى ان يقال رفع كل شئ نقيضه لانه
لا يكون تعريفا لان التقيض اخفى من الرفع فيكون المقصود منه الحكم فتح
يكون حكما بالعام على الخاص فيجوز ان يكون النقيض غير الرفع وهو
الايجاب اما ورود ان يكون لشئ واحد نقيضان وان لا يصح تعريف
التناقض لان سلب السلب ح نقيض السلب وليس مختلفين بالايجاب
والسلب فترك الورد بين العبارتين على انه الاول امتناعه ثم والثاني
يجب بان التعريف باعتبار المرجع والمآل قال الفاضل المحشي في حاشية

مختصرا الاصول في تعميم النقيض للتصديق والتصور المتناقضان هما
المفهومان المتنافيان لذاتهما والتنافي اما في التحقق والانتفاء كما في القضايا
واما في المفهوم بانه اذا قبس احدهما الى الآخر كان اشد بعدا مما سواه
فتوجد في التصورات ايضا كقوى الفرس واللافرس وبهذا المعنى قيل
رفع كل شيء نقيضه سواء كان رفعه في نفسه او رفعه عن شيء انتهى بفهم
منه ان الرفع بمعنى النفي والمراد بالشيء الوجودي فمعنى هذا القول نفي كل
امر وجودي تصديقا او تصورا نقيضا واذا كان الرفع نقيضا للشيء
الوجودي يكون ذلك الشيء الوجودي ايضا نقيضا له وهذا هو المستفاد
من تعريف التناقض لان الاختلاف بالايجاب والسلب الذي يقتضي صدق
احدهما كذب الاخرى انما يتحقق اذا كان السلب رفعاً لذلك الايجاب
يعني قال بعض الافاضل ان الايجاب ليس نقيضا للسلب بل لازم مساو
لنقيضه اعني سلب السلب فالعبارتان عندهم متساويتان في افادة المقصود
ولا يخفى ان ما اختاره يبطل تعريف التناقض حيث اعتبر فيه الاختلاف
بالايجاب والسلب واختار المحقق الدواني ان السلب ان اخذ بمعنى رفع الايجاب
فنقيضه الايجاب وليس سلب السلب نقيضا لانه في قوة السالبة المحمول
وهي لا يكون نقيضا للسالبة وان اخذ بمعنى ثبوت السلب يكون في قوة
الموجبة السالبة المحمول فيكون نقيضه سلب السلب الذي هو في قوة
السالبة السالبة المحمول فلا يكون الايجاب نقيضا له فعلى هذا لا يلزم
ان يكون للسلب نقيضان بل لكل اعتبار نقيض ويكون التناقض
مختصرا بين الايجاب والسلب لكن يرد عليه اننا نختار الشق الاول ولا نتم
ان سلب السلب في قوة السالبة السالبة انما يكون كذلك لو اعتبر سلب السلب
عن شيء اما اذا اعتبر سلب النسبة السالبة التي هي بين الشئ وبين نفسه
فلازم لو ثبت انه لا يمكن تعقل السلب الا بين شئين فلا يمكن تعقل سلب
السلب الا بان يتعقل سلبه عن شيء ثم المرام لكنه دونه خرط القناد
والتحقيق انه لا يشبه على ما قل ان النسبة بين شئين في نفس الامر اما
بانثبوت او بالسلب لان التصديق بان الشيء اما ان يكون او لا يكون بديهى
فليس في نفس الامر نسبة بين الشئين هي سلب السلب بل انما هو مجرد
اعتبار عقلي ويعبر عن النسبة الايجابية بما يلزمه فلا مغايرة بين الايجاب
وسلب السلب في نفس الامر لاتحادهما فيما صدقا عليه بل انما هي في العقل

فلا يلزم ان يكون لشيء واحد نقيضان وهذا معنى قول الشارح في شرح
المطالع ان سلب السلب ضرورة الايجاب عين ضرورة الايجاب يعني انه
عينها في نفس الامر لان حيث المفهوم لان سلب ضرورة الايجاب نقيض
ضرورة الايجاب فيكون ضرورة الايجاب ايضا نقيضا له لان التناقض
من الجانبين فلو كان سلب ضرورة الايجاب مغايرة لضرورة الايجاب
يلزم ان يكون لشيء واحد نقيضان ولقد اطنبنا الكلام لمزيد الاحتياج الى
كشف المزام قدزات في بوايه الاقدام وتحيث الخيلات والاهام الا ان
يريد بالرفع ما هو اعم من الرفع هذا استثناء من قوله وفيه مناقشة والارادة
على سبيل عموم المجاز او بان يحمل على الاصطلاح قبل هذه الارادة عنه
قوله وهذا القدر كاف وقوله اطلق عليه اسم النقيض تجوز او ينافيه كون
هذا الكلام تمهيدا لتعميم النقيض وامل مراده قدس سره لقوله فيظهر
صدق قوله الخ ح يظهر صدقه في نفسه وان لم يكن مناسباً للكلام انتهى
يمكن ان يقال ان هذا الايباء والمناقاة مبنى على كون الرفع بمعنى الاعم معنى
اصطلاحيا واما على تقدير كونه معنى مجازيا فالاياء والمناقاة مبنى على انه تعميم
الرفع مجامع مع تعميم النقيض فيكون على سبيل التوزيع فلا مناقاة ولا اياء
فتأمل (قال وهذا القدر الخ) اى المعنى الاجمالى كاف في معرفة نقيض
الشيء تصديقا وتصورا قوله حتى لانتفاء العناية باعتبار المقام (قال فرما
يكون آه) هذا تفصيل لكون الرفع عين قضية معتبرة بسبب كون القضية
المعقولة المفهومة منها من القضايا المعقولة وعدم كونه عين قضية معتبرة
وان كانت قضية في نفسها بل يكون لازمة قضية معتبرة (قال واطلق
اسم النقيض الخ) هذا الاطلاق بعد رعاية الموضوع والمحمول في الاتحاد
والا فلم يطلق القوم على مثل زيد ليس بانسان نقيضا لقولنا زيد ناطق مع
كونه مساويا لنقيضه ولانه لو لم يراع اتحاد الطرفين لتعبر معرفة النقيض
ومعرفة ضبطها (قال ولم يكتف بانفسد الاجمالى الخ) يعني بان يقول
نقيض كل شيء رفعه ويكتفى عن تفصيل نقيضات الموجهات وتعيينها
(قال في الاحكام آه) في العكوس والاقبسة المحتاجة في الاستنباط الى
العكوس والنقيض (قال فالمراد بالنقيض في هذا الفصل آه) يعني برادى النقيض
الذى وقع عنوان موضوعات دعاوى الالبسة اما نفس النقيض او لازمه
المساوى على سبيل الانفصال الحقيقي والا لا يصح الحمل على تقدير ارادة

نفس النقيض في الكل او لازمه فيه كما يراد في قوله نقيض الضرورية المطلقة نفس النقيض وفي قوله نقيض الدائمة المطلقة الخ لازمه المساوي فلا وجه لما قيل من ان المراد بالنقيض ما يصدق على احد الامرين من المفهوم على طريق عموم المجاز اذ المفهوم الاعم صادق على كل واحد منهما لا على احدهما وفيه رد على من قال ان ما ذكره في نقيض القضايا ليس شئ منها نقيضا لها بل مساويا لها (قال سلب الضرورة عن الجانب المخالف آه) اي الجانب الذي قيد بالامكان العام (قال فضرورة الايجاب الخ) اذا اعتبر الضرورة مفهوما وجوديا (قال وكذلك امكان الايجاب اي اذا اعتبر الامكان مفهوما وجوديا فاندفع ما قيل انه بعد ما بين بان الضرورة نقيضها الامكان ثبت ان الكلام نقيضه الضرورة فقوله وكذلك امكان الايجاب مستدرك * فان قلت هل يثبت باثبات التناقض بين الامكان العام والضرورة التناقض من الممكنة والضرورية * قلت نعم لانه اذا تحقق بين نفس القضيتين بشرائط التناقض الحقيقي وبين الجهتين ايضا فقد تحقق التناقض بين المجموعين * واعلم ان تحقق التناقض الحقيقي بينهما بناء على تفسير الامكان العام بسلب الضرورة من الجانب المخالف اما لو فسر بالامتناع من الجانب الموافق فالامكان العام مساو لنقيض الضرورة (قال الذي هو بعينه ضرورة السلب الخ) هذا باعتبار نفس الامر لا باعتبار المفهوم فلا وجه لما قيل من ان العينية تم بل هو مساو فلا يكون بين الامكان العام والضرورة تناقض حقيقي * السيد والامكان العام وان كان نقيضا حقيقيا الخ حاصل كلامه قدس سره اعتراض على الش في كون المراد بالنقيض في هذا الفصل احد الامرين بان بيان كون النقيض حقيقيا بالنسبة الى جهة الامكان والضرورة لم يتم اذ باعتبار الكمية لا بد وان يكون مساويا للنقيض لا عينه بناء على شرط اختلاف النقيضين باعتبار الكمية لان الموجبة الكلية نقيضها حقيقة رفع الايجاب الكلية مع ان القوم عدوا السالبة الجزئية نقيضا لها فعلى هذا نقيض الموجبة الكلية الضرورية الممكنة العامة السالبة الجزئية وبالعكس والممكنة العامة السالبة الجزئية ليست اهما نقيضا حقيقة بل لازم مساو له وقس عليه الباقي واعتراض العصام رحمه الله عليه قدس سره بان التناقض لا يخص المحصورات بل يعمها والمخصوصات على ان القضية المسورة بلبس كل نقيض حقيقي للايجاب

الكلية انتهى * انا اقول ان هذا الاعتراض لا يخلص الش اذ بيان نقيض لموجبات في هذا الفصل ليس مختصا بالمخصوصات ولا بالمحصورات بل يعمها فان اريد بالنقيض المذكور في العنوان الحقيقي فلا يساعد عمومه بالمحصورات وان اريد به اللازم المساوي لا يساعد عمومه بالمخصوصات وان قصد التخصيص باحد هاتين في العبارة لا اختصاص مع ان الملازم لاغنى التعميم فالحق الحقيقي بالقبول ان يراد بالنقيض المذكور ما يطلق عليه النقيض على طريق عموم المجاز فتأمل (قال لان الايجاب في كل الاوقات يتنافيه آه) المتناف في الصدق والكذب حتى يتحقق التناقض بين المتنافيين قال في شرح المطالع ان هذا يدل على ان نقيض الدائمة المطلقة المنتشرة لا المطلقة العامة وما قيل انها كالمهمة محمولة على بعض الاوقات حتى تساوي المطلقة المنتشرة وان غارتها بحسب المفهوم ففيه نظر اذ ليس يلزم من صدق الحكم بالفعل في الجملة صدقه في شئ من الاوقات لجواز ان يكون الموضوع نفس الوقت فلا يصدق الحكم عليه في وقت والا لكان للوقت وقت كما يقال الزمان موجود في الجملة او مقدار الحركة او غير قار لذات وغير ذلك انتهى * اعلم ان هذا الكلام يدل على ان نقيض الدائمة لا يكون مطلقة عامة وهو ظ ولا مطلقة منتشرة لجواز ان يكون الموضوع نفس الوقت فلا يصدق ان اصلا لا امتناع الحكم على الوقت في الوقت سواء كان ايجابا او سلبا فعلى هذا لا يكون تفسيرهم القضايا منطبقا على اكثر القضايا لجواز ان يكون الموضوع نفس الوقت او متزها عن الوقت ويكون المادة مادة الضرورة او الدوام كقولنا الله تعالى موجود دائما او بالضرورة فلا يصدق ان الوجود ثابت له في جميع اوقات وجوده والا لزم ان يكون زمانيا لان كل ما هو موجود في الزمان فهو منطبق عليه * وتحقيق المقام على وجه يدفع بعض الشبهة ان يقال الموجود في الزمان مقول بالاشتراك على معنيين احدهما ان يكون الزمان ظرفا له كالماء في الكوز والثاني ان يكون منسوبا اليه اي يكون موجودا على غير الالتم اي موجودا معه كالواجب والمفسارات فانهم موجودون مع الزمان لافيه فعلى هذا يصح تفسير الضرورة والدوام لانه يصدق لله تعالى موجود في الزمان بمعنى انه موجود معه فيكون نقيض الدائمة المطلقة العام فتأمل فيه (قال وانما قال يتنافيه آه) يعني فيه اشارة الى انه ليس مفهوم النقيض اعنى الرفع والسلب

بل لازمه المساوي لان نقيض دوام السلب عدم دوام السلب (قال وهكذا
البيان آه) اي اذا اعتبرت جهة الاطلاق وجوديا يكون نقيضه سلب
الاطلاق ويستلزم الدوام الذاتي (قال ونقيض المشروطة العامة الحينية
الممكنة الخ) المراد من المشروطة العامة ما ذكر في عبارة المتن وهي التي
حكم فيها بضرورة الثبوت بشرط وصف الموضوع لاما اعتبر فيه
الضرورة في وقت الوصف الذي هو اعم من الاول اذ هذا المعنى ليس
مذكورا في المتن حتى تمكن الارادة لهذا المعنى بل في الشرح على وجه
الاستطراد كما مر فمحرم ما اورده للش في شرح المطالع من ان التناقض
بين المشروطة العامة وبين الحينية الممكنة انما يصح لو كان المشروطة
هي الضرورة مادام الوصف اما لو كانت بشرط الوصف فلا اجتماعهما
على الكذب في مادة ضرورة لا يكون لوصف الموضوع دخل فيها فلا
يصدق كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتباً ولا ليس بعض
الكاتب بحيوان بالامكان حيث هو كاتب وامله نسي انه اخذها بشرط
الوصف حيث عد القضايا التي افردتها للبحث والنظر انتهى وكان بعضهم
تصدى الى الجواب وقال اعني لما اعتبر فيه الضرورة في وقت الوصف
لا بالمعنى الاخص هذا ليس بشئ كما عرفت وقال البعض الاخر متصرفاً
في تعريف الحينية الممكنة ان المراد من قوله بحسب الوصف في هذا التعريف
بشرط الوصف لاني وقت الوصف وهذا ليس بشئ ايضاً لان سلب
الضرورة بشرط الوصف لا يناقض الضرورة بشرط الوصف لانه اما
ان يعتبر بشرط الوصف قيداً للسلب واما ان يعتبر قيداً للضرورة اما اولاً
فلانه يجوز ان لا يكون الضرورة ولا سلبها بكليهما بشرط الوصف بان لا
يكون للوصف دخل فيهما فحوكل انسان كاتب مادام انساناً وليس كل
انسان كاتب مادام انساناً واما الثاني فلان سلب الضرورة الكائنة بشرط
الوصف يجوز ان يكون في غير اوقات الوصف لان السلب غير مقيد بشرط
الوصف مثلاً ضرورة تحريك الاصابع مادام كاتباً بالفعل التي بشرط الكتابة
مسلوب في غير وقت الكتابة فيصدق كل كاتب متحرك الاصابع مادام
كاتباً بالفعل بل المراد منه في بعض اوقات الوصف كما يشهده الانسان
فمحرم عليه الاعتراض السابق فتأمل (قال وهي التي حكم فيها بسلب
الضرورة الخ) لما اريد هذه القضية من الوجهات المشهورة واهمل

بيانها في تحقيقها فثبت الحاجة هنا لكونها نقيض المشروطة العامة
فعرّفها وكذلك الحينية المطلقة فيما سيأتي ولكن الاول نقيض
حقيقة والثاني لازم ومساو له فأمل (قال ورفع المجموع انما يكون
رفع احد الجزئين آه) اي رفع المجموع لا يوجد الاملاسا ولمنوما رفع
اخذ الجزئين على سبيل منع الخلوسواء كان مغايراً له بالذات او بالاعتبار
على ما بين في محله من ان رفع الجزئين رفع الكل بالذات او غيره وذلك لانه
لما صدق كلما تحقق الجزآن تحقق المجموع صدق كماله يتحقق المجموع
لم يتحقق بارتفاعهما معا او بارتفاع احدهما فيكون رفع المجموع ملزماً
رفع احد الجزئين ومعلوم ان رفع احد الجزئين يستلزم رفع المجموع لان
انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل فيكون رفع احد الجزئين لازماً مساوياً
رفع المجموع فلا يرد ان كون رفع المجموع رفع احد الجزئين لا يستلزم المساواة
بيدهما بل واز ان يكون رفع المجموع اخص منه فلا يصح قوله فيكون
لازم مساوياً بالنقيض المركبة كذا قيل (قال لا على التعيين آه) متعلق بالجزئين
لان التعيين حال الجزء او لا ثم حال الرفع فيلاحظ النقيض كذلك ورفع احد
الجزئين اي لا على التعيين في القضايا رفع الكلية هو احد نقيضتي الجزئين وبعبارة
اخرى نقيض احد الجزئين والعبارتان متحدتان في الال قال العلامة
القضية المركبة ان كانت كلية فنقيضها رفع مجموع الجزئين اعم من ان يكون
رفع كل منهما او برفع الجزء الايجابي على التعيين او برفع الجزء السلبي على
التعيين فلا يصح ان يؤخذ في نقيضها احد الامور الثلاثة على التعيين لان كلا
منهما اخص من النقيض فيجوز ان يجمع مع الاصل على الكذب ضرورة
امكان ارتفاع الشئ مع الاخص من نقيضه مثلاً قولنا كل انسان حيوان لادائم
كاذب وكذا ارتفاع الجزئين اعني مجموع قولنا بعض الانسان ليس
بحيوان وبعض الانسان حيوان وكذا ارتفاع الجزء الايجابي اعني قولنا
بعض الانسان ليس بحيوان وقولنا كل انسان فرس لادائم كاذب وكذا
ارتفاع جميع الجزئين وارتفاع الجزء السلبي ولما وجب في نقيض المركبة
ان يتحقق رفع مجموع الجزئين وام يصح ان يكون ذلك برفع كل من الجزئين
ولا برفع احدهما على التعيين تعين ان يكون برفع احدهما لا على التعيين
فانه مع التقادير الثلاثة انتهى (قال وهو المفهوم المردد آه) الضمير راجع
الى احد نقيضتي الجزئين ويحتمل كونه مفهوماً مَرْدُداً ان هذا معنى عام

لا يتحقق بمومه الا في ضمن احد التقيضين على التعيين فان اعتبر الحقيقة في ضمنه يكون متعبنا لا غير متعين قوله لان احد التقيضين مطلقا سواء كانا تقيضي الجزئين او غيرهما دليل عليه فلا يلزم عليه الدليل للدعوى قوله او يقال اما هذا واما الذي تفسير بقوله مردد بينهما (قال متفصلة مادة الخلو الخ) لاحتمال تحقق التقيض بارتفاع كلا الجزئين فيجمع شئ المنفصلة فلا يصح مانعة الجمع بخلاف مانعة الخلو فتأمل (قال فهي مساوية لتقيضهما الخ) المساواة يشتمل على معنيين اللزوم للتقيض والغيرية له والدليل مسوق لاثبات الاول والثاني يفهم من الدليل الثاني فافهم وقد علم انها ليست تقيضا حقيقة بل لازما له فاطلاق على تسييل التجوز فلا يجزم انه لا يتحقق بينهما وبين شروط التناقض من حيث الاختلاف الايجاب والسلب والايجاب بالموضوع والمحمول والاختلاف بالجهة (قال وذلك آه) هذا بيان لوجه عدم التعرض لبيان نقائص المركبات تفصيلا كالسائط وهو مظهر معرفتها بمعرفة ما يتركب منه المركبات من السائط وبمعرفة نقائصها (قال اولهما موافقة آه) المراد من الاولى القضية التي ذكرت في المركبة اولا ومن الاصل القضية المركبة ومن الاخرى القضية التي فهمت من قيد اللادوام واللاضرورة ومعنى الموافقة كون القضية الاولى موجبة ان كان المركبة موجبة والقضية الثانية سالبة وبالعكس (قال اما الدائم المخالف آه) اي الدائمة السالبة او الدائمة الموجبة على طريق المفهوم المردد بينهما لا احدهما كما هو المتبادر (قال يكون تقيضه آه) هذا تقيض حقيقة والاضراب بيان تقيض هو المساوي والتقيض الحقيقي (قال وعلى هذا القياس سائر المركبات الخ) هذا الاجابة لا كثر بناء على معرفة حقائق المركبات ونقائص السائط فيما سبق والجمع بينه على ان ما لم يبين في السابق من حقيقة المنتشرة والوقعية وما يتركب منهما من الوقعية المطلقة والمنتشرة المطلقة وتقيضها فيعلم بادن انتفات الى ما سبق اذا تذكرت هذا فاعلم ان الوقعية الخاصة تحل الى عرفية عامة موافقة ومطلقة عامة مخالفة وتقيض العرفية العامة الموافقة الحينية المطلقة المخالفة وتقيض المطلقة العامة المخالفة الدائمة الموافقة فتقيضها اما الحينية المطلقة المخالفة واما الدائمة الموافقة والشروط الخاصة فتحل الى مشروطة عامة موافقة ومطلقة عامة مخالفة وتقيض المشروطة العامة الموافقة الحينية الممكنة

المخالفة وتقيض المطلقة العامة المخالفة الدائمة الموافقة فتقيضها اما الحينية الممكنة المخالفة او الدائمة الموافقة والوقعية تحل الى وقعية مطلقة موافقة ومطلقة عامة مخالفة وتقيض الوقعية المطلقة الممكنة الوقعية وهي المحكوم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف في وقت معين وذلك لان الضرورة بحسب الوقت المعين ينقض سلب الضرورة بحسب ذلك الوقت فتقيضها اما الممكنة الوقعية المخالفة او الدائمة الموافقة والمنشورة تحل الى منشورة مطلقة موافقة ومطلقة عامة مخالفة وتقيض المنشورة المطلقة الممكنة الدائمة وهي المحكوم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف في جميع الاوقات لان الضرورة في وقت ما وسلبها في جميع الاوقات مما يتناقضان جزما فتقيضها اما الممكنة الدائمة المخالفة او الدائمة الموافقة فقد علم ان كون مفهوم المردد بين تقيضي الجزئين ظاهرا في القضية الكلية حسب ما ينشأ (قال واما المركبات الجزئية فلا يكتفى الخ) في لفظ الكفاية اشارة الى تقيضها مشتمل على مفهوم المردد بين تقيضي الجزئين مع امر زائد عليه كما ينبغي من تقيضها مشتمل على ثلاثة مفهومات ثالها غير تقيضي الجزئين وباقيها بمفهوم المردد المذكور وجه عدم الكفاية ان مثل بعض الجسم حيوان لادائما ككاذب ككاذب اللادوام فان البعض من الجسم الذي هو حيوان فهو حيوان دائما مع كذب كل واحد من تقيضي جزئيه فانه تكذب قولنا لاشئ من الجسم بحيوان دائما الذي هو تقيض الجزء الاول وكذلك كل جسم حيوان دائما الذي هو تقيض الجزء الثاني واذا كان كذلك لم يكف في اخذ تقيضها احد تقيضي جزئيهما لامتناع كذب التقيضين معا (قال بل الحق آه) معطوف على قوله فلا يكتفى واضراب عنه لبطالان ادعاء الكفاية اذا الحق ما يقابل الخطاء لا المرجوح على ما وهم والمراد بالتدريد بين تقيضي الجزئين في كل واحد واحد ان يكون تقيضها كلية ينسب مجزئها الى كل واحد من افراد الموضوع ايجابا وسلبا بحيث تقيضي جزئي المركبة كما يقال في المثال المذكور كل واحد واحد من الجسم اما حيوان دائما او ليس بحيوان دائما فتقيض المركبة الجزئية هو الجملة الشبيهة بالمنفصلة فان قيل اذا كان تقيض المركبة الجزئية تلك الجملة الكلية التي ردد في مجزئها هل ثبت التناقض المصطلح بينهما قلت نعم اذ هو يكون تلك الجملة الشبيهة

بالمفصلة ذات اجزاء ثلثة كاسيا في فيلزم من كذب المركبة الجزئية صدقها
ومن صدقها كذبا لان مفهوم المركبة الجزئية ان بعض الافراد بحيث يثبت له
الحمول في وقت ويسلب عنه في آخر فاذا صدق هذا كذب ان يكون كل
واحد من الموضوع يثبت له المحمول دائما او يسلب عنه دائما وكذلك احد
المفهومات الثلث واما انه يلزم من كذبهما صدقهما فلانه اذا لم يكن بعض
الافراد بحيث يثبت له المحمول في بعض الاوقات ويسلب عنه في بعض يكون
كل واحد من الافراد ما يثبت له المحمول في جميع الاوقات واما يثبت عنه
في جميعها (قال اي كل واحد لا يخفى عن تقيضهما آه) اعتبر منع الخلو بينهما
مع انهما لا يمتنعان ايضا اذا لا واسطة بين الايجاب لكل واحد وبين ذلك
الايجاب لانه الواجب في كونه تقيضا للمركبة الجزئية ولا دخل لامتناع
اجتماعهما في ذلك كما لا يخفى (قال ويشتمل على ثلثة مفهومات آه) اذا قلنا
كل واحد من اج اما ب دائما او ليس ب دائما ففهموا الجزئية الثانية اما دوام
السلب او سلب الدوام وان كان سلب الدوام لم يخصر دوام الايجاب
في دوام السلب في كل واحد ودوام السلب في البعض ودوام الايجاب
في البعض الاخر بل هنا قسم آخر وهو الايجاب في البعض لا دائما الذي
هو مفهوم المركبة الجزئية فيكون التقيض مشتمل على مفهوم التقيض وانه
مع وان كان المراد دوام السلب فهو لا يكون الادوام السلب في كل واحد
ولا يتناول دوام السلب في البعض ودوام الايجاب في البعض يمكن ان يوجب
عنه بانه قد علم ان هذا التقيض جملة شبيهة بالمفصلة وان المحكوم عليه
في تلك الجملة امر مفرد حكم عليه باحد الامرين المتقابلين فيكون المراد
من السلب في قولنا كل جسم اما حيوان دائما او ليس بحيوان دائما رفع تلك
الحمول الثابت على الدوام وذلك السلب ليس سلب الدوام ولا دوام السلب
بل رفع لذلك الايجاب لاعلى التعيين على اسلوب رفع الايجاب الكلي الاعم
من السالبة الكلية والسالبة الجزئية فيدرج في قولنا كل جسم اما حيوان
دائما او ليس بانسان دائما او ثلثة احوالها ان يكون الحيوان صادقا على كل
افراد الجسم دائما والثاني ان يكون مسلوبا عن كلها دائما والثالث ان يكون ثابتا
لبعضها دائما ومسلوبا عن بعضها الاخر دائما (قال والجزء الثاني مشتمل
الح) قيل في شرح الاشارات ان قولنا كل ج دائما اما ب واما ليس ب يصدق
في ثلث احوالها ان يكون ايجابه على البعض وسلبه عن البعض دائمين

لان قولنا اما ليس ب يشتمل السلب الكلي والجزئي انتهى يعني ان القول
بان الجزء الثاني مشتمل على مفهومين ليس على ما ينبغي لان مفهوم الجزء
الثاني اذا قطعنا النظر عن مفهوم الجزء الاول سلب الحيوان دائما عن كل
واحد من افراد الجسم وهو لا يشتمل على كون الحيوان مسلوبا عن بعض
افراد الجسم دائما وثابتا للبعض دائما والمنسوب الى كل واحد من افراد
الحيوان احدا الامرين الاعلى التعيين وهو حيوان او ليس بحيوان لا حيوان
على التعيين ولا ليس بحيوان على التعيين لان بعضه الحيوان على التعيين
وبعضه ليس بحيوان على التعيين فلما لم يكن بعض افراد الجسم بحيث
يثبت له الحيوان في وقت ويسلب عنه في وقت آخر فكل فردا غيرنا من افراد
الجسم لا بد ان يثبت له دائما احدا الامرين وهو حيوان او ليس بحيوان فتثبت
مفهوم احدا الامرين على كل واحد من الافراد هو الذي يشتمل على ثلثة
مفهومات لا يثبت نسبة الجزء الثاني الى كل واحد لان صدق ثبوت مفهوم
احدا الامرين على كل واحد يتصور في صور ثلث فتأمل (قال فان قلت آه)
حاصل السؤال اما استفسار عن الفرق بينهما واما نقض باستلزام الترجيح
بلامر جح على قوله بل الحق كما يدل عليه قوله والا فافرق فتأمل (قال
مفهوم الكلية الخ) وجه الغيبة اتحاد الموضوع فيها وهو جميع الافراد
(قال واما مفهوم الجزئية آه) لعدم اتحاد الموضوع ومن هذا ظهر انه اذا
اخذ الموضوع محمدا بان يقيد في السالبة بما يثبت المحمول كان المفهوم
المردد بين تقيضي جزئي الجزئية مساويا لتقيضها كما اذا قلنا في امثال المذكور
تقيضه اما كل جسم حيوان دائما او لا شيء من الجسم الذي هو حيوان دائما
وهذا طريق آخر لاخذ المركبة الجزئية ذكره الس والمحقق التفتاز في معنى
قوله لا يكفي في تقيض المركبة الجزئية اخذ تقيضي الجزئين انه لا يكفي فيه
بالطريق المذكور في الكلية اعني تحليلها الى بسيطين والتزديد بين تقيضهما
(قال بعينه موضوع السلب الخ) لان السلب مفهوم لا دائما مثلا وهو قيد
الجزء الاول فيكون موضوع الايجاب والسلب شيئا واحدا نحو بعض ج ب
لا دائما اي بعض ج ليس ب بخلاف موضوع الجزئية الموجبة والسالبة بعد
التحليل مثل بعض ج ب بعض ج ليس ب فانه لا يلزم فيه اتحاد الموضوع
فيهما ذابا بل يجوز ان يكون هذا البعض غير ذلك البعض (قال تقيض الكلية
منها الجزئية آه) الظاهر تعريف التناقض مع بيان شرائطه يستغنى عن

هذا التفصيل الا ان يقع توطئة لبيان الاعتماد في الجنس والتوع وهذا
 الاتحاد لم يفهم مما سبق يادني تأمل فاحتاج الى بيان هذا لا يقال قد علم
 ان نقيض المركبة هو المفهوم المردود وهو بالحقيقة منفصلة مانعة الخلو
 فالتناقض للمشاركة بين الاثنين فيكون نقيض المنفصلة المانعة الخلو المركبة
 لا نأقول الكلام في النقيض الحقيقي وفيما سبق ليست المنفصلة نقيضا
 حقيقة بل ليست تلك القضية منفصلة بل جملة مزودة المحمول فتأمل
 (قال فنقيض الزومية آه) مخرج الاختلاف في نقيض الزومية واجل
 في البواقي اعتمادا على ظهوره والالم يتحقق التناقض بينهما (قال من احكام
 القضايا آه) اي من الاحوال المحمولة عليها العكس * اعلم ان للعكس معنيين
 بحسب الاستعمال احدهما الجمل المذكور الثاني القضية الحاصلة من الجمل
 المذكور والقوم ذاهبون على انه حقيقة اصطلاحية في معنى الجمل كما يدل
 عليه قوله وهو عبارة آه واما اطلاقه على معنى الثاني فجاز مشهور وعلى
 هذا المعنى يقال عكس الموجبة الكلية جريئة موجبة فلا توجه على التعريف
 بالجمل انه غير منعكس لان الجمل لا يصدق على القضايا التي هي العكوس
 وقيل ان العكس نقل من المعنى اللغوي الى المعنى المصدري ثم استعمل
 في القضية المخصوصة لعلاقة السببية ثم كثر استعماله فيها حتى صار حقيقة
 بالغة ومن المهم ان يعرف ان المراد من الجمل في التعريف المصدر المني
 للمفعول بمعنى حاصل المصدر للمني المفعول حتى يكون من احوال المحمول
 للقضايا والالكان من صفة المتكلم (قال العكس المستوي آه) هذا من
 قبيل قول ابن الحاجب في المستثنى حيث اهل معنى المطلق وعرف قسميه
 لعدم معنى المطلق ولا متاع جميع المتألفين في تعريف واحد والحصول
 المعرفة للمطلق عند معرفة قسميه وكذا ههنا يعرف معنى مشترك بين قسمي
 انعكس هما العكس المستوي وعكس النقيض وليس اشتراك لفظيا بينهما
 بل العكس نقل من المعنى اللغوي وقيد بقيد مذكورين ثم وضع مقيدا
 بقيد على معنى اصطلاحى وقيد اخر على معنى اصطلاحى اخر انما سمي هذا
 بالمستوي لاستوائه وموافقته مع الاصل في الطرفين مأخوذا من قواهم
 امثوى الماء والخشب ويمكن ان يقال باعتبار وضوحه لا عوجاج فيه ومستقيم
 كما طريق المستوي بخلاف عكس النقيض سمي بوصف المشبهة وادنى
 المناسبة كاف في وجه التسمية (قال وهو عبارة عن جعل الجزء الاول آه)

اي عين الجزء الاول وعين الجزء الثاني لا مساوية ولا مرادفة ولا اعم منهما
 فيشمل على القضية الملقوفة والمعقولة واما مثل بعض البشر حيوان
 بالقياس الى كل حيوان انسان ليس بعكس حقيقة بل مساولة وحاصل
 الجمل المذكور في الجملة جعل انوصف العنوانى محمولا والمحمول وصفا عنوانيا
 وفي الشرطية جعل ما في صورة المقدم في صورة التالي وبالعكس (قال الجزء
 في الذكر آه) افاد بهذا التي ما يعم الذكر اصاله كما في القضية الملقوفة وتبعا
 كما في القضية المعقولة (قال فالتبديل آه) الا انه في القضية الملقوفة ذكر
 الجزئين اصاله وتبديلهما تبعا لتبديل الاقايض في المحمولية والموضوعية
 بتبعية المعاني وفي القضية المعقولة تبديلهما اصاله وذكرهما تبعا قيل
 ولا بد من تقييد القضية بالمحمولة ليخرج الطبيعية لانه ليست مما يكون
 موضوعها في الحقيقة مخالفا لموضوعها في الذكر لكن لا عكس للطبيعية
 فان قولنا الحيوان جنس لا ينعكس الى قولنا مفهوم الجنس حيوان انتهى
 وفيه بحث لان ذات موضوعها القضية الطبيعية وان كان مفهومها ما يغير
 موضوع الذكرى ايضا فيكون تبديل الموضوع الذكرى بوصف المحمول
 ولا يعم صحة بعض الجنس حيوان بالقياس الى قولنا الحيوان جنس على انه او
 كان القضية الطبيعية متباينة بسبب كون الموضوع مفهوم الموضوع لم ينعكس
 كل قضية يتحد عنوان الموضوع مع ذات الموضوع كقولنا الانسان كاتب
 اذ ماهية الانسان عين ماهية الافراد فيلزم ان تبديل الذات بتبديل العنوان
 (قال لا يقال فعلى هذا آه) يعني ان طر في القضية اما طر فان في الحقيقة
 او في الذكر فان اريد بالجزئين المعنى الاول لم يدخل في التعريف عكس
 الجملة او اجاب عنه بما سبق وان اريد بهذا المعنى الثاني يلزم ان يكون
 المنفصلات عكس لان تبديل طرفيها في الذكر متحقق وحاصل الجواب
 ان التبديل معنيين تبديل معنوي وهو ما يغير المعنى وقيد بخاتمة وتبديل
 لفظي وهو ليس كذلك والمزاد بالتبديل هو المعنى الاول فلا يجري في المنفصلة
 اذ لا يغير المعنى المنفصلة ولا فائدة فيه اذ معناه المتغايرة بين الشئين سواء فيها
 التبديل او لا فكله لا تبديل فيها واوسلم ان المراد هو المعنى الثاني فلا يخالف
 المنفصلة لا عكس لها اذ فيه تبديل وتغيير في الجملة وان لم يكن فائده فيه
 خلاصة الجواب ظاهرا تعميم لفظ الجمل المأخوذ في التعريف من كونه
 معتداه او غير معتد به وادخل عكس المنفصلات في التعريف وتأمل قولهم

لا عكس للمنفصلات. بنفي العكس المعنوية وتحقيقا تخصيص لفظ الجعل
 في التعريف بكونه معتداه واخراج عكس المنفصلات من التعريف وحل
 قولهم لا عكس للمنفصلات على ظاهره اشار الش هنا الى الاول وفي شرح
 المطالع الى الثاني فلا تلتفت الى قول (قال فان المفهوم من قولنا آه) قال
 التفتان في الحكم في المنفصلة انما هو باعتبار ما بين الطرفين على ما يشهد به
 تفسير المنفصلة وتعمل مفهومها فواقع في الشرح من ان الحكم في الاول
 لمعانة الزوجية للفردية وفي الثاني بمعانة الفردية للزوجية ثم يمكن ان يجاب
 عند بيان الحكم بمعانة شئ بشئ بحيث يكون الشئ الاول معاندا على صيغة
 اسم الفاعل والشئ الاخير معاندا على صيغة اسم المفعول غير الحكم بمعانة
 الشئ الثاني بالشئ الاول لتبدل الفاعل بالمفعول وبالعكس وعلى هذا المعنى
 يسمى المقدم في المنفصلة بالحكوم عليه والتالي بالحكوم به واذا تبدل تغير
 الاسمان فتلك المغايرة ثابتة وان لم يعتقد به كما اعترف به الشارح وقيل الحكم
 باعتبار من الطرفين معا قصدا غير ممكن فلا بد من ان يكون من اجسد
 الطرفين ملحوظا قصدا ومن الاخر شيئا على ما قالوا من خاصة باب المغايرة
 ففي كل قضية منفصلة يكون احدي المعنيتين ملحوظا قصدا والاخرى
 تبعا فيتحقق المغايرة بين المفهومين قطعا لانه مغايرة لا تأثر له في المقصدا
 اعني الحكم بالامانة (قال كما ذكره بعضهم ليشمل الخ) هذا قيد للمنفق لكن
 ذلك البعض كان الحاسب حيث ذكر هكذا في مختصر الاصول يريد
 عكس الحملات وكأنه خصها بالبيان لانه اقتصر على الافتراضات واحوال
 اسرطيات وان احتج اليها في الاستثنائات تعرف بالمنايسة على انه لا
 ادعى اختصار البرهان على هيئة الشكل الاول من الافتراضات الحملية
 كانت القضايا المستعملة فيه واجعة في الحقيقة الى الحملات فالفهم عنده
 بانها وامان بقصد تعميم العكس للمعاني فانها كالاص وصاحب المصداق
 في دليل تعميم عبارة دلتين والطرفين وان جاز تخصيص التعريف
 بهذا القيد بناء على تخصيص المعرف ايضا على عكس الحملات
 وحل التسمية على المنايسة لكنه لم يرد وهو لم يرد لان يكون لعكس
 اسرطيات ما لا يخفى مع انه ليس كذلك (قال والاس المراد بقيد
 الفاعل الخ) هذا دفع لما عسى ان يؤولهم من وجوب صدق العكس في
 نفسه فخرج عن التعريف عكس التسمية الكاذبة فلا يكون التسمية

جامعا ووجه الدفع ان الاعتبار صدق العكس على تقدير صدق الاصل
 وفرضه لاصدقه في نفس الامر وعكس القضايا الكاذبة وان لم يكن صادقا
 في نفس الامر لكنه صادق على تقدير صدق الاصل فيناوله التعريف
 فيكون جامعا وارادة هذا المعنى من لفظ مع وافظ الصدق بحمل المعية
 على المعية في اللزوم لانه الفرد الكابل وبحمل الصدق على العموم من
 المحقق والمقدر بقرينة محالهما اذ معناه باي حال كان من المحقق والمقدر
 وكذا كيف باي حال صكان من العدول والتحصيل والسلب وبهذا
 التحقيق يندفع الانتفا عن ما يصدق مع الاصل بطريق الاتفاق كقولنا
 كل انسان ناطق فانه يصدق مع قولنا كل ناطق انسان وليس عكسها لان
 المراد ببقاء الصدق ايس ان الاصل والعكس يكونان صادقين بانفعل بل
 ان الاصل يكون بحيث او صدق صدق العكس معه لاهذا القدر اعني
 المعية المطلقة بل على وجه اللزوم فلا اشكال اذ لو كان هذه القضية الكلية
 عكسها للقضية الكلية على وجه اللزوم لامتنع انفكاكها في مواد اخر مع انه
 ليس كذلك (قال وانما اعتبر اللزوم في الصدق آه) ان اللزوم في الصدق
 بمعنى يلزم صدق الحاصل من التحويل صدق القضية التي حول مفرداتها
 يفهم من قيد بقاء الصدق اذ البقاء يقتضي الوجود ثم الاستمرار وبمعونة
 المقام يقوم بالاصل والعكس وكذلك القيد في التعريف شرط لازم يدور
 صحة القيد عليه وجودا وعدما فيكون اللزوم في الصدق معنى ملحوظا
 لازما للعكس بمعنى القضية فلا بد من اعتباره في تعريف العكس بالمعنى
 المصدري لئلا يلزم دخول القضية الحاصلة من التبدل الموافقة للاصل
 من غير لزوم في التعريف فحو كل ناطق انسان باعياض الى كل انسان ناطق
 فتأمل (قال اذ لم يلزم من كذب اللزوم كذب اللازم آه) يجوز كون اللزوم
 كائنا ولا يلزم صادقا فان قلت وان جاز كون اللزوم كاذبا ولا يلزم صادقا
 لكنه لا يلزم ان يكون مثل ذلك اللازم عكسها وان يجوز عكسها ان او كان
 كاذبا يكذب الاصل قلت لما حكموا بانعكاس الموجهة الكلية مطلقا سواء
 كانت صادقة في الكل كقولنا كل انسان حيوان او كاذبة في الكل كقولنا
 كل انسان حجر او في البعض فقط كقولنا كل حيوان انسان فلزم عدم
 اشتراط الموافقة في الكذب لان انعكاس الموجهة الكلية الكاذبة في البعض
 الى الموجهة الجزئية الصادقة يتنافى اشتراط الموافقة في الكذب فان لزم

ان ما يظن انه عكس الموجبة الكلية الكاذبة في البعض فقط عكس لها بل هو عكس الجزئية الصادقة التي يتضمنها تلك الكلية فاد قولنا بعض الانسان حيوان عكس الجزئية الصادقة التي يتضمنها قولنا كل حيوان انسان وهي قولنا بعض الحيوان انسان فنقول كونه عكسا للموجبة الجزئية الصادقة لا يمنع كونه عكسا للموجبة الكلية الكاذبة لجواز ان يكون قضية واحدة عكسا للقضيتين فان الدليل كما يدل على انعكاس الموجبة الجزئية يدل على انعكاس الموجبة الكلية اليها (قال وانما وقع الاصطلاح عليه الخ) يعني ان اصطلاح العكس على هذا المعنى المفيد بقيد ليس اتفاقا محضا بل ادعاء بل الداعي الى قيد بقاء الصديق مستلزم لاعتباره وبرهان منطبق عليه واما الداعي الى قيد بقاء الكيف فدليل استقرائي ناقص مفيد انظر لكن هذا كاف في كونه داعيا الى اعتبار القوم اتفاقهم (قال لانهم تبعوا القضايا آه) المراد بالقضايا القضايا في العلوم الحكمية حتى يمكن استقراؤها لان القضايا غير متناهية (قال فلم يجدوها في الاكثر الخ) قوله في الاكثر اما متعلق بقوله تبعوا احوال من ضمير المفعول واما متعلق بقوله يجدوها فاعلى الاولين معناه في اكثر المواد او لا يمكن تتبع جميع القضايا في العلوم الحكمية فيكون اشارة الى كون التبع استقراء ناقصا مفيدا للظن وعلى الثالث يكون مقابله الاقل فيلزم من عدم الوجدان في الاكثر الوجدان في الاقل كقولنا بعض الانسان حيوان اعم منه فيلزمه بعض الحيوان ليس بانسان وبعض الحيوان انسان كما لا يخفى فلا وجه لما قيل من انه ليس المراد انهم وجدوا في الاقل قضية صادقة لازمة موافقة ومخالفة لها فيه على ما فهم بعض الناظرين ومثل له بقوله كل جسم حيوان فانه بعد التبدل يصدق بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان لان بعض الحيوان ليس بانسان ليس لازمة لها كيف ولا لزوم بين الاحتجاب والسلب ولعمري معاسد قلة التأمل اكثر من ان يحصى انتهى ولعمري من مبالغة في القدح غفل عن قدح نفسه فتأمل (قال وقد جرت العادة آه) هذا بيان وجه التقديم جريان عادة المنطقين بالقياس الى الاكثر يعني اكثر المنطقين يفعلون كذا دائما وان ترك بعضهم وهو نادر صادر من البعض فلا يتنافى عادة الاكثر اذ العادة بمعنى دائما الوقوع لا اكثر الوقوع (قال لان منها ما يتعكس كلية الخ) بخلاف الموجبة لانها لا يتعكس موجبة كلية بل جزئية (قال لانه

افيد في العلوم واضبط الخ) وجه الافيدية وقوعه كبرى الشكل الاول بخلاف الجزئية ووجه الاضطية لاحاطته جميع الافراد واسبقائه بحيث لا يشذ منه واحد بخلاف الجزئية لعدم ضبطه عند الافراد وعدمه تناولها جميع الافراد (قال مع كذب قولنا بعض آه) انما اعتبر السالبة الجزئية لانها اعم من الكلية مع انه يتعكس السالبة الكلية كنفسها والامكان العام لانه اعم الجهات وكذب العام يوجب كذب الخاص (قال لان كل منخسف قر آه) لان الانخسف عبارة عن انظلام القمر فكان القمر مأخوذا في ماهية الخسف فيكون قرا بالضرورة (قال او انعكس الاعم الخ) وتحقق اللزوم بين الانعكاس لا يقتضي ان يكون الثاني بواسطة الاول فلا يرد ان العكس عبارة عن اخذ قضية لازمة بعد التبدل بلا واسطة وههنا تحقق بواسطة واما قوله لان انعكس لازم الاعم الخ فهو بيان الاستلزام فيكون اللزوم لازم للاخص يكون واسطة في الاثبات دون الثبوت فتدبر فانه مما خفى على بعض الناظرين فاحتاج الى ان المراد ان لا يكون بواسطة تبديلا آخر (قال والاعم لازم الاخص آه) اذ النسبة المعتبرة في القضايا بحسب التحقق ووسع وحكم بجواز التحقق وان لم يتحقق بالفعل ولذا حكموا بان الدائمة اعم من الضرورية وان لم يتحقق الدائمة بدون الضرورية بناء على ان دوام الشيء بدوام علته وبدوام العلة يكون ضروريا ولو لم يكن الاعم لازما للاخص لجاز تحقق الاخص بدون الاعم فلم يبق الخصوص والعموم بينهما (قال ولازم اللازم لازم الخ) فلو صدق الخاص بدون عكس العام لزم صدق الملزوم بدون اللازم (قال واعلم ان معنى انعكاس الخ) هذا تشبيهه للسابق وتمهيد للاحق حيث اكفى المص في عدم الانعكاس بايراد مادة واحدة وفي الانعكاس اورد البرهين وجه كون معنى انعكاس القضية لزوم العكس كليا ان العكس لازم لاصل وقواعد العلوم المنطقية كلية فيفهم من قول المص واما الضرورية والدائمة المطلقتان تتعكسان دائمة مطلقة هذا للزوم الكلي ومعنى عدم الانعكاس نفى ذلك المعنى هو عدم ذلك اللزوم الكلي فلا حاجة في اخذه بالمعنى الى حمل قول المص على الضرورية وفهم اللزوم منه فتأمل (قال فلا تبين آه) اي لا ينكشف ذلك اللزوم الكلي بسبب صدق العكس مع القضية في مادة واحدة لعدم تمامية التقريب (قال بل يحتاج الى برهان آه) قيل يجوز ان يقوم براهين متعددة على اقسام

المواد لا يمكن ان يكون من الجميع لزوم العكس في جميع المواد واجيب انه لا بد من لزوم
العكس منها ههنا بان يتركب قياس هكذا القضية اما هذه او تلك وكل منهما
يلزمه العكس وهذا برهان واحد لانه احتياج في بيانها الى براهين متعددة
ويمكن ان يجاب بان الغرض منه بيان احتياج الانعكاس الى حقيقة البرهان
واحدا او متعددا دون عدم الانعكاس وليس الغرض بيان الاحتياج الى برهان
واحد جامع للكل وبيان المراد ايراد برهان على عكس كل قضية من القضايا
المعدودة بحيث ينطبق على جميع مواد تلك القضية فلا يمكن ايراد براهين
متعددة على كل واحد من المواد لعدم تناهيهما (قال والاصل صدق نقيضه آه)
اي وان لم يجب لا يمكن صدق نقيضه ونضم الى اصله بان يجعل نقيض
العكس صغرى لانه يصلح بصغروية الشكل الاول والاصل كبرى لانه
كلا يصلح الكبروية ويكون ضربا باعمان الشكل الاول فينتج سالبية ضرورية
وهو سلب الشيء عن نفسه وهو محذور فيكون امكان صدق النقيض مستلزما
لامكان المحذور وامكان المحذور محال (قال وهذا محذور) لوجود البعض على تقدير
صدق نقيض العكس وهو بعض ب ج بالاطلاق العام واذا صدق
يستدعي وجود الموضوع لانه موجبة والنتيجة التي هي سالبية جزئية يستدعي
وجود الموضوع ايضا فيكون سلب الشيء عن نفسه باعالم ان السلب والاثبات
لكونه نسبة لا عقل الا بين شيئين متغايرين بالذات او بالاعتبار فاثبات الشيء
لنفسه وسلبه عنه انما يتصور اذا لوحظ الشيء باعتبارين يكونان مرتين
لا حتمته فكأن في حتمته مثل هذا القدر ثم ان المراد من ثبوت الشيء لنفسه
وسلبه عنها اثباته في نفسه وسلبه كذلك وهذا مراد الشارح فان الشيء
اذا كان معدوما يصدق سلبه عن نفسه بمعنى انه مرتفع بالمرءة وليس في نفسه
ثبوت لانه ان ثبت له نفسه او سلب عنه كافي سائر الصفات اذ هو
ظاهر البطلان (قال لصحته آه) اي لصحة تركيب الشكل الاول باعتبار شروط
المواد والصورة كما لا يخفى وصحة التركيب كافية في عدم استلزام المحذور لان
محالية اللازم يستلزم امتناع وقوع الملزوم لاصحة وقوعه واللازم امكان
تخلف الملزوم من اللازم فلا وجه لمقتضى ان المحال لا يكون الامر الواقع والا
لزم تخلف اللازم عن الملزوم وتركيب المقدمتين واقع فلا يكون المحال لازما له
سواء كان صحيحا او سفيها فالمؤثر في نفي كون المحال للتركيب وقوعه لاصحته فتأمل
(قال فتعين ان يكون لازما من نقيض آه) لان في هذا التركيب يلاحظ امور

ثلاثة التركيب والمقدمتين فلما ثبت عدم التزوم من التركيب ومن المقدمة التي
هي الاصل تعين ان يكون من نقيض العكس واما احتمال اجتماع نقيض
العكس مع الاصل فليس بشيء لان الاجتماع المذكور عين التركيب ولازمه
ولا يردانه لا يتعين كونه لازما من نقيض العكس لجواز ان يكون لازما من اجتماع
نقيض العكس مع الاصل فيكون الاجتماع محال مع امكان النقيض والاصل
الآتي ان استحالة اجتماع النقيضين لا يستدعي استحالة شيء منهما ولا وجه
لما اجيب عن هذا بان فيه مسا محذور والمراد من اجتماع نقيض العكس بالاصل
وح الضمير في قوله فيكون محالا الى الاجتماع واذا كان الاجتماع مع الاصل
المفروض الصديق محالا كان العكس لازما لان هذا الجواب مع التكلف
لا يلزم منه لزوم العكس بل يلزم اجتماع العكس مع الاصل هذا ليس بمحذور
فتأمل (قال لا يقال لان آه) هذا منع بطلان اللازم قبل كيف سلب الشيء
عن نفسه مع ان السلب نسبة لا بدله من امرين وهذا مما لا توجيه له لانه يفتي
عقد الحمل في قولنا بعض ب ليس ب لصدقته ونفي عقد الحمل لا يضر السائل
لانه يتفقد منه من كذب اللازم الى الملزوم فانه اذا لم يتصور عقد الحمل بين
الشيء ونفسه لم يلزم من تركيب المقدمتين قضية كاذبة لان الكذب فرع الحكم
كاصدق وما يجاب به عنه من ان معنى سلب الشيء عن نفسه سلب الشيء من
افراد نفسه قاصر لانه لا ينفع في قولنا الجزئي ليس بجزئي فان هناك سلب
عن نفسه لا معنى لسلب الشيء من افراد نفسه بل معنى سلب الشيء عن نفسه انه
يعبر الشيء من حيث انه معروض بنفسه ويتصور بهذه الصورة فالعكس من حيث
هي محمول ومقيد بحقيقة العروض موضوع فان الشبهة بهذا الاعتبار انتهت
الجواب عنه اولان تغاير الاعتبار كاف في الحمل سواء ايجابا او سلبا مع ان المراد
من اثبات الشيء لنفسه او سلبه عنه اثباته في نفسه وسلبه كذلك وثانيا ان هذا
مضر للسائل ومفيد للمستدل حيث يقول بعد تركيب المقدمتين فيلزم سلب
الشيء عن نفسه وهذا مما لا يعقل فضلا عن صدقه فيتم الدليل وثالثا
ان معنى سلب الشيء عن نفسه سلب الشيء من افراد نفسه معنى صحيح
في العليات وان لم يطرد في الشخصيات اما قوله الجزئي ليس بجزئي فليس
من قبيل سلب الشيء عن نفسه فان معناه الجزئي ليس بجزئي بالجزئي
كذا قبل (قال لوجود بعض ب الخ) الذي هو محكوم عليه في النتيجة لانه
عين موضوع نقيض العكس الذي فرض صدقه لان موضوع المط في الشكل

الاول عين موضوع الصغرى (قال ومن الناس من ذهب الى انعكاس آه)
 احتج القائل باننا اذا قلنا لاشئ من ج ب بالضرورة كان معناه ان ج مناف
 لب والمنافات انما يتحقق من الجانبين فيكون الباء ايضا منافيا للجيم فلا شئ
 من ج ب بالضرورة وجوابه ان معنى الاصل المنافات بين ذات الجيم ووصف
 الباء ومفهوم العكس المنافات بين ذات الباء ووصف الجيم فان احدهما
 من الاخر فتأمل (قال كان من كوب زيد آه) هذا مبنى على مذهب الاصح
 في عقد الوضع وهو مذهب الشيخ فيصدق قولنا لاشئ من مركوب زيد
 بحتم بالضرورة لان ما يتصف بالركوبية بالفعل هو الفرس لا الحمار
 فيصدق السلب الكلي على سبيل الضرورة بخلاف العكس لان في عقد
 الحمل لا يمكن الركوبية للحمار لا يصدق السلب الكلي على سبيل الضرورة
 (قال تنعكسان عرفة عامة آه) لان هاتين العامين لم تصدقا الا اذا
 كانت المنافاة الكلية بين وصف الموضوع ووصف المحمول بحيث
 لا تقعان على ذات واحدة فإيهما جعلت موضوعا او محمولا يصدق المنافاة
 بينهما فيصدق السلب الكلي من الطرفين كقولنا لاشئ من الكاتب يساكن
 الاصابع مادام كما تبار لاشئ من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع
 (قال فينتج بعض بابس ب حين هو ب آه) لم يقيد بالضرورة او اندوام يانا
 للنتيجة المشتركة بين القياسين فانه اذا كانت الكبرى مشروطة عامة ينتج
 النتيجة المذكورة مفيدا بقيد الضرورة واذا كانت عرفية عامة ينتجها مقيدة
 بقيد الدوام بناء على ان النتيجة فيهما كالكبرى واما القول بان هذا القول
 اما بتقدير او بالضرورة بعض بابس ب حين هو ب ونحذف المعطوف
 لظهور ارادته او ينزل لازم النتيجة منزلة لاشئ من ب لبس ب حين
 هو ب نتيجة لهما مع انه نتيجة احدهما ولازم الاخر فقد بقيت غرض الش
 (قال لان المشروطة هي التي اوصف الموضوع آه) قيد بهذا لان المص
 ما فسرنا بشرط الرصف بناء عليه لا تنعكس كنفسها لان غاية ما فيها
 ان مجموع ذات الموضوع ووصفه مناف لوصف المحمول ولا يستلزم هذا
 الا المنافاة بين الوصفين في ذات الموضوع ولا يلزم منه المنافاة بين مجموع ذات
 المحمول ووصفه وبين وصف الموضوع مثلا اذا فرغ من شأن لا حار في الواقع
 الا بالذهن يصدق لاشئ من الحار يجامد بالضرورة مادام حارا ومفهوم
 المنافاة بين وصف الحار والجامد فيما يصدق عليه الحار بالفعل وهو الال

ولا يستلزم المنافاة بينهما فيما يصدق عليه الجامد بالفعل ضرورة صدق
 قولنا بعض الجامد حار بالا مكان * اعلم ان المشروطة على ما فسرنا
 الش في شرح المطالع لها تفسيران احران الاول بالضرورة لاجل وصف
 الثاني بالضرورة مادام الوصف فعلى الاول تنعكس كنفسها لان
 المنافاة بين وصف الموضوع ووصف المحمول ح متحقق ضرورة ان منشاء
 الضرورة السلبية هو وصف الموضوع واذا تحقق المنافاة بين الوصفين
 ففي تحقق وصف المحمول امتنع صدق وصف الموضوع فيكون المنافاة
 متحققة بين ذات المحمول ووصف الموضوع لاجل وصف المحمول وهو
 مفهوم العكس وعلى الثاني فلا ينعكس كنفسها لانه يحكم في الاصل ان
 ذات الموضوع يتنافى وصف المحمول في جميع اوقات وصف الموضوع ولا
 يلزم منه المنافاة بين الوصفين مطلقا حتى يلزم من صدق احدهما على شئ
 انتفاء الآخر غاية ما في الباب ان يكون وصف الموضوع ووصف المحمول
 متنافيين في ذات الموضوع ومفهوم العكس منافاة ذات المحمول ووصف
 الموضوع في جميع اوقات وصف المحمول واحدهما لا يستلزم الآخر لجواز
 ان يكون ذات المحمول مغايرا لذات الموضوع كما في المثال المذكور فان مفهوم
 الاصل هناك منافاة ما يصدق عليه مركوب زيد بالفعل وصف الحمار مادام
 مركوب زيد ولا يلزم منه الانساقاة مركوب زيد وصف الحمار في ذات
 الموضوع اعني ما يصدق عليه انه مركوب زيد بالفعل وهو لا يستلزم المنافاة
 بين ذات الحمار وبين وصف مركوب زيد وقد علم ان من هذه التفاسير الثلاثة
 لا تنعكس كنفسها الا على تفسير واحد وتقييد المشروطة بقوله هي التي
 اوصف الموضوع فيها دخل في الضرورة لبس الاحتراز بل لتصریح
 المص بهذا التفسير (قال ومن البين ان الاول لا يستلزم الثاني الخ) يعني
 عدم الاستلزام معلوم بالضرورة عقلا وخارجا لان هذا الاستلزام انما يتحقق
 اذا اتحد ذات الموضوع والمحمول واتحداهما انما هو في الموجبة فلا وجه لما
 قيل ان ما هو بين تجوزا عقل انفكاك الثاني من الاول وذلك لا يمكن في نفى
 الاستلزام لجزيانه في كل لزوم غير بين فهذا البيان لا ينفي العكس بل ينفي
 العلم به على انه يقول اذا ثبت المنافاة بين وصف المحمول ومجموع ذات الموضوع
 ووصفه ثبت المنافاة بين وصف الموضوع ومجموع ذات الموضوع ووصف
 المحمول فلا يكون منافاة بين وصف المحمول ومجموع ذات الموضوع

ووصفه لاجتماع الامور الثلاثة اما الاول فلا علم بعدم الاستلزام ههنا وفي
اللازم الغير البين عدم العلم بالاستلزام واما الثاني فلانه انما يتم ما ذكره لو كان
ذات الموضوع والمحمول متحدا وههنا ليس كذلك كما بينا في التفسير الاول
للمشروطة كذا قيل (قال اي بعض ب ج بالفعل آه) لان السلب اذا
لم يكن دائما في بعض افراد الموضوع لم يكن السلب متحققا في ذلك البعض
في جميع الاوقات واذا لم يتحقق السلب فيه في جميع الاوقات فيتحقق الايجاب
فيه في الجملة وهو معنى الايجاب بالفعل (قال لازمة للعامة الخ) اي العرفية
العامة والمشرورة العامة ولازم العام لازم الخاص والالم تكن الخاص
خاصا فيكون العرفية العامة لازمة للعرفية والمشرورة الخاصتين (قال واما
صدق اللادوام في البعض الخ) لاثباته طريقين طريق العكس وهو ما
اختاره المص والمذكور في الشرح لاختيار المص والطريق الآخر وهو
ان لادوام الاصل دال على مطلقة عامة موجبة كلية وهي تنعكس الى مطلقة
موجبة جزئية والادوام في البعض عبارة عنها ويمكن الالتماس بطريق
آخر (قال المفيدة في اللادوام في الكل الخ) فان قيل لما كان قيد لادوام
لاصل موجبة كلية وقتبين انها لا تنعكس كلية فالحاجة الى هذا البيان
قلت لاحتمال ان يكون التضمين الموجبة الكلية الى قضية اخرى يوجب
عكسها كليا كما ان السالبة الجزئية لا تنعكس واذا ضمت الى احد العامين
بغير عرفية خاصة او مشروطة خاصة وهما تنعكسان الى حينية لادائمة
كما ستعرف (قال لان من الساكن ما هو ساكن دائما كالارض الخ) الظاهر
المراد من الساكن ساكن الاصابع فصدقه على الارض ليس بظاهر اذ
السكون قائم بالاصابع فتثبت شيء شيء فرغ اثبت التثبت له فلهذا قيل
المناسب لما هو بصدده ان يمثل بقولنا لاشيء من الكائنات بساكن ويمكن
توجيهه ان السكون غير الحركة فيراد بقولنا الارض ساكن ما ليس يتحرك
لاصابع فيصح هذا الوجه الثاني بعدم الاصابع وبعدم السكون مع وجود
الاصابع قيل لو اكنى في التحرك يتحرك جزء منه لا يصح عد الارض ساكنة
فضلا عن كونها ساكنة دائما لا محالة يتحرك اجزاؤها بالقسر وينقل
ابعضها من مكان الى مكان فيه بحث اذهو مبنى على قول من قال يتبدل
الجوهر في الابن بنقصان قطرة منها وهو باطل اذ الحركة الابن عبارة عن
تبدل الجوهر في المكان الى مكان آخر لا في المكان نفسه

ذلك

الابنية

ذلك البعض اذ يمكن التحرك يكون امكنة مختلفة بالنسبة الى الابعاض (قال
قد عرفت ان السوال الخ) ههنا تعين المعطوف عليه وليبان كثرة
التفاوت بين السوال الكلية والجزئية والتمهيد (قال فانها تنعكسان
عرفية خاصة الخ) هذا الدليل خاص والدعوى مطلقة فلا مصادرة على
المطلوب (قال لا تفرض ذلك البعض آه) هذا الغرض ليس التقدير المحض
بل دال بل اذا صدق بعض ج ليس ب مادام ج لادائم صدق ج وب
على ذات واحدة بحكم اللادوام وهما متافيان في تلك الذات لانه حكم فيها
استلزام الذات مادامت موصوفة بج لم تكن ب فلا بد ان لا تكون ج مادامت
موصوفة بب والاسكانات ج حين هو ب فيكون جين هو ج لان الوصفين
اذا تقارنا على ذات في وقت ثبت كل منهما في وقت الاخر بالضرورة وقد
كانت ليس ب مادام ج هذا خلف واذا صدق على تلك الذات ب وج
وانهما ليس ج مادام ب صدق بعض ب ليس ج مادام ب لادائم وهو
المطلوب فان قيل لما استدل بهذا الدليل على انه مكس الخاصتين بنفسها
كذلك يمكن الاستدلال على استدلال العامين الجزئيتين كنفسها لانه اذا
صدق بعض ج ليس ب مادام ج يكون وصفا ج وب متافيين فاهو ب
لا يكون ج مادام ب والاسكان ج في بعض اوقات كونه ب فيكون الوصفين
مجمعين على ذات واحدة وقد كانا متافيين ههنا اجيب مفهوم الاصل
تتافي الوصفين في ذات ج ومفهوم العكس تنافيهما في ذات ب ولا يلزم من
تنافيهما في ذات ج تنافيهما في ذات ب وانما يلزم لو كان الباء صادقا على
ذات ج حتى يكون ذات ج ذات ب وليس كذلك لجواز ان يكون المذاتان
متفائرتين ويكون ج ثابتا لكل ما صدق عليه ب بالضرورة كما في قولنا بعض
الحيوان ليس بانسان مادام حيوانا فان وصفي الحيوانية والانسانية يتنافيان
في ذات بعض الحيوان وهو الفرس مثلا ولا يلزم منه تنافيهما في ذات الانسان
بل الحيوان صادق على كل انسان بالضرورة وهذا بخلاف الخاصتين
لوجوب اتحاد ذات الموضوع والمحمول هناك بحكم اللادوام (قال وهو
ظاهر الخ) لان وصف الموضوع يصدق على ذات الموضوع بالفعل على
الاصح كما مر (قال لان الوصفين اذا تقارنا الخ) ثبت كل منهما في وقت
الاخر بالضرورة والامتناعنا قيل كما ان هذه الدعوى ظاهرة كذلك دعوى
الوصفين اذا تنافيا في ذات واحدة لم يثبت شيء منهما في وقت الاخر

ظاهرة فالطريق الاخصر في بيان لبس ج مادام ب التمسك بالدعوى الثانية
واجيب بان الاصل لا يدل الاعلى تنافي الوصفين في بعض افراد الموضوع
ولا يدل على تنافيهما بعض افراد المحمول لجواز تغاير البعض وتعيين
البعض خارج عن مفهوم القضية (قال فانه لما صدق الخ) هذا تفصيل
الاجمال كان هذا خلاصة الشرطيتين ومضمون العرفية العامة وهي الجزء
الاول من العكس وكذا قوله ولما صدق الخ تفصيل لقوله واذا صدق ج
وب على د ومضمون لادوام العكس فلا وجه لما قيل الصدق باعتبار
الجزئين يظهر من السابق لانه اذا فرض صدق ج وب على د صدق
الادوام واذا فرض التنافي صدق العرفية العامة فافائدة بيان المخرج
(قال لانها اما السوالب الخ) هذا دليل مركب من انواع القضايا من
المفصلة والمجملة والمتصلة فتصوره ان السوالب الجزئية الباقية اما
السوالب الاربع المعلومة واما السوالب السبع المذكورة اما السوالب الاربع
اخصها الضرورية واما السوالب السبع اخصها الوقتية والضرورية
والوقتية لاتعكسان فينتج على غير المتعارف السوالب الاربع اخصها
والسوالب اخصها لاتعكس فضم الكبرى وهي قوله واذا لم يتعكس الاخص
لم يتعكس الاعم فينتج المطلوب (قال واخص الاربع الضرورية آه)
الاخص ان كان مطلعا فيتم القول وان كان من وجه كما في الضرورية
بالنسبة الى المشروطة العامة المفسرة بالضرورة بشرط الوصف فلا يتم
لان لازم الاعم من وجه ليس لازما للاخص كلازم الحيوان بالنسبة الى
الاخص فلا بد في المشروطة العامة من بيان مادة الخلف وما قيل في الجواب
اذا لم يتعكس الاخص من وجه صدق ان العكس غير لازم للاعم من وجه
لانفكاكه عنه في مادة الاجتماع مع الاخص فلبس بشئ لان في العكس نفي
اللزوم لانفس العكس وهو التصدير المذكور في مادة الاجتماع يجوز ان
يتحقق العكس لزوما بالنسبة الى الاعم وغير لازم بالنسبة الى الاخص من وجه
مع تحقق العكس فلا يلزم الانفكاك عنه في مادة الاجتماع كما ظن كلزوم
قائل العلم للانسان الايض مع كونه غير لازم للايض فلا يلزم انفكاكه لازم
الانسان عنه (قال وشئ منها لا يتعكس الخ) لجواز ان يكون الموضوع اعم
فلا يصدق سلبه جزئيا (قال لا يقال قديمين الخ) هذا نقض باسئمال العبارة
على الكلام المستدرك وحاصل الجواب تسليم التطويل بحيث يفهم من غير

حاجة الى البيان عدم انعكاس السبع كلية او جزئية تكن لاعادة طريق اخر
ومثل هذا لا يعد مستدركا والكلام فيه لبس من دأب الماطرة (قال هذا
طريق آخر آه) اي ما ذكره هذا طريق اخر سوى ما فهم مما سبق من كون عم
انعكاس الاعم مستلزما لعدم انعكاس الاخص ولبس لفظ هذا اشارة
الى طريق الذي ذكره السائل على ما فهم (قال واما لموجبات فهي الخ)
قد علمت ان الملق من العكس تحصيل اخص قضية يلزم الاصل بطريق
التبديل وهكذا في انتاج الاقضية فلا بد فيهما من بيان اللزوم وهو مستفاد
من البرهان لان دعوى اللزوم دعوى موجبة كلية فلا يتبين بالصورة الجزئية
ومن بيان ان الاخص من العكس لبس بلازم وهو مستفاد من الخلف في المواد
لان دعوى غير لازم سالبة جزئية فيلزم بصورة واحدة فلهذا يتبين بتعريض
مادة واحدة اذا تم هذا اخص قضية لازمة للموجبات الكلية هو الموجبة
الجزئية والاخص من هذا العكس قضية كلية فيبين هذا ان الاخص منه لبس
بلازم وهو بطريق التحقق في مادة يكون المحمول اعم واهمل العكس الذي
هو الموجبة الجزئية بناء على ظهوره وحمل على البرهان المذكور في الدائمتين
والعامةين وكذا جعل بالعكس في ابدائتين والعامةين حيث بين لزوم العكس
بالبرهان واهمل واخص العكس لما ذكر من الظهور والحمل فتأمل (قال
امتناع حمل الخاص على كل افراد الاعم الخ) للزوم كون الاخص مساويا
للاعم فيكون باعتبار لازمه لا باعتبار اخصه ادهو الحكم باتحاد الموضوع
بالمحمول هذا يمكن وان لم يصدق قبل الارلى وكذب حمل الخاص على كل
افراد العام واما الامتناع فم وسند المنع واضح على من جقق القضايا التي
هي ما ان النسب في المفردات انتهى بمعنى ان مرجع العموم المطلق موجبة
كلية من الطرفين وسالبة جزئية من طرف اخر وذلك باعتبار الافراد
لا بالمفهوم فلا امتناع بحمل الخاص على العام الا انه لا يصدق (قال
او مادام ج الخ) في المشروطة العامة والعرفية العامة لا شتر كما بينهما فهو
عطف على قوله بالضرورة ودائم لان المراد بهما الذاتيتين على ما هو الشائع
في الاستعمال فيما قيل انه عطف على مقدر اي بحسب الذات غير محتاج اليه
ويؤيد ما قلنا قوله في النتيجة او مادام ج ان كان الاصل احدي العامةتين (قال
فيكون ج موجودا آه) فيلزم سلب الشئ عن نفسه في اوقات وجوده هذا
المنع ظاهر في الدائمتين اما في العامةتين فاستحالته بينة فالمنع غير موجبه

ذات الموضوع آه) انما اعتبروا الفرض ليشمل القضية الخارجية والحقيقية
والفرض هنا اعم من التحقيق والتقدير وخلاصة الافتراض ان يجعل
ذات الموضوع موضوعا ذكر يا ويحمل عليه وصف الموضوع ووصف
الحمول بسبب عقدي الوضع والحمل لكن عقد الحمل ان كان ايجابيا
فالحمل بالايجاب وسلبا فبالسلب فيحصل مقدمتان والعكس يحصل منهما
اما بطريق الاستدلال حيث يصور على صورة الشكل الثالث كما يفرض
ذات الموضوع في قولنا كل ج ب فدب بالفعل لان القضية فعلية ودج بالفعل
لان ذات الموضوع لا بد ان توصف بالعنوان بالفعل ينتج من الثالث بعض
ج ب بالفعل وهو المطر وهذا ما اختاره المتأخرون وفيه شائبة الدوراد
الشكل الثالث ينتج بالعكس الى الشكل الاول وفيه بيان بما لم يبين بعد
واما بطريق المفهوم حيث يحصل مفهوم القضية وبيان لاستلزامه
العكس من تلك المقدماتين او بانضمام مقدمة اخرى لا على طريق
الاستدلال كما اذا قلنا اذا صدق بعض ج ب مادام ج صدق بعض
ب ج حين هوب لا نفرض ذات الموضوع فدب ودج في بعض اوقات
كونه ب لانه في جميع اوقات كونه ج ودج بالفعل وهو ظ و اذا كان دج
بالفعل وب بالفعل وج في بعض اوقات كونه ب صدق بعض ج في بعض
اوقات كونه ب وهذا هو التحقيق لان يحصل الافتراض تصير عقدي
الوضع والحمل عقدي الحمل لانا بمجرد ذات الموضوع عن اوصاف العنواين
نحمل اوصاف العنواين على تلك الذات فيكون هذا تركيبا تقيديا ونحمل
ايضا وصف المحمول على الذات المجردة عن العنوان وهذا وان كان تركيبا
خبريا الا انه ليس بمتعارف والقياس المتعارف في العلوم هو القياس
المركب من القضايا المتعارفة وههنا احدي المقدمة تقييدية والاخرى
خبرية غير متعارفة ولهذا حكم الشيخ بانها ليست بقياس (فان وهو لا يجري
الا في الموجبات الخ) يعني لا يجري في السالبة بسيطة لانه لم يلزم فيها
تحقق عقد الوضع لجواز صدقها لا تنفي الموضوع لم يلزم هناك ذات
واحدة سلب عنها وصف الموضوع كما سلب عنها وصف المحمول واما
الموجبة فالتحقق عقد الوضع والحمل فيها تحقق هناك ذات واحدة لها
الوضع والجماع فيجوز لنا ان نعبر عن تلك الذات بوصف المحمول ونحكم
عليها بثبوت وصف الموضوع عاها كما يجوز لنا ان نعبر عنها بوصف الموضوع

ونحكم عليها بثبوت وصف المحمول لها واما السالبة المركبة فلكونها مقابلا
للجزء الموجبة لا بد لها من وجود الموضوع فيتحقق فيها عقدي الوضع
والحمل فيجري فيها الافتراض (قال فانه يعم الجميع الخ) اي في الموجبات
والسالبات مطلقة لا في كل افرادهما لما عرفت من عدم جريانه في عكس
اللا دوام الخاصتين الجزئيتين بين السالبتين (قال ليحصل ما ينافيها آه)
المراد من المناقاة ما يوجب صدق الكس بسبب محالبة النقيض او صدق
العكس اذا كان الاصل جزئيا يحصل النقيض وان كان كليا يحصل الضد
كما في تفصيله (قال فان الاصل اذا كان الخ) لانه اذا كان كليا فعكسه
جزئي موجب ونقيض الجزئي الموجب سلب كلي وعكس السلب الكلي سلب
كلي والسلب الكلي اخص بحسب التحقيق من السلب الجزئي الذي هو
نقيض الاصل وهو الموجب الكلي مثلا اصل القضية كل ج ب عكسه
بعض ب ج نقيضه لاشي من ب ج عكسه لاشي من ج ب وهو اخص
من بعض ج ب ليس ب وهو نقيض الاصل (قال وهو اخص من نقيض الاصل
آه) قال السيد بحسب الكمية لان نقيضه سالبة جزئية وهو جار في الجميع
اي في جميع الموجبات الكلية مطلقة عامة كانت او غيرها وفي غير المطلقة
العامة يكون ذلك العكس اي عكس نقيض العكس في غير المطلقة العامة
اذا كانت موجبة كلية اخص من نقيض الاصل من حيث الجهة كما انه
اخص من حيث الكمية واما المطلقة العامة الموجبة الكلية نقيض العكس
فيها عين نقيض الاصل كما يظهر فيما اذا كان الاصل جزئيا اذ بين الشارح
هناك ان عكس نقيض العكس عين نقيض الاصل بحسب الجهة في المطلقة
واخص من نقيض الاصل بحسبها في البواني فلا فرق بين الاصل الكلي
والجزئي في الانعكاس من حيث الجهة في غير مطلقة العامة (قال اما في
الدائمتين والعامتين آه) لان عكس الضرورية واندائمة حينئذ مطلقة
وعكس المشروطة العامة والعرفية ايضا حينئذ مطلقة وعكس المشروطة
الخاصة والعرفية الخاصة حينئذ مطلقة مقيدة باللا دوام ونقيض الحينية
المطلقة العرفية العامة كما مر قبل انما اكتفى في الخاصتين بعكس نقيض
الجزئي الاول لان قيد اللا دوام سالبة جزئية مطلقة ولا يمكن اثباتها بطريق
العكس لان نقيضها موجبة كلية دائمة وعكسها موجبة جزئية حينئذ
والوجه الجزئية الحينية لا تنافي السالبة الجزئية المطلقة العامة بل نقول

لم يتعرض لعكس نقيض الجزء الثاني لانه في بيان عكس الموجبات بطريق
النقيض والجزء الثاني سلبية حارجة عما يصدده (قال التي هي اخص من
نقايتها آه) السيد وذلك لان العرفية العامة اخص من الممكنة العامة
التي هي نقيض الضرورية واخص من المطلقة العامة التي هي نقيض
الدائمة واخص من الحينية المطلقة والحينية الممكنة اللتان هما نقيض
العامتين انتهى وذلك ظاهر مما تقدم من نقايط النسائط السيد واخص
من نقيض الخاصتين لانها اي الحينية المطلقة والحينية الممكنة خلاصته
لما كان العرفية العامة اخص من الحينية المطلقة والحينية الممكنة ثبت
اخصها من نقيض الخاصتين لان الخاصتين من كتمان من المشروطة العامة
والعرفية لعامة اللتان هما الجزأ ان الاولان وقد يتبين ان الجزئين الاولين اعم
من المركبتين فيكون نقيضا الاولين نقيضى الاعم ونقيضا المركبتين نقيضى
الاخص ونقيض الاعم اخص من نقيض الاخص فيلزم ان يكون العرفية
اخص من نقيض الخاصتين بمرتبتين ومن هذا البيان قد علم ان المقصود
بيان اخصية العرفية العامة من نقايط تلك القضايا كلها فلا بد من هذا
البيان تفصيلا اتم التقريب فلا وجه لما قيل لاحاجة الى هذا البيان لان
المثبت بطريق العكس هو عكس جزء الاول منهما كما اعترف به قدس سره
فيكون العرفية العامة اخص من الحينية الممكنة والمطلقة اللتين هما نقيضا
لامتين سواء كانتا قضيتين او جزئى الخاصتين انتهى لان كون العرفية
العامة اخص من نقيض جزئيهما لا يكتفى في تمامية التقريب ما لم يتبين ان
نقيض الجزئين اخص من نقيضهما (قال واما في الوقتين الخ) قد علم ان
الجزئين الاولين في الوجوديتين مطلقة عامة وعكسها كنفسها ونقيضها
الدائمة والجزء الاول من الوقتية المطلقة ومن المنشرة المنشرة
المطلقة ونقيض الوقتية المطلقة الممكنة الوقتية ونقيض المنشرة المطلقة
الممكنة الدائمة (قال وعكسها اخص من نقيضها آه) السيد عكس السالبة
الدائمة سالبة دائمة وهي اخص من الممكنة الوقتية التي هي نقيض الجزء
الاول من الوقتية واخص من الدائمة التي هي نقيض الجزء الاول من المنشرة
فيكون اخص من الاخص كما عرفت واما في الوجوديتين فهي نقيض الجزء
الاول منهما فيكون اخص من نقيضهما (قال مثلا اذا صدق آه) لم يتعرض لافيد
اللا دوام ههنا ايضا لدعوتها سالمة دائمة لا يمكن اثباتها بطريق العكس

اي اذا صدق كل ج ب او بعضه مطلقة عامة بعض ب ج بالاطلاق
لا شيء من ب ج عكسها لا شيء من ج ب دائما هذا ضد الاصل ان كان كليا
ونقيضه ان كان جزئيا فلزوم اجتماع النقيضين بالاستلزام على الاول
وبالصراحة على الثاني (قال فلما قلدها امكن ان يبين به الخ) بل تكلف
ولازوم فساد بخلاف السؤال فانه لو بين عكسها بعكس نقيضها التي هي
لواجبات يلزم بيان المقدم في الذكر بما لم يبين بعد وفيه بحث لان عكس
الموجبات قد يتبين بوجهين آخرين كما عرفت عكس السؤال بهما فيمكن
بيان عكس كل منهما ج بعكس نقيضه وتنفذ المستدل من غير انتظار معرفة
متأخر على ان البيان بما لم يبين بعد كثير في احكام المنطق كلاحكام التي
ينتهيها بغير الشكل الاول كاحكام الخمس في النتيجة من الشكل الثالث
او الرابع من غير ان يضرب الى الشكل الاول مع ان بيان الاشاح فيها انما هو
بان يضرب الى الشكل الاول (قال قدما المنطقيين آه) قد علم ان انعكاس
الممكنة السالبة ليس بواقع سواء كانت كليا او جزأ كلية او جزئية فالممكنة
الخاصة لا بد ان يلاحظ انعكاسها بجزئها الايجاب وهو الممكنة العامة
الموجبة فلهذا قيل الى انعكاس الممكنتين ممكنة عامة وما قيل انه منقوض
بانعكاس الخاصتين حينية مطلقة لادامة فليس بشيء لان انعكاسهما كذلك
ليس باعتبار الجزء الثاني بل باعتبار الجزء الاول ايضا لكن لما لوحظ التقييد
في الجزء الاول بقيد اللادوام ضم الى عكس الجزء الاول فيهما قيد لادامة
ويمكن ان يقال ان عدم انعكاس الممكنة الخاصة كنفسها لصدق قولنا
بعض الانسان ليس يكتب بالامكان الخاص مع كذب قولنا بعض الكاتب
انسان بالامكان الخاص لصدق قولنا كل كاتب انسان بالضرورة نعم يصدق
بالامكان العام لان سلب الانسانية من الكاتب ليس بضروري فان قيل
ان السالبة الوقتية اخص من الموجبة الممكنة الخاصة لانها اخص من
السالبة الممكنة والسالبة والموجبة لافرق بينهما في الممكنة الخاصة كما تقدم
الافى اللفظ فلما تبين عدم انعكاس السالبة الوقتية تبين عدم انعكاس الموجبة
الممكنة الخاصة اذ لو انعكس الاعم لانعكس الاخص لان لازم الاعم لازم
الاخص ولما تبين عدم انعكاس الموجبة الممكنة الخاصة تبين عدم انعكاس
الموجبة الممكنة العامة لانها اعم فاوجه توقف المع في انعكاس الممكنتين
وعدم انعكاسهما يمكن ان يجاب عنه بان اللازم من هذا اخصية السالبة

الوقعية من جزئها السلبية والتوقف والاختلاف في انعكاس الموجبة الممكنة
الخاصة باعتبار جزئها الايجابي وبيان الموجبة الممكنة الخاصة لو كانت اعم
منها لزم ان يكون عكسها على ما ذهب اليه القدماء موجبة ممكنة وعكسا
ايضا للسلبية الوقعية مع اختلافهما في الكيف وهذا فاسد (قال في بعض ب
ج بالامكان آه) رد عليه انه لا بد من اثبات كونها اخص قضية لازمة بعد
التبديل وهو م لجواز ان يكون اللازم كونه ج بالفعل بناء على كون عقد
الوضع في الاصل بالفعل وبهذا ايضا ظهر ان الاستدلال انما يتم على مذهب
الفارابي على انتاج الصغرى الممكنة وانما ضم المصنف قوله مع الكبرى
الضرورية لان القرينة فيما نحن فيه كذلك (قال والثالث الخ) لم يتعرض
المصنف له بناء على انه يمكن اثبات بعض ج ب بالامكان من غير ملاحظة
كون المقدمتين الفرضيتين على هيئة الشكل الثالث بان يقال اذا تقرر
صفات على ذات واحدة يكون كل منهما ثابتا في وقت آخر او بالامكان
(قال وستعرف انها عقبة آه) لتكون فعلية الصغرى شرطا في الشكل
الاول والثالث بحسب الجهة لان امكان الثبوت في الصغرى لا يستلزم
الثبوت بالفعل في عقد الوضع ولم يتعد الحكم من الاوسط الى الاصغر
كما ينبغي تفصيلا وانما اكتفى المصنف بعدم التحقق حيث قال وكل منهما
غير متحقق دون بطلانهما اشارة الى الاختلاف فيهما او كفاية في عدم
اتمام الدليلين (قال واعلم اننا اذا اعتبرنا آه) المراد من هذا الاعتراض على
المصنف باحاطته الى عدم العلم بالثبوت والاثبات مع انه اذا اعتبر مذهب الشيخ بظهر
عدم الانعكاس واذا اعتبر مذهب الفارابي يظهر الانعكاس وفيه بحث لانا
اذا اخذناه بالفعل كما هو رأي الشيخ فاما ان يعتبر العقل بحسب نفس الامر
او يعتبر بمجرد الفرض سواء كان مطابقا لنفس الامر او لا فان اعتبر بحسب
نفس الامر لم ينمكس واما اذا اعتبر بمجرد الفرض الذي هو اعم من الوجود
والفرض العقلي على ما صرح به الشيخ ايضا يتبين انعكاس الممكنة الممكنة
لان معناها ان امكن صدق ج عليه وفرضه العقل ج بالفعل فهو ب بالامكان
ولاشك ان ما هو ب بالامكان مما يفرضه العقل ب بالفعل وان بقي بالقوة
دائما فهذه الاشياء قد اجتمع فيه وصف ب بالامكان بل بالفعل الفرضي ووصف
ج بالامكان فبعض ما امكن ان يكون ب وفرضه العقل ب بالفعل ج
بالامكان وهو مفهوم العكس والقض منقطع اذا صدق السالبة الكلية

الضرورية ضرورة صدق قولنا بعض ما يفرضه العقل انه مر كوب زيد
بالفعل فهو جاز بالامكان وكذلك ينعكس الضرورية كنفسها ويتبع
الممكنة في الاول او الثالث قليلا مل (قال لان مفهوم الاصل آه) حاصله
ان ذات الموضوع ثبت له وصف الموضوع بالفعل وصف المحمول بالامكان
ومفهوم العكس ان تلك الذات ثبت له وصف المحمول بالفعل ووصف الموضوع
بالامكان ومن البين ان الاول لا يستلزم الثاني لان الممكن ربما لا يخرج الى الفعل
اصلا وينبذ على هذا المعنى بانه ربما امكن صفة لتوعين ثبتت لاحديهما
بالفعل دون الاخر فاصدق عليه النوع الثاني صدق عليه الوصف بالامكان
ولا يصدق النوع الثاني على ما صدق عليه الوصف بالفعل لان كل ما
صدق عليه الوصف بالفعل فهو النوع الاول مثلا مر كوب زيد ممكن
للفرس والحصان ثابت للفرس فقط فتصدق كل جاز مر كوب زيد بالامكان
ولا يصدق بعض مر كوب زيد بالفعل مما بالامكان العام الذي هو اعم
الجهات لصدق قولنا لاشيء من مر كوب زيد بالفعل بحمار بالضرورة
اذ كل مر كوب زيد بالفعل فهو فرس ولا شيء من الفرس بحمار بالضرورة
السيد اذا اعتبرنا ان تصادف ذات الموضوع بالعنوان بالامكان على ما هو
مذهب الفارابي يلزم انعكاس السالبة الضرورية يعني ان الجواب
عن طريق العكس في اثبات انعكاس الممكنة الى الممكنة كان يمنع انعكاس
السالبة الضرورية كنفسها فاذا اخذنا الموضوع بالامكان ينعكس السالبة
الضرورية كنفسها لان الموضوع اذا اخذ بالامكان يكون معنى قولنا لاشيء
من ج ب بالضرورة ان الباء ملووب بالضرورة عن كل ما صدق عليه ج
بالامكان ولا بد ان يكون ج ملووب بالضرورة عن كل ما يصدق ب بالامكان والا
لا يمكن ثبوت ج لبعض ما هو ب بالامكان فيوجد ذات يصدق عليه ب
بالامكان ويثبت له ج فبعض ما صدق عليه ب يصدق عليه ب بالامكان
وقد كان لاشيء مزج بالامكان ب بالضرورة هذا خلف ويكون الممكنة
منتجة في صغرى السبل الاول والثالث بلا استثناء لان مدار شرطية فعلية
الصغرى فيهما ان تصادف ذات الموضوع بالعنوان بالفعل في عقد الوضع
حتى يتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر فاذا كان ذلك الانصاف بالامكان
فلا حاجة الى هذا الشرط لانا نقول اذا صدق بعض ج ب بالامكان صدق
بعض ب ج بالامكان والاصدق لاشيء من ب ج بالضرورة فتجعله كبرى

للاصل فنقول بعض ج ب بالامكان ولا شيء من ب ج بالضرورة ينتج بعض
ج ليس ج بالضرورة للاندراج البين لان المراد من موضوع الكبرى ما هو ب
بالامكان فيندرج تحته ج لانه ب بالامكان لان الاصل بعض ج ب بالامكان
واما اذا كان المراد من موضوع الكبرى ما هو ب بالفعل فلا يندرج تحته لانه ليس
بما هو ب بالفعل بل بالامكان واما في الشكل الثالث في طريق الافتراض
فانه اذا فرض الذات التي صدق عليها ج وب بالامكان فدب بالامكان
ودج بالامكان لان الموضوع قد اخذنا بالامكان فبعض ب بالامكان ج
بالامكان واما اذا اخذنا الموضوع بالفعل يكون النتيجة بعض ب بالفعل ج
بالامكان وهي غير لازمة من مقدمتين كما هو مذهب الشيخ يزعم المتأخرين
فيه اشارة الى ان مذهب التحقيق للشيخ غير ما بين من الاتصاف بالفعل
الخارجي بل التحقيق ما ذكرناه آنفا فتعريف المص لا حاصل له لما وجب
عدم ثبوت هذه الاحكام الثلاثة فالتوقف باطل هذا مبني على بيان مذاق
الشارح كما يؤيده التعبير بالزعم * اعلم انه النقض بالمثال المذكور وعدم
انعكاس السالبة الضرورية كنفسها او عدم انتاج الشككين المذكورين
كلها ناش من لزوم اتصاف ذات الموضوع بعنوانه بالفعل وكذلك ادلتهم
تدور عاينه كما لا يخفى على من امعن المباحث المذكورة واذني الكلام على
مذهب الفارابي يبطل المبني عليه فيصح اندفاع النقض بالمثال ويتم
الانعكاس والاتاج بلا كلفة كما ينساق مل فلا تلقت الى ما سبق في بعض
الاوهم قال المحقق النفق زاني قلت المعتبر هو الفعل لكن وقع التردد في انه
الفعل بحسب الفرض هل هو مساو للامكان ام لا انتهى قيل فيه ان اعتبار
الفعل بحسب الفرض انما هو لتحقيق الشئ لم يسبق اليه احد قبله فبناء
تردد المص عليه مما لا وجه له كما لا يوجد لما قيل لعل ذلك التوقف فيما هو الحق
من مذهبي الفارابي والشيخ لانه يلزم من ذلك ان يكون المص متوقفا في جمع
المسائل العلمية انتهى فيه ان المقدمات باسرها غير تامة فتأمل فيه اخبرنا
عن البيان لمخافة التطويل (قال ويتضح لك الخ) فيه اشارة الى ان جزم
المص بعدم انعكاس السالبة الضرورية كنفسها المستفادة من جزئه
بانعكاس الدائم الى الدائمة وتوقفه في انعكاس الممكنة الموجبة بمساووجه
للاستلزام بينهما كذا قيل (قال كل ذلك بطريق العكس الخ) طريق
العكس ان يعكس نقيض العكس ليحصل ما ينافي الاصل كما مر مرارا اكن

اذا ثبت عكس احدهما بطريق العكس لا بد من بيان عكس الاخرى بطريق
اخر لئلا يلزم الدور كما ثبت الش انعكاس الممكنة كنفسها بقوله لان مفهومها
انما هو ج بالامكان الخ (قال الشرطية ان كانت موجبة آه) قدم في انعكاس
الجمليات السالبة بناء على انعكاسها كلية والكل وان كان سالبة اشرف
من الجزئي وان كان ايجابا لانه افيد في العلوم واضبط لاستغراقه جميع الافراد
وقدم هنا الموجبة لشرفها وكثرة استعمالها وكون الانعكاس فيها اظهر
لتحقيق عقد الاتصال يسهل فيه تحصيل مفهوم العكس بادنى تأمل
وبادنى تبديل بخلاف السالبة يجوز ان تنفصا عقد الاتصال على ان السالبة
الكلية المتصلة لا تقع في المسئلة حتى يعتبر انضباطه وافيدته واما السوالب
الجملية وان لم تقع مسائل العلوم ايضا لكنها ينقلب اليها بادنى تأمل فتأمل
(قال بالخلف الخ) متعلق على الفعلين على سبيل التنازع وانما لم يثبت
بضريق العكس حشبة رابعة الدور لجمعه في ادعوى عكس الموجبة
والسالبة مع ان طريق العكس لا يخلو منها ولا بد من تسليم احديهما
(قال فانه لو صدق نقيض العكس الخ) هذا بيان الاستدلال على وجه
الاجمال يعني اولم يصدق العكسان المذكوران على تقدير صدق الاصل
ليصدق نقيضهما ولو صدق نقيضهما الانتظم هكذا والانتظام مح (قال
انما اذا كانت موجبة آه) ولما اوقف مفهوم الشرطية المتصلة موجبة كانت
او سالبة يتعين صدق العكس بلا كلفة لاستدلال اذ مفهوم الموجبة يجمع
مضمون المقدم وانتالي في الصدق في الجملة وفي السالبة يبين مضمونا هما
في الاول اي مضمون جعل مقدما او تاليا يلزم صدق الاتصال في الجملة
والالم يصح مفهوم المتصلة وكذا في السالبة اي مضمون جعل مقدما وتاليا يلزم
صدق في الاتصال فلا يرد الاعتراض على انعكاس المرجحة للزمية بانه يصدق
كلما كان وجدت العشرة وجدت الثلاثة مع كذب قولنا قد يكون اذا وجدت
الثلاثة وجدت العشرة لزومية لان معنى الاتصال الجزئي ما يكون للمقدم
مدخلا في اقتضاء الزوم وظاهر ان التحقق الثلاثة مدخلا في اقتضاء تحقق
العشرة لانها بعض من العشرة (قال لم يفد عكسها آه) اذ الخاصة
الاتفاقية هي التي حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق القضية
للاعلاقة بل بمجرد صدق الجزئين فيكون عبارة عن توافق القضيتين
في الصدق فلا اعتبار بين المتوافقين بالطبع فيشعوى مفهوم العكس

الاصل مع ان اللازم مغاير لليلزم و البتة و متفاوت بالتعبير حيث جعل
الجزء مقدما والاخر تاليا غير مفيد وكذلك المنفصلة لعدم امتياز الجزئين
طبعاً قيل ان موافقة التالي للمقدم في الاتفاقية ليست بموافقة المقدم له
لجواز ان يكون التالي اعم من المقدم فيكون موافقة المقدم له لجواز ان يكون
التالي اعم من المقدم فيكون موافقة للمقدم له جزئية مع ان موافقة التالي له
كلية فيفيد عكس الموجبة الكلية انتهى هذا ليس بشيء لانه لو كان التالي
اعم لتحقيق العلامة بين المقدم والتالي اذ الاعم بالنسبة الى الاخص
اما جزء له او خارج لازم له يلزم من تحققه تحققه فلا يقصد بالملاقة
الاهذا القدر (قال قدماء المنطقيين الخ) هذا ما اختاره ابن الحاجب
لانه المستعمل في العلوم و اذا اراد بقبض اطرفين ما هو بمعنى السلب
لا العدول فيندفع النقض الذي اورده المتأخرون عليهم حيث قالوا
مثلاً كل ممكن شيء لا ينعكس بزعمهم الى كل ما ليس بشيء ليس
يمكن لعدم صدق العكس فان موضوعه معدوم والموجبة تستدعي وجود
الموضوع وجوابه انه صادق فان القضية سالبة المحمول وهي لا تستدعي
وجود الموضوع (قال مع بقاء الصدق والكيف بحاله الخ) اي في القضية
الحاصلة بعد التبديل قوله بحاله اما تأكيده للبقاء او تأسيسه ببيان تعميم لانواع
الكيف والصدق من الايجاب والسلب والعدول والتحصيل ومن المحقق
والمقدر وما قيل المعية بمعنى المعية اللازمة والمتبادر من اللزوم ما لا يكون
بواسطة فيخرج القضية اللازمة التي هي اعم من عكس كالدائمة والمطلقة
العامة اللازمتين للضرورة فليس بشيء اذا لجل على التبادر واخراج
الشيء به بعد الدخول في بعض قيود التعريف فكيف يدخل الدائمة والمطلقة
العامة حتى يحتاج الى الاخراج واما كونها لازمتين للقضية الحاصلة وبهذه
الملازمة صدق التعريف عليه فليس بمحذور لان القضية اخص منهما
فلا يتحقق الا في ضمن العام فيصدق عليه هو القضية الحاصلة الاخص
لا القضية العامة بحسب عمومها فتأمل (قال كان عكسه كل ما ليس بحيوان
آه) وان كان بعض ما ليس بحيوان ليس بانسان لازماً ايضاً لكنه ليس
اخص قضية لازمة والعكس لا بد ان يكون كذلك وزيادة كلمة ما في جانب
الموضوع لرعاية امر لفظي هو ان الكل لا يضاف الى ليس بحيوان (قال
وحكم الموجبات في الخ) اي ان الموجبة الكلية تنعكس كنفسها والموجبة

الجزئية لا تنعكس اصلاً والسالبة كلية كانت او جزئية تنعكس جزئية
والسبع من الموجهات اعني الوقتيتين والوجوديتين والممكنتين والمطلقة
العامة لا تنعكس اصلاً والبواقي تنعكس الى ما تنعكس اليه سواء بها بالعكس
المستوي كذا قيل ويمكن اثبات انعكاس الموجبة الكلية كنفسها بان
المحمول فيها امامساو للموضوع او اعم منه مطلقاً فايما كان يلزم من نفيه
نفي الموضوع على وجه الكلية فيصدق كلية العكس (قال وقد كان كل ج
ب هذا خلف الخ) قيل بانه لا تناقض بين بعض ج ليس ب وكل ج ب
لجواز ان يكون البعض ليس ب في وقت د ب في وقت آخر واجيب بانه
لم يرد بقوله كل ج ب المطلقة العامة فانها لا تنعكس بل بالضرورة اودائماً
مثلاً وانعكاسه الى كل ما ليس ب ليس ج دائماً والافضل ما ليس ج ب
بالفعل وتنعكس بالعكس المستوي الى قولنا بعض ج ليس ب بالفعل وقد
كان كل ج ب بالضرورة اودائماً هذا خلف انتهى هذا اذا كان التعريف
لعكس النقيض موجهة كانت اولاً واما اذا كان لعكس النقيض مع قطع
النظر عن الجهة فلا يرد السؤال وبيان الموجهات بعد يؤيد الثاني (قال
والموجبة الجزئية لا تنعكس الخ) يمكن اثبات عدم انعكاسه بان المحمول
فيها يجوز ان يكون اعم من وجه ولا يلزم من نفي الاعم من وجه نفي الاخص
من وجه لا كلياً ولا جزئياً فلا يصدق فيها عكس النقيض مثلاً اذا قلنا
بعض الحيوان ايضاً فلا يصدق كل ما ليس بابيض ليس بحيوان ولا بعض
ما ليس بابيض ليس بحيوان والجزئية وان كانت صادقة ليست على سبيل
اللزوم (قال والسالبة الكلية كانت او جزئية الخ) لصدق قولنا لا شيء
من الانسان ابيض بعض الانسان بفرس وكذب لا شيء من الالفرس
بلا انسان اذ بعض الالفرس كالحجر لا انسان (قال قال المتأخرون آه) هذا
منع ملازمة القياس الخلفي اعلم ان تحقيق الحق في منازعة المتأخرين بالمتقدمين
في عكس النقيض ان المتأخرين لم يفرقوا بين السالبة المحمول والمعدولة
المحمول وحملوا نقيض المحمول على عدوله واطلقوا على قولنا ليس كل ما
ليس ب ليس ج معدولة المحمول وشتعوا على المتقدمين بعدم تمام الدليل
وقالوا السالبة المعدولة المحمول اعم من الموجبة المحصلة المحمول لاقتضائه
وجرد الموضوع لكن التشيع يرد عليهم لعدم فرقهم بين سالبة المحمول
ومعدولة المحمول فان بينهما فرقاً لان نقيض الباء سلب لا اثبات الا بقاء

والعدول اثبات اللاباء لان الباء لما لوحظ صدقه على ج كان تقيضه سلب
صدقه لا صدق عدوله فقولنا ليس كل ما ليس ب ليس ج سالبة المحمول
لامعدولة واذا كان كذلك يستلزم بعض ما ليس ب ج لان سلب السلب
عين الايجاب فيتم الدليل فيكون تعريفه شاملا للجزئيات والكليات بخلاف
ما اذا كانت معدولة المحمول لان سلب العدول لا يلزم ان يكون ايجابا لجواز
ان يكون سلبا لعدم الموضوع فالماخوذ في عكس الموجه موجبة سالبة
الطرفين لامعدولة الطرفين على ما زعم المتأخرون فتقرر الدليل في الموجهة
بان يقال اذا صدق كل ج ب صدق عكس تقيضه كل ما ليس ب ليس ج
والا لصدق تقيضه وهو ليس كل ما ليس ب ليس ج وهو مستلزم لبعض
ما ليس ب ج لان سلب السلب عين الايجاب وينعكس الاستقامة الى بعض
ج ليس ب وقد كان كل ج ب هذا خلف * السيد وقد دفع يمكن ان يدفع
بتخصيص الموضوع والمحمول بان العكس مطلقا من احوال القضايا
المستعملة في العلوم الحكمية وقد عرفت مرارا ان المسائل الحكمية يبحث فيها
عن احوال الموجودات فيكون الاحوال ايضا من الموجودات واذا كانت
موضوعا بالعكس يكون له افراد موجودة وعمد وجود الموضوع سالبة
والمعدولة متساويتان اما تعميم القواعد انما يكون بقدر الحاجة فليس اعتبار
التأخيرين الا مجرد تعميم للقاعدة من غير ثمره علمية وقد عرفت ان الموجهة
سالبة محمول متساويتان نسبة الى سلب عن الشيء واثبات السلب لا تعبر
بينهما في نفس الامر بل بالاعتبار فان وجبة في حكم السالبة في عدم اقتضاء
وجود الموضوع ولما كان الموجهة السالبة المحمول اعم من الموجهة للمعدولة
المحمول فتقيض الاعم اخص من تقيض الاخص فيلزم ان يكون قولنا ليس
بعض ما ليس ب ليس ج اخص ومساويا لقولنا بعض ما ليس ب ج واب
يكون سالبة المحمول لامعدولة المحمول كما ظن (قال ولما دعوا تلك الطريقة
الح) وابقوا المنع بدون مدافعة بطريق من طرق الدفع غيروا اصطلاح
المتقدمين ووضعوا عكس التقيض بزاء معنى آخر شامل لعكس الجزئيات
الشرطيات بلا قصد حدث قالوا تعريف المتقدمين لا ينظم على كليات
سالبة او موجبة وان انظم على الجزئيات واوردوا على الكليات اسالبة
الكلية والموجهة الكلية فربحوا تعريفا شاملا على المعنيين وكذا على
الشرطيات كما بينه قدس سره والشارح قصد الاختصار وقصر المازعة

في بيان الموجهة الكلية اشارة الى ان المادة الوحيدة كافية في ابطال التعميم
ووافية في العدول الى تعريف آخر فلا وجه كما قلناه العصام من الوهميات (قال
والمراد بالقضية هنا والمراد بالثاني الاول هنا القضية التي هي الاصل كالاول
الثاني وبالاول الاول القضية التي هي الحاصلة بعد التبديل وبالثاني الثاني
ثانيها بخلافهما في تعريف عكس المستوى فان امرهما فيه بالعكس فكل
من القضية الحاصلة بالتبديل والقضية التي هي الاصل معتبرة في تعريفهما
الا ان اعتبارها في احدهما عكس اعتبارها في الآخر فتأمل * السيد
انما غير عبارة المتن آه غرضه قدس سره ان تفسير الشارح بهذا يفيد
المعنى المقصود لكن فيه تكلف مع وجود الاخص وهو ان يقول تأخذ
تقيض الجزء الثاني من الاصل وتعمل الجزء الاول من العكس وسبب ارتكاب
التكلف ان مفعول الاول الكلمة تجعل الذي هو مضاف اليه في عبارة
المص لا بد ان يكون ذاتا لكون جعل من دواخل المبتدا والخبر على تقدير
كونه متعبدا الى مفعولين ومفعوله انه في وصفا وهو كونه تقيضا للجزء الثاني
من الاصل فيقتضي ان يفسر بهذا التفسير واما لو فسر بجعل تقيض الجزء
الثاني من الاصل جزء الاول بناء على جعل الجزء الاول المضاف اليه في
عبارة ليس مفعولا لارتقيس الثاني مفعولا ولا يلزم ان لا يكون المفعول
الاول لكلمة تجعل ذاتا بل وصفا وهو خلاف الاستعمال نعم يمكن ان يراد
هذا المعنى ان يدل عبارة لمص الى ما قلناه الشارح في الاوضح اذ فيه قوله اولا
يصح للوصفية فتأمل لتعيين تقيضه اى الحصول تقيضه بادخال حرف
السلب عليه وافرست عبارة المعنى بجعل تقيض الجزء الثاني من الاصل جزء
الاول هذا صورة تقديم المفعول الثاني على الاول في اثنان ويلزم المحذور
المذكور قبل او يقال بتقديم المفعول الثاني على الاول تعويلا على ظهور
لمراد انما تركه السيد قدس سره لكون المفعولين معرفة وح يجب تقديم
الاول على الثاني لكونتهما في الاصل وخبرا الا ان قامت قرينة والقرينة
خفية انتهى فيه ما فيه تأمل (قال حكم الموجبات حكم السوابب الخ) يعنى
في عدم انعكاس السوابب السبع وفي الانعكاس باقى الموجهات على ما فصله
قوله بدون العكس يعنى حكم السوابب في عكس التقيض لا يكون حكم
الموجبات في عكس المستوى لان الجزئية مختلفة (قال قد ليس ب الخ) اى
مسلوب عنه ب سواء كان الموضوع موجودا اولا لانه ثابت له اللاباء انتهى

العدول على ما فهم فانه غير مفهوم عن الجزء الاول بل يحتاج فيه الى اعتبار
 اللادوام ولا حاجة اليه فانه بعد اعتبار صدق ج عليه يكون صدقها
 باعتبار انصاف د بليس ب لا باعتبار انتفاء الموضوع او باعتبار انصافه
 بوصف الموضوع (قال بحكم اللادوام) لم يقل او بالضرورة لان اللادوام
 اخص فاذا اقتضى سلب الدوام وجود الموضوع اقتضى سلب الضرورة
 ايضا لانه ان تحقق في ضمن اللادوام فذلك وان تحقق في ضمن الدوام
 فبطريق الاولى (قال فلا يصديق د ليس ج بالامكان الخ) هذا معنى
 اللاضرورة لان نقيض الضرورية الممكنة فيكون معنى اللاضرورة في
 قولنا ليس بعض الانسان بلا كاتب لا بالضرورة في عكس النقيض
 بعض الكتاب ليس بانسان بالامكان والحال ان الانسانية لا تنفك عن ذات
 الكاتب فبحكم كذب فقد علم ان اللاضرورة لم تنعكس فيلزم ان لا تنعكس
 اللادوام فيتم التقريب لان اللاضرورة اعم من الدوام لان اللاضرورة
 اشارة الى الممكنة العامة والادوام الى مطلقة عامة والاولى اعم من الثاني
 ومتى لم ينعكس الاعم لم ينعكس الاخص (قال اما البواني من السواب وعكس
 الشرطية موجبة كانت او سالبة فغير معلوم الانعكاس) قيل العكس لازم
 الاصل فيمكن بيان ان الموجبة لا يلزم السالبة الفعلية لعدم ما يقتضى وجود
 الموضوع من الايجاب بخلاف المركبات واجيب بانه قد بطل بهذا البرهان
 عكس النقيض على طريقة المتأخرين والمتقدمين ولم يبق دليل على انه
 لا يمكن بيان عكس بطريق ثالث فيكون غير معلوم الانعكاس انتهى فيه
 ان عدم استلزام السالبة الفعلية للموجبة مما كاعرفت آنفا فتأمل (قال
 اما انعكاس الفعليات منها آه) المراد من الفعليات جميع البسائط غير
 الممكنة واثبتها بالمطلقة العامة لانها اعم منها ومن انعكاس الاعم يلزم
 انعكاس الاخص فيتم التقريب (قال فقد لا يكون اذا كان اب لم يكن ج
 د الخ) هذا عكس المستوى والسالبة الكلية وان عكست الى السالبة
 الكلية اخذهما لازم العكس وهو السالبة الجزئية لعمومها يحصل نقيض
 الاصل (قال ويلزمه قد يكون الخ) لان اب اول يستلزم للبس ج د لاستلزام
 نقيضه في الجملة وهو ج د (قال ولما لم يتم الدلائل آه) وهي اربعة دلائل
 انعكاس الفعليات ودليل انعكاس الممكنات ودليل انعكاس الشرطية
 الموجبة ودليل انعكاس الشرطية السالبة * السيد وقد عرفت طريق

دفع ذلك بان تلك السالبة سالبة المحمول وجه كونها سالبة المحمول ان هذا
 القول عكس مستولن نقيض قولنا في بعض ما ليس ب ج بالاطلاق وهو عكس
 النقيض فلما اخذ النقيض بمعنى السلب لا العدول في تعريف عكس النقيض
 لكان حرف السلب المأخوذ في هذه القضية سالبة لامعدولة وهي مستلزمة
 للموجبة المحصلة بناء على تغيرهما مفهومهما والافقد عرفت ان سلب السلب
 عين الايجاب وبهذه يندفع ايضا ولئن سلمنا لكن لان لا يثبت ايضا على ان
 السالبة المعدولة لا يستلزم الموجبة المحصلة (قال ببرهان من الشكل الثالث
 الخ) قيل بل ببرهان من الشكل الاول بان يقول اذا تحقق هذا الشيء
 تحقق المجموع وكلما تحقق المجموع تحقق الاخر فاذا تحقق هذا الشيء
 تحقق الاخر وفيه بحث لان الصغرى مم اذا يلزم من تحقق الجزء تحقق
 الكل واما اذا حمل على الاتفاقية فلا ينتج الاتفاقية والمق اثبات اللزومية
 * السيد قد تقرر في هذا المقام نكتة وهي ان يقال احدا الامور الثلاثة واقع
 قطعا يعني ان القوم ينووا في استلزام الملح الملح بان المجموع المحال يستلزم
 اجتماع النقيضين فانه يصدق قولنا كلما كان الشيء انسانا ولا انسانا فهو
 انسانا وكلما كان الشيء انسانا ولا انسانا فهو انسانا فان الانسان
 وان الانسان لازمان للمجموع الملح قيل فيه ان هذا معنى على استلزام الكل للجزء
 وهو مختلف فيه ووسع قدس سره بان يقال ان احده هذه الامور الثلاثة
 واقع البتة مع بطلان في نفسه فلا بد من التخلص اما بطلان عدم استلزام
 الكل للجزء فضروري واما بطلان عدم انتاج الشكل الثالث فلكونه مبرهن
 الانتاج في كتب المنطق واما بطلان الملازمة الجزئية شيئين كانا لازوم
 عدم صدق اللزومية الكلية بينهما اصلا لصدق نقيضها وهي الموجبة
 الجزئية اللزومية قد اجاب الفاضل الشارح العلامة في شرح المطالع
 بان المجموع انما يستلزم الجزء واو كان كل واحد من اجزائه له مدخل
 في اقتضاء ذلك الجزء ضرورة ان لكل واحد من الاجزاء مدخل في تحقق
 المجموع فبالاولى ان يكون له دخل في اقتضائه وتأثيره ومن البين ان الجزء
 الاخر لا يدخل له في اقتضاء ذلك الجزء بل وقوعه في الاستلزام وقوع
 اجنبي يجري مجرى الحشو فان الانسان والانسان لا يستلزم الانسان
 ولا الانسان نعم الملازمة صادقتان على تقدير الالتزام يعني اذا وجد من
 اعترف ان لهذا الجزء مدخل في شكل يلزمه بهذا لكن في الكلام اللزومية

بحسب نفس الامر انتهى قبل وفيه بحث لان الزوم بين الشئيين لا يقتضي
ان يكون للزوم اقتضاء اللازم وتأثيره لانه عبارة عن امتناع الانفكاك
بينهما فيجوز ان يكون المجموع مستلزما للجزء من غير اقتضاء وتأثير فضلا
عن ان يكون للجزء دخل في اقتضائه وتأثيره انتهى هذا ليس بشئ لانه
لا بد من الامر بين اللازم والملزوم حتى يمنع الانفكاك كما فصل الالافقة
بين المقدم والتالي فلا بد من اقتضاء والدخل بين الكل والجزء والتحقيق
في الجواب ان استلزام مجموع الامرين لاحدهما ليس استلزام في الحقيقة
بل هو تكرار في القول لان المستلزم لاحدهما ليس هو الامر الآخر ولا المجموع
اذ لا دخل للآخر في الاستلزام اصلا بل وقوعه في المقدم ووقوع اجنبى
فلا مستلزام ان وجدناهما بينه وبين نفسه وح لا اتحاد في الجدا الاوسط في القياس
على انه ساق مساق خل الشئ على نفسه وهذا لا يستحق ان يعد في القضايا
ويستعمل في صناعة البرهان فضلا ان يفرع عليه ويلتفت اليه ولقد اطننا
الكلام لمزلق الاقدام (قال في لوازم الشرطيات آه) وفي بعض النسخ
في تلازم الشرطيات والمال واحد اذ لا لوازم عبارة عن القضايا اللازمة
ومعلوم من بيان الش الزوم من الطرفين قال الشارح في شرح المطالع
فالشرطيات اذ اقبس بعضها الى بعض فالقايمة بينهما اما بالتلازم
او بالتعاقد والتلازم منحصر في عشرة اوجه لانه اما يعتبر بين المتصلات
او بين المنفصلات او بين المتصلات والمنفصلات وتلازم المنفصلات اما بين
المتحدة الجنس او المختلفة الجنس والمتحدة الجنس اما حقيقيات او مانيات
الجمع او من حيث تلازم المتصلات الجنس اما من الحقيقة وممانعة
الجمع او بين المتصلات والمنفصلات من ممانعة الجمع وممانعة التلازم
المتصلات والمنفصلات اما تلازم المتصلة والحقيقية او المتصلة وممانعة الجمع
او المتصلة وممانعة الخلو والمراد بالمتصلات في هذا الباب اللزوميات
وبالمنفصلات العناديات انتهى الا ان المص لم يتعرض لتفصيل كما في كتب
المطولة لقلة جدواه وتصدي الى قدر ما يحتاج اليه في معرفة اتخاذ القياس
الاستثنائي باعتبار الوضع والرفع (قال في صدق الكلى بين امرين الخ)
اذ اتوافقت المتصلة وممانعة الجمع في الكم والكيف واحد الجزئين وناقض
تالي المتصلة الجزء الاخر من المتصلة تلازما واما كسنا كقولنا كما كان الشئ
السا كان حيوانا واما اما ان يكون الشئ انسانا واما فان كلاهما

مستلزم للآخر اما لزوم المتصلة المفضلة كليتين وجزئيتين فلا استلزام
عين كل من جزئيهما تقيض الاخر لامتناع الجمع بينهما فيلزمها متصلتان
باعتبار تعدد الجزئين واما العكس فلا امتناع الجمع بين مقدم المتصلة
وتقيض تاليها لامتناع وجود الملزوم بدون اللازم هذا في الموجبتين
واما في السالبتين كقولنا ليس البتة اذا كان الشئ انسانا كان فرسا وليس البتة
اما ان يكون الشئ انسانا او لا فرسا فان صدق كل منهما يستلزم صدق الآخر
اما استلزام المتصلة للمفضلة فان عدم استلزام الشئ لغيره يقتضي جواز
الجمع بينه وبين تقيض ذلك الغير واما استلزام المتصلة للمتصلة فان جواز
الجمع بين الشئيين يقتضي سلب الملازمة بين عين احدهما وتقيض الآخر
(قال ومنع الخلو بين تقيض الملزوم آه) اذ اتوافقت المتصلة وممانعة الخلو
في الكم والكيف واحد الجزئين وناقض مقدم المتصلة الجزء الاخر
من المتصلة تلازما واما كسنا كقولنا كما كان الشئ انسانا كان حيوانا واما
اما ان يكون الشئ انسانا او حيوانا فان كلاهما يستلزم الآخر اما استلزام
ممانعة الخلو للمتصلة لانه اذا كان بين الشئيين منع الخلو يكون تقيض احدهما
مستلزما لعين الآخر والجزاء ان يصدق تقيض احدهما بدون الآخر
فلا يكون بينهما منع الخلو واما استلزام المتصلة لممانعة الخلو فلانه اذا كان
بين الشئيين تلازم يكون بين تقيض الملزوم وعين اللازم منع الخلو والا
لجاز ارتفاعهما فيمكن وجود الملزوم بدون اللازم وانه مح وهو عام
في الكليتين والجزئيتين هذا اذا كانتا موجبتين واما السالبتين فكقولنا
ليس البتة اذا كان الشئ انسانا فهو فرس وليس البتة اما ان يكون الشئ
لا انسانا او فرسا فان كلاهما يستلزم الاخرى بحكم ان تقيض الموجبة
الكلية السالبة الجزئية وتقيض المتلازمان وكذلك تقيض الموجبة
الجزئية السالبة الكلية ونحن بينا ان بين الموجبتين الجزئيتين تلازم وكذلك
بين تقيضهما اي السالبتين الكليتين تلازم وهو المطلب (قال المقصود لا قصي
والمطلب الاعلى الخ) هذا ترغيب المتعلم للتخصيل وبذل الوسع الى حقيقته
وحفظه مع مضابغة الكلام في نفس الامر الموقد يكون آثارا مطلوبة
من الشئ كالمرة للشجرة وقد يكون جزءا اعظم من جهة المطلب كالرأس
من الانسان واليمين من الرقيب ونحوهما فلي الاول يكون الموقد موصولا
بغيره الثاني موصولا بمن يتبعه وهذا يناسب المعنى الثاني

ان تعلق من الفن الى المق وان تعلق بالاقصى وبالاعلى على سبيل
التنازع يكون من التفصيلية بمحذوف المضاعف في الفن اي من مقاصد
الفن فالظاهر هذا المعنى ان كان المراد من الفن المنطق فيكون
مباحث الاقضية اقصى من مباحث الحدود لكونها موصلة الى المق
بالذات وهو التصديقات في العلوم والتصورات تعد من المبادئ وان كان
بعض المنطق وهو مباحث التصديقات بناء على انه كانه تمام الفن لكثرتها
في نفسها ولكمال الاحتياج اليها فالامر سهل فتأمل * اعلم ان الاستدلال
اما بالكلية على الجزئي كما يستدل بثبوت الامكان للتأليف الذي هو الكلي
على ثبوت الجسم الذي هو جزئي بان يقال كل جسم مؤلف وكل مؤلف
ممكّن فكل جسم ممكن او بالكلية على الكلي اي باحد المتساويين على
الاخر كما يستدل بثبوت الضحك للمتجيب بالقوة الذي هو كلي مساو
للإنسان على ثبوت الإنسان الذي هو كلي مساو للمتجيب بالقوة باريقال
كل انسان متجيب بالقوة وكل متجيب بالقوة ضاحك فكل انسان ضاحك
ويسمى هذان القسمان قياسا او بعكسه واما بالجزئي على الكلي يسمى
استقراء تاما ان كان الاستدلال بجميع جزئيات الكلي عليه مثله ان يقال
كل جسم ذو وضع لان الجسم اما بسيط او مركب وكل منهما ذو وضع
واستقراء ناقصا ان لم يكن الاستدلال بجميع جزئياته بل ببعضها مثل ان يقال كل
حيوان يتحرك فكذلك الاسفل عند المصنوع لان الانسان والطير والدواب كذلك
والاستقراء الناقص لا يفيد اليقين لجواز ان يكون حال البعض الذي
لم يستقراء بخلاف حال البعض الذي استقرى كالتمساح فانه لا يتحرك فكذلك
الاسفل فلا يصدق الحكم الكلي او الجزئي على جزئي لا شترأ كهما في وصف
كما يستدل بحرمة الخمر على حرمة النبيذ لا شترأ كهما في الاسكار بان يقال
النبيذ حرام كالخمر لا شترأ كهما في الاسكار ويسمى تمثيلا في عرف المتكلمين
وقياسا في عرف الفقهاء (قال وحده انه قول مؤلف من القضايا اذا سلمت
الحج) وعرفه بعض المحققين قدوة المدققين بانه قولان فصاعدا يكون عنه
قول آخر يستوفي الصناعات الخمس لانه لما اعتبر حصول القول الآخر
سواء كان لازما بينا او غير بين اولا يكون لازما يتناول الحد الامارة وغيرها
لانه يجمع التمثيل والاستقراء والقياس البرهاني المؤلف من مقدمات قطعية
لافادة اليقين والجدل المركب من قضايا مشهورة او مسلمة لازما للحكم

لحفظ الاوضاع وهدمها والخطابي المؤلف عن قضايا ظنية مقبولة او غيرها
لاقناع من هو قاصر عن ادراك البرهان وغير عنهما بالظني والشعري المركب
من قضايا محيلة لافادة القبض والبسط والاحجام والاقدام والمغالطي الذي
تركب من قضايا مستبهة بالمشهورات شغيا او بالاوليات ويسمى سفسطة
وعبر عنه بالسفسطى اطلاقا للاخص على الاعم فاستوفي الصناعات بأسرها
واما التعريف المذكور هنا فنحن بانبرهان اذلا استلزام لذاته شيئا لغير
البرهان اذلا علاقة عقلية بين الظن وبين شيء يستفاد منه لا يقال انهم اذا
زادوا قيدها وهو تقدير تسليم مقدماته فلا استلزام في الكل انما هو على ذلك
لتقدير واما بدونه فلا استلزام الا في البرهان وهو المراد هنا فلا منسافة بينهما
لانا نقول هذا الجواب ظاهر الفساد لان التسليم لا يدخله في الاستلزام فان
تحقق الزوم لا يتوقف على تحقق الملزوم ولا اللازم كما لا يخفى الا يرى ان قولنا
العالم قديم وكل قديم مستغن عن المؤثر يستلزم قولنا العالم مستغن عن
المؤثر اذ لو تحقق الاول في نفس الامر تحقق الثاني قطعا وهو معنى الاستلزام
ولا يتحقق بشيء منهما * السيد وذلك لان مقاصد العلوم المدونة هذه البات كون
الكلام في القياس اقصى واعلى باعتبار الآثار المترتبة عليه فان مدار
الاحتياج الى المنطق كونه موصلا الى المقاصد وآلة ووسيلة الى معرفتها
والآثار المترتبة على الاقضية الادراكات التصديقية المقصود بالذات في
مقاصد العلوم المدونة وهي اشرف واعلى من الآثار المترتبة على الموصول
الى وسائل المقاصد بالذات وهي التصورات والبحث عن الموصول الى
الاشرف والاعلى ادخل واحكم في المق بالقياس الى البحث عن الموصول
الى التصورات لان حال الموصولين كحال الموصول اليهما في العلو والشرف
هي مسائلها على التحقيق واما جعل المبادئ والموضوعات من اجزاء العلوم
فبني على شدة الاتصال المسائل لانها اجزاء في الحقيقة هي التي وصلت الى
مرتبة اليقين بحيث لا يحتمل النقيض لاحالا ولا مالا يعني يوصل الى حقيقة
التصديق بالنسبة بخلاف تصورية ان التصديقي يحصل بالفكر الصحيح
الى مقدمات قطعية بداهية كانت او نظرية مثبتة بمقدمات اخرى اما في
التصور لا يوصل الى ذاتيات الشيء على وجه الاتقان حتى يحصل التصور
بالحقيقة واما ما بعد ذاتيات في بعض التعاريف فبني على التقريب والظن
وبهذا لم يتفرد التصورات بالتدوين ولو كان ممكنا لكان الآلة والوسيلة

بغير المقاصد غير معتد بها فانه محال لان التصديق انما يتعلق بالنسبة
 المحتاجة الى المنسبين فلا بد فيها من ثلاث تصورات على التحقيق يقع
 النفس بها وفي بعض النسخ يتفجع الناس بها فاما ما كان تفسير للثانية كما يقال
 ما يصح السكوت بها في الجملة الجزئية اذا النفس يطعن بادراك وقوع النسبة
 اولا ووقوعها وينتظر بادراك التصور الى ورود الحكم ايجابا او سلبا وان
 كان المقصود الاصلى معطوف على قوله فالمقصود في تلك العلوم ادراكات
 تصديقية ومقدمة ثانية للدلائل وما بينهما اعتراضات للبيان (قال مؤلف
 من قضايا آه) قال في شرح المطالع مؤلف مستدرك لان القول هو المركب
 فكان حاصله ان القياس مركب مؤلف واجاب السيد قدس سره في شرح
 المواقف بان ذكر المؤلف لا يلائمهم ان المراد قول مؤلف من جملة القضايا
 يجعل قوله من القضايا من قبيل فرد من افراد ويمكن ان يجب بان القول
 مركب اعم من ان يكون من القضايا او من غيره فخصص به بالمؤلف من
 القضايا وبان المركب المدلول بالقول اعم من ان يكون مأخوذا مع الهيئة
 التركيبية اولا والمؤلف مأخوذا مع الهيئة سرية لادخالها مدخل في
 الاستلزام واهذا قال بعض الافاضل بضمير التذكير في قوله عنه اشارة الى ما
 قلنا فتأمل (قال اذا سلمنا ان عنها الخ) يعني اذا فرض صدقهما فيدرج
 فيها قياس مقدماته كاذبة لا يعني به كونها صادقة في نفس الامر وفيه اشارة
 الى ان المراد من القضايا ما فوق الواحد كما هو المشهور في المجموع المستعملة
 في تعاريف هذا الفن (قال فانقول هو المركب) تفصيل لاجزاء التعريف
 هو المركب جملة معترضة بين المبتداء وخبره اعني اما المعقول او خبر اول
 وهو خبر بعد خبر المراد من المعقول المعنى القاسم بالنفس ومن الملقوظ
 المسموع والحق ههنا هو المعقول لانه المستلزم للمطلوب وتسمية القول
 المسموع قياسا بطريق المجاز تسمية لادال باسم المدلول وفي حصر قوله
 هو المركب اشارة الى ان القول يطاق على المركب المشترك بين الملقوظ
 والمفهوم العقلي فان اريد بالقياس الملقوظ يراد بالقول كذلك او المعقول
 يراد به كذلك فلا يلزم ارادة الحقيقة والجاز من افظ القول ولا يكون في
 أحدهما تجازا وفي الآخر حقيقة كما صرح في شرح المطالع بان القول
 جنس بعيد يقال بالاشتراك على الملقوظ والمعقول والمراد هنا اللفظ للمركب
 الامر في بحث الفاظ من ان اطلاق القول على اللفظ لغيره بل على ان المراد

هنا اللفظة ولما سبأني من ان القياس المسموع فاذا ذكره فان قلت لو اريد
 بالقول اللفظ لم يصح قوله لزم عنه لذاته قول آخر اذا التللفظ بالمقدمات
 لا يستلزم التللفظ فتقول القول واللفظ المركب ما قصد بجزء من الدلالة
 على جزء معناه فهو لا يكون قولا الا اذا دل على معناه فيكون القول المعقول
 لازما للمسموع والنتيجة لازمة للقول المعقول فيكون لازمة للقول المسموع
 وعلى هذا يكون المراد بالقول اللازم المعقول فان التللفظ بالمقدمات يستلزم
 تعقل معانيها وتعقل معانيها يستلزم تعقل النتيجة لا التللفظ بها (قال
 والقياس المؤلف من قضايا فرق اثنين الخ) سواء كان من ثلث قضايا
 فصاعدا قال المحقق التفتازاني ان قياس المتنج لمطلوب واحد يكون مؤلفا
 بحكم الاستقراء الصحيح من مقدمتين لا يزيد ولا ينقص لكن ذلك القياس
 قد يفترق مقدمته او احدهما الى الكسب بقياس آخر وكذلك الى ان ينتهي
 الكسب الى المبادئ البديهية او المسئلة فيكون هناك قياسان مترتبة
 محضلة القياس المتنج للمطلوب فسموا ذلك قياسا مركبا وعدوه من افراد
 القياس انتهى ليس المراد من هذا ان القياسة بالنظر الى نيتها داخل
 في القياس السمي وتسميتها ليس من افراد القياس فلامعنى لقوله ليس
 القياس المركب لان نفسه اعترف بعددهم من افراد القياس على انهم
 قسموا الى مفصلة لتساع ومفصولتها دلا لوجه لا تكارها بل مراده راجع
 الله تحقيق الحق في نفس الامر ومعنى على هذا التحقيق ما قاله المحققون من
 انه لا بد لدليل من مستلزم المطاوب ولا لم ينتقل الذهن منه اليه ولا بد
 ايضا من ثبوت المستلزم للمحكوم عليه ليلزم من ثبوته له ثبوت لازمه له
 فيكون حاصل منه مطلوبا حيريا ولوجوب المستلزم الموصوف بالحصول
 وجب في الدليل المقدمتان لشيء احدهما عن اللزوم وهي الكبرى
 والاخرى عن ثبوت اللزوم للمحكوم عليه وهي الصغرى ومن هذا يقال
 كل قياس اقترانيا واستنباطيا من الخبث او من شرطيات ما لم يستعمل
 لاستلزام والاثبات لا ينتج البتة وما شمل الاستلزام والاثبات سواء كان
 اصالة او باردا او بالبداهة او بالاثبات بدليل آخر فينتج البتة ولهذا يرد
 جميع الاشكال الى الشكل الاول لظهور الاستلزام والاثبات فيه فاحفظ
 فانه دقيق حقيق بالقول والرسوخ (قال واحترز به عن القضية الواحدة
 الخ) قال في شرح المطالع لوعني بالقضايا ما هي بالقوة دخل القضية

الشرطية ولو عني ماهي بالفعل خرج القياس الشعري وايضا ههنا مقياس
هي قضايا مفردة كقولنا فلان متفلس فهو حي ولما كانت الشمس طالعة
قاله ههنا موجود لانا نقول المعنى ماهي بالقوة والقضية الشرطية يخرج
يقوله متى سلمت فان اجزائها لا يحتمل التسليم لوجود المانع اعني ادوات الشرط
والعناد او المعنى بالقضية ما يتضمن تصديقا او تخيلا فيخرج الشرطية
والقياس الاول لا يتم الا بمقدمة محدوفة وهي قولنا كل متفلس فهو حي
والثاني مشتمل على مقدمتي الاتصال ووضع المقدم لدلالة لما عليهما
لكن يرد عليه المركبة لعكسها انتهى وما قيل يمكن ان يجاب عنه بان المراد
القضايا بالقوة القريبة من الفعل جدا واجزاء الشرطية والجزء الثاني
من المركبة ليست كذلك بخلاف مقدمات القياس الشعري فليس بشئ لانهم
قالوا المركبة هي التي حقيقتها تركبت من اجاب وسلب وهذا صريح
في كونها قضية بالقوة القريبة بالفعل بل خروجها لانه انما يقال لها في العرف
قضية واحدة مركبة من قضيتين ولا يقال انها قضيتان ولهذا يقسم القضية
الى البسطة والمركبة فيخرج من قوله من القضايا فتأمل (قال وقوله
اذا سلمت اشارة الى) ليس المعنى به لو انها مسئلة في نفسها بل انها وان كانت
كاذبة منكورة وهي بحيث لو سلمت لم عنها غيرها دخلت فيه فان القياس
من حيث انه قياس انما يجب ان يؤخذ بحيث يشتمل البرهان والجدلي والخطابي
والسوفسطائي والشعري والجدلي والخطابي والسوفسطائي لا يجب
ان يكون مقدماتها حقة في انفسها بل يكون بحيث لو سلمت لم عنها ما يلزم
واما القياس الشعري فانه وان لم يحاول التصديق بل التخيل لكن يظهر
ارادة التصديق ويستعمل مقدماته على انها مسئلة فاذا قيل فلان قبره
حسن فهو يقبس هكذا فلان حسن وكل حسن فهو قرف فلان قرف فهو
قول اذا سلم ما فيد لزم عنه قول آخر ان الشاعر لا يعتقد هذا اللازم وان كان
يظهر انه يريد حتى يتخيل به فيرغب او ينفرد كذا في شرح المطالع * السند
يريدانه لو قيل هو قول مؤلف من قضايا لم عنها لذاتها يريد قدس سره
ان قيد متى سلمت لا مدخل له في الاستلزام اذ تحقق اللزوم بين الشئيين
لا يتوقف على تحقق اللزوم ولا اللازم اذ للزوم يتحقق بين المحققين وبين
المقربين كتحققه بين قولنا العالم حادث كل حادث له محدث وبين قاله
محدث وتحققه بين قولنا العالم قديم وكل قديم مستغن عن المؤثر وبين قاله

مستغن عن المؤثر مع ان اللزوم واللازم فيه مقدران لا محققان كما في الاول
بل فائدة هذا القيد اشارة الى ان القياس من حيث هو قياس لا يجب ان يكون
مقدماته مسئلة صادقة واو اكتفى بما عدها لتوهم ان تلك القضايا الاخر
متحققة في الواقع وان اللازم فيه متحقق ايضا هذا على تقدير كون اللزوم
بين القياس والنتيجة من حيث التحقيق في نفس الامر يعني لو تحقق تلك
القضايا في نفس الامر تحقق القول الاخر سواء علم احد اولم يعلم وهو الحق
الحقيق والموافق للاختلاف في فيضان النتيجة ويؤيده قوله لذاتها ولفظ
عنها المشعر يكون القضايا ملزوما واما جعل اللزوم بين العلم بالمقدمات
وبين العلم بالنتيجة وجعل اللزوم بمعنى الاستعقاب الذي هو منافي مذهب
اهل الفن ويحمل قيد متى سلمت على اشارة الى ان اللزوم بين العلمين بشرط
تسليم مقدمات القياس والاعتقاد بها فليس بشئ لاحتياجه الى تقديرات
في تعريف القياس لا يرتكب في مثل هذا المقام ولا يوافق على مذهب
صاحب التعريف ويقع فيما هرب عنه اذ غير البرهاني لا يقع فيه الاعتقاد
للمقدمات فيخرج من التعريف والى غير ذلك فتأمل فزيد قوله لو متى
سلمت ليتناول جميعا يعني قيد لو سلمت ليس لافادة انه لا لزوم على تقدير
عدم التسليم بل لافادة التعميم ودفع توهم اختصاص التعريف بالقضايا
الصادقة كانه قبل قول مؤلف من قضايا سواء كانت صادقة او لا لزمها
قول اخر فمفهوم المخالفة المستفادة عن التقييد بالشرط غير مراد ههنا
في معنى التعميم * فان اداة الشرط يتناول المحقق والمقدر هذا تعليل لافادة
التعميم اذ التقدير قد يكون فرضا محضيا لا لتحقيق وقد يكون مجامعا مع التحقيق
والغرض كما عبر باداة الشرط في عقد الوضع ايعم المحقق والمقدر وههنا المراد
المعنى الثاني (قال الصادق المقدمات وكاذبها آه) المراد من صادق
المقدمات جميعها ومن كاذبها عدم صدق جميعها سواء كذب كلها او بعضها
اذ الكذب عدم صدق فلا وجه لما قيل ان اريد بكاذب المقدمات ما يكون
جميع مقدماته كما ان المراد بصادق المقدمات جميعها لا يتناول ما يكذب
بعض مقدماته واو اريد بكاذب الاعم من كاذب المقدمات لا يساعد على العبارة
(قال يفرج الاستقراء والتمثيل آه) والاستقراء هو الاستدلال بالجزئي بالمتبع
النفاذ على الكلي والتمثيل هو الاستدلال بالجزئي على الجزئي الاخر بقلة
مشتركة بينهما وبهذا الاسلوب في الاستدلال لا يتم اللزوم بين القياس

والنتيجة البتة لاحتمال ان يوجد جزئي آخر ليس كالمشتق واحتمال ان يكون
 افعلة غيرها او بخصوص الاصل او يكون الفرع مانعا للتأثير وغير ذلك
 فلا علاقة بين الدال والمدلول يقينا فلا يستلزم اللزوم واما لتحقيق اللزوم
 فيهما بضم مقدمة اخرى ترفع الاحتمال فتح لا يبعد من الاستقراء والتثليل واما
 القول بانه لا بد في دليل من اللزوم فكيف يعدان منه فيجاب عنه بان الدليل له
 تعريفان احدهما الموصل الى التصديق وهما احدهما والآخر ما يلزم
 من العلم به العلم بشئ اخر وحيث يمكن ان يكون اللزوم بمعنى امتناع الانفكاك
 وان يكون بمعنى المناسبة الصحيحة للاتصال فعلى الاول مختص بالبرهان
 وعلى الثاني شامل عليهما ايضا بان يقال تلك المناسبة المخصوصة اما بما يستلزم
 الدليل على المدلول وهو القياس واما بما يستلزم المدلول على الدليل وهو
 الاستقراء واما بما يستلزم امر ثالث بينهما وهو التثليل (قال لا يمكن تخلف
 مدلوليهما عنهما الخ) فيه اشارة الى ان نفي اللزوم باعتبار المدلول لا نفي
 اللزوم لهما على الوجه الكلي ويخرج به ايضا ما يصدق القول الاخر معه
 بحسب خصوص المادة كقولنا لاشئ من الانسان بفرس وكل فرس
 صهال فانه يصدق لاشئ من الانسان بصهال لكن لان المادة مادة المناقاة
 لا لانه تأليف من صفري سلبية وكبرى موجبة ويتناول القياس الكامل
 اعني الشكل الاول وغيره الكامل اعني غير الشكل الاول اشكال الثلاثة وغيرها
 لان اللزوم اعم من البين وغيره (قال بل بواسطة مقدمة غريبة آه)
 المقدمة الغريبة قد تصور على وجهين الاول ان لا تكون لازمة لاحدى
 المقدمتين من القياس الثاني ان تكون لازمة لاحدى المقدمتين لكن حدها
 مقصورة لحدود القياس مثال الاول قولنا مساو لب وب مساو لـ ج فانه يلزمه
 مساو لـ ج لكن لا لذات هذا لتأليف والانتكان هذا النوع منجب دائما وليس
 كذلك لانه لو اخذ بدل المساواة المساواة ونحوها لا يلزم شئ بل انما يلزم
 هذا لتأليف مساو لـ ج بواسطة قولنا كل مساو لب مساو لـ ج مساو لـ ب
 فانه اذا انضم الى الاول ينتج مساو لـ ج مساو لـ ب ومعناه كل ما يساويه ب
 فمساو له وب مساو لـ ج ومعناه ج يساويه ب فيجعل صفري لقولنا كل ما
 يساويه ب فمساو له ينتج ج مساو له ومعناه بالعكس مساو لـ ج وهو المط
 فقد علم ان تأليف المذكور انما يلزمه قولنا مساو لـ ج بواسطة قولنا كل
 مساو لب مساو لـ ج مساو لـ ب وبه مقدمة اجنبية غير لازمة لاحدى

مقدمتي القياس ومثال الثاني قولنا جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر
 ومالبس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فانه يلزم جزء الجوهر
 جوهر بواسطة عكس التقيض وهو قولنا كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع
 الجوهر فهو جوهر فانه يحتمل كبرى لقولنا جزء الجوهر يوجب ارتفاعه
 ارتفاع الجوهر فينتج المطر ولما اشترط كون تلك المقدمة على وجه يكون
 حدها متغايرين حدود القياس فلا يخرج البيان بالعكس المستوي فان حدود
 القياس ثمة لم يتغير بخلاف الحدود في عكس التقيض لانه يتغير حدود القياس
 فالبيان الذي يحصل بعكس التقيض لا يسمى قياسا بخلاف البيان
 الحاصل بالعكس المستوي قال بعض المحققين الفرق بين الاستلزام بواسطة
 العكس وبينه بواسطة عكس التقيض تحكم لم يظهر الى الآن وجهته
 ولا شوهم ان الاشكال الثلاثة يخرج عن التعريف لاحتمالها الى مقدمات
 غريبة يثبت بها نتائجها لان تلك المقدمات واسطة في الاثبات لا في الثبوت
 والمنقضي في التعريف هو الثاني فتأمل حق التأمل (قال كما في القياس المساوات
 الخ) التسمية الكلية باعتبار ما يوجد في بعض افراده لشبوعه وانما اخرجوا
 قياس المساواة عن التعريف لعدم اتناجده مطر داوا اختلافه بحسب اختلاف
 المواد كما اخرج الضروب العقيمة لعدم اطراد نتائجها واختلاف في الانتاج
 واما خروج مثل ان يحكم الاكبر على الاصغر بحكموه على الاصغر مثل زيد
 انسان وكل حيوان ماش فانه ينتج بلا اشتباه زيد ماش لكنه بواسطة
 مقدمة لازمة للكبرى وهو كل انسان ماش ومثل ان يحكم بالاكبر على ما يساويه
 ما يحكم به على الاصغر نحو زيد انسان وكل باطن حيوان ينتج زيد
 حيوان فبقي على القاعدة القاطنة بان كل انسان حيوان قياس اقتراني فهو
 مركب من مقدمتين يشتركان في حدهما القياس المساواة ونحوها ان كانت اقبسة
 بطل القسادة لعدم اشتراك مقدمتيهما في حدهما واسطة (قال فانهما مستلزمان
 الخ) اعلم ان في هذا القياس نوع اشكال وهو انه اذا كان ج مساويا
 لب وب ايضا مساويا لـ ج ومساوي المساوي مساو لـ ج ان يكون ج مساويا
 لنفسه وهو محال لان المساواة بعد المقابلة ويمكن ان يحسب عنه بان المقابلة
 بحسب الاعتبار كافية (قال لان ملزوم الملزم الملزم الخ) قيل في التحقيق لا في
 الحمل لان الانسان ملزوم للحيوان والحيوان ملزوم للبشر مع عدم صحة قوله
 على الانسان فضلا عن اللزوم انتهى فيه ان اللزوم بين الانسان والحيوان

باعتبار العموم والخصوص والجنسية ليست عارضة باعتبار العموم حتى
يكون لازما بل باعتبار الحقيقة (قال لان مبان المبان الخ) كما اذا قلنا
الانسان مبان للفرس والفرس مبان للناطق لا يلزم منه ان يكون الانسان
مبان للناطق لان مبان المبان لا يلزم ان يكون مبان وقد يكون مبان ولهذا
نفي وجوب كونه مبان بخلاف النصفية فانه لا بد ان يكون نصف النصف
غير النصف ولذا نفي كونه نصف لا وجوبه مثل الانسان نصف الاربعة
والاربعة نصف الثمانية فلا بد ان يكون الاثنان ربع الثمانية (قال اراد به
الخ) يعني ذكر العام واراد به الخاص بقريضة المقام وهي مدلول قوله فانه
لولا اعتبار الخ اذ معنى آخر هو المغاير مطلقا سواء كان للمجموع او لكل
واحدة من المقدمات ويمكن ان يكون قريضة الارادة وصف الواحد بالآخر
في مقابلة المتعدد كما اذا قلت له على دراهم وشئ آخر يفيد ان الشئ مغاير
للدراهم ولكل من اجزائها حتى لا تشمل العبارة ان يكون الشئ واحدا من
الدراهم باعتبار ان الجزء مغاير لكل هذا التوجيه لا يلزم مذاق الشارح وله
اشكال آخر وهو لزوم مغايرة اجزاء لاجزاء فيخرج القياس الاستثنائي
فتأمل (قال لزم ان يكون كل الخ) هذا معنى على عدم اعتبار العلية التي
يشعر بها كلمة عنها فلا يتجسس ان النقطة بين مستلزمين لاحديهما ولا يلزم
عنهما فان قيل اعتبار هذا القيد يقتضي ان لا يكون الاستثنائي الذي استثنى
فيه عين المقدم قياسا كقولنا ان كان ا ب فح د لكن ا ب فح د لان القول
اللازم عين احدي المقدمتين وكذلك الاقتراني في مثل قولنا كل ج ب وكل
ب ب فكل ج ب وهو بعينه الصورة قلنا القول اللازم في الاستثنائي هو
التالي واحدي المقدمتين هي الملازمة بين المقدم والتالي والاخرى وضع
المقدم ولا شك ان القول اللازم مغاير لكل منهما واما في الاقتراني فالجواب
منع قياسه امثال ذلك فان القول اللازم لا بد ان يكون مستفادا من المقدمتين
والعلم باللازم فيما ذكره سابق على العلم بالمقدمتين فلا يكون مستفادا منهما
(قال وهذا الحد متقوض بالقضية آه) يدفع ذلك بان المتبادر من القضايا
ما لا يبعد قضية واحدة في العرف والقضية المركبة واحدة فيه وقدر تحقيقة
فتذكر (قال القياس اما استثنائي الخ) القياس المقسم هو بمعنى الذي هو
قول مؤلف متى سلمت الخ دون المعنى الذي هو ما يستدل فيه بالكل على الجزئي
وبالكل على الكل لان القياس الاستثنائي المنصل والمنفصل لم يستدل فيه

بهذا الاسلوب ولم يصح تقسيم القياس الى الاستثنائي والاقتراني فتأمل
(قال وانما سمى استثنائيا آه) يعني هذه تسمية الشئ باسم جزئه الذي لا يخلو
عنه وتسمية لكن اداة الاستثناء اما عند المنطقيين واما لكونه بمعنى الاقتراني
المستثنى المنطق وانما قدم الاستثنائي في التقسيم واخره في بيان الاحكام لكون
مفهومة وجوديا وبين الاشياخ ولقلة مباحثها عن مباحث الاقتراني فاستحق
التأخير (قال لاقتزان الحدود آه) اي حدود القياس من الاصغر والاوسط
والاكبر ويمكن ان يقال وجه التسمية بالاقتراني جمع المقدمتين بواو عاطفة
جامعة بخلاف الاستثناء المفارق بكلمة لكن (قال لانه لو لم يفيد الخ) قيل
ذكر النتيجة ليس الا ذكر اجزائها المادية لان الهيئة ليست بملفوظة لكن
ذكرها قد يكون ملتبسا بحال كونها بالفعل وقد يكون ملتبسا بحال كونها
بالقوة فلم يبق بقوله بالفعل انتقض الحدان طردا وعكسا انتهى فيه بحث
اذ الهيئة ملفوظة وان كان تبعا بالمادة والالام يختلف الكلمات بحسب السمع
يتبدل الحركات والسكنات والحروف مع انها مختلفة بالضرورة فذكر
بالفعل تأكيد لا قيد اذا استعمل المذكور في المذكور بالقوة مجاز والتعبير
بالقيد لظهور فائدة التصريح في التعريف فتأمل (قال ومادة الشئ ما به
يحصل الشئ بالقوة الخ) قيل لاحد ان يناقش في كون ما يحصل به بالقوة اذ
حصول الشئ مع الشئ بالقوة لا يستلزم ذكره مع ذكره بالقوة فيه بحث
لان ذكر ما يحصل به الشئ بالقوة يستلزم ذكر الشئ الحاصل بالقوة بالقوة
واللازم ان لا يحصل به (قال لا يقال الخ) حاصله اعتراض على تعريف
الاستثنائي المنفهم من التقسيم بانه فاسد لا يستلزمه خصوص الفساد وهو
لزوم احدا الامرين وحاصل الجواب منع كون المذكورة عين المقدمة (قال
والالكان تقسيما آه) كلمة كان من الافعال العامة قد يكون مجازا من الافعال
الخاصة باقتضاء المقام هنا بمعنى الجواز فيكون المعنى وان لم يطل لزم جواز
تقسيم الشئ الى نفسه وغيره مع انه باطل في نفسه لا يستلزمه اندراج المبين
تحت المبين الآخر فلا يرد ما قاله العصام رحمه الله فيه انه لما كان تقسيم
الشئ الى نفسه والى غيره لازما للتقسيم على تقدير عدم كون القياس الاستثنائي
قياسا فهو لازم لبطالان التقسيم وعدمه ويمكن ان يعارض مع قوله والا
لكان تقسيما للشئ الى نفسه والى غيره بانه ان بطل التقسيم كان تقسيما الى
نفسه والى غيره انتهى على ان هذا الدليل المعارض لا يتم استلزامه النتيجة

التقسيم فتأمل فانه دقيق (قال لا نقول لان ان آه) قيل فيه ان النتيجة
لو كانت جزء من المقدمة ايضا لم يكن جزء آخر كما حققناه مقتضى قوله
قول آخر انتهى قد حققنا جوابه آنفا فتذكر (قال لا يقل النتيجة وتبعضها
آه) هذا يقتض على تعريف الاستثناء ان يعدم الجمع بل بالتعريف بالمباين
وحاصل الجواب ان معنى كون النتيجة مذكورة بالفعل في القياس انها باجزائها
المادية وهيئتها التأليفية مذكورة وان طرأ عليها ما اخرجها عن كونها قضية
وعن احتمالها الصدق والكذب (قال والمذكور في القياس آه) لان في
القياس الاستثنائي لما كان اداة الشرط المخرجة عين النتيجة او تبعضها عن
كونها قضية فقد علم ان النتيجة العارية عن تلك الاداة فيها نسبة تامة
وقضية غير مذكورة في القياس فلا وجه لما قيل فيه ان ذكر الشيء هذا
القاؤه وهو لا يستدعي التصديق به لانه ربما يذكر القضية لشخص وهو
لا يصدق به فالنتيجة او تبعضها مذكور في القياس الاستثنائي بالفعل الا انه
لم يحصل من ذكر التصديق وهو مناط كون النتيجة قول آخر مع كونها
مذكورة فيه بعينها فان الشيء يصلح ان يكون عين الشيء في الذكر ولا يكون
عينه في العلم (قال وعلى هذا فلا اشكال آه) والنسخة هنا مختلفة على نسخة
وجود الفاء في فلا اشكال والواو في وعلى هذا التوجيه الموافق للقاعدة ان
يحمل على الحذف اي ولا اشكال على هذا فلا اشكال يكون تفسير المقدم
وهذا كثير الوقوع قبل ادخل الفاء في قولنا فلا اشكال بقوله على هذا منزلة
اذا كانت كذلك وهو غير خارج عن القياس وان لم يسمع وقبل اصل الالام
فلا اشكال على هذا الا انه لما قدم الجار والمجرور ادخل عليه الواو ليدل على
انه متعلق بما بعده وهو شائع في كلامهم انتهى كلام القولين اجتمعا على
وتكلف بادر لا يقابها العقل السليم اذا الاول ادعى كونه غير خارج مع انه
قنده بعدم السمع والتوجيه اللغوي ما لم يسمع لم يلتفت وانما ادعى مثل
هذا التغير مع انه بعد وقوع الواو فعلى اي معنى تحمل الفاء من معانيها فلا
وجه له (قال او شرطى ان لم يتركب منها آه) وهو المركب من الشرطيات
الساذجة او منها ومن الجمليات وقسامه خمسة لانه ان تركب من الشرطيات
وهو اما من متصلتين او منفصلتين او متصلة ومنفصلة وان تركب من جملة
وشرطية فهو من جملة او جملة ومنفصلة وفيه تفرس الى
المصنف بحيث ينبغي ان يفرس الى تقسيم الاقتراني هكذا او يندل منط

موضوع المنط الى المحكوم عليه وكذا المحمول الى المحكوم به يستعمل
على المنط حاية او شرطية (قال ولما كان الجملي بسط آه) اما اخوذ
من البساطة او من البسط فعلى الاول من الامور الاضافية فيقبل البساطة
باعتبار الاجزاء والجملي اقل اجزاء من الشرطي وعلى الثاني لكونه اكثر بسطا
واوفر مجازا عن الشرطي (قال فليبدأ به آه) على صيغة المضارع مع لام
الابتداء ليصح عطف يقول عليه (قال يسمى نتيجة الخ) يعني ان النتيجة
والمطلوب محذوران بالذات وتختلفان بالحيثية كذا الدعوى والمقدمة والخبر
والقضية وانما مضمرة البيان بالمطلوب والنتيجة فليبدأ الاصطلاحات الاتية
عليهما الظاهر ان النتيجة والمطلوب هنا بالمعنى اللغوي المستعمل في بعض
الافراد كشيوع استعمالهما فيه لانهما موضوعان بالاصطلاح على هذين
المعنيين حتى يرد انهما لا يختصان بالقياس اذا النتيجة نعم الاقضية والادلة
والمطلوب نعم المعربات فلا وجه لارتكاب اشكلف فتأمل (قال وكل قياس
جملي لابد فيه الخ) اي لا يخلو منهما ويتم بهما واو في ضمن الاقضية المركبة
وتيس الغرض منه بيان تركب القياس الجملي من مقدمتين لانه مشترك بين
الاقضية كلها سواء كان اقترانيا او استثنائيا ومعلوم من تعريف القياس
بل الغرض منه بيان ان اصطلاحات القياس على المذكورات باعتبار
مقدمتين فقط لا باعتبار ازيد منها من ان تركت من مقدمتين لانه يكون
كذلك بالاصطلاحات الخ فندعم ان المقدمتين وقودهما
اعني الاستعمال على الموضوع والاشكال على المحمول والاشترك في حدوده يعني
ان هذه الاصطلاحات المنية يكون مخصصة بالقياس الجملي لكن لا سهولة الامر
اهمل البيان على وجه التايه اذ يستعمل التمييز بحيث يعم وغيره بغير المحكوم عليه
وبه والمتوسط عن حدود قياس فيس الوسط كان محكوما به في الصغرى
ومحكوما عليه في الكبرى فهو الشكل الاول وهكذا (قال وهما مشتركان
في الخ آه) لان نسبة محمول المنط الى الموضوع لما كانت مجعولة فلا بد
من امر ثالث موجب للعلم بتلك النسبة والا كفى تصور الطرفين في العلم
بأنسبة فلا يكون نظريا وعلى هذا بلوا المساعدة الفارقة كل قياس اقتراني
فهو مركب من المقدمتين يشتركان في الحد وهو الوسط وحق المدققون
ان حقيقة البرهان وسند العلم المنط حاصل المحكوم عليه وبتنه ان النسبة
بين الموضوع والمحمول اذا كانت مجعولة لم يكن هذا امر ينسب اليهما

فلا يبرهان اصلا وان كان وار لم يكن حاصلا للمحكوم عليه لم يستلزم انتساب
المطالبة فلا يبرهان ايضا وان كان حاصلا فلا بد من استلزامه للمطالبة والا
فلا يبرهان فلا انتاج الا فيما وجدت حقيقة البرهان وهو وسط مستلزم للمطالبة
حاصل للمحكوم عليه فتأمل * السيد وذلك لا لقياس لا بد ان يشمل
على امر مناسب الامر المناسب للمجموع اللازم او الملزوم كما في المتصلة
حتى يلزم الوجود من وجود الامر المناسب او لانتفاء من انتفائه او المعاند
كما في المنفصلة والاجزاء اي الحد الاصغر والا كبر الوسيط المستلزم الا كبر
الثابت للاصغر وفيه اشارة الى ان التركيب من المقدمتين لزوما ليس مقصورا
على الجملي ومحط الفائدة هو القيود كما قررنا آنفا * فلا بد فيه ايضا من مقدمتين
الفاء نتيجة للدليل المذكور على سبيل التمهيد لوجوب المقدمتين فلا يرد ان
الاشتغال على القولين مأخوذ في تعريف القياس فلا حاجة الى الاستدلال
عليه * فيحصل مقدمتان قطعا سواء كانت حائتين او لا يتحقق الاستلزام
في المقدمة والثبوت في المقدمة الاخرى نفي او اثباتا والحاصل لما كان اللزوم
في المتصلات لا بد من مقدمة تفيد الملازمة ومقدمة اخرى تفيد الثبوت
او الانتفاء وكان المعاندة في المتصلات لا بد من مقدمة تفيد المعاندة ومقدمة
اخرى تفيد الثبوت او الانتفاء وكان الوسيط في الجمليات لا بد من مقدمة تفيد
الاستلزام هي الكبرى ومقدمة اخرى تفيد الاثبات هي الصغرى وحصر الامر
الناسب للمجموع والاجزاء استقرائي فلا يرد جواز ان يكون لزوم المطالبة
للقياس لذاته بواسطة مناسبة سوى هذين الوجهين ولا يرد قياس المساواة
لان الكلام في الحصر للقياس المعرف بما سبق وهو خارج عنه ولا يرد ما قيل
من ان الدوران والتزديد والتقسيم يفيد علمية الامر المشترك مع خروجها
عن الوجهين المذكورين لانتفاء اللزوم فيهما * السيد اشرف المطالب هو
الموجبة الكلية وموضوعها يعني ان الاغلب ليس باعتبار الانواع اذ القضية
السالبة الكلية والجزئية موضوعها مبان اوعم من وجه والموجبة الكلية
والجزئية بعض موضوعها اخص فلا يكون اخص في الاغلب بل بحسب
لافراد مع تخصيص المطالبة باشرف المطالب وهو الموجبة الكلية وجه
التخصيص كون المطالب مسائل العلوم في الاكثر وهي موجبة كلية (قال
لتوسطه بين طرفي المطالبة) في الذكروا تعقل كما في الشكل الاول الذي رد
جميع الاشكال اليه والتوسط المعنوي وهو كونه وسيلة في تلاقى احد الطرفين

بالاخر قال العلامة التفاتنا فان قلت الحد الاوسط في شكل الاول والرابع
ليس بمتكرر لانه اذا وقع محمولا فالمراد به المفهوم واذا وقع موضوعا فالمراد به
الذات قلت اذا قلنا كل مثلث شكل فلا يخفى انه ليس المعنى ان كل فرد
من افراد المثلث هو عين مفهوم الشكل فانه ظ البطلان بل المعنى ان كل فرد
من افراد المثلث يصدق عليه ويقال عليه مفهوم الشكل نص عليه الشيخ
في كتابه حيث قال اذا قلنا كل مثلث شكل فمعناه ان ما يقال له المثلث فهو بعينه
يقال له الشكل واذا كان المعنى كل مثلث مقول وصادق عليه الشكل ثم قلنا
وكل شكل كذا بمعنى كل ما يقال ويصدق عليه الشكل فهو كذا كان تكريرا
للحد الاوسط بخلاف ما اذا قلنا مورد التقسيم ان التصور والتصدق هو العلم
وكل علم فاما تصور واما تصديق فان معنى الصغرى ان مورد التقسيم هو عين
مفهوم العلم لا ما يصدق عليه مفهوم ومعنى الكبرى ان كل ما يصدق عليه
العلم فهو كذا فلا يتكرر الاوسط فلا ينتج والحاصل انه ان اريد بكون المحمول
هو المفهوم ان ذات الموضوع هو عين مفهوم المحمول ففساده ظ وان اريد
انه يصدق عليه مفهوم المحمول في تكرر الاوسط في الشكليات ظاهر (قال
لانها ذات الاصغر الخ) فهو تسمية بوصف جزئيه ولك ان تجعلها من قبيل
التسمية باسم يستحقها لان الضروب المندرجة في الصغرى في الاغلب اقل
من المندرجة في الكبرى (قال واقران آه) قال المحقق التفاتنا في التحقيق
ان القياس باعتبار ايجاب مقدمتيه المقترنتين وسلبهما وكليةهما وجزئيهما
يسمى قرينة وضربا باعتبار الهيئته الحاصلة له من كيفية وضع الحد الاوسط
عند الاصغر والا كبر من جهة كونه موضوعا لهما او محمولا يسمى شكلا فقد يحد
الشكل مع اختلاف الضرب كما في ضرب الشكل الاول وقد يكون بالعكس
كما لوجبتين الكلتين مثلا من الشكل الاول والثالث (قال بحسب حله
عليهما الخ) يعني اراد بالوضع اللغوي اي وضع الحد الاوسط عند الحدين
اما بالوضع او الجملي وخلاصة كلام الشانما رتب الاشكال على هذا النسق
لان الاول ينظم طبع ينتقل فيه الذهن من المحكوم عليه الى الاوسط ومنه
الى المحكوم به بلا كلفة فلا يحتاج قياسية ضرورية الى بيان والبيان يشاركه
في اشرف مقدمتيه اعني الصغرى المشتملة على موضوع النتيجة الذي هو
الذات والثالث يشاركه في المقدمة الاخرى وهي اخص المقدمتين واذا
جعل في المرتبة الثالثة والرابع يخالف فيهما فصلا بعيدا مشكلا لبيان

قياسيته (قال اعلم ان لانتاج الاشكال الاربعه شرائط) وهذه الشرط
شرائط القياسية الاشكال حتى لو اتفق شيء لم يكن المذكورات اقبسة يعلم
نقوم نقول الاخر عنها * ان الشرط المعبرة في انتاج القياس نوعان
ما هو شرط تحقق الانتاج كشرائط المعبرة في الاشكال الاربعه وما هو
شرط العلم بالانتاج كشرائط المعبرة في القيسة الافتراضية الشرطية
مثلا ان كان المطالب السلب اى عدم موافقة الاكبر للاصغر فبشرط لانتاجه
ايه امران احدهما ان يكون لموجبة لازمة وان لم ينتج وشبههما ان يكون
الايضا مقيدما في الزومية فانه لو كان تاليا لم يحصل المطالب والثاني احد الامرين
وهو اما كون الاتفاقية خاصة واما كون الاوسط تاليا في الزومية لانه لو كان
مقدما فيهما لم ينتج وان المطالب الايجاب اى موافقة الاكبر للاصغر فبشرط
انتاجه ايضا شيان الاول ان يكون الاوسط مقيدما في الزومية فانه لو كان
تاليا لم يحصل المطالب والثاني احد الامرين وهو اما كون الاتفاقية خاصة
واما كون الاوسط في الاتفاقية تاليا للاصغر او مقيدما للاكبر فقد علم ان تكرر
الاوسط ليس بشرط لانتاج بل لا علم به اذ القياس اما وسط قواعد وعرف
احكامه اذ اذكر فيه الاوسط (قال ففى الشكل الاول آه) قيل قد يتحقق
الشرائط ولا ينتج ولا يتحقق الشرائط وينتج اما الاول فكقولنا مورد القسمة
علم وكل علم اما ضروري او نظري وقولنا يعض النوع انسان ولا شيء من
الانسان بنوع مع كذب نتيجتها والجواب عن الاول الصغرى كاذبة لان مورد
القسمة مفهوم العلم وهو معلوم لا علم وان اراد من حيث حصوله في الذهن
فلازم كذب النتيجة وعن الثاني بان الصغرى ليست من الاشياء المتعارفة
بان يكون المحمول فيها صادقا على افراد الموضوع صدق الكل على جزئياته
اذ الحكم ههنا اتحاد المحمول بالموضوع ذها وخارجا واما في فحو
قولنا لا شيء من الحجر بهمال وبعض الصهال فرس من انتفاء الامرين
لان سلب شيء عن كل افراد شيء وحصر شيء آخر في الملبوب يفيد سلب
المحمول عن ذلك الكل والجواب ان الانتاج المذكور بواسطة خصوصية
المادة وكون المحمول محصورا لا باعتبار هيئة الشكل فانه لو بدل الكبرى
بقولنا بعض الصهال جسم كان الحق الايجاب (قال اما الاول فلان
الصغرى الخ) هذا دليل لمى على ثبوت الشرط الاول واكتفى به لظهور
الاندراج فيه وجع في شرحه للمطالع الدليل الا ان وهو الاختلاف في النتيجة

على تقدير انتفاء الشرط الاول مثلا اذا كانت الصغرى سالبة والكبرى
اما موجبة او سالبة واما كان يتحقق الاختلاف اما اذا كانت موجبة
فكقولنا لا شيء من الانسان فرس وكل فرس حيوان او صهال فالصادق
في الاول الايجاب وفي الثاني السلب واما اذا كانت سالبة فكما اذا بدلنا
الكبرى بقولنا لا شيء من الفرس بحمار او ناطق والحق في الاول السلب وفي الثاني
الايجاب والاختلاف موجب للعقم لانه لا صدق القياس مع الايجاب والسلب
لم يكن شيء منهما نتيجة لانها هي المعقول اللازم فلو كان احدهما لازما
لم يتخلف في بعض المواد لامتناع تحقق المبرورم بدون اللازم (قال واما الثاني
فلان الكبرى آه) هذا الدليل معارض بانه لو كان الكبرى كلية لزم الدور
لان العلم بالنتيجة موقوف على العلم بالكبرى الكلية والعلم بها التام يحصل لو علم
ثبوت الحكم بالاكبر لكل واحد من افراد الاوسط التي من جملتها الاصغر
فيكون العلم بالكبرى الكلية موقوفا على العلم بثبوت الاكبر او سلبه الا صغرى
او غير الذي هو عين النتيجة فلو استغنى العلم بالنتيجة من العلم بالكبرى لزم
الدور ويمكن ان يجاب ان الحكم يتخلف بخسب اختلاف اوصاف الموضوع
حتى يكون معلوما بحسب وصف محمول لا بحسب وصف آخر فيستفاد
العلم بالحكم باعتبار وصف من العلم به باعتبار وصف آخر ولا استحالة في
ذلك (قال وضروبه النتيجة آه) حاصله ان له ستة عشر اقسام بقدرها
العقل وبعضها لا ينتج فلا يكون قياسا بالحقبة لان الانتاج بمعنى الاستلزام
معتبر في حذو القيسة بحسب الشرط المعبرة فيه وتكون محققات وكل
شكل ما سبق بعد سقوط قياس اتفق عنه شرط من الشرط المعبرة فيه
فيكون الضروب الستة للشكل الاول بعد الاسقاط اربعة (قال لان
الضروب الممكنة لا تزيد على) ونهم في بيان حصر الضروب بالنتيجة الى
الاربعة طريقان احدهما ما ذكره السارح وثانيهما طريق التخصيص فان
الصغرى الموجبة اما كلية او جزئية والكبرى انما تكون موجبة او سالبة
وضربت الاثنين في الاثنين يحصل اربعة واختار بيان الاول لاستعماله على
وسط المتغيرات والعقم (قال لكن الشخصية الخ) او غير معتبرة في الانتاج
ان لم يبرهن عليها ولا بها ولم يعتبر في العلوم لكونها من معرض التغير والوال
(قال الاول من موجبة في الخ) قيل جعلوا الضرب بين الاولين منتجين
لاثنين والحق انهما لا يخصان بهما بل يتجانان بينهما فيحوزان يستدل

على بعض الضاحك ناطق بان كل ضاحك انسان وكل انسان ناطق لا تقول
لبس الانتاج لذات الدليل بل بواسطة استلزامه الكلية لا نقول لبست مقدمة
غريبة واجيب بان لزوم بواسطة مقدمة اجنبية وهي ان لازم اللازم
للشيء لازم لذلك الشيء انتهى الظاهر ان النتيجة هي الكلية وتلك الجزئية
ثابتة في ضمنها فلا يحتاج الى ان يقال بواسطة مقدمة اجنبية او غير اجنبية
(قال ونتائج هذه الضروب الخ) لان الشكل الاول هو النتيج في الحقيقة
من بين الاشكال ولذلك كان غيره موقوفا في انتاجه الى الرجوع اليه واشتماله
على هيئة فيكون انتاج ذلك الغير انما يعلم برجوعه الى الاول وانما قلنا ان
انتاج غيره بل العلم بانتاجه ايضا يتوقف على رجوعه اليه لما علمت سابقا
ان حقيقة البرهان وسط مستلزم للمطلوب حاصل للمحكوم وهي متحققة
في تلك الضروب فتأمل (قال والوجود اشرف الخ) لترتب الكمالات عليه
(قال لانها اضبط آه) اي اسهل منبسطا بخلاف الجزئيات (قال ولما كان
المقصود آه) اي النتيجة فلذا ترتب الضروب بحسب النتائج وارتب الاشكال
بحسبها لعدم لزوم النتيجة (قال يحصل الاختلاف الخ) موجب لعدم
الاندراج والاختلاف اثره الدال عليه والايجاب من حيث العلم (قال وباعتبار
هذين الشرطين يحصل الضروب ستة آه) يمكن بيانه بطريقتي التخصيل
فيقال لنا صغرى موجبة كلية ينتج مع الكبريات الاربع وصغرى موجبة
جزئية ينتج مع كبرى سالبة او موجبة كلية لا غير (قال بوجهين آه) قيل
يمكن اثبات الضروب الستة بطريقتي سوى الطريقتي اثنتان بان يقال حاصل
الضروب ثلثة المركبة من الموجبتين اثبات الاصغر والاكبر للاوسط مع
كون احدهما كليا وذلك مع التباين بينهما ويبقى معه احتمال الستة الاخرى
فاللازم قطعاً ايجاب الجزئي لجواز كون الاصغر اعم من الاكبر اما مطلقاً
او من وجه وحاصل الضروب المركبة من المختلفتين اثبات الاصغر للاوسط
وسلب الاكبر منه مع كون احدهما كليا وذلك ينتج كون الاخص مطلقاً
من الاكبر او مساوياً له ويبقى معه احتمال باقي النسب مع احتمال التباين لا يصدق
الايجاب وضع كل احتمال يصدق السلب الجزئي فاللازم قطعاً هو السلب
الجزئي (قال ليرجع الى الشكل الاول آه) لان اختلاف هذا الشكل للشكل
الاول بسبب كون حد الاوسط موضوعاً في الصغرى وبالعكس يصير صغرى
الشكل الاول لكن يكون الصغرى في الشكل الاول جزئية البتة لعكس

الكلية جزئية ولهذا لا ينتج هذا الضرب الجزئية وهكذا الضرب الثاني
فتأمل (قال لان الضرب الاول اخص الخ) لان مقدمته كليتان ومقدمتي
اضروب النتيجة للايجاب جزئيتان والكلية اخص من الجزئية بحسب
التحقق وهكذا الضرب الثاني (قال وعدم انتاج الاخص مستلزم الخ)
اذا المراد من الانتاج ما يكون النتيجة لازمة للضرب ومتى كانت النتيجة لازمة
للضرب الاعم كانت لازمة للضرب الاخص اذا الاعم لازم الاخص ولازم
اللازم لازم ومتى كان الاعم منتجاً كان الاخص منتجاً فلما تبين عدم انتاج
الاخص تبين عدم انتاج الاعم بل اريب واما كون المركب من الموجبتين
الكليتين ضرباً والمركب من الموجبتين الجزئيتين والكلية ضرباً آخر فلا يضر
الاعية والاخصية ولا يضر اللزوم كما ظن (قال والاقتراض آه) اي نفرض
موضوع الكبرى د فكل د ب وكل د ا يجعل المقدمة الاولى صغرى
وصغرى القياس كبرى لينتج كل ج ونجعله صغرى للمقدمة الثانية هكذا كل
د ج وكل د ا ينتج من اول هذا الشكل بعض ج ا وهو المطلوب وهكذا
في السادس (قال ان كانت مركبة آه) هذا القيد لتعيين وجود الموضوع
محققاً او مقدراً ليمكن فرضه شيئاً معيناً او المركبة لتركيبها من الايجاب والسلب
لا بد في السالبة من وجود الموضوع ويمكن ان يكتب في عن هذا القيد لكون
الصغرى موجبة فالصغرى والكبرى متحدان في الموضوع (قال وانما
وضعت الضروب آه) هذا بيان وجه التسمية بالاولية وغيرها وحاصل
وجهه باعتبار الشرف لبالاولية في الانتقال واما تقديم الاول على الثاني
فلشرف الايجاب ولذا تقديم الثالث على الرابع لكون كبراه موجبة ولذا
تقديم الخامس على السادس لكون كلتا مقدمتيه موجبة واطهور هذا
لم يتعرض الشارح (قال اما اذا كانت سالتين الخ) هذا اعم من الكليتين
واستدل على تحقق الاختلاف بهما لاستلزامه تحقق الاختلاف وعدم الانتاج
في الجزئيتين ايضا لانه متى لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم (قال وضروب النتيجة
آه) الدليل المذكور بالحذف والاستقاط واما بطريقتي التخصيل فلا في
الصغرى الموجبة الكلية مع المحصورات الاربع والصغرى السالبة الكلية
مع الموجبتين والصغرى الموجبة الجزئية مع السالبة الكلية والصغرى السالبة
الجزئية مع الموجبة الكلية (قال ولا ينتج كلياً الخ) ولان عكس النتيجة
لا يلزم ان يكون كلياً والحال بعكس الترتيب وبالعكس النتيجة حصل المطلوب

كما عرفت وجوز ان يكون الاصغر من الاكبر لان الاصغر محمول في الاصغرى
 يجوز ان يكون اعم من الموضوع والاكبر موضوع في الكبرى يجوز ان يكون
 مساويا للمحمول فيجوز ان يكون الاصغر اعم من الاكبر فتعطف (قال مع
 ان الحق الخ) هذه المقدمة مستدرك لحصول التمثيل بدونها (قال كما مر آه)
 اي مع عكس النتيجة ويمكن بيان عدم انتاج هذين الضربين الايجاب
 الكلي بطريق آخر ولذا ذكر في الضرب الاول الذي اخص الضروب المنتجة
 الايجاب وهو ان الاكبر اندرج تحت الاوسط المندرج تحت الاصغر اندراجا
 كلياً اما بالسلب او بالايجاب فيلزم ان يكون كل الاكبر اصغر اولاً من
 الاكبر اصغر ومطلوبنا كل الاصغر اكبر لانه لما لم يجب انعكاس الكلية
 الموجبة كلية كانت النتيجة جزئية لا كلية (قال ولا يتبع كلياً آه) ومتى
 لم يتبع كلياً لم ينتج الخامس ايضا لانه اعم منه (قال بعكس الصغرى ليرتد الى
 الشكل الثاني آه) ويجرى هذا في الثالث والرابع والخامس ايضا لكنه لما
 امكنهم البيان بالشكل الاول تركوا ذلك ولا يجرى في الاولين لعدم الاختلاف
 في الكيف ولا في السامع والثامن لان الجزئية لا يصلح لكبروية الشكل الثاني
 (ذل بعكس الكبرى آه) هذا يجرى ايضا في الاولين والرابع والخامس
 لكنهم لم يلتفتوا اليه لثلاث مامر ولا يجرى في الثالث والسادس والثامن لامتناع
 سلب الصغرى في الشكل الثالث (قال ليس باعتبار انتاجها آه) والالفقدم
 الضرب الثالث لكونه منتجاً لسالبة كلية والكلية وان كانت سالبة اشرف
 من الجزئية وان كانت موجبة لا يقال بعدم اعتبار الانتاج في الترتيب يقتضي
 عدم اعتبار الانتاج بالكلية لانا نقول بيان الضروب للشكل الرابع في سلك
 سائر الاشكال لتلاهمل بعض طريق الاستدلال وان كان صعباً ويتم
 حصر الاشكال الى اربعة فيكون معتبر الانتاج وان لم يكن في مرتبة انتاج
 سائر الاشكال واما عدم اعتبار الانتاج في الترتيب لا يقتضي عدم اعتباره
 بالكلية كما لم يعتبر الانتاج في الترتيب في بعض سائر الاشكال كما عرفت (قال
 وكذلك يمكن الخ) قال المصنف لتعين ذلك في الثاني ليقاس عليه الخامس
 والاول بيان الخامس ليقاس الثاني اليه لا يخالف قاعدة القوم فتزك بالمقايضة
 ليس بملبس بخلاف الخامس فان الافتراض فيه على خلاف ما زعم القوم
 فتزك بالمقايضة مشوش جداً ويمكن ان يقال اشغل بالبيان في الثاني لانه لو تركه
 بالمقايضة الذهب الوهم الى بيان بحيث يكون القياس الاول من الشكل الاول

والثاني والثالث فاراد ان يثبت على وجه يتطابق على زعم القوم بخلاف البيان
 في الخامس فانه متعين كذا قيل (قال ففي الافتراض قياسان آه) اعلم ان بيان
 الافتراض في الاشكال من تحقيقات هذا الفن فاعلم ان الافتراض ان كان
 في الشكل الثاني كان انتظام المقدمة الافتراضية مع المقدمة القياسية على
 هيئة الشكل الثاني لان الحد الاوسط محمول في مقدمتي القياس ومحمول
 في المقدمة الافتراضية فيحصل نتيجة يكون موضوعها موضوع الافتراض
 وتلك النتيجة انما ينتظم مع المقدمة الاخرى لافتراضه على هيئة الشكل الثالث
 لان الحد الاوسط في هذا القياس انما هو موضوع الافتراض وهو موضوع
 في المقدمتين الا انهم ربما يعكسون صغرى هذا القياس حتى يكون الانتاج
 من الشكل الاول ولا يكون الثاني بما لم يبين بعد وان كان الافتراض
 في الشكل الثالث والاوسط محمول في المقدمة الافتراضية وموضوع في مقدمتي
 القياس فانتظامها مع المقدمة القياسية اما على هيئة الشكل الاول واما على
 هيئة الشكل الرابع فيحصل نتيجة يكون انتظامها مع المقدمة الافتراضية
 على هيئة الشكل الثالث واما في الشكل الرابع فان كان الافتراض في الصغرى
 يكون القياس الاول على هيئة الشكل الثاني بالضرورة لان الحد الاوسط
 محمول في المقدمة الافتراضية ومحمول في الكبرى ايضا فيحصل نتيجة يكون
 انتظامها مع المقدمة الثانية الافتراضية على هيئة الشكل الثالث ويمكن
 ردها الى الشكل الاول كما في الشكل الثاني بعكس الصغرى وان كان الافتراض
 في الكبرى يكون القياس الاول على هيئة الشكل الاول لان الحد الاوسط
 محمول في المقدمة الافتراضية وموضوع في الصغرى هذا ان جعلنا المقدمة
 الافتراضية صغرى واما ان جعلناها كبرى فيكون القياس على هيئة الشكل
 الرابع فان كانت الكبرى كلية يكون القياس على ذلك الضرب بعينه والافق
 ضرب ا جلى اذا عرفت فنقول الافتراض في القياس لا يجرى في الاغلب
 الا في المقدمات الجزئية لان الافتراض في المقدمة الكلية اما لا يشتمل على
 شرائط الانتاج او ينتظم القياس الافتراض على ذلك بعينه اما في الشكل
 الثاني فالضرب الاول كل ج ب ولا شيء من ا ب فان افتراضنا في كل ج ب
 وقتنا كل د ج وكل د ب فاذا ضمنتنا كل د ب الى لا شيء من ا ب فان جعلنا
 كل د ب صغرى يكون هذا الضرب بعينه وان جعلنا كبرى يكون هو
 ضرب ا ثاني من هذا الشكل وينتج لا شيء من ا د وهو مع المقدمة

الافتراضية الاخرى على هيئة الشكل الاول غير منتج وان افترضنا في لاشي
من اب فنقول كل دا ولاشي من دب فاذا ضممنا لاشي من دب الى كل ج ب
فان جعلناه صغرى ينتج من الضرب الثاني لاشي من دج ولا ينتج القياس
الثاني وان جعلناه كبرى فهو من هذا الضرب بعينه والضرب الثاني لاشي
من ج ب وكل اب فان افترضنا في المقدمة الاولى فنقول كل دج ولاشي من دب
ونضم لاشي من دب الى كل اب صغرى فهو من هذا الضرب بعينه او كبرى
انتج لاشي من اد وهو مع المقدمة الثانية غير منتج والضرب الثالث بعض
ج ب ولاشي من اب فان افترضنا لاشي من اب قلنا كل دا ولاشي من دب
فاذا ضممناه الى بعض ج ب صغرى فهو من هذا الضرب بعينه او كبرى
لم ينتج لضرورة كبرى هذا الشكل جزئية والضرب الرابع بعض ج لبس ب
وكل اب فنقول كل دا وكل دب فان ضممناه الى بعض ج لبس ب صغرى
فهو من هذا الضرب بعينه او كبرى لم ينتج لجزئية الكبرى واما في الشكل
الثالث فالضرب الاول كل ب ج وكل با فان افترضنا في الصغرى كل دب
وكل د ج فان ضممنا كل دب صغرى الى كل با من الشكل الاول اتج
كل دا وهو مع كل دج على هيئة هذا الضرب بعينه او كبرى يكون
من الشكل الرابع وهو بيان بما لم يبين بعد ومع ذلك ينتج بعض اد فاذا جعلناه
كبرى لقولنا كل د ج يكون ايضا من الشكل الرابع وهو استعمال للشكل
الرابع مرتين وان افترضنا في الكبرى قلنا كل دب وكل دا ضممنا الى دب
صغرى الى كل ب ج اتج كل دج وهو مع المقدمة الثانية على هيئة هذا
الضرب بعينه او كبرى فهو من الشكل الرابع والضرب الثاني كل ب ج
ولاشي من با فان افترضنا في كل ب ج فالحكم كما سبق من غير تفاوت
وان افترضنا في لاشي من با فكل دب ولاشي من دا اذا ضممنا كل دب
الى كل ب ج اتج كل دج وهو مع المقدمة الثانية على هيئة هذا الضرب
والضرب الثالث بعض ب ج وكل با فنقول كل دا وكل دب فاذا ضممناه
الى بعض ب ج لم ينتج لجزئية كبرى الاول والضرب الرابع بعض ب ج
ولاشي من با قلنا كل دب وهو مع بعض ب ج لم ينتج والضرب الخامس
من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى بعض ب ج ولاشي من با
قلنا كل دب وهو مع بعض ب ج لم ينتج والضرب السادس كل ب ج وبعض ب
ليس فنقول كل دب وكل دج فاذا ضممنا كل دب الى بعض ب ليس المينظم

على هيئة الشكل الاول منتجا واما في الشكل الرابع فالضرب الاول كل ب ج
وكل اب فان افترضنا في الصغرى قلنا كل دب وكل اب لم ينتج لاجابهما في الشكل
الثاني وان افترضنا في الكبرى قلنا كل دا وكل دب ضممنا كل دب الى كل ب ج
يحصل كل دج فنقول كل دج وكل دا فبعض ج او والضرب الثاني كل ب ج وبعض
اب ولا يفيد الافتراض في شي منهما لانا اذا فرضنا في الصغرى قلنا كل دب
وكل دج فان ضممنا كل دب الى بعض اب لم ينتج ان افترضنا في الكبرى وقلنا
كل دا وكل دب وضممنا كل دب الى كل ب ج صغرى ينتج كل دج وهو
مع المقدمة الثانية الافتراضية ينتج بعض ج او والضرب الثالث لاشي
من ب ج وكل اب ويدخل الافتراض في هذا الضرب لان نتيجته كلية
والافتراض لا ينتج لاجزئية لان القياس اشاق فيه لا ينظم الاعلى هيئة
الشكل الثالث والضرب الرابع كل ب ج ولاشي من اب فان افترضنا
في الصغرى وقلنا كل دب وكل دج فنقول كل دب ولاشي من اب انتج لاشي
من دا ثم نقول كل دج ولاشي من دا انتج من الثالث بعض ج لبس المطلوب
وان افترضنا في الكبرى فنقول كل دا ولاشي من دب ان ضممنا لاشي من دب
صغرى الى كل ب ج لم ينتج او كبرى فهو هذا الضرب بعينه والضرب
الخامس بعض ب ج ولاشي من اب قلنا لاشي من دب صغرى لم ينتج مع
بعض ب ج وان جعلناه كبرى فهو من هذا الضرب بعينه فقديان من هذا
الاستقصاء ان الافتراض في المقدمات الكلية لا يتم الا في الضرب الاول
من الشكل الرابع في الكبرى والا في الضرب الرابع في الصغرى ولقد بسطنا
الكلام لمزالق الاقدام وقد تحيرت في بواديه الافهام (قال فقديتم في المقدمة
الكلية الخ) لعل وجه انحصارهم الافتراض بالجزئيات عدم اعتدادهم
الشكل الرابع (قال فلا ينتهض تلك التعرض) اي النقوض المذكورة لكون
المسألة فيها بسيطة (قال واعلم ان انتاجها آه) هذا محاجة من الش
لكلامي المنقذين والمتأخرين بان انتاج هذه الضروب الثلاثة موقوف
على عكس المسألة الجزئية كنفسها في الاول في مقدمة القياس وفي الثالث
في النتيجة وان لم يتم امر ان عكس المسألة الجزئية مطلقا موجهة او غير
موجهة كما ذهب اليه المنقذون فلا انتاج فيها وان تم في الخاصتين كما ذهب اليه
المتأخرون كما مر فلها انتاج (قال المختلطات هي الاقبة الحاصلة آه)
سواء كانت الجهة موجودة في القضية بالفعل او غير موجودة فيها لكن انت

تعبيرها اذا القضية لا ينج منها (قال يعتبر لانتاج الاشكال الخ) يعنى اعتبار الجهة
 في المقدمات لا بد ان يعتبر في النتائج لان النتيجة لازمة من المقدمات المرجحة
 واللازم من الموجهة موجهة (قال ان يكون الصغرى فعلية آه) ي ماعدا
 الممكنة عامة او خاصة فيدخل في الفعلية احدى عشرة قضية بسيطة
 او مركبة (قال لان الكبرى تدل على ان كل الخ) هذا مبنى على ما ذهب اليه
 الشيخ من ان تصاف ذات الموضوع بعنوانه بالفعل والام يصح هذا
 الاستدلال لان الكلام لو كان مبنيا على ما ذهب اليه الفارابي فلا شبهة
 في انتاج الممكنة لا تدراج الا صغرى في الاوسط حيث فان موضوع الكبرى
 كل ما هو الاوسط بالامكان والا صغرى اوسط بالامكان فليعدى الحكم منه اليه
 بالضرورة فان الشئ في شرح المطالع وعندى انه لا فرق بين المذهبين
 في ذلك لفعل ليس مأخوذ بحسب نفس الامر بل بحسب الغرض العقل
 وحينئذ يندرج الا صغرى تحت الاوسط لان الا صغرى مما يمكن ان يكون اوسط
 ويفرضه العقل اوسط بالفعل والنقض المذكور مندفع لانه ليس
 يصدق كل مركوب زيد فرس بالضرورة اذا خسر مما يمكن ان يكون
 مركوب زيد ويفرضه العقل ان يكون مركوب زيد بالفعل فليس بعض
 مركوب زيد بفرس بالضرورة ايضا الممكنة مساوية للمطلقة على ما
 زعمهم من اعتبار الضرورة بمعنى الاعم فما غفلتم ههنا عن ذلك حتى
 جعلوا احديهما نتيجة والاخرى عقيمة (قال والا صغرى ليس مما هو اوسط آه)
 يعنى على تقدير كون الصغرى ممكنة لم يلزم ان يكون اوسط بالفعل اذا لا يمكن
 اعم من الفعل يحتمل ان لا يكون الا صغرى اوسط بالفعل ويبقى في القوة دائما
 فلذا قال جاز دون يجب (قال في الغرض المذكور الخ) وهو فرض امكان
 صفة لتوعين ثبت لاحدهما بالفعل دون الآخر فيكون النوع الآخر
 مسلوبا عما له تلك الصفة بالفعل بالضرورة مع امكان ثبوت الصفة له فلا
 يصدق سلب الصفة عن النوع الآخر كما فرض امكان مركوبية زيد
 لفرس والجمار ثابتا للفرس بالفعل دون الجمار فصدق كل مركوب زيد
 فرس بالضرورة مع صدق لاشئ من مركوب زيد بجمار بالضرورة لان المعتبر
 في وصف الموضوع ان يكون بالفعل كما هو الرأى الصحيح وما يصدق عليه
 انه مركوب هو الفرس لا غير والجمار مسلوب عن المركوبية بالضرورة دون
 مسلوبية المركوب عن الجمار اذا يصدق لاشئ من الجمار مركوب زيد

بالضرورة

بالضرورة فعلى هذا لا يقال ان يصدق قولنا كل مركوب زيد فرس بالضرورة
 يستلزم كذب قولنا كل جاز مركوب زيد بالامكان فالغيباد ينشأ من كذب
 الصغرى دون كونها ممكنة بل يستلزم كذب قولنا كل مركوب زيد جاز بالامكان
 وليس صغرى (قال كل مركوب زيد فرس بالضرورة آه) لا يقال لو صدق
 هذه القضية لصدق لاشئ من مركوب زيد جاز بالضرورة وهي متعكس
 الى لاشئ من الجمار مركوب زيد دائما فكيف يصدق كل جاز مركوب زيد
 بالامكان لانا نقول امكان الايجاب لا ينافي دوام السلب نعم او استلزم الدوام
 الضرورة كان منافيا له كذا قيل (قال فالحكم على المركوب بالفعل لا يتعدى
 الخ) اى لا يلزم التعدي بناء على اخذ جهة الامكان في الصغرى فلا يشكر
 الحد الاوسط فقد علم ان مدار عدم تعدي الحكم اخذ الامكان هذا مراد من
 قال ان تفريع هذا على ما تقدم محل بحث لان مدار عدم تعدي الحكم عدم
 جعل الا صغرى مركوب زيد بالفعل لا على عدم كونه مركوب زيد بالفعل حتى
 لو لم يكن مركوب زيد وجعلته كذلك يتعدى الحكم اليه (قال وضابط انتاجها
 آه) اى القاتون في جهة النتيجة ان كانت الكبرى احدى الوصفيات
 الاربع يكون الاختلاط اربعة واربعون حاصلة من ضرب احدى عشر
 في اربعة وان كانت احدى التسع الباقية يكون تسعة وتسعين حاصلة من
 ضرب احدى عشر في تسع (قال فالنتيجة كالصغرى آه) هذا البيان الى
 قوله اما الاول مناط فهم الجداول الآتية مثلا اذا كانت الكبرى المشروطة
 العامة او الخاصة او العرفية العامة او الخاصة فالنتيجة باخذ جهة الصغرى
 من غير نظر الى جهة الكبرى يمكن الاتحاد ليس مطلقا بل ان لم يكن الجهة
 جهة اللادوام او بالضرورة اذ لو وجدت هاتان الجهتان حذفنا يعنى
 لم تؤخذ في النتيجة وكذلك لم تؤخذ فيها اذا وجدت في الصغرى ضرورة
 مخصوصة اى توجد في الصغرى دون الكبرى وتلك الضرورة اعم من ان يكون
 ذاتية او وصفية او وقتية (قال ثم ينظر في الكبرى آه) اى بعد حذف قيد
 اللادوام او بالضرورة او الضرورة المخصوصة ان وجدت ينظر الى الكبرى
 فاما ان يوجد فيها قيد اللادوام كما كانت مشروطة خاصة او عرفية خاصة
 او لا يوجد فان لم يوجد صكان المحفوظ يعنى المأخوذ به حذف الاوسط
 وحذف القيد والضرورة عين النتيجة وان وجد كما كانت مشروطة خاصة
 او عرفية خاصة يضم قيد اللادوام الى ذلك المأخوذ فيكون نتيجة فاحفظ

هذا قسم من حيلك فهم الجداول وأما القول الآتي فهو الاستدلال على
الدعوى المذكورة والتحقيق بالسؤال والجواب (قال فلان دراج البين آه)
أي اندراج الأصغر تحت الأوسط بحسب الجهة المذكورة لأن الكلام فيه فلا يرد
أن اندراج حاصل في جميع ضروب الشكل إلا ويجوز كلية الكبرى (قال
فإن الكبرى ح تدل على آه) هذا إثبات للاندراج البين بقياس مداول الكبرى
وهو أخذ مقدمة كلية ومنها بضم صغيرى سهولة الحصول إليها قبل اثبات
الاندراج البين بقياس استثنائي استثنائي فيه عين المقدم فأتبع عين المتسالي
فتأمل قال الش في شرحه المطالع فإن قلت هذا البيان اث في المقسم الثاني
أيضا فانا إذا قلنا كل ج ب بالفعل وكل ب ا مادام ب فقد حكمنا في الكبرى
بان ما ثبت له بالفعل ثبت له بالجهة المذكورة فيها ومما ثبت له ب بالفعل ج
فيكون اثباته بتلك الجهة فنقول لا شك أن جميع اختلاطات هذا الشكل
تنتج نتيجة تابعة للكبرى إلا أن النتيجة إذا كانت الكبرى إحدى الوصفيات
الأربع هي أن الأصغر أكبر مادام الأوسط والأوسط واجب الحذف في النتيجة
ولما حذف منها ونظر في جهتها وجدت تابعة للصغرى بالمشرائط المذكورة
(قال ولما كانت الأوسط مستديما الأكبر آه) أي طالبا للدوام الأكبر بالدوام
بقرينة المقابلة كون الأوسط مستديما الأكبر مضمون قوله مادام ذات الموضوع
موجودا في القضية الدائمة والقضية الضرورية وهذا الكون مشترك بينهما
والافتراق الاستدامة بالدوام والاستدانة الضرورية فعلى هذا لا يخدور في
عطف قوله وإن كان الأوسط مستديما للأكبر بالضرورة كما ظن من أنه لا يخفى
ركا كنهه لأنه لا يمكن عطفه على قوله ولما كان الأوسط مستديما للأكبر بشموله
ولا على قوله فإن كان ثبوت الأوسط له دائما وهو ظاهر (قال بحسب ثبوت
الأوسط له الخ) أي من الدوام والتوقيت لأن الدائم للشئ دائم لذلك
الشيء وكذا الضرورة لأن الضروري للضروري للشئ ضروري لذلك
الشيء ذاتا أو وقتا (قال فلان الصغرى لما كانت موجبة آه) يعني أن النتيجة
لا بد من أن يكون لازمة من القياس ومعلوم أن وجهها منه في هذه الصورة
قيد الدوام واللا ضرورة غير لازمة ولا معلومة إذا السالبة لا مدخل لها في
إنتاج هذا الشكل قبل فيه تأمل أهل وجهه أن عدم استلزامه الجزء لا يوجب
عدم استلزام الكل لجواز أن يكون الجزء الآخر مدخل في ذلك وعلل
بعضهم حذفهما بأن الكبرى وإن حكمت بدوام الأكبر لكل ما ثبت له وصف

الأوسط مادام وصف الأوسط أثباته لكن يجوز أن لا يكون ثبوت الأكبر
مقتضرا على وقت ثبوت الأوسط حتى يثبت الأكبر لكل ما ثبت له الأوسط
وإن لم يثبت له الأوسط فيكون الأكبر ثابتا للأصغر دائما فلم يتعد الدوام
واللا ضرورة من الصغرى كقولنا كل إنسان ضاحك لا دائما وكل ضاحك
حيوان مادام ضاحكا مع كذب قولنا كل إنسان حيوان لا دائما (قال فلان
الكبرى آه) لا يقال إن ضرورة ثبوت الأوسط للصغرى يستلزم ضرورة ثبوت
الأكبر للأصغر لأن الأوسط الضروري إما أن يدخل تحت لموضوع الكبرى
أولا فإن لم يدخل لم يتكرر الحد الأوسط وان دخل يلزم ثبوت الأكبر للأصغر
ضرورة لا نقول أنه داخل فيه إذا تصاف ذات الموضوع بعنوانه بالفعل
وهو أعم من الضروري ولا يلزم ثبوته بالضرورة لأن ضرورة عقد الموضوع
لا يستلزم ضرورة عقد الحمل (قال لا يقال المشروطة آه) هذا أمام عارضة
على الدعوى الثاني بأثبات تقيضه وهو ليس كما كانت الكبرى إحدى
الوصفيات الأربع كانت النتيجة كالصغرى وفيه يكفي الإثبات بمادة واحدة
وحاصل الجواب ج اختيار الشق الثاني ومنع ملازمة الدليل في صورة
الاستدلال لقوته وإما منع لمقدمي الدليل على التزديد وحاصل الجواب أيضا
اختيار الشق الثاني وأثبات المقيدة المبهمة إما ابتداء السؤال على التزديد في معنى
المشرطة من وظيفة السائل وإن كان معناها المذكور في الموجهات هو
المعنى الثاني كما مر إذا السؤال والجواب في مثل هذا المقام من قبيل تحقيق
المقال فلا بد فيه من توسيع الكلام لتشمل السؤال على الإجمال العقلية
(قال وللأزم ليس إلا الأكبر الخ) يعني هذا ليس الضرورية الأخوذة
في الصغرى لأنها ضرورية ذاتية والأزم ليس كذلك لأن مفهومه ضرورة
ثبوت المحمول بشرط وصف الموضوع فربما لا يثبت وصف الموضوع لذاته
أصلا بان لا يخرج من القوة إلى الفعل بحسب نفس الأمر فلا يثبت وصف
المحمول لذاته الموضوع حتى يصدق الضرورية قوله أمكن وصف الأوسط
آه لترويج السؤال بأنه لا يبقى الضرورة أصلا فضلا عن الذاتية (قال لانا
نقول وصف الأوسط الخ) قد عرفت حاصله مما قررنا قبل الجواب باختصار
الشق الأول إن إنتاجه للضرورية لا ينافي إنتاجه الدائمة لاستلزام الضرورية
الدوام إلا أنه اختار في بيان الإنتاج الدوام دون الضرورية ليدخل في ضابطه
أن النتيجة كالصغرى تنهي هذا الجواب بعد عن السوق إذا فرض بيان

النتيجة الاولى من المختلطات والا فكم ان الضرورة مستلزمة للدوام كذلك
الدوام مستلزم للضرورة على التحقيق فيختل امر الانتاج وقال الشارح في
شرحه للمطالع * واعلم ان من تمام البرهان على الانتاج بيان عدم لزوم الزائد لان
الدعوى في جهة النتيجة اخمن الجهات اللازمة للقياس (قال فارجد الى هذا
الجدول تقف عليه مفصلة آه) اعلم انك قد عرفت ان الكبرى اذا كانت
غير الوصفيات الاربع فالنتيجة كالبرى بلا تفاوت ولا شروط فلا يحتاج
الى التوضيح بالجدول اما اذا كانت من الوصفيات الاربع فالنتيجة
كالصغرى لكنها متفاوتة باعتبار الشروط الثلاثة التي هي حذف لادوام
الضرورة ولا ضرورتها وحذف الضرورة المخصوصة بالصغرى وضم
لادوام الكبرى الى المحفوظ ان وجدت اذا تم هذا ان الحاصل من
المختلطات اذا كانت الكبريات كالوصفيات الاربع اربعة واربعون فالاول
مركب من الضرورية والمشرطة العامة وينتج ضرورية كالصغرى
بلا تفاوت في الجهة كقولنا كل ج ب بالضرورة وكل ب ا بالضرورة مادام ب
فينتج كل ج ا بالضرورة والثاني مركب من الدائمة والمشرطة العامة
وينتج دائمة كالصغرى كقولنا كل ج ب بالدوام وكل ب ا بالضرورة مادام ب
فينتج كل ج ا بالدوام والثالث مركب من المشرطتين العنامين وينتج
مشرطة عامة ايضا كقولنا كل ج ب بالضرورة مادام ج وكل ب ا بالضرورة
مادام ب فينتج كل ج ا مادام ج الرابع مركب من العرفية العامة
والمشرطة العامة وينتج عرفية عامة ايضا كقولنا كل ج ب مادام ج
وكل ب ا بالضرورة مادام ب فينتج كل ج ا مادام ج والخامس مركب
من المطلقة العامة والمشرطة العامة وينتج مطلقة عامة ايضا كقولنا
كل ج ب بالاطلاق انعام وكل ب ا بالضرورة مادام ج فينتج كل ج ا بالاطلاق
انعام والسادس من المشرطة الخاصة والمشرطة العامة وينتج مشروطة
عامة بحذف قيد اللادوام من الصغرى كقولنا كل ج ب بالضرورة مادام
ج لادائما وكل ب ا بالضرورة مادام ج فينتج كل ج ا مادام ج والسابع من العرفية
الخاصة والمشرطة العامة وينتج عرفية عامة بحذف قيد اللادوام ايضا
كقولنا كل ج ب مادام ج لادائما وكل ب ا بالضرورة مادام ب فينتج كل ج ا مادام
ج والثامن من الوجودية اللادائمة والمشرطة العامة وينتج مطلقة عامة
بحذف قيد اللادوام ويكون جزؤها الاول مطلقة عامة كقولنا كل ج ب بالفعل

لادائما وكل ب ا بالضرورة مادام ب فينتج كل ج ا بالاطلاق انعام والناسع
من الوجودية الالضرورة والمشرطة العامة وينتج مطلقة عامة ايضا
بحذف قيد الالضرورة ولكون جزئها الاول مطلقة عامة كقولنا كل ج ب
بالفعل لالضرورة وكل ب ا بالضرورة مادام ب فينتج كل ج ا بالاطلاق
انعام والعاشر من الوقفية والمشرطة العامة وينتج وقفية مطلقة بحذف قيد
اللاادوام ولكون جزئها الاول وقفية مطلقة كقولنا بالضرورة كل ج ب في وقت
كذا لادائما وكل ب ا بالضرورة مادام ب فينتج كل ج ا بالضرورة في وقت كذا
والحادي عشر من المنسيرة والمشرطة العامة وينتج منسيرة مطلقة
بحذف اللادوام لكون جزئها الاول منسيرة مطلقة كقولنا بالضرورة
كل ج ب في وقت كذا لادائما وكل ب ا بالضرورة مادام ب فينتج كل ج ا
بالضرورة في وقت ما والثاني عشر مركب من الضرورية والعرفية
العامة وينتج دائمة بحذف الضرورة المخصوصة بالصغرى ولاستلزام
دوام ثبوت الاكبر للاوسط دوام ثبوت الاكبر للاصغر كقولنا بالضرورة
كل ج ب وكل ب ا مادام ب فينتج كل ج ا مادام ج او الثالث عشر من الدائمة
والعرفية العامة وينتج دائمة كقولنا كل ج ب مادام ج وكل ب ا مادام ب
فينتج كل ج ا مادام ج والرابع عشر من المشرطة العامة والعرفية العامة
وينتج عرفية عامة بحذف الضرورة المخصوصة بالصغرى كقولنا كل
ج ب بالضرورة مادام ج وكل ب ا مادام ب فينتج كل ج ا مادام ج والخامس
عشر من العرفيتين العامين وينتج عرفية عامة ومثاله كما مر السادس عشر
من المطلقة العامة والعرفية العامة وينتج مطلقة عامة كقولنا كل ج ب
بالاطلاق انعام وكل ب ا مادام ب فينتج كل ج ا بالاطلاق انعام السابع عشر
من المشرطة الخاصة والعرفية العامة وينتج عرفية عامة بحذف قيد
اللاادوام وقيد الضرورة المخصوصة كقولنا كل ج ب بالضرورة مادام
ج لادائما وكل ب ا مادام ب فينتج كل ج ا مادام ج والثامن عشر
من العرفية الخاصة والعرفية العامة وينتج عرفية عامة بحذف
قيد اللادوام كقولنا كل ج ب مادام ج لادائما وكل ب ا مادام ب فينتج
كل ج ا مادام ج والتاسع عشر من الوجودية اللادائمة والعرفية الخاصة
وينتج مطلقة عامة بحذف قيد اللادوام ولكون جزئها الاول مطلقة
عامة كقولنا كل ج ب بالفعل لادائما وكل ب ا مادام ب فينتج كل ج ا

بالإطلاق العام العشريون من الوجودية اللازمة والعرفية العامة
وينتج مطلقة عامة بحذف قيد اللازم ومثاله كإبر والحادي والعشرون
من الوقفية والعرفية العامة وينتج مطلقة وقفية بحذف قيد اللادوام وقيد
الضرورة المحصورة فيبقى النتيجة مطلقة وقفية لاوقفية مطلقة كما كان
في صورة كون الكبرى مشروطة عامة كقولنا كل ج ب بالضرورة في وقت
معين لادائما وكل ب مادام ب فينتج كل ج ب في وقت معين والثاني
والعشرون من المنتشرة والوقفية وينتج مطلقة منتشرة بحذف قيد اللادوام
وقيد الضرورة المحصورة فيبقى النتيجة مطلقة منتشرة لا منتشرة مطلقة
كما في السابق كقولنا كل ج ب بالضرورة في وقت ما وكل ب مادام ب فينتج
كل ج ب في وقت ما والثالث والعشرون من الضرورة والمشرطة الخاصة
وينتج متروية لادائما يضم قيد لادوام الكبرى الى المحفوظ فكان النتيجة
كقولنا كل ج ب بالضرورة وكل ب بالضرورة مادام ب لادائما فينتج كل
ج ب بالضرورة لادائما قد عرفت ان القياس الصادق المقدمات لا يتركب من
الضرورة مع المشرطة الخاصة ومع العرفية الخاصة لان النتيجة اللازمة
عن الضرورية اللادائمة والدائمة اللادائمة محال والمحال لا يكون لازما
للصادق والرابع والعشرون من الدائمة والمشرطة الخاصة وينتج دائمة
لادائمة يضم قيد اللادوام في الكبرى الى المحفوظ كقولنا كل ج ب مادام ج
وكل ب بالضرورة مادام ب لادائما فينتج كل ج ب لادائما الخامس
والعشرون من المشرطة العامة والمشرطة الخاصة وينتج مشروطة
خاصة يضم اللادوام ايضا كقولنا كل ج ب بالضرورة مادام ج وكل ب
بالضرورة مادام ب لادائما فينتج كل ج ب بالضرورة مادام ج لادائما
والسادس والعشرون من العرفية العامة والمشرطة الخاصة وينتج عرفية
خاصة يضم قيد اللادوام ايضا كقولنا كل ج ب مادام ج وكل ب ب
بالضرورة مادام ب لادائما فينتج كل ج ب مادام ج لادائما والسابع
والعشرون من المطلقة والمشرطة الخاصة وينتج وجودية لادائمة يضم
قيد اللادوام الى المطلقة العامة فيحصل الوجودية اللادائمة كقولنا كل ج
ب بالاطلاق العام وكل ب بالضرورة مادام ب لادائما اذا عرفت هذا
التفصيل فعليك استخراج الباقية لقديسنا الكلام اعم الفهم على الاذهان
فطينا اوبليدا (قال كل واحد منهما احد الامرين آه) يعني ان كل واحد

من الشرطين المرادين امرين لايج من احدهما (قال من القضايا المنعكسة
السؤال الثاني آه) اعني الدائمين والمشرطين والعرفيتين (قال من القضايا
السمع آه) يعني الوقفيتين والوجوديتين والممكنين والمطلقة العامة (قال
لان المشروطة الخاصة اخص من المشروطة العامة آه) وجه الخصوص
الى المشروطة الخاصة مفيدة والمشرطة العامة مطلقة والمفيد اخص من
المطلقة والمشرطة العامة اخص من العرفية العامة والاخص من الاخص
اخص وكذلك بالنسبة الى العرفية الخاصة اذ خصوص مطلق الشيء من
مطلق الشيء الآخر يستلزم خصوص مفيد ذلك الشيء عن مفيد هذا
الشيء الاخر واما اخصيتها من المطلقة العامة والممكنين فمعلوم اذ هما اعم
القضايا كما مر لكن ذكر خصوص الوقفية منهما ايضا لاشتراكهما مع
الوقفية في عدم الانعكاس (قال والوقفية من السمع السابقة آه) وفي بعض
النسخ اخص من الباقية وهو انسب اذ يلزم على النسخ المكتوبة عطف
معمول عاملين مختلفين من تقدم جار وعلى اي تقدير انصواب ان يقال من
الست الباقية اذ الباقية ليست متبعا وامادخول الوقفية فيها فلا بد من موافق
لاستيعمان افعال التفضيل بمن ادح لا يدخل المفضل في المفضل عليه كما بين
في محله (قال ومع الكبرى الوقفية غير منتج آه) في الضررين الاولين اللذين
هما اخص الضرور (قال فانه يصدق الخ) هذا في الضرب الثاني واما
في الضرب الاول فكما اذا جعلنا المحمول في المثالين معدولا ولما وكل مخفف
لامضي بالضرورة مادام مخففا او في وقت معين لادائما ولا شيء من القمر او
من الشمس بلامضي في وقت معين مع امتناع السلب في الاول ولايجاب في
الثاني (قال لصدق كل مخفف بضرورة آه) وهو قيقض السلب بالامكان
العام ومعلوم ان الاختلاف في مادة واحدة في الاستدلال على عدم الانتاج
فلا يرد ان الوقتين اذا اتحدتا في وقت واحد انتجت دائمة لامتناع الايجاب
والسلب بالضرورة لشبهتين متوافقتين في وقت واحد فتأمل (قال لجواز
ان يكون الثابت آه) فيكون مقدمات القياس صادقة مع كذب النتيجة لكن
هذا مبني على عدم استلزام اللادوام للضرورة (قال اربعة وعشرون الخ)
اربعة واربعون تابعة للدائمة واربعون تابعة للصغرى اما الاول فلا بد اذا
صدق الدوام على احدي المقدمتين فهي اما ضرورية او دائمة وان كانت
ضرورية فاما ان يكون صغرى او كبرى واما كان فهي مع اثلاثة عشر

صار المجموع خمسة وعشرين لسقوط واحد بالتكرار لأن الضرورية
إذا كانت صغرى يحصل ثلثة عشر قسمًا منها ما يكون إحدى المقدمتين
ضرورية صغرى مع ضرورة كبرى وإذا كانت كبرى أيضا يحصل ثلثة
عشر قسمًا منها ما يكون إحدى المقدمتين ضرورية مع ضرورة وهو تكرار
القسم الأول بعينه وإن كانت دائمة فهي مع غير الضرورية لاعتبارها
في اختلاط الضرورية وغير الممكنين لعدم انتاجهما فلا تكون إلا مع العشر
فهى إما صغرى أو كبرى يكون تسعة عشر لسقوط واحد بالتكرار وإما
الثانى فعليك الاستخراج (قال سبعة وسبعين اختلاط الخ) أى من
الاختلاطات المائة والستة والستين (قال اسقط ثمانية آه) هذا مع الشرط
الأول اذ لا يكون الكبرى إلا الست المنعكسة السوالب فالساقطة ثمانية
فقط (قال أما ان النتيجة كالمقدمة آه) أشار في الضابط المذكور الى دعاوى
ثلث الأولى ان النتيجة تابعة للدائمة وللصغرى على التقديرين والثانية
انه إذا لم يكن إحدى المقدمتين ضرورية أو دائمة بحذف قيد اللا ضرورة
واللدوام والثالثة ان تحذف الضرورية من الصغرى فتصدى الى اثبات كل
واحدة منها (قال انتج الضرورية في هذا الشكل الخ) فيه بحث كما فى المثال
المشهور فانه يصدق لاشئ من الجمار بفرس بالضرورة وكل مركوب زيد
فرس بالضرورة مع كذب قولنا لاشئ من الجمار بمركوب زيد بالضرورة
لصدق قيده وهو بعض الجمار مركوب زيد بالامكان فتأمل (قال ضرورى
السلب عن الآخر الخ) لأن إحدى مقدمتيه موجبة ضرورية والآخرى
سالبة ضرورية فلزم المنافاة الضرورية بين لاصغر ولا كبر (قال مع كذب
قولنا ليس بعض آه) هذا لازم النتيجة اى به ليثبت التناقض فالأولى ان
يؤتى عين النتيجة والقضية الصادقة موجبة جزئية لافادة المقصود (قال
فلانها ان كانت مع بسطة الخ) يعنى ان قيد الموجود اما فى أحد المقدمتين
او فى كليهما وإما كان فبعض شرائط الانتاج متف اما إذا كان فى أحد
المقدمتين فلانها مخالف للآخرى فى الكيف فيكون قيد وجودها موافق لها
فى الكيف ولا انتاج فى هذا الشكل عن المتفقتين فى الكيف وإما إذا كان فى
المقدمتين معا فلان قيد وجود كل منهما لا ينتج مع اصل المقدمة الأخرى
لما هو ولا مع وجودها اذ لا انتاج فى هذا الشكل عن مطلقتين ولا عن ممكنتين
ولا عن مطلقة وممكنة (قال فلان المقدار ان الدوام آه) تخصيص المقدار

على الصغرى لأن الكلام فى حذف قيدها والافالمقدرة عدم صدق الدوام على شئ
من المقدمتين وإذا كان الاختلاطات المذكورة اخص الاختلاطات فلا يرد أن
المشروطة مع الضرورية أو اوقية مع الضرورية اخصها (قال وإذا حاولت
تفصيل هذا آه) اعلم انك قد عرفت من الضابط ان الاختلاطات المنتجة للدائمة
اربعة واربعون وهى فى صورة صدق الدوام على إحدى مقدمتيه وتفصيله
ان الصغرى إذا كانت ضرورية فالكبرى إحدى الثلثة عشر ينتج فى ثلثة
عشر صور دائمة هكذا لاشئ من ج ب بالضرورة وكل دب بالضرورة فلا شئ
من ج د دائما وكل دب بالدوام فلا شئ من ج د دائما وكل دب مادام د فلا شئ
من ج د دائما فعليه قس النضمام الكبريات من القضايا الباقية فيحصل ثلثة عشر
نتيجة كلها دائمة وان الكبرى إذا كانت ضرورية فالصغرى إحدى الثلثة عشر
ينتج فى اثني عشر صورة دائمة لسقوط صورة واحدة كما عرفت آنفا ومثاله
كأن صورة كونها صغرى يجوز ليجعل الصغرى موضع الكبرى وبالعكس وإذا
كانت للصغرى دائمة وهى لا يكون مع الضرورية لاعتبارها فى اختلاط
الضرورة ولا تكون مع الممكنين لعدم انتاجهما فتكون مع العشرة الباقية
فيحصل عشر صور ينتج فى كلها دائمة هكذا لاشئ من ج ب بالدوام وكل دب
بالدوام فلا شئ من ج ب بالدوام أو كل دب مادام د فلا شئ من ج د دائما فعليه قس
الباقية وإذا كانت كبرى دائمة وهى أيضا لا تكون مع الضرورية والممكنين
فيحصل تسع صور لسقوط واحدة بالتكرار والجدول المذكور فى هذا الكتاب
ليس للصورة المذكورة تركبة على ظهورها وحاله على فهم المتأمل وقد عرفت
أيضا منه ان الاختلاطات المنتجة لثلاثة للصغرى اربعون بشرط حذف
الدوام واللا ضرورة منها فى النتيجة وحذف الضرورية منها فيها سواء كانت
وصفية أو قية وتفصيله ان الكبريات شرط الأول اما المشروطين وإما
ايعرفيتين وإما الدائمتين سقطت الدائمتين لانهما فى ضرورة عدم صدق
الدوام على إحدى المقدمتين فثبت الأربع الكبريات تقع للصغريات
الاحدى عشر فيحصل اربع واربعون صورة سقطت أربع صور فى صورة
كون الصغرى ممكنة بسبب شرط الثانى وهو ان الممكنة اذ كانت صغرى
لم تستعمل إلا مع المشروطين هنا فثبت اربعون صورة كما فى جدول الكتاب
وهى ان تكون الصغرى مشروطة عامة أو غير قية عامة أو مشروطة خاصة
قد عرفت فاستوفى هذه الصور فى فصول كتاب الكبرى من المشروطين

واخرتين تنتج عرفة عامة لحذف الضرورة في المشروطة العامة مع حذف
اللازم في المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة وان تكون مطلقة عامة
او وجودية او وجودية لا ضرورية في هذه الصورة قضية كانت الصغرى
من القضايا الاربع مطلقة عامة لحذف اللازم واللا ضرورية من الوجوديتين
وان تكون وقتية في هذه الصورة قضية كانت الكبرى من القضايا الاربع
تنتج مطلقة وقتية لحذف الضرورة واللازم لا وقتية مطلقة لوجود
الضرورة فيها وان تكون منتشرة في هذه الصورة قضية كانت الكبرى
منها تنتج مطلقة منتشرة لحذف الضرورة واللازم لا منتشرة مطلقة
لما مر وان تكون ممكنة عامة في هذه الصورة ان كانت الكبرى احدي
المشروطتين تنتج ممكنة عامة وان كانت العرفيتين فعقوبة وان تكون ممكنة
خاصة في هذه الصورة عقوبة في كل الصورة * فنحن ما آتيناك فكن من
الشاكرين (قال ان يكون الصغرى فعلية الخ) اي ما عدا الممكنتين من
القضايا الاربعة عشر (قال كانت جهة النتيجة جهة الكبرى الخ) قال الش
في شرح المطالع اعلم ان الصغرى الضرورية والدائمة مع المفعلات الخمس
اعني الوجوديتين والمطلقة العامة ينتج مع ما ذكرنا من النتيجة
وهو ما يتبع الكبرى بحسب الجهة حينية لادائمة في الثلثة الاولى ولا ضرورة
في الاربعة وحينية مطلقة في الاخيرة فانه اذا صدق مثلا كل ج ب دائما
وكل ب ا بالاطلاق ينتج بعض ج ا حين هو ج ا لم يلزم من اجتماع وصف
الصغير والا كبر حينما لا تصاف الاوسط بالصغير دائما واتصافه بالاكبر
بالفعل وكذا لو كان بدل الكبرى لا شيء من ب ا بالفعل ينتج بعض ج
ليس ا حين هو ج ا لا يلزم من عدم اجتماع الوصفين في الاوسط وقتا ما
انتهى قيل مقصوده الاعراض على اقوام بانهم قابوا النتيجة فيها كالكبرى
وليس كذلك لان النتيجة لا بد ان يكون اخص قضية يلزم القياس وفيما نحن ليس
كذلك فانه كما يلزمها ما ذكره يلزمها الاخص من ذلك (قال في الطريق المذكورة
آه) بيان الكل اما بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الاول ان امكن العكس
وذلك في الضروب التي كبر اها كلية فان كان كبر اها احدي المسموع ينتج
كان الكبرى لما مر في الشكل الاول وان كان الكبرى احدي الاربع ينتج بعكس
الصغرى الذي هو صغرى الشكل الرابع بدون قيد الوجود ان لم يكن في
الكبرى قيد الوجود كما مر في الشكل الاول واما بالخلف وهو ان يضم بعض

النتيجة الى الصغرى لينتج ما يناقض الكبرى مثلا اذا صدق كل ب ج بالفعل
وكل ب ا بالضرورة ينتج بعض ج ا بالضرورة والاصدق لاشي من ج ا
بالامكان فيجعله كبرى وصغرى القياس صغرى هكذا كل ب ج بالفعل ولا شيء
من ج ا بالامكان ينتج لاشي من ب ا بالامكان وقد كانت الكبرى كل ب ا بالضرورة
هف واما بالافتراض بان نقول اذا صدق كل ب ج بالفعل وبعض ب ا
بالضرورة اصدق بعض ج ا بالضرورة لانا فرض بعض ب الذي هو ا
بالضرورة دوكل د ب بالفعل وكل د ا بالضرورة فيضم الاولى الى الصغرى
هكذا كل د ب بالفعل وكل ب ج بالفعل ينتج من الشكل الاول كل د ج بالفعل
ثم يجعل هذه النتيجة صغرى للمقدمة الثانية هكذا كل د ج بالفعل وكل د ا
بالضرورة لينتج بعض د ا بالضرورة من هذا الشكل لكنه من ضرب اجلي
(قال لانه ينتج مع الصغرى آه) يعني ان قضية مفهوم اللازم اذا جعلت
كبرى مع تلك الصغرى ينتج لادوام النتيجة لانه يكون الكبرى غير الوصفيات
الاربعة والنتيجة تابعة للكبرى لما عرفت (قال وتفضل نتايج الخ) قد عرفت
بشرط فعلية الصغرى سقطت ستة وعشرون قسما من الاختلاطات
وبقيت مائة وثلاثة واربعون فازبعة واربعون في صورة كون الكبرى لحدى
الوصفيات الاربعة وتسعة وتسعون في صورة كون الكبرى احدي التسع
ولم يتعرض لبيانها بالجدول لظهورها بسبب كون الشايج تابعة للكبريات
بلاغير وتعرض بيان الاول للتغير فيها في الجملة فخلاصة بيانه ان الضرورية
والدائمة والمشروطة العامة والعرفية العامة والمشروطة الخاصة والعرفية
الخاصة اذا كانت احديهما صغرى فاذا جعلت المشروطة العامة والعرفية
العامة كبرى فالنتيجة حينية مطلقة لالاربعة الاولى تنعكس اليها والخاصتين
تنعكسان الى حينية مطلقة لادائمة فعذف اللازم لكون الكبرى احدي
العامتين لما عرفت فصارت حينية مطلقة ايضا واذا جعلت المشروطة
الخاصة والعرفية الخاصة كبرى فالنتيجة حينية لادائمة لان عكس الخاصين
هذه واما عكس الاربعة الاولى وان لم يكن هذه يضم اليه اللازم لكون
الكبرى واحدي الخاصتين لما عرفت فصارت حينية لادائمة وان المطلقة
العامة والوجودية الادائمة والوجودية اللا ضرورية والوقعية والمنتشرة
اذا كانت احديهما صغرى فاذا جعلت المشروطة العامة والعرفية العامة
كبرى فالنتيجة مطلقة عامة لان هذه الصغريات تنعكس اليها واذا جعلت

المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة الكبرى فالنتيجة وجودية لادائمة لان
الوجودية اللادائمة مركبة من مطلقة عامة وقيد اللادوام فيكون عكسا
لهذه الصغريات مع قيد اللادوام بسبب ضم اللادوام (قال بحسب الجهة
شرايط آه) هذا مبني على كون ضرورية النتيجة ثمانية لا على ما ذهب اليه
المقدمون من انحصارها الى خمسة (قال من الفعليات آه) اي ماعدا الممكنتين
فيكون الاقسام مائة وواحد وعشرون الحاصلة من ضرب احدى عشرة
الى نفسها (قال فلصدق قولنا في الغرض السابق آه) مثل بالضرب الاول
الان اخص الضروب التي صغراها موجبة هو الضرب الاول والممكنة
ان كانت عتيقة فيه يكون في الكل عتيقة (قال وصدق هذا الاختلاط آه)
كما اذا قلنا كل انسان كاتب بالامكان وكل ناطق انسان بالضرورة والحق
لا يجاب وهو قولنا كل كاتب ناطق (قال الشرط الثاني آه) وبهذا الشرط
يبقى اقسام النتيجة في كل من الضروب الخمسة الاخيرة التي كانت احدى
مقدمته سالبة ستة وستين وهي الحاصلة من الفعليات الاحدى عشرة
مع الست المنعكسة واما لسوال الساقطة بهذا الشرط فتحس هي
لوقتيان والوجوديتان والمطلقة العامة والممكنتان فساقتان
بالشرط الاول (قال الشرط الثالث الخ) يعني لا بد في الضرب الثالث
الذي هو من صكليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة من احدا الامرين
كون صغرها احدى الدائميتين وكون الكبرى من القضايا الست
المنعكسة السوال فح يبقى الاقسام النتيجة فيه ستة واربعين الحاصلة
من ضرب الصغريين الدائميتين مع الفعليات لاحدى عشرة ومن الصغريات
المشروطتين والعرفيتين مع القضايا الست المنعكسة السوال (قال واعلم
ان البيان في الشرط الثاني آه) قال العلامة انتفازي والقوم اعتمدوا على ان
كل ضرب اشتمل على سلب فتنتجته سالبة فاذا اتى بصورة امتناع السلب
فقد تم المطر والخصم ان يقول لم لا يجوز ان يكون النتيجة موجبة ممكنة
والشيخ كبراما يستنتج الموجبة من السوال وبالعكس والاستدلال بان النتيجة
تتبع اخص المقدمتين بطلانه هذه القاعدة اثبتت باستقراء الجزئيات فلو
اثبت شيء من الجزئيات بها كان دورا توقف ثبوت القاعدة على ثبوت ذلك
الجزئي وبالعكس (قال الشرط الرابع آه) فيبقى الاقسام النتيجة في الضرب
السادس ستة وستين الحاصلة من ضرب الاحدى عشرة من الصغريات

مع الكبرى المنعكسة السوال التي هي الدائمتان والمشروطتان والعرفيتان
(قال كما عرفت فيما سبق آه) في بحث انحصار الضروب الى خمسة عند
المقدمين فنذكر ونأمل الاقسام النتيجة الباقية (قال الشرط الخامس الخ)
فيبقى الاقسام النتيجة اثني عشر الحاصلة من ضرب الخاصيتين الصغريين
مع الكبرى الست وانما لم يترك اشراط كون صغرى الثامن من احدى
الخاصيتين مع انه قد ذكر في فصل القياس ولم يتعرض لاشراط ذلك في سالية
الضرب السادس والسابع مع انه لا بد منه لما بينه الش بقوله ومن ههنا يظهر
الخ (قال والنتيجة في الضربين الاولين الخ) الضربان الاولان ما كان
المقدمتان فيهما موجبتين الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية والثاني
من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية فباستمرار الشرط الاول
وهو كون المقدمات فيه من الفعليات النتيجة في الضربين الاولين في الصور
المائة واحد وعشرين عكس الصغرى فان كانت ضرورية او دائمة فاية
قضيه كانت الكبرى من انقضايا الاحدى عشر فالنتيجة حينئذ مطلقة
لكونها عكس الضرورية والدائمة وان كانت الكبرى احدى الست المنعكسة
السوال وهي الدائمتان والمشروطتان والعرفيتان فان كانت الصغرى
من القضايا الاحدى عشر ضرورية او دائمة او مشروطة عامة او عرفية
عامة فالنتيجة ايضا حينئذ مطلقة لكونها عكسا لها او مشروطة خاصة
او عرفية خاصة فالنتيجة حينئذ مطلقة لادائمة لكونها عكسا لهما
او مطلقة او وجودية لادائمة او وجودية لاضرورية او وقتية او منتشرة
فالنتيجة مطلقة عامة لكونها عكسا لهما وان كانت الكبرى احدى القضايا
الغير المنعكسة السوال وهي ههنا خمسة الوجوديتان والوقيتان والمطلقة
العامة فان كانت الصغرى ضرورية او دائمة فالنتيجة ايضا حينئذ مطلقة
وان كانت احدى من التسع الباقية فالنتيجة مطلقة عامة هذا بيان تفصيل
الجدول الاول (قال وفي الضرب الثالث دائمة آه) قد علم ان المنتج من
الاختلاطات بحسب الشرط وهو احدى الامرين كون الصغرى احدى
الدائميتين وكون الكبرى من القضايا الست المنعكسة السوال ستة وان يكون
فالنتيجة دائمة ان كانت الصغرى احدى الدائميتين والكبرى اية قضية
كانت من الفعليات الاحدى عشرة فيحصل اثني وعشرون قسما فكذلك
ان كانت الكبرى احدى الدائميتين والصغرى اية قضية كانت من المشروطتين

والعرفيتين فيكون الاقسام المنتجة للدائمة ثلاثين صورة وان كانت الصغرى
عرفية خاصة او مشروطة خاصة والكبرى اية قضية كانت من المشروطة
العامة او العرفية العامة او المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة فالنتيجة
عرفية لادائمة في البعض لكونها عكسا للخاصتين السالبتين الكائيتين وان كانت
الصغرى العرفية العامة والمشرطة العامة والكبرى من القضايا الاربع
المنكورة فالنتيجة عرفية عامة لانها عكس للعامة فيكون الاقسام المنتجة
لهذه النتائج ثمانية صور وان كانت الصغرى احدى المشروطتين
او العرفيتين والكبرى من المطلقة العامة الوجودية اللادائمة او الوجودية
اللاضرورية او الوقفية او المنتشرة فلا ينتج شيئا لا تنفاه شرط الانتاج هذا
تفصيل الجدول الثاني (قال وفي الرابع والخامس دائمة آه) الرابع ما يتركب
من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سلبية جزئية والخامس
ما يتركب من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سلبية جزئية قد علم
ان السالبة المستعملة في هذا الشكل يجب ان يكون منعكسة ونسب الشرط
الاول وهو كون فيه من العمليات وبسبب الشرط الثاني يبقى الاقسام المنتجة
في هذين الضربين ستة وستون وهي التي يحصل من الصغريات الفعلية
الاحدى عشرة مع الست المنعكسة السوالب فان كانت الصغرى اية قضية
من الاحدى عشرة والكبرى اية قضية من الدائمتين من احدى الست المنعكسة
ينتج قضية دائمة وان كانت الصغرى احدى الدائمتين او احدى العامتين
او احدى الخاصتين والكبرى احدى العامتين او احدى الخاصتين فالنتيجة حينية
مطلقة لانها عكس الدائمتين والعامتين والصغريتين وذلك عكس الخاصتين
الصغريتين حينية مطلقة لادائمة فيحذف قيد اللادائمة كما عرفت وان كانت
الصغرى مطلقة عامة او وجودية لادائمة او وجودية لا ضرورية او وقفية
او منتشرة والكبرى احدى العامتين او احدى الخاصتين فالنتيجة مطلقة
عامة لانها عكس هذه القضايا الصغرى بين هذا تفصيل الجدول الثالث (قال
وفي السابع كافي الشكل الثالث بعد عكس الكبرى الخ) رجوعه اليه بذلك
العكس الضرب السابع ما يتركب من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى
ينتج سلبية جزئية ولما كان انتاج هذا الضرب بعكس الكبرى ليرجع الى
الشكل الثالث وجب ان يكون الكبرى السالبة قابلة للانعكاس ولا انعكاس
للسالبة الجزئية الا لمشروطة والعرفية الخاصتان فانهما منعكسان عرفية خاصة

فلا بد ان يكون الكلية في هذا الضرب احدى الخاصتين ولا بد ان يكون
الصغرى فعلية بالشرط الاول فيبقى الاقسام المنتجة اثنان وعشرون التي
يحصل من الكبرى الخاصتين مع العمليات الاحدى عشرة وقد علم من انتاج
الشكل الثالث انه اذا كانت الكبرى احدى الخاصتين يضم الى عكس
الصغرى لادوام الكبرى في النتيجة اذا لم يكن في العكس قيد اللادوام فان
كانت الصغرى اية قضية كانت من الضرورية والدائمة والمشرطة العامة
والعرفية العامة والمشرطة الخاصة والعرفية الخاصة فالنتيجة حينية
لادائمة لان عكس الدائمتين وعكس العامتين حينية مطلقة فبضم اللادوام
يكون حينية لادائمة وعكس الخاصتين حينية لادائمة وان كانت الصغرى اية
قضية كانت من المطلقة العامة والوجوديتين والوقفتين فالنتيجة وجودية
لادائمة لان عكس هذه القضايا مطلقة عامة وبضم اللادوام يكون وجودية
لادائمة لتركبها من المطلقة العامة مع قيد اللادوام هذا تفصيل الجدول
(قال وفي السادس والثامن آه) الضرب السادس ما يتركب من سلبية
جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سلبية جزئية والضرب الثامن ما
يتركب من سلبية كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سلبية جزئية
وقد علم ان الشرط الرابع كون الكبرى في الضرب السادس من القضايا
المنعكسة السوالب لان هذا الضرب اثنا عشر اية بعكس الصغرى ليرتد
الى الشكل الثاني فلا بد فيه من شرطين احدهما ان يكون الصغرى سالبة
خاصة لتقبل الانعكاس كما عرفت فيما سبق وثانيهما ان يكون الكبرى الموجبة
معها على الشرط المعبر بحسب الجهة في الشكل الثاني لتحصل النتيجة
وشرط الشكل الثامن انه اذا لم يصدق الدوام على صفراء يكون كبراه من
الست المنعكسة السوالب فيجب ان يكون كبرى الضرب السادس كذلك
وعلم ان الشرط الخامس كون صفراء الضرب الثامن من احدى الخاصتين
وكبراه من الست المنعكسة السوالب لان انتاجه انما يظهر بعكس الترتيب
ليرجع الى الاول ثم بعكس النتيجة فلا بد ان يكون مقدمته بحيث اذا بدات
احدهما بالاخري انتجت سلبية خاصة لتقبل الانعكاس الى النتيجة المطلوبة
والشكل الاول انما ينتج سلبية خاصة لو كان كبراه احدى الخاصتين و صفراء
احدى القضايا الست فالاقسام المنتجة في السادس والثامن اثنا عشرة
يحصل من الصغريتين الخاصتين مع الست المنعكسة السوالب فان كانت

الكبرى ضرورية او دائمة والصغرى الحاصتين فالنتيجة دائمة في
الضرب السادس بناء على شرط الشكل الثاني في الانتاج وهو انه اذا صدق
الدوام على احدي مقدمتيه فالنتيجة دائمة وايضا دائمة في الضرب الثامن
بناء على شرط الشكل الاول في الانتاج كما عرفت في بيان الانتاج من انه اذا
كانت الكبرى من غير الوصفيات الاربع فالنتيجة كالكبرى يحذف
الضرورة لمخصوصة وان كانت الصغرى احدي الحاصتين والكبرى
احدي الخاصتين او احدي العامتين في الضرب الثامن فالنتيجة عرفية
خاصة لان النتيجة هنا كمكس الصغرى والخاصتان تنعكسان عرفية خاصة
وان كانت الصغرى احدي الخاصتين والكبرى اية قضية كانت من القضايا
الاربعة في الضرب السادس فالنتيجة عرفية عامة كالشكل الثاني لان الضابط
في انتاجه ان صدق الدوام على احدي مقدمتيه فالنتيجة دائمة والا فالنتيجة
كالصغرى بشرط حذف قيد الدوام او اللا ضرورة منها ان وجد
وهنا النتيجة عكس الصغرى يحذف قيدها فبقيت عرفية عامة هذا
تفصيل الجدول الخامس فتدير (قال ليس المراد بالقياس الشرطي آه)
يعني بقرينة الاقسام الالية ليس المراد به المعنى المطابق بل المراد المعنى اللازم
الشامل بجميع الاقسام وهو ما لا يتركب من الحملات * اعلم ان الحملات
قد يكون نظرية وقد يكون ضرورية وكذلك الشرطيات قد يكون ضرورية
وقد يكون نظرية فست الحاجة الى معرفة القسمة الشرطية الافتراضية
ليتوصل بالضرورة الى النظرى كما في الحملات قبل بسبب ان ارسطو
لم يورد هذا الباب في التعليم زعم بعضهم انه لا حاجة اليه لان معرفة اقترانات
الحملات يغني عن ذكرها وهو ليس بشئ بل بين احكامها من الاختلاف
الواضح وقال الشيخ لعل المعلم الاول ذكرها ولم ينقل الى العربية (قال القسم
الاول الخ) وهو على ثلاثة اقسام باعتبار الجزء المشترك كما بين والمطبوع
هو القسم الاول لتحقيق الحد الاوسط بين الاصغر والا كبر بلا كلفة وانعقاد
الاشكال الاربعة فيه وجعل هذا القسم اول الاقسام لان اطلاق الشرطية
على المنصلة حقيقة وعلى المنصلة تجاز فملك وجه الثاني والثالث وغيرهما
(قال وغير معتبر في الشرطيات الخ) لان السالبة الجزئية غير منعكسة
في الشرطيات كما عرفت وانتاج هذه الضروريات الثلاثة متوقف على انما كان
كما بين من قبل (قال وعلى هذا القياس آه) فتدبر هذا ان المذكور

من الاشكال الاربع يجري في القياس المركب من الزوميتين والاتفاقيتين
والنتيجة لزومية ان كانت المقدمتان لزوميتين واتفاقية ان كانت المقدمتان
اتفاقيتين كما ان الحملتين اذا كانتا ضروريتين كانت النتيجة ضرورية ودان
كانتا دائمتين كانت دائمة هذا اذا فرض قياسية المركب من اتفاقيتين
فان بعضهم نازع في قياسية وزعم انه لا فائدة فيه فتدير (قال لان الشرطة
بينهما اما في جزء تام منهما الخ) كقولنا دائما اما ان يكون اب اوج دو دائما
اما ان يكون ج داوه زومتان كونها في جزء غير تام منهما قولنا دائما اما كل اب
واما كل اج ودائما اما كل ج دو اما كل ه زومتان كونها في جزء تام من احديهما
غير تام من الاخرى قولنا دائما اما كلما كان اب فج دو اما كلما كان اب فه زومتان
اما كل ه زومتان اما كل ج ط (قال وينعقد الاشكال الاربع في هذا القسم ايضا
الخ) لكن شرائط الانتاج المعتمدة بين الحملات تعتبر في الطرفين المشتركين
لان القياس انما يحصل منهما فبشرط في الاول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى
وفي الثاني اختلافهما بالكيف وان كانت المنفصلات موجبتين فانه يجوز
ان يكون المنفصلة موجبة وان كان مقدمها او تاليها سالبة كما ذكر في المثال
وكذا في الثالث والرابع مثال الشكل الثاني قولنا دائما اما كل اب او كل ج د
ودائما اما لاشئ من ه د او كل وز مثال الشكل الثالث قولنا دائما اما كل اب
او كل ج د ودائما اما كل ج ه او كل وز يتبع دائما اما كل اب او بعض د ه او كل وز
ومثال الشكل الرابع دائما اما كل اب او كل ج د ودائما اما كل ه ح او كل وز
يتبع دائما اما كل اب او بعض د ه او كل وز على قياس ماسق (قال فالمشارك
لها آه) والسر كما لا يصور فيها الا في جزء غير تام لاستحالة ان يكون شئ
من طرفي الحملية قضية فالاشتراك ابدا اما الموضوعها او المحمولها وهما
مفردان (قال فهذه اربعة اقسام الخ) الاول كقولنا كل اب وكلما كان ب ج
فكل د ه والثاني كقولنا كل اب وكلما كان كل ج د فكل ب ه والثالث
كقولنا كلما كان اب فج د وكل ب ه والرابع هو المطبوع ما ذكره الش (قال
وينعقد فيه الاشكال الاربعة الخ) لان مدار الاشكال الاربعة على وضع
الحد الاوسط بين اطراف المقدمات ومتى امكن وضعه ينعقد الاشكال
مثال الشكل الاول كما ذكره الش والثاني كقولنا كلما كان اب فج د ولا شئ
من ه د والثالث كقولنا كلما كان اب فدج ولا شئ من د ه والرابع كقولنا
كلما كان اب فدح وكل د ه (قال وهو قسمان الخ) اي انطبغ منه

قسمان والافقية احتمالات عديدة باعتبار الاجزاء وباعتبار الصغرى والكبرى فلا يرد على المص جواز قسم اخر عن المذكور (قال ولنفرض آه) فيه اشارة الى احتمال قسم اخر وهو ان يكون الجمليات بعدد اجزاء الانفصال غير مشارك لاجزاء الانفصال لكن هذا القسم غير مطبوع لكونه اجنبيا ملغى لادخل لها في الانتاج (قال فهو القياس المقسم آه) ويقال له لاستقرار التام واشترط فيه كون المنفصلة موجبة كلية مانعة الخلو او حقيقة اما كونها موجبة فانها او كانت جزئية سالبة جاز كذب اجزائها فلم يلزم اجتماع صدق شئ من اجزائها مع احدى الجمليات فلا تحصل النتيجة واما كونها كلية فانها لو كانت جزئية جاز ان يكون زمان صدقها غير زمان صدق الجمليات فلا يجتمعان على الصدق فلا انتاج واما كونها مانعة الخلو او حقيقة فانها او كانت مانعة الجمع جاز كذب اجزاء الانفصال فلا يلزم اجتماع صدق احدى اجزائه مع احدى الجمليات حتى يصدق النتيجة فلا يلزم من صدق المقدمتين صدق النتيجة (قال ينتج من الشكل الثالث آه) فهكذا كلما تحقق نقبض الاوسط تحقق الطرف الاول اعني ايس اب وكلما تحقق نقبض الاوسط تحقق الطرف الاخر اعني هز ينتج قد يكون اذا لم يكن اب فيه ز وهو المط (قال احديهما شرطية الخ) اي شرطية متصلة او منفصلة والاخرى احدى جزئي الشرطية او نقبضه دالة على الوضع او الرفع ويكون جملة او شرطية باعتبار تركيب الشرطية من جملتين او شرطيتين او جملة وشرطية فان كان مقدم الشرطية وتاليها جملتين كانت المقدمة الاستثنائية جملة وان كانا شرطيتين كانت شرطية وان كان مقدمها جملة وتاليها شرطية وان كان الاستثناء امين المقدم كانت المقدمة الاستثنائية جملة وان كان الاستثناء لنقبض اتالي كانت شرطية وان كان بالعكس فبالعكس (قال لم يلزم من وجود احدهما او عدمه الخ) وربما يذهب عليه بالاختلاف اما في المتصلة فلصدق المقدم مع كذب التالى تارة ومع صدقه اخرى كقولنا لبس البتة اذا كان الانسان حيوانا فهو حجر او الفرس حيوانا فلا ينتج وضع المقدم او مع كذبه كقولنا لبس البتة اذا كان الانسان حيوانا او الفرس حجر فلا ينتج رفع التالى واما في المنفصلة فلا يصدق احد طرفيها مع صدق الاخر وكذبه كقولنا ايس البتة اما ان يكون الانسان حيوانا او الفرس حيوانا او حجر او كذب احد طرفيها مع كذب الاخر وصدق

كقولنا ايس البتة اما ان يكون الانسان حجرا او الفرس حيوانا او حجرا (قال وثانيها ان يكون الشرطية لزومية لان المتصلة الاتفاقية لم ينتج لا وضع مقدمها لعين التالى ولا رفع تاليها لرفع المقدم اما وضع مقدمها فلان العلم بوجود تاليها لا يتوقف على العلم بالوضع بل هو حاصل قبل العلم بالوضع وكذلك المنفصلة الاتفاقية لظهور شأنها بالقياس على المتصلة (قال لان العلم بصدق الاتفاقية الخ) اي مطلق الاتفاقية سواء كانت عامة او خاصة فيراد بصدق احد الطرفين صدق التالى لانه الموقوف عليه اصدق الاتفاقية المطلقة وان كان صدق الطرفين موقوفا عليه للاتفاقية الخاصة فلو استفيد العلم بصدق احد الطرفين وهو ايضا صيد التالى لانه لا يمكن استفادة صدق المقدم في الاستثنائي المتصل فليزيم توقفه الشئ على نفسه وهو الدور واما ذكر كذب الاتفاقية فعلى سبيل الاستطراد فلا يرد ما قيل ان في هذا التقرير نظر لانه جعل كلام من الموقوف والموقوف عليه العلم بصدق احدى الطرفين او بكذبه وجاز ان يكون الطرف الموقوف غير الطرف الموقوف عليه ولا يلزم الدور ومن هذا يثبت عدم انتاج الوضع في الاتفاقية واما عدم انتاج الرفع فلا لانه لا اتصال بين نقبض طرفي الاتفاقية لا بطريق المزوم ولا لانفاق واما في الخاصة فقط اصدق طرفيها فلا يكون بين نقبضيهما اتفاق لكذبهما ولا لزوم لعدم العلاقة واما في الاتفاقية العامة فلجواز صدق طرفيها فلا يلزم من كذب تاليها كذب مقدمها مع ان كذب التالى يناقض صدق التالى الاتفاقية وهو ظاهرا بعض الافاضل في توجيه عبارة الشرح ان العلم بصدق الاتفاقية متصلة كانت او منفصلة موقوف على العلم بصدق احد طرفيها اعني التالى في الاتفاقية المتصلة وبصدق احد طرفيها مطلقا في المنفصلة الاتفاقية المانعة الجمع او كذبه في المنفصلة الاتفاقية المانعة الخلو وعلى صدقه وكذبه معا في الحقيقة فكلمة اوفي قوله او كذبه مانع الخلو فلو استفيد العلم بصدق احد الطرفين اعني التالى في المتصلة او مطلقا في المنفصلة المانعة الجمع او لكذبه في مانعة الخلو لم الدور وحين يكون ذكر قوله او كذبه فقط استطراديا اذ دخل كذب الاتفاقية في الانتاج (قال او كلية الاستثناء آه) ردد في الشرط الثالث بين الامرين والظان يردد بين الامور الثلاثة الامر الثالث ما اشار اليه بقوله اللهم آه وهو اتحاد وقت الاتصال والانفصال ووصفهما بوقت الاستثناء ووضعه او ان يعمل

الشرط كلية الشرط فقط والامر ان الاخير ان في زيل اللهم كما جعله
 في شرح المطالع لكنه اتبع المص او اشار الى ندرة الامر الثالث وكثرة وقوع
 الامر بين الاولين (قال والمراد بكلية الاستثنائية آه) فيه اشارة الى ان كلية
 الاستثنائية ولو كانت حلية لا يكون بعموم الافراد كما هو شأن الجملة
 بل بعموم الاوضاع والازمان لان الاستثناء جزء من الشرطية وكليةها
 تابع لخاصية الكل من اي وجه كان (قال من الشكل الثالث آه) وهذا كما
 يقال كلما كان الواجب والجزء موجودين كان الواجب موجودا وكما كانا
 موجودين كان الجزء موجودا فالنتيجة من الثالث قد يكون اذا كان الواجب
 موجودا كان الجزء موجودا فالاصغر كان الواجب والا كبر كان الجزء والجزء
 معدوم دائما والمقدم وهو كان الواجب موجودا صادقا دائما وانه الى وهو
 كان الجزء موجودا كاذبا دائما (قال وهو ليس بواقع اصلا آه) لا متنازع
 الجزء الذي لا يتجزى عند الحكماء (قال واستثناء نقيض تاليها الخ) هذا
 الاستنتاج مع رعاية جهة المقدم والتالي في اخذ النقيض والالوقع في الغلط
 فلا قولنا كلما كان هذا انسانا فهو صاحبك بالاطلاق العام فلو استثنى نقيض
 التالي لم يلزم انه ليس بانسان لان بعض من ليس بصاحبك انسان منشأ
 انغلط فيه عدم اعتبار الدوام في تقيضي التالي مع ان تقيض المطلقة
 العامة الدائمة (قال فلا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم الخ) اي على
 الاطلاق واما لزوم وجود الملزوم عند وجود اللازم في صورة المساواة فن
 خصوص المساواة وهذا ليس بمعتبر في القياس كما في العكس (قال في لواحق
 القياس آه) تسمية المركب والاستقراء والتعميل بالواحق لان المركب
 فرع البسيط وتابعه والتعميل والاستقراء غير مفيد لليقين ويعد في هذا
 لفن ما لا يفيد اليقين من انواع وان عد قياسا في فن آخر (قال وذلك
 انما يكون اذا كان القياس آه) وذلك لان القياس سواء كان اقترانيا واستثنائيا فيه
 مقدمتان لا يزيد ولا نقص لان المطاع انما يكتسب من معلوم فلا يخفى اما ان يكون
 للمطاع نسبة للمعلوم او لا وان لم يكن لا يدخله في معرفته وان كان فاما ان يكون
 لنفس المطاع نسبة الى المعلوم او لا جزاءه فبالكافة نفس المطاع نسبة وهو هو
 فثبت ان المطاع انما يكتسب من المعلوم لا من غيره فثبت ان المطاع انما يكتسب من المعلوم
 ونسبة القضية الى القضية اما بالافصال او بالانفصال فيكون ههنا مقدمتان
 احدهما محقة تلك النسبة والثانية محقة لذلك المعلوم ولا حاجة الى زيادة

مقدمة وهو انقياس الاستثنائي وان كانت النسبة الى معلوم لاجزاء المطاع
 فاما ان يكون بكلية جزئية او لاحدهما دون الآخر فان كان الجزئية معا
 حصلت بسبب نسبتها الى المعلوم مقدمتان وهو القياس الاقتراني كما
 اذا كان لمطاع الجسم محذرت والمعلوم المنفي والجسم والمحدث اليه نسبتان
 فيحصل مقدمتان كل جسم متغير وكل متغير محدث ويلزم منهما المطاع فلا حاجة
 الى زيادة مقدمة وان كان لاحد جزئية نسبة دون الآخر لا ينتج المطاع فاما
 (قال فتكون هناك قياسا الخ) يعني بالنظر الى التباين واما بالنظر الى المطاع
 فقياس واحد (قال قياس الخلف آه) وهو مركب من قياسين فانفراد
 ذكره بسبب كونه خلقا ويسمى مقابله المستقيم فلهذا يصح جعله قسيما
 للقياس المركب (قال وانما يسمى خلقا الخ) قيل انه سمي به لانه يأتى المطاع
 من خلفه اي من ورائه الذي هو نقيضه (قال احدهما اقتراني من متصلة
 الخ) وقد يكون الاقتراني مركبا من متصلتين احدهما الملازمة بين المطاع
 الموضوع على انه ليس بحق ونقيض المطاع وهذه الملازمة يتنبذتها والاخرى
 الملازمة بين تقيض المطاع على انه حق وبين امر مح وهذا الملازمة ربما
 يحتاج الى البيان لينج متصلة من المطاع على انه ليس بحق ومن الامر المحال
 كذا في شرح المطالع والخصصة لو لم يتحقق المطاع لتحقق نقيضه ولو تحقق
 نقيضه لتحقق محال لكن المحال ليس بمحقق فنقيض المطلوب ليس بمحقق
 هذا صورة اخرى من صورة مذكورة هنا فتأمل (قال لو كان الحكم في جميع
 جزئياته الخ) يعني اذا علم حصر الجزئيات بمجرد العقل سواء كان بالترديد
 بين النفي والاثبات او لا فتح يثبت الحكم في الكل يقينا وكذلك اذا لم يجزم
 العقل بالانحصار سواء ردد او لا بل حكم بتبع الاكثر لا يثبت الحكم في الكل
 يقينا بل ظاهرا في الصورة الاولى يسعى قياسا مقسما وفي الصورة الثانية استقراء
 مثال المقسم قولنا كل جسم اما جاد او حيوان او نبات وكل واحد منها متخير
 في كل جسم متخير فعلى هذا الاستقراء هو الاستدلال على الحكم الكلي باحكام
 اكثر الجزئيات والقياس المقسم هو الاستدلال على الحكم الكلي باحكام جميع
 الجزئيات والاول يفيد الظن والثاني اليقين فان تعريف فالحكم الكلي مبنى على
 المسامحة هذا خلاصة تحقيق الكلام في هذا المقام (قال التعميل اثبات حكم
 جزئي آه) اي ما يثبت به حكم في جزئي لثبوته في جزئي آخر لاجل معنى مشترك
 بينهما مؤثر في ذلك الحكم وذلك المعنى المشترك مفهوما كائ شاملا بهذين

الجزئين لكن الجزئي المقنس عليه يكون معاً لا بالمعنى المشترك في ثبوت الحكم
المذكور له بأى وجه كان ثم يسرى الحكم منه الى الجزئي الآخر بذلك المعنى
المشترك مع العلم بشرائط الحكم المذكور وارتفاع الموانع لكن تحصيل هذا العلم
بتلك المقدمات صعب ولهذا يسمى الجزء الاول الاصل والجزء الثاني الفرع
والمعنى المشترك علة وجامعا (قال معنى البيت حادث لانه مؤلف آه) فيه
اشارة الى الاشتراك في الحكم وفي العلة اذ ارد الى صورة القياس يقال هكذا
العالم مؤلف كالبيت وكل مؤلف حادث فالعالم حادث (قال واثبتوا عليه
المشترك آه) لاثبات هذه العلية بطرق متعددة كافي الاصول لكن حصر بهما
هنا لكونهما اشهر الوجوه المثبتة للعلية (قال والوجهان ضعيفان الخ)
فيه اشارة الى عدم افادة التمثيل اليقين لعدم خلو ثبوت العلة عن الاحتمال
والاعتراض مثلا الدوران لازم اعم من العلية فلا يلزم كون المدار علة للحكم
حتى يستلزم وجوده في الفرع وجود الحكم فيه وكذلك السير والتقسيم اذ
الحصر ليس عقليا لعدم احاطة جميع اوصاف الشيء في نفس الامر ومع
تسليم الحصر يحتمل وجود شرط غير وجود في الفرع وارتفاع مانع فيه
ولم يكن في الاصل فتأمل (قال كما يجب على المنطوق النظر في صور الاقضية
آه) اى البحث فيها بمعنى التعريف والتقسيم وبيان احوالها الثابتة باعتبار
الاتجاه كذلك يجب عليه ذلك البحث في موادها وبسبب الوجوب وهو
الاحتراز عن الخطاء مشترك بين الصور والمواد فبهذا البحث يحصل
الصناعات الخمس وهى البرهان والجدل والخطابة والمغالطة والشعر (قال
فبالقيد الاول آه) وهو قيد قواه مع اعتقاده انه لا يمكن ان يكون الا كذا ايا
قوله هو اعتقاد الشيء بانه كذا مقيد وجنس شامل الافراد والاعيان فيكون
معنى اعتقاد الشيء هو التصديق الشامل للظن والجهل والجزم قيل الجزم
بالشيء بانه كذا يعنى عن تبذير مع اعتقاده بانه لا يمكن ان يكون الا كذا على
ان هذا التبذير فاسد لانه يوجب ان يكون في كل جزم اعتقاد ان مع ظهور
بطلانه ولو سلم فالاعتقاد الذى هو السلب لا الحصر وايضا يوجب ان لا يكون
يقين الا فى الضرورة واجيب بان ما ذكره هو تفصيل معنى الجزم فان الجزم
هو اعتقاد الشيء بانه كذا مع عدم تجوز جانب النقيض باعتقاده انه لا يمكن
ان يكون الا كذا اولاشبهة في ان هذا العدم حالة اجالية بهض ذلك فقوله
تلزم ان يكون في كل جزم اعتقاد ان اردت به بالفعل فلا يلزم وان اردت به

بالقوة فلا يحتمل لا يباريه وتندفع ايضا انحصار اليقين في الضرورة قال المراد
بعدم الامكان عدم التجوز العقلي نعم لا ينزع في ان الظاهر ان يقول مع
اعتقاده انه لا يمكن ان لا يكون الا كذلك فتأمل (قال لان الحكم يصدق
القضايا آه) هذا وجه ضبط الاقسام الستة لادليل الانحصار والالم يتم مع انه
صرح في المواضع قضية سابعة وهى الوهميات في المحسوسات فان حكم
الوهم في الامور المحسوسة صايق فعول كل جسم في جهة (قال اما لعقل آه)
اى بدون استعانة من الحس (قال او الحس آه) يعنى الحاكم هو الحس بمعنى
ان حكم العقل بعد الاحساس لا يتوقف على امر آخر فكان الحاكم بخلاف ما
اذ كان الحاكم مركبا فانه يتوقف الحكم فيه على انضمام قياس خفي (قال بمجرد
تصور الطرفين آه) يعنى لا يخفى نفس عنها بل تصور الطرفين ولا خفاء
النسبة بينهما فانه ما هو جلي عند الكل اوضح تصورات اطرافه ومنها
ما هو خفي لحفاء في تصوراتها وهذا القسم لا يخفى ايضا على الازدهان النافذة
في التصورات الاعند ناقص الغريزة كالبه والحيوان او قدس الفطرة
بالاعتقاد المتبادر من اوليات كالمشاكل والاعوام فلا بد ان تكون متفقة في هذا
المبادئ الاول الست (قال الكل اعظم آه) اى الكل المقدارى من الجزء
المقدارى (قال بل بواسطة آه) اى بواسطة قياس لا تغيب وسطه عن الذهن
عند حضور الطرفين فيكون تلك الواسطة غير الواسطة التى في النظريات (قال
وتسمى قضايا قياساتها معها الخ) هذه قريبة من الاوليات اعلم ان العقل
يحتاج في الحكم في هذه القضايا الى امر ينضم الى القضية التى تحكم العقل بها
ولاشك ان ذلك الامر يكون مباديا لتلك القضية فان كانت لازمة لها فهي
القضايا قياساتها معها وان كانت غير لازمة فاما ان يكون حصولها بسهولة
فهى الحدسيات او بصعوبة وهى النظريات وليست من المبادئ الاول
(قال فان من تصور الاربعة الخ) الاربعة ما يتركب من اربع وحدات
والزوج هو كون العدد مشتملا على عددان لا يفضل احدهما على الآخر
وهو غير الانقسام بمساويين ولهذا اتردد الذهن في فردية العدد وزوجية
قسمه فان انقسم بمساويين حكم بانه زوج والاحكم بانه فرد فاقبل ان
ازوجية هو الانقسام بمساويين فهوهم (قال كالحكم باننا خوفا وضربا آه)
ويعد منها ما يجرد بهفوسنا لابلانها كسورنا بذواتنا وافعال ذواتنا واعلم
ان الحس لا يثبت الاحكام جزئيا كافي قولك هذه النار حارة واما الحكم بان

كل نار حارة تستفاد من الاحساسين بمجزيات كثيرة مع الوقوف على المعنى
فلا عمل الاحساسات الجزئية تعد النفس لقبول العقد الكلي من المبدأ الفياض
ولاشك ان تلك الاحساسات انما تؤدي الى اليقين اذا كانت صائبة فلو لا ان
العقل يميز بين الحق والباطل من الاحساسات لم يميز الصواب عن الخطاء
فعلينا هذا ما الفرق بين قولنا كل نار حارة وبين كل حيوان يحرك فكة الا عقل
عند الموضع حيث جعل الاول من المشاهدات والثاني من النظريات المستقراء
قد ذكره السيد الشافعي في بعض تصانيفه انه اذا شاهد الحسن ببعض جزئيات
النار يحصل له حدس بان كل نار حارة قبل عليه فيه بحث لانه لا يتفهم في
جعلها من المشاهدات بل يصير من الحدسيات والظاهر ان الفرق بينهما
ان ما هو من المشاهدات يدرك الجزئية بالحس والمناط هو ادراك الحس وما
هو من النظريات ليس كذلك بل المناط فيها هو ادراك الجزئيات مطلقا
وان تصادقا في بعض المادة فتأمل (قال بواسطة السماع آه) ولا بد مع ذلك
من انضمام قياس خفي وهو انه خبر قوم يستحيل تواطؤهم على الكذب وكل
خبر كذلك فداوله واقع الا ان العالم بهذا القياس حاصل بالضرورة وانما
يفيد المتواتر العلم للبله والصبيان بخلاف خبر الرسول فانه يفيد العلم النظري
لاحتياجه الى قياس فكري ويشترط في المتواترات يكون مستندة الى الحس
فيكون الحاصل من التواتر علما جزئيا من شأنه ان يحصل بالاحساس ولعله
تركه هذا القيد لان احالة العقل تواطؤهم على الكذب لا يكون الا في المحسوس
(قال فهي المجربات آه) ولا بد فيها من انضمام قياس خفي وهو الوقوع
المكرر على نهج واحد دائما او اكثر لا يكون اتفاقا بل لا بد له من سبب وان
لم يعرف ماهية ذلك السبب واذا علم حصول السبب علم حصول السبب
قطعا (قال وان لم يخرج الى تكرار الخ) هذا مخالف لما في شرح المواقف
من انه لا بد في الحدسيات من تكرار المشاهدات ومقارنة القياس الخفي كما في
المجربات والفرق بينهما ان السبب في المجربات معلوم السببية مجهول الماهية
فلذلك كان القياس المقارن لها قياسا واحدا وهو انه لو لم يكن لعله لم يكن
دائما او اكثر يا وان السبب في الحدسيات معلوم السببية والماهية فلذلك
كان المقارن لها اقضية مختلفة بحسب اختلاف العلل في ما هياتها انتهى
والحق ان الحدسيات لا يحتاج الى المشاهدة فضلا عن تكرارها فان المطالب
العقلية قد يكون حسية (قال وهو سرعة الانتقال الخ) النقل من الشيء

الى الشيء قد يكون دفعا بحيث يرى التجاوز في النقل منه والنقل اليه على
وحدة المعية وقد يكون تدريجيا بحيث يرى التجاوز من النقل منه اولا
والنقل اليه ثانيا هذا في المحسوس وكذا في المعقول بالنسبة الى انتقال
الذهن من المبادئ الى المطالب وفسر المحققون الحدس بانه عبارة عن
الظفر عند الالتفات الى المطالب بالحدود الوسطى دفعة وتمثل المطالب في
الذهن مع الحدود الوسطى كذلك من غير حركة سواء كان مع شوق
اولم يكن بخلاف الفكر (قال فلا بد فيه من حركتين الخ) حركة لتحصي
المبادئ وحركة لترتيبها في حصول المطالب وليس الحركة الاولى في الحدس
في صورة عدم الشوق وليس الحركة الثانية في صورة الشوق التي تحصيها
استروح المبادئ والمطالب معا للذهن (قال والمجربات والحدسيات ليست
حجة على الغير الخ) لان مدار العلم فيهما هو الحس ولا يدرك بالحس الا الجزئي
والعلم الجزئي لا يفيد علما للغير ولذا لم يقع في العلوم بذاته مع انه يجوز ان
لا يحصل سبب العلم وهو الحدس والتجربة للغير قال قدس سره في شرح
المواقف ان مستند التواتر المشاهدة فيكون الحاصل منه علما جزئيا من شأنه
ان يحصل بالاحساس فلذلك لا يقع في العلوم كالحسوسات (قال في عبارته
مسألة الخ) يعني فيه نقصان يسهل توجيحه وجه النقصان يقتضي
التعريف ظاهرا قضا برهان على ما يتركب من الضروريات الست وجه
التسهيل تعميم الضرورية من الضرورية بواسطة او بلا وسطية وهذا
مراد من عرف بقوله وهو قياس من مقدمات يقينية لافادة اليقين (قال
والحد الاوسط آه) هذا لان تقسيم البرهان الى اللبني والاثني فالاول وسط
فيه لا بد ان يفيد الحكم بثبوت الاكبر الاصغر فان كان مع ذلك علة لوجود
الاكبر في الاصغر في الخارج يسمى برهان لانه يعطى اللبنة في الذهن وهو
معنى اعطاء السبب في التصديق واللينة في الخارج وهو معنى اعطاء السبب
في الحكم في الوجود الخارجى والمراد بالحكم ههنا هو ثبوت الاكبر الاصغر
وان لم يكن كذلك يسمى برهان ان لانه يفيد انه الحكم في الخارج دون
لبنة وان افاد لبنة التصديق اعلم ان الاوسط في البرهان الان اذا كان
معلولا لوجود الاكبر في الاصغر يسمى دليلا وهو اعرف واشهر من يقينية
قسام لان اكثره يقع على هذا الوجه وربما يقع الاوسط فيه مضافا للحكم
بوجود الاكبر الاصغر كقولنا هذا الشخص اب وكل اب له ابن وقد يكون

الايوسط والحكم معلولي عامة واجدة كقولنا هذه الخبيثة محترقة وكل محترقة
مشرقة (قال وهي قضايها يعترف بها جميع القياس آه) والمراد من القضايا
الظنية بقرينة المقابلة ومن لفظ الجميع الاستغراق العرفي فقد يكون مشهورا
عند الكل كقولنا العدل حسن والظلم قبيح وعند الاكثر كقولنا الله واحد
او عند طائفة كقولنا التسلسل مح وبالجمله فالمشهورات ما يحكم بها تطابق الاراء
عليها اما المصلحة عامة او رقة او حجة او اذيات شرعية او عرفية او انفعالات
خلقية او فراجية سواء كانت صادقة وكاذبة فلا وجه للمقبل من انه يجوز ان يكون
بعض القضايا من الاوليات باعتبارها من المشهورات باعتبار اذ لا يجمع اليقيني
مع الظني ولا لما قبل الجدل قياس مؤلف من قضايا مشهورة او مسلمة وان
كانت في الواقع يقينية واولية على انه يستلزم تداخل الصناعات الخمس
(قال يسمى جدلا آه) ويسمى صاحبه مجادلا وهو قد يكون مدعيًا مثلاً
لحكم فالمخاطب يكون قاصراً عن ادراك البرهان يكون الغرض اقتضاه وقد
يكون ساذجاً مقرضاً ويكون الغرض الزام الخصم واخامه بحيث لا يقبل
الحق بالتحقيق (قال ومنها المقبولات آه) قال قدس سره في شرح الموقف
المقبولات ما يؤخذ ممن حسن الظن في انه لا يكذب كالمأخوذات من العلماء
الاخبار والحكماء الارابر بخلاف المأخوذات من الانبياء عم الذين علم انهم
لا يكذبون فانها بعد ما علم استنادها اليهم مستعملة في الادلة القلابة انتهى
فعلى هذا الظاهر ترك الامر السماوي من المعجزات والكرامات اللهم الا
ايقال ان المراد من المقبولات ما هو ظني من حيث هو مع قطع النظر عن
الامر الخارج وان كان بالنظر الى امر خارج يقيناً كالافوال الصادرة من
الانبياء عليهم السلام لانها ان نظر الى انه خبر من ثبت بالمعجزات صدقه
فهو يقيني ومع قطع النظر عنه ظني فانه كلام ههنا مبنى على النظر بنفس
الفضية من حيث هي (قال يحكم بها حكماً راجحاً الخ) اي وان كان المستعمل
ايها في الخطايات يصرح بالجزم بها ولا يترحم بخويز الطرف الآخر
ويدخل فيها التبريات الاكثريّة والمتواترات والحدسيات الغير اليقينية
(قال والقياس المركب من المقبولات آه) اي يؤخذ مقدّماته او احديهما
من حيث انها مقبولة او مظنونة يسمى خطابة قد خصواها بالقياس
في الكل لانها من اقسام القياس والا فخطابة قد يكون قياساً وقد يكون

كالمرجحين في الشكل الثالث بشرط ان يظن به الانتساح (قال والغرض
منها آه) يعني الغرض من الخطابة تحصيل احكام ينفع الناس او يضرهم
ليترغبوا في الايمان فيها وينفروا عنها فيتم لهم امر المعاش والمعاد (قال
وهي قضايها يخيل بها الخ) يعني هذه القضايا يوقع الخيال امراً غريباً من
اللذة والاذى الموجهين للتغيب والتفكير فينبسط النفس منها او ينقبض
صادقة تلك القضايا او كاذبة او اسباب الخيال كثيرة بعضها يتعلق
باللفظ وبعضها بالمعنى (قال والقياس المؤلف آه) ويسمى صاحبه شاعراً
او المفصود منه افعال النفس بالتغيب والتفكير وما يروجه الوزن والصوت
الطيب يعني وان كان في صورة القياس ليس الغرض منه النتيجة اصالة بل
تبعاً وزوج الوزن الذي هو الهيئة التابعة لنظام الترتيب والتناسب في
العدد والمقدار عبارة عن ادراك لذة ذوقية يدرك بالوجدان (قال وانما
قيدنا بالامور الغير المحسوسة آه) اعلم ان الوهم من مدركة القوى الباطنة
للانسان وغالب على سائر القوى في الادراك بل على العقل وما يدركه من
الاحكام قد يكون في الامور المحسوسة وقد يكون في غير المحسوسة فحكمه
في الامور المحسوسة صادق فان العقل يصدق في احكامه على المحسوسات
ولتطابقهما كانت العلوم الجارية بحرى الهندسيات شديدة الوضوح
لا يكاد يقع فيها اختلاف الاراء كما وقع في غيرها ولهذا عد بعض المحققين
الوهميات في المحسوسات من اليقينيات واما حكمه في غير المحسوسات
كالمجربات والمقبولات الصرفة فليس يحق قانه اذا حكم عليها باحكام
المحسوسات كان حكمه هناك كاذباً بحكمه بان كل موجود لابد ان يكون
في جهة او في مكان مع انه كاذب كانه قول والنفوس فانها موجودة مع انها
ليست في جهة ولا في مكان هذا خلاصة الكلام في المقام (قال فان الحسن
والوهم الخ) هذا دليل لما يفهم من قوله فان حكم على غير المحسوسات
باحكامها وهي ان يحكم على غير المحسوسات مع كونها تابعة للحس (قال
سبقا الى النفس آه) اي سابقان في الادراك على النفس لانها آتتان لادراك
النفس او سابقان للنفس من السوق فالماكل واحد السفسطة مشتقة من
سوف وهي الحكمة ومن اسطاً وهو التليس ومعناه الحكمة الموهمة (قال اما
من جهة الصورة او من جهة المادة آه) هذا الفساد ليس ظاهراً بل فساد
في نفس الامر وان كان يحكيها صورة اوزعما (قال وبعد مقدّماته الخ)

او مقدمة مقدمة وهي اعم من المقدمة القريبة او البعيدة وجهه عد هذا
من قبيل فساد المادة لبس بظاهر بل لبس من فساد المادة ولا من فاسد
الصورة لان كليهما صحيح بل الفساد ناش من القول اللازم الذي لا بد
وان يكون قولاً آخر بل الوجه الظاهر هنا ان يقال ان وضع ما لبس بعلة
علة فان القياس علة للنتيجة والشيء لا يكون علة لنفسه ولا لجزئه (قال
والخلل فيه ان موضوع آه) يعني ان موضوع المقدمتين ان اخذ على سبيل
الخارجي فلا يتحقق الموضوع ضرورة وان اخذ على سبيل الحقيقة فان
شرط امكان الموضوع محققاً ومقدراً فلا يتحقق الموضوع ايضا وان عم
من الامكان والامتناع فلا بطلان في النتيجة فتأمل (قال بعض المقدمات
كاذبة شبيهة بالصادقة الخ) المشابهة بالصادقة منشاء الغلط ولهذا
قيد بها والام لا يعتقد بها المستدل (قال كقولنا الحدوث حادث الخ) لان
الحدوث امر ذهني والحكم عليه بالحادث قضية ذهنية اخذت خارجته لان
ما يحكم عليه بالحادث موجود خارجي اذ الحادث ما كان مسبوقاً بعدم زماناً
هذا التعريف لا يصدق الاعلى الموجود الخارجي (قال كقولنا الجوهر موجود
في الذهن آه) فان ذات الجوهر هو الموجود في الخارج والمراد من الموضوع
هو الذات والموجود في الذهن صورته فقد اخذ الخارجي مكان الذهني (قال
وفي اخذ وضع الطبيعة آه) اجيب عنه ان اعتبر تلك القضية طبيعية تكون
صادقة وكان الفساد من جهة الصورة وان اعتبر كلية لوقوعها كبرى
كانت كاذبة والفساد من جهة المادة ولاجل الاعتبارين عد المص هنا
من فساد المادة في الجامع من فساد الصورة (قال ومن تستعمل المغالطة
الخ) اي المستعمل للمغالطة ان لم يعرف ذلك فهو مغالطة لنفسه والاقان
قابل بها الفيلسوف يسمى سوفسطائياً وان قابل بها الجدلي يسمى مشاغيباً
والفيلسوف تقرب فيلاسوفاً ومعناه محب الحكمة ومنه اشتقت الفلسفة
وسوفسطا مأخوذ من سوف وهو الحجة ومن اسطا وهو التلبس ومعناه
الحكمة الموهمة كما عرفت ومنه اشتقت السفسطة (قال ولا بد من اشتراكها
في امر الخ) ذات ذلك الامر او عرضياً حتى يكون جهة الوحدة ويطلق عليه
الواحد (قال والالجاز آه) اي لا يمكن ان يطلق على العلوم المتفرقة بدون
جهة الوحدة علماً واحداً وهو بوط فلا وجه لما قيل والاولى والا لا تستحسن
اذلاشبهة في الجواز والاشراط مبنى على رعاية ما هو المستحسن في التدوين

والتعليم فتأمل (قال فهي التي يتوقف عليها آه) المراد من التوقف مطلق
من التوقف من جهة شخصه او من جهة نوعه كما في الحدود المخصوصة
والمسائل المخصوصة والدلائل المخصوصة والمسائل الغير المتوقفة
على شخص تلك الدلائل بل الى نوعه فتأمل (قال فهي حدود الموضوعات
الخ) اي مفهومها اذا كان موضوع العلم موضوع المسئلة كقولنا كل جسم
مشكل بشكل طبيعي واجزائها اي مفهوم اجزائها اذا كان موضوع
المسئلة جزء موضوع العلم او موضوعها مركباً كقولنا الهوى قابل الانقسام
وقولنا الجسم البسيط متحيز بحيز طبيعي وجزئياتها اي مفهومها اذا كان
موضوع المسئلة جزئياً من جزئيات الموضوع كقولنا الفلك متحرك والارض
ساكنة واعراضها اي مفهومها اذا كان موضوعها عرضياتها الموضوع العلم
كقولنا المتحرك بحر كثرين مستقيمين بينهما ما ساكن والمراد من الحدود
التعريفات مطابقة لان وجه التوقف اصحة الحكم بين الاطراف وهي تحصيل
بالتعريف مطلقاً (قال واما التصديقات آه) التي سبقت لاثبات المسائل
النظرية وهي عبارة عن مقدمات تركبت منها الادلة وهي اما بيينة لا يحتاج
الى دليل وان احتاجت الى تنبيه وتسمى بالقضايا المتعارفة او العلوم المتعارفة
وجه التسمية ظ او غير بيينة ان كانت مسلمة بحسن الظن يسمى اصولاً
موضوعية لا يثبته المسائل عليها ومن شأنها ان يبين في علم اخر اعلى منه
واكثر والالزام استمداد الاعلى من الاسفل وهو غير جائز وان كانت مقبولة
مع انكار وشك يسمى مصادرات لانه يصدر بها المسائل التي يتوقف عليها
لان لافرق بين كون المقدمة من اصول الموضوع او من المصادرات
اذا لفرق بينهما مبنى على قصد الخصم اذا المقدمة غير بيينة في نفسها فلا يحصل
التفاوت بها فلا يرد ان المثال للاصول الموضوعية والمثال للمصادرات
متحدان في النظرية فالوجه بالفرقة بينهما (قال لانه ان اراد الخ) هذا
اعتراض على جعل الموضوعات من الجزء والترديد ظاهر لكن يمكن
ان يقال ان معدوديتها من الجزء باعتبار هليته البسيطة وهو كونها
موجودة لتوقف المسائل الموجبة الكلية الجمالية على وجود الموضوع
ذهناً او خارجاً فالبس مما يتوقف له علم عليه وهو هليته المركبة وهو المراد
من الترديد الاول فعلى هذا المصادرة في قوله لعدم توقف العلم عليه على ما
ظن فان قيل ان الشيخ صرح في الشفاء بان التصديق بوجود الموضوع

من المبادئ التصديقية فيدخل في المبادئ التصديقية وليس جزءا آخر
 بالاستقلال قلت ان فسر المبادئ التصديقية بما تألف منها دلائل
 المسائل فالتصديق بالوجود ليس منها اذ مقدمات الدليل لا بد فيها
 من ثبوت الشيء للشيء بعد وجود الشيء الثاني حتى يثبت بذلك الدليل
 اعراض الذاتية للموضوع وان فسر بما يتوقف عليه المسائل دخل
 فيها اذ لا شك ان ثبوت الاعراض الذاتية موقوف على وجود الموضوع
 في طرف الثبوت (قال بل هو من مقدمات آه) ومقدمة الشروع خارجة
 عن العلم والازم الدور (قال ان كانت كسبية آه) فيه اشارة الى جواز كون
 المسئلة غير كسبية قال العلامة اي هي لا يكون الا كسبية وهذا مما لا خلاف
 فيه لاحد والقول باحتمال كونه غير كسبية بعيد جدا انتهى يمكن المحاكاة
 بين الكلامين بان المقي بالاصالة من التدوين تعليم غير البين والامامت
 الحاجة الى التدوين فعلى هذا لا بد من ان يكون مسئلة العلوم نظرية لا غير
 وبان بعض المسائل قد يكون غير كسبية في نفسها وقد لا يلتفت اليها
 ولا تلاحظ وبهذا يبقى مجهولة فتذكر في العلوم لتلاحظ وتلتفت اليها
 وفرق بين ملاحظة الشيء وحصوله وقد يكون استطرادا او كونه موقوفا
 عليها لمسئلة اخرى والعلامة التقاراني قصد الاول وحكم بما حكم
 والشارح العلامة قصد الثاني اشارة بما اشارت امل (قال كل مقدار اما شارك
 آه) معنى مشاركة المقدارين ان يعد هما عدد غير الواحد كالاربعة والمباينة
 بخلافه (قال مع كونه وسطا في النسبة آه) اي كونه بين مقدارين بنسبته الى
 احدهما مثل نسبة الاخرى اليه كاربعة اذ ربع الاثنين والثمانية فانها
 نصف الثمانية كما ان الاثنين نصف اربعة ومعنى كونه ضلع ما يحيط به الطرفان
 ان الحاصل من ضربيه في نفسه مثل الحاصل من ضرب احد الطرفين في الاخر
 فان الحاصل من ضرب الاربعة في نفسها ستة عشر كالحاصل من ضرب
 الاثنين بالثمانية (قال فان الخط نوع من المقدار الخ) اذ المقدار جنس يتدرج
 تحته الخط والسطح والجسم التاممي (قال فهو الاعراض الذاتية الخ) والا
 لكان من الاعراض الغريبة فلا يبحث عنها في العلم لعدم انضباطها ولا التزامها
 فوات المقي من الامتياز بالموضوع واما لزوم كونها خارجة عن موضوعها فلا انها
 اولم تكن خارجة لكان جزءا لها والجزء هو الذاتي للكل وثبوت الذاتي
 للذات ليس ممللا بالبرهان المسمى لان الذاتي عين الذات وما لم يعلم الذاتي

لم يعلم الذات فكيف يكون الذات موضوعا والذاتي محمولا لا مثبنا بالبرهان
 وان جاز اثبات الذاتي بالبرهان الا ان اذ لم يكن الشيء غير معلومنا الحق بل يعلم
 بالوجه العام كالنفس فانها يعلم اولها بالشيئية لكن لا يعلم حقيقتها
 فيطلب حقيقتها باثبات الذاتيات لها بالاستدلال من اثارها كالتدبير
 والتصرف للبدن فقد علم ان الذاتي لا يعطل فلا يكون مسئلة من العلم
 فلا وجه لما قيل من انه يجوز ان يكون مسئلة بدئية اذ المسئلة البدئية
 من شأنها التعليل هذا اخر ما اردنا كشف الرموز وفتح الكنوز الواقعة
 في عبارة التصديقات راكبا خبول التأمل في فهم المعاني تاركا
 طريق التعسف في حل المأني حامدا لله الجواد الكريم الرؤف الرحيم مصليا
 على النبي البشير النذير الرسول الكريم سائلا بحقه من اتواب الحليم ربنا لا ترغ
 قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب

متوقعا من لطفه العميم عموم انتفاع مقدورنا

بين المشارق والمغارب ارا الله

قادر على كل شيء

قد تم طبع هذه الحاشية المرغوبة المقبولة بين الطلاب * بعو الله الملك
 الوهاب * للفاضل الكامل السيد محمد المشتهر بارز نجاني مفتي زاده *
 اكرمه الله تعالى بالحسنى وزاده * على التصديقات من فن المنطق
 بدار المطبعة العامرة * بمعرفة ناظرها الراعي * للطف الرباني

محمد رجائي * اوائل شهر ربيع الاول

لسنة اربع وخمسين

وما بين والف

